

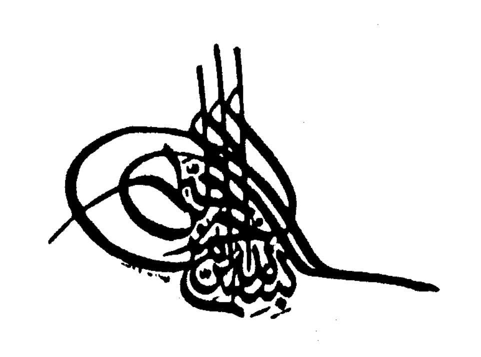
الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي

تأليف

د. حمدي عبد العظيم

أستاذ الاقتصاد وعميد أكاديمية العلوم
الإدارية بطنطا

١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م



بسم الله الرحمن الرحيم

مقـــــدمـــــة

فى القرن الثامن عشر بدأ علم الاقتصاد يبرز إلى الوجود لأول مرة على يد أبو الاقتصاد آدم سميث الذى قدم إلى العالم خلاصة فكره فى كتاب «ثروة الشعوب». وقد أراد سميث فى كتابه هذا أن يرشد العالم إلى كيفية تحقيق الغنى أو الثروة والخير للأمم بالاستفادة مما لديهم من عوامل إنتاج أو موارد مادية وبشرية أفضل استفادة ممكنة. وجاء جون استيوارت ميل، وألفريد مارشال بعد ذلك فى القرن التاسع عشرلإضافة بعض الآراء والمبادئ التى ترتبط بقوانين الجماعة وعمل بنى الإنسان، وبالنشاط الاجتماعى وكيفية الحصول على الدخل وطريقة استخدامه. وعلى نفس الدرب سار كل من ويكسبل ، وويكستيد، وكانان، وبيجو، وروبنز وغيرهم.

ولقد حدث تطور كبير فى الفكر الاقتصادى المتعلق بكيفية تحقيق الثروة خاصة إبان حدوث الكساد الكبير فى الثلاثينات عندما جاءت الثورة الكينزية لتعطى للحكومات دوراً هاما فى علاج الأزمة . واستمر التجديد فى الفكر الاقتصادى بعد ذلك فظهرت مدارس اقتصادية ذات رؤى متميزة مثل مدرسة شيكاغو، ومدرسة النماذج القياسية، والكينزيون الجدد .. الخ . وكان محور الفكر الحديث لهذه المدارس يدور حول مدى فعالية السياسات المالية والنقدية فى علاج الأزمات، أو مدى فعالية كل من قوى السوق الحرة، والتدخل الحكومى فى

إدارة النشاط الاقتصادى فى تحقيق التقدم المنشود[1].

والذى يدقق النظر إلى ذلك التطور المستمر فى الفكر الاقتصادى منذ نشأة علم الإقتصاد يدرك حقيقة أن الجيل الأول من علماء الاقتصاد الذين جاءوا بعد سميث كان جل اهتمامهم منصبا على تحقيق الثروة أو الغنى وأحيانا الرفاهية الاقتصادية.

ولما لم تفلح تجارب تطبيق مبادئ علم الاقتصاد فى تحقيق ما سبق فقد تحولت دفة البحث إلى كيفية الخروج من الأزمات الاقتصادية المعاصرة على أيدى الأجيال التالية لجيل من جاءوا بعد سميث مباشرة. ولا يزال المجتهدون من هؤلاء الاقتصاديين يبحثون وتفاجئهم نتائج التطبيق بما لم يكن فى الحسبان ، ومن هنا فإن طبيعة المرحلة الراهنة توجب علينا نحن الاقتصاديين أن نبحث فى كيفية القضاء على (فقر الشعوب) طالما أن الثروة والرفاهية لم تحدث، وأن العلاج الناجح للأزمات يتأرجح بين الصواب والخطأ، إن قتل الفقر قد يكون الجناية الوحيدة التى يكافأ عليها الجانى. بيد أن تلك مهمة شاقة لا بد وأن يسبقها التعرف على طبيعة وأسباب هذا الفقر اللعين، وأسباب فشل الأساليب السابق الأخذ بها للقضاء عليه. وتلك هى مهمتنا فى هذا الكتاب ، إذ نتعرض لتعريف الفقر وأفضل المقاييس للتعرف عليه، ثم نتعقب جذوره المتشعبة فى ماضى وحاضر الشعوب مع تحليل أسبابه المختلفة الإقليمية منها والعالمية، والاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية. ونحاول بعد ذلك الإلمام بأهم الأفكار والآراء التى طرحت لعلاج الفقر، والفرق بينهما وبين الآراء والأفكار التى حاولت علاجه باعتبار أن الفقر فى رأينا يختلف

---

(١) لمزيد من التفاصيل راجع مؤلفنا بعنوان «السياسات المالية والنقدية فى الميزان ، مقارنة إسلامية» – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة – ١٩٨٦.

عن التخلف حسبما سوف نوضحه فى هذه الدراسة .

وفى الختام نحاول تقديم برنامج عملي للقضاء على فقر الشعوب . ويدور تحليلنا لكافة ما سبق فى إطار إسلامى .

والله الموفق ،،

باكستان ، فى فبراير ١٩٨٩ م .

دكتور

حمدي عبد العظيم

الفهــــرس

الفصل الأول

ما هو الفقـر

تمهيـــــد :

نتناول فى هذا الفصل دراسة معنى الفقر والآراء المختلفة التى تعرف الفقر، وبيان الفرق بين الفقر والتخلف وما إذا كانا مترادفين أو يختلف كل منهما عن الآخر. كما نوضح الفرق الجوهرى بين فقر الشعب وفقر الدولة. ونبين للقارئ بعد ذلك أهم المقاييس التى يمكن استخدامها للحكم على وجود الفقر من عدمه فى بلد من البلدان. وذلك كله مع المقارنة بالمفاهيم الإسلامية . ونوضح ما سبق فى أربعة مباحث هى :

المبحث الأول : المفاهيم المختلفة للفقر .

المبحث الثانى : الفرق بين الفقر والتخلف .

المبحث الثالث: الفرق بين فقر الشعب وفقر الدولة.

المبحث الرابع : مقاييس فقر الشعوب

وفيما يلى تفصيل لما أجملناه .

المبحث الأول
المفاهيم المختلفة للفقر

هناك عدة مفاهيم للفقر يمثل كل منها زاوية فكرية معينة نوضحها كما يلى :

الرأى الأول :

يرى أصحاب هذا الرأى أن الفقر يعنى العجز عن إشباع الحاجات الأساسية أو الضرورية سواء فى ذلك الأفراد أو الشعوب. ويعنى ذلك أن الفقير هو الشخص أو الشعب الذى لا يجد طعامه أو شرابه أو ملابسه أو مسكنه بشكل كاف لاحتياجاته. وبعبارة أخرى هو الفرد أو الشعب الذى يعيش عند مستوى الكفاف ، وهو المستوى الذى يعتبره بعض الاقتصاديين الكلاسيك مستوى حدياً إذا تجاوزه الفرد أو الشعب أحس بيسر الحياة، وبدأ يفكر في إشباع الحاجات غير الضرورية (الحاجة دون الكمالية أو التحسينية)[1] .

وفى هذا الموضوع يقول الفقهاء بأن الفقير هو من له بلغة من العيش، بعكس المسكين الذى لا يوجد لديه شئ على الإطلاق. إذ روى يونس : سألت أعرابيا أفقير أنت؟ فقال : لا والله بل مسكين. ومع ذلك فإن هناك من الفقهاء من يقول بالعكس ، إذ يرى أن المسكين أفضل حالا من الفقير، أى أنها مسألة خلافية[2]. ويعتبر بعض الفقهاء أن معيار التفرقة بين الفقير والمسكين هو السؤال ، فالذى يسأل الناس يكون مسكين،ا والذى يتعفف عن السؤال هو الفقير الذى لا يستطيع أن يشبع احتياجاته الأساسية بواسطة موارده القليلة.

---

(1) Saraffa, Piero, The Works and Correspondence of David Ricardo, Vol. 3, Cambridge University Press, U.K.; 1951, PP. 100 - 130 .

(٢) محمد على الصابونى – صفوة التفاسير – المجلد الأول – مؤسسة مناهل الفرقان – بيروت – ١٩٨٦ – ص ٥٤٣ .

الرأى الثانى :

يرى أصحاب هذا الرأى أن الفقير هو الذى لا يمتلك شيئا، والشعوب الفقيرة هى الشعوب التى يكون أغلبية مواطنيها من المعدمين (Have not) وذلك تمييزا لهم عن أولئك الأغنياء الذين يمتلكون معظم وسائل الإنتاج .

ويرتبط هذا الرأى بالفكر السائد إبان العصر الإقطاعى حينما كان المجتمع ينقسم إلى ملاك ، ومعدمين. فالملاك يملكون المال والنقود والسلطان ، والفقراء لا يملكون شيئا وهم خدمة الأشراف والنبلاء وملاك الأراضى.

وينظر أصحاب هذا الرأى إلى الملكية على أنها المصدر الوحيد للدخل ومن ثم فإن الذى لا يمتلك شيئا لا يتوفر له دخل يعيش عليه[١]. ومع ذلك فهناك من ينظر إلى جسم الإنسان باعتباره من الممتلكات التى تدر دخلا يتمثل فى الأجر الذى يحصل عليه العامل نظير العمل بيديه وذهنه[٢] .

والحقيقة أن ملكية السواعد والذهن فى رأينا لا تكفى وحدها لوضع حدود فاصلة بين الغنى والفقير. إذ لو كان الأمر كذلك لماوجد فرد أو مجتمع فقير فى هذا الكون. ولعل هذا الرأى الأخير لا يتفق مع فلسفة الشريعة الإسلامية عندما حرصت على ضرورة اشتراك العمل مع رأس المال لتحقيق الدخل. ولا يعترف الإسلام بعنصر رأس المال وحده كعامل من عوامل الإنتاج. إذ قدم لنا الإسلام صورة الممارسة الشرعية التى تقوم على المشاركة بين المال والعمل واقتسام العوائد

---

(١) Boulding, E., Kenneth, Economic Analysis, 3rd Edition, London, 1949, PP. 195 - 199.

(٢) دكتور اسماعيل محمد هاشم – مبادئ الإقتصاد التحليلى – دار النهضة العربية – بيروت – ١٩٧٨ – ص ٣٥٧ – ٣٥٨ .

طبقا لما يتفق عليه المتعاقدون، أما امتلاك الجسم فلا يكون إلا فى حالة العبودية ، ولا عبودية فى الإسلام إلا لله وحده.

الرأى الثالث :

يستند أصحاب هذا الرأى على معيار الدخل . أى أن انخفاض الدخل إلى مستوى معين فى السنة (ما بين ٥٠ دولار و ٧٥ دولار بأسعار عام ١٩٧٠ فى رأى البنك الدولى) يعنى وجود الفقر. وعند الحديث عن الدخل فإن المقصود هنا هو الدخل الحقيقى وليس النقدى أو الإسمى. ولذلك فقد استخدم كل من البنك الدولى ومنظمة التعاون الإقتصادى والتنمية فكرة تعادل القوة الشرائية لتحويل الدخل الإسمى إلى دخل حقيقى. وكانت قيمة الدخل المختار هى ٣٠٠ دولار محسوبة بتعادل القوة الشرائية لعام ١٩٧٠ مطابقة لدخل يتراوح بين ٥٠ دولار ، ٧٥ دولار للفرد (دخل إسمى عام ١٩٧٠) من بلد لآخر[1]. ويفيد ذلك فى التغلب على مشكلة تفاوت تكلفة المعيشة من دولة إلى أخرى. إذ أن مستوى المعيشة فى بنجلاديش مثلا لا يتفق مع مستوى المعيشة فى كندا أو بريطانيا. وهو ما يعنى أن القيمة الحقيقية للدولار فى بنجلاديش تختلف عن القيمة الحقيقية للدولار فى كندا أو بريطانيا ، وهكذا .

ويجدر الإشارة إلى أن المقصود بالدخل هوالتدفق النقدى الذى يحصل عليه أصحاب عوامل الإنتاج المختلفة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة كاملة. أى أن الدخل ليس من الضرورى أن يكون كله ناتجا عن الملكية. إذ أن هناك دخل يحصل عليه المنظم نظير مهارته فى إدارة المشروع وتحمل المخاطرة .. الخ.

---

(١) World Bank, Growth and Poverty in Developing Countries, Washington D.C., Dec. 1978.

وينظر الإسلام إلى الدخل على أنه ناتج اشتراك عوامل الإنتاج المختلفة وفقا للضوابط والصيغ التي تجيزها الشريعة الإسلامية مثل عقود المرابحة والمضاربة ، والمزارعة والمساقاة والمشاركة بصورها المختلفة كالعنان والأبدان والوجوه والمقارضة ... الخ .

وقد حث الإسلام على العمل وإتقانه وتجويد الصنعة رغبة فى الحصول على الدخل . وعندما سئل الرسول ﷺ عن أطيب الكسب ، قال إنه عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور . وقد روى عن رسول الله ﷺ قبل يدا أملجت – أى ورمت – من كثرة العمل . وقال « هذه يد يحبها الله ورسوله » . وقد اعتبر الإسلام التكاسل عن العمل أو استغلال الموارد والنعم التى أعطاها لنا الله سبحانه وتعالى كفرانا بها جعل الرسول عليه الصلاة والسلام يقرر بأنه لا فرق بين الكفر والفقر. إذ عدم العمل وعدم استغلال الموارد المختلفة يؤدى حتما إلى قلة الدخل وحدوث الفقر.

الرأى الرابع :

يرى القائلون بهذا الرأى أن الفقر لايعنى عدم توافر الملكية للفرد أو الشعب، ولا يعنى قلة الدخل كما لا يعنى العيش عند مستوى الكفاف، وإنما يعنى إحساس الفرد أو الشعب بأنه يعيش عند مستوى يقل عما يعيش عنده أفراد أو شعوب أخرى. ويعنى ذلك أن الفقر مسألة نسبية، وهو ما يعنى أيضا أن الفقير فى مصر يختلف عن الفقير فى اليابان. كما أن فقير مصر فى العصر الحديث يختلف كثيرا عن فقير مصر فى العصر الفرعونى أو فى العصور الوسطى. ويبدو أن أصحاب هذا الرأى لا يفرقون بين الفقر والتخلف علي نحو ما سوف نوضحه فيمابعد. إذ يركزون على أن وجود تفاوت شديد فى الثروة والدخول بين الأفراد

داخل المجتمع الواحد أو بين الشعوب المختلفة على مستوى العالم يعنى وجود مشكلة الفقر نظرا لعجز الفرد أو الدولة عن اللحاق فى المعيشة بالمستوى الذى يعيش فيه غيرهم. ويضرب أصحاب هذا الرأى مثلا بحالة الاقتصاديات الغربية قبل الثورة الصناعية وكيف أنها كانت أفضل من البلاد الفقيرة الآن[1]. ويعنى ما سبق أنه رغم التغيرات التى حدثت فى مستويات المعيشة فى كل من الدول الصناعية الغربية والدول الفقيرة ، فإن ذلك لم يغير من حقــيقة وجود مشكلة الفقر بسبب التفاوت الموجود بين تلك الدول. ويؤكد ذلك أيضا أن الفقر مسألة نسبية ، إذ أن فقر أوربا الغربية قبل الثورة الصناعية يعتبر أفضل من فقر الدول الفقيرة فى أفريقيا وجنوب آسيا الآن.

ويصادف هذا الرأى قبولا لدى بعض الكتاب فى الاقتصاد الإسلامى الذين يركزون على أن الفقر يعني وجود هوة سحيقة تفصل بين المستوى الأعلى الذى يعيش فيه الأغنياء ، والمستوى الأدنى الذى يعيش فيه الفقراء. أى أنه (ما جاع فقير إلا بما متع غنى) ، ولولا ظلم الإنسان الذى يتمثل فى سوء التنظيم الاقتصادى أو سوء التوزيع مع إهمال استغلال الموارد ما وجدت مشكلة الفقر[2]. ورغم التسليم بحقيقة أن التفاوت الشديد فى مستويات المعيشة يؤدي إلي شدة الإحساس بالفقر إلا أن التفاوت يمكن أن يحدث دون وجود الفقر. إذ ليست كل الدول المتقدمة سواء فى درجة الغنى مثلما لا تكون كافة الدول الفقيرة سواء فى درجة الفقر. ولذلك فإننا نرى أن هذا الرأى لا يتفق مع تعريف الفقر بصورة مجردة بقدر ما

---

(١) S. Kuznets, Underdeveloped Countries & The Pre-industrial Phase in The Advanced Countries, Rome, U.N. , 1954, V. 969 .

(٢) دكتور محمد شوقى الفنجرى – المدخل إلى الاقتصاد الإسلامى – الطبعة الأولى – دار النهضة العربية – القاهرة ، ١٩٧٢ – ص ١٩ – ٢١ .

يتفق مع تعريف التخلف. والدليل على صدق رأينا هو أن الله سبحانه وتعالى قدم الفقراء على سائر الفئات التى تعان من الزكاة قائلا فى سورة التوبة ﴿إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفى الرقاب والغارمين وفى سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم﴾ ، (الآية ٦٠) . كما أن الله سبحانه وتعالي يقول ﴿ياأيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغنى الحميد﴾ – (فاطر ١٥) . وقال فيها المفسرون أن الناس يحتاجون إلى الله وهو سبحانه لا يحتاج إليهم فكأن الحاجة أو العوز هى مناط الفقر ، وليس التفاوت أو الشعور بانخفاض مستوى المعيشة مقارنا بالغير[1]. ولا يخفى أن النفس البشرية لا تقنع أو تشبع فيكون من السهولة ادعاء الفقر على خلاف الحقيقة والتعلل بسوء التوزيع .

وباستعراض الآراء السابقة ، **فإننا نميل إلى تعريف الفقر بأنه عدم القدرة على الحصول على الاحتياجات الضرورية نتيجة عدم توفر الملكية التى يمكن الاستعانة بها فى عملية الإنتاج والحصول على عائد، ونتيجة قلة الدخل أو انعدامه بصورة شبه دائمة .**

ولا شك أن هذا التعريف للفقر يتفق مع الرأى الأول والرأى الثانى والرأى الثالث، ويتعارض مع الرأى الرابع الذى تعرضنا له بالتفنيد فيما سبق ، كما يتفق مع الدلائل الإسلامية للآيات القرآنية التى تحدثت عن الفقر والفقراء، ومع قول الرسول ﷺ فى حديث قدسى عن رب العزة جل شأنه : «الفقراء عيالى» أى أنه سبحانه يعولهم ويتكفل بهم لأنهم لا يملكون مالا أو دخلا أو قوتا بصفة كافية أو دائمة.

---

(١) راجع فى ذلك : صفوة التفاسير ، المرجع السابق ، وتفسير الجلالين ، وتفسير ابن كثير ، وتفسير الآلوسى ، وتفسير القرطبى ، وغيرها .

المبحث الثانى

الفرق بين الفقر والتخلف

تناولنا فى الصفحات السابقة المفاهيم المختلفة للفقر وأشرنا إلى أن هناك من الكتّاب من لا يفرق بين الفقر والتخلف رغم فوارق جوهرية بينهما، إذ نجد أن هناك بعض الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وألمانيا الغربية وغيرها ، يوجد بها فقراء كثيرون وهو ما يعتبر دليلا هاما على سوء توزيع الدخل القومى . ورغم ذلك لايمكننا وصف الدول المذكورة بأنها دول فقيرة أو دول متخلفة ، وبالمثل هناك دولا فقيرة مثل بعض الدول الأفريقية ويوجد بها أغنياء كيثرون غير أن ذلك لا ينفى حقيقة كونها دولا فقيرة.

ويلاحظ أنه لا يستساغ نعت الدول الغنية التى يوجد بها فقراء بأنها دول متخلفة كنعت الدول الفقيرة التى بها أغنياء بأنها دول متخلفة أيضا. إذ أن للتخلف مفهوما واضحا ومحددا نبينه فى الصفحات التالية :

مفهوم التخلف :

يخلط كثير من الكتاب بين التخلف والنمو وبذلك فهم لا يميزون بين الدول المتخلفة والدول النامية. وقد يأتى هذا الخلط عن قصد بهدف عدم المساس بمشاعر أبناء الدول المتخلفة خاصة فى المحافل الدولية، وقد يكون نتيجة الاعتقاد بعدم وجود حدود فاصلة بين التخلف والنمو. كما يرجع ذلك الخلط إلى الافتراض بأن الدول المتخلفة هى بالفعل دول تسعى إلى النمو شأنها فى ذلك مثل الدول النامية وإن وجدت بينهاهوة فاصلة . ولذلك نجد أن كثيرا من الكتاب يعتقدون أن مسألة

التخلف والنمو مسألة نسبية ليس لها مدلول مطلق يمكن تحديده أو تعريفه بألفاظ محددة دقيقة وبعبارة جامعة مانعة، على الرغم من أن استعمال مصالح الدول النامية يعنى فى أذهان الكثيرين أنماطا معينة من الدول، هى فى جملتها الدول الفقيرة ذات الإمكانيات المحدودة، التى لم تستغل مواردها على الوجه الأكمل، والتى لا تزال تعيش أنماطا اقتصادية قديمة دون أن تتحول إلى استخدام الأساليب الحديثة فى الإنتاج[1].

ومما سبق تبين لنا أن الدول النامية فى رأى الكثيرين لا تختلف عن الدول الفقيرة وأنها تشمل أيضا الدول المتخلفة .

وفى رأينا أنه يمكن قبول رأى عدم وجود فرق بين الدول المتخلفة والدول النامية، ولا يمكن التسليم بأن هذه الدول هى ذاتها الدول الفقيرة . وبعبارة أخرى يمكن القول بأن الدول النامية أو المتخلفة يمكن أن تكون فقيرة ، ولكن ليست كل الدول الفقيرة نامية أو متخلفة. ذلك أن الدول الفقيرة أسوأ حالا من الدول النامية. ولذلك فإن لفظ «العالم الثالث» يطلق على الدول النامية والمتخلفة على السواء، بينما يطلق لفظ «العالم الرابع» على الدول الفقيرة مثل اليمن وأوغنده وسيريلانكا والنيجر وتشاد والهند وأفغانستان ومدغشقر وكينيا ومالاوى وبورما وأثيوبيا وغيرها[2]. ويفرق البعض بين الفقر والتخلف على أساس أنه فى حالة

---

(١) دكتور فؤاد محمد الصقار : الملامح الإقتصادية للدول النامية – وكالة المطبوعات – الكويت ١٩٨٢ ، ص ١١ – ١٢ .

(٢) يشمل العالم الرابع ، ٣٨ دولة يتراوح متوسط دخل الفرد فيها بين ٩٠ دولارا ، ٢٥٠ دولار أمريكى ويعيش فيها حوالى ١٢١٧ مليون نسمة.
راجع فى ذلك :

Third World Quarterly, Vol. 1 , No. 1., Jan, 1979 - P. 110.

التخلف يفترض وجود موارد كافية يمكن الاستفادة بها ولكن أحدا لا يعبأ بتعبئتها أو استغلالها فهى حالة إفقار [1].

ولعل هذا الرأى قد أصاب كبد الحقيقة. إذ أن الدول الففقيرة تقل فيها الموارد أو الثروات . وبذلك فمثل هذه الدول قد تكون راغبة فى التقدم أو حتى فى النمو ولكن إمكانياتها لا تساعدها على ذلك. أما الدول المتخلفة فهى دول لديها الإمكانيات وتقوم بالفعل بالعيش عليها والاستفادة منها ولكن بشكل بطئ وبقليل من العمل والجهد مما جعلها متأخرة عن اللحاق بركب التقدم. أى أن لفظ التخلف ينطوى على حركة بطيئة وخطى غير حثيثة نتيجة عوامل داخلية وخارجية معينة. والدليل على ذلك أن معدل نمو الدخل القومى فى الدول المتخلفة لا يتساوى مع معدل نمو الدخل القومى فى الدول المتقدمة، وأن هذا المعدل فى الدول المتخلفة يقل كثيرا عن معدل النمو الذى بدأت منه الدول المتقدمة نهضتها قبل الثورة الصناعية. وكذلك الحال بالنسبة لمعدل الإدخار إلى الدخل القومى، ومتوسط دخل الفرد والتعامل النقدى فى السوق، والأمية، وحرية الانتقال جغرافيا واجتماعيا، والوعى الاقتصادى .. الخ [2] .

ويجدر الإشارة إلى أن هناك من يـــرى أن التخلف ينطوى على خلل اجتماعى (Social Lag) جنبا إلى جنـــب مع الخلل الإقتصادى حـــيث نجـــد أن العلاقات الإجتماعية (Social Functions) والنـــظـــم الإجـــتماعية

---

(١) د. سعد ماهر حمزة : «التنمية الاقتصادية والجمود الاجتماعى» – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة ، ١٩٥٧ ، ص ٨ .

(٢) إدوارد ماسون : «التخطيط الإقتصادى» ترجمة عبد الغنى الدالى – مراجعة : د. محمد دياب ، مكتبة المعارف – بيروت – ١٩٨١ ، ص ٤١ – ٤٥ .

(Social Institutions) غير متناسبة مع التطور الإقتصادى والمادى على نحو يحول دون المزيد من التطور الإقتصادى فى المستقبل[١].

ويعنى ما سبق أن الخلل الإجتماعى يؤدى إلى استمرار الخلل الإقتصادى الذى يؤدى بدوره إلى خلل اجتماعى وهكذا . ويرى بعض الإقتصاديين أن التخلف لا يعنى وجود خلل اقتصادى داخل إطار اجتماعى مختل وحسب ، وإنما يعنى أيضا وجود خلل حضارى. ومن ثم فإن الخروج من حالة التخلف يتطلب استبدال حضارة بحضارة أخرى[٢].

وهذا القول – فى رأينا – صائب إلى حد كبير حيث أن الشعوب المتخلفة عادة ما تكون غير متحضرة ، بل إن سكان الريف عادة ما يكونون أقل تحضرا من سكان المدن ولذلك توجد فجوة اقتصادية واجتماعية بين الفريقين. وقد أثبتت الإحصائيات الدولية أن ٨٥٪ من سكان الدول المتخلفة يعيشون فى المناطق الريفية وأن ما بين ٨٠٪ – ٩٠٪ من هؤلاء السكان يعملون فى الزراعة[٣].

ومما سبق نخلص إلى أن التخلف ليس مرادفا للفقر، وأنه خلل اقتصادى واجتماعى وحضارى فى آن واحد، وأن هناك علاقة دائرية بين كافة هذه الاختلالات ، إذ أن الخلل الاجتماعى ،والخلل الحضارى يؤديان إلى استمرار الخلل الإقتصادى وصعوبة التقدم مثلما يؤدى الخلل الإقتصادى بدوره إلى خلل اجتماعى وحضارى وهكذا.

---

(١) د. سعد ماهر حمزة – «التنمية الإقتصادية والجمود الإجتماعى» ، المرجع السابق ، ص ٢٥ – ٢٧ .

(٢) إدوارد ماسون – التخطيط الاقتصادى – مرجع سابق ، ص ٥٤ .

(٣) World Bank, Rural Development, Washington , D.C. , 1975 .

الفرق بين الفقر والتخلف فى الإسلام :

تعرفنا فى الصفحات السابقة على مفهوم الفقر فى الإسلام ، ورأينا كيف أن الإسلام يرى أن الفقر هو عدم القدرة على الحصول على الاحتياجات الضرورية لعدم توافر أسباب العيش الكريم الرغد، وهو ما يعنى العوز والتعرض للجوع والحرمان والإملاق ، فما هو التخلف فى رأى الإسلام؟ .

إن الذى يبحث فى القرآن الكريم والسنة النبوية وأفعال الصحابة والتابعين يدرك أن الإسلام ينظر إلى التخلف على أنه تراخى عن العمل والسعى فى طلب الرزق وعمارة الأرض بشكل فعال. إذ أن الله سبحانه وتعالى أعطى للإنسان العديد من الثروات والنعم التى لا تحصى وطالبه بأن يعمل وأن يعمر الأرض ولكن الإنسان بظلمه وكفره لم يفعل ما أمره الله به بشكل جاد وفعال. ولذلك استحق العقاب حيث يقول الله تعالى (فى سورة إبراهيم، الآية ٢) : ﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار﴾ .

ومن ثم فإن المؤلف يرفض ما يردده كثير من الكتاب فى الإقتصاد الإسلامى الذى يرون أن وصف الإنسان بالظلم والكفر فى هذه الآية وغيرها يرجع إلى سوء التوزيع، وإلى أن جوع جماعة سببه ترف جماعة أخرى[1]. إذ الأصوب أن يقال إن جوع جماعة يرجع إلى عجزها عن العمل وتكاسلها وقعودها عن السعى فى طلب الرزق فى الوقت الذى يعمل فيه الآخرون دون كلل أو ملل . ويقول الله سبحانه وتعالى (فى سورة الجمعة ، الآية رقم ١٠) : ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغوا من فضل الله﴾ . ويقول أيضا فى (سورة الملك ، الآية ١٥) :

(١) عبد السميع المصرى – عدالة توزيع الثروة فى الإسلام – مكتبة وهبة – القاهرة – ١٩٨٦ ، ص ١١٩ .

﴿هو الذى جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه وإليه النشور﴾ . وفى رواية عن أبو موسى الأشعرى عن النبى ﷺ أنه قال : «ليأتين على الناس زمان يطوف الرجل فيه بالصدقة من الذهب ثم لا يجد من يأخذها »، وقد تحقق ذلك بالفعل فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – عندما بعث معاذ بن جبل رضى الله عنه بثلث صدقة الناس إلى أمير المؤمنين فردها إليه عمر لتوزيعها على الفقراء فأخبره معاذ بن جبل أنه لم يجد أحدا من الناس يأخذ منه هذه الصدقات، وقد تكرر حدوث ذلك ثلاثة أعوام متتالية بعد وفاة أبى بكر رضى الله عنه، وفى كل مرة يقول معاذ : «ما وجدت أحدا يأخذ منى شيئا»[1].

ويستفاد من ذلك أن الإسلام يعين أو يساعد الفقراء من مال الصدقة ولا يعين أو يساعد المتخلفين أو القاعدين عن العمل دون عذر . ولذلك عندما اتبع الناس تعاليم الإسلام على عهد الخليفة عمر – رضى الله عنه – لم يكن هناك فقير يستحق الصدقة. ويروى لنا التاريخ الإسلامى كيف أن خالد بن الوليد – رضى الله عنه – صالح أهل العراق من النصارى على أن يعين الشيخ الضعيف عن العمل، ومن أصابته آفة من الآفات، أو من كان غنيا ثم افتقر حتى صار الناس يتصدقون عليه مع إسقاط الجزية عنه ، وتحمل نفقاته ونفقات عياله من بيت المال طالما أقام فى دار الإسلام أو دار الهجرة . وقد علم الخليفة أبو بكر الصديق – رضى الله عنه – بما أقدم عليه خالد بن الوليد فوافق الخليفة والصحابة[2]. وقد فعل نفس الشئ عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – عندما أسقط الجزية عن اليهودى الذى كان يتسول، وأعانه من بيت المال وكتب إلى عامل بيت المال لكى ينظر إلى

(١) أبو عبيد القاسم بن سلام : «الأموال» – مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – ١٩٦٨ ، ص ٧٨٤ – ٧٨٥ .

(٢) أبو يوسف : «الخراج» ، المطبعة السلفية – القاهرة – ١٩٣٦ – ٢ ١٤٤ .

هذا الرجل وأمثاله قائلا «فوالله ما أنصفناه إذا أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم» . أما القادر على العمل فلا معونة له لحديث رسول الله ﷺ «لا تحل الصدقة لغنى ولا لقوى مكتسب» وقال أيضا «من سأل من غير فقر فإنما يأكل الجمر» .

هكذا فرق الإسلام بين الفقر والتخلف، واعتبر الفقير له حق معلوم فى الزكاة وفى موارد بيت المال، أما المتخلف عن ركب التقدم فقد لعنه وتوعده إذا سأل وهو قادر على الكسب . ولذلك يرى البعض أن التخلف يكون بمشيئة الإنسان[1].

(١) محمد العفيفى – المعجزة القرآنية – مقدمة فى التخلف والتقدم ، مؤسسة دار العلوم – الكويت ١٩٧٦ ، ص ٧٥ .

المبحث الثالث

الفرق بين فقر الشعب وفقر الدولة

كثيرا ما يتردد فى الأوساط السياسية والاقتصادية وصف دولة من الدول بأنها دولة فقيرة وشعب غنى مثل باكستان. كماتوصف بعض الدول الأخرى بأنها دولة غنية وشعب فقير مثل الهند. وتدعونا مثل هذه الأقوال إلى بحث ودراسة مدى صحة هذه العبارات ثم التعرف على حقيقة الفرق بين الدولة الفقيرة والشعب الفقير. وبعد ذلك نتعرف على رأى الإسلام فى هذا الشأن.

أولا : دولة غنية وشعب فقير :

عادة ما تذكر الهند كنموذج للدولة الغنية نسبيا بالنسبة لبقية الدول المتخلفة وهى فى نفس الوقت يعيش على أرجائها شعب فقير، فكيف حدث ذلك ؟ الإجابة تقدمها لنا الإحصائيات والدراسات الإقتصادية الدولية والتى تشير إلى مظاهر الغنى التالية[1] :

١ – قطاع الصناعة فى الهند : قطاع قوى يساهم بنحو ٣ر١٣٪ من الناتج القومى ويعمل فيه حوالى ١٠٪ من السكان. ويعمل ١٢٪ من مجموع القوى العاملة فيه فى قطاع الصناعات التحويلية .

٢ – تمتلك الهند وحدها أكثر من نصف احتياطيات العالم الثالث من الفحم، وهو ما يمثل ٥٪ من مجموع الاحتياطيات العالمية. ولديهاخبرة عمرها مائة عام فى صناعة الفحم .

---

(١) اعتمدنا فى هذه الأرقام على بيانات الأمم المتحدة (Statistical Year Book) وبيانات اليونيدو (World Industry Since 1960) وبيانات البنك الدولى (World Development Report) وبيانات الفاو .

٣ - تمتلك الهند واحدة من أكبر شبكات النقل بالسكك الحديدية فى العالم.

٤ - لدى الهند مخزون من الحبوب الغذائية وصل إلى ١٩ مليون طن عام ١٩٧٩. وقد أقرضت الهند الحبوب الغذائية لعدة بلاد آسيوية وأكد الخبراء الهنود أن بلادهم تتمتع الآن بحالة من الاكتفاء الذاتى فى الأغذية.

٥ - يتعادل معدل نمو السكان سنويا (٣ر٢٪) مع معدل نمو الإنتاج الزراعى سنويا (٣ر٢٪) وفقا لإحصائيات الأمم المتحدة .

٦ - تنتج الهند نحو ٩٧٩ ألف طن من القطن ويمثل إنتاجها نحو ١ر٦٪ من الإنتاج العالمى من الأقطان. كما تنتج نحو ٢٧٪ من الجوت ، ٢٥٪ من الفول السودانى العالمى ، ٨٪ من بذرة القطن، كما تنتج نحو ١٩٪ من إنتاج الشاى فى العالم، ٢ر٢٣٪ من إنتاج قصب السكر فى العالم، ٦ر٢٢٪ من إنتاج الأرز.

٧ - بلغ المعامل الحدى لإنتاجية رأس المال فى الهند ٥.٧ خلال الفترة (١٩٦٠ - ١٩٧٣) مقابل ١.٦ فى سنغافورة ، ٢.١ فى كوريا الجنوبية ، ٣.٤ فى تايوان مثلا.

٨ - تعتبر الهند من أكبر البلدان النامية المصدرة لسلع صناعية وتحتل المركز الخامس فى الترتيب بين هذه الدول (بعد البرازيل، تايلاند ، وكوريا الجنوبية، وسنغافورة) التى تصل نسبة الصادرات المصنعة إلى القيمة الإجمالية للصناعة التحويلية فيها نحو ٤ر١٢٪ ، كما تصل نسبة القيمة المضافة الصناعية إلى الناتج القومى الإجمالى فى هذه الدول نحو ٥ر١٩٪ . ويذكر بعض الكتاب أن النهضة الصناعية التى شهدتها الهند تماثل إلى حد كبير ماحدث فى أوربا فور قيام الثورة الصناعية من حيث تماثل دور المنسوجات والمدخلات

الزراعية، والسلع الإنتاجية اللازمة للاستهلاك المحلى فى عملية التنمية[1].

٩ - تبلغ مساحة الهند نحو ٣٢٨٨ ألف كيلومتر مربع (٣ر٣ مليون كم٢) يعيش على أرضها نحو ٧٥٥ مليون نسمة . وتعتبر الدولة الثانية فى المساحة فى العالم الثالث بعد البرازيل . كما تعتبر الدولة السابعة فى الترتيب العالمى من حيث المساحة .

١٠- سمحت الهند للدول البترولية النامية أن تستثمر أموالها فى داخل البلاد فى حدود نسبة مشاركة قدرها ٤٠٪ فى مجالات المنتجات الصناعية مثل الأسمدة والكيماويات والورق، والأسمنت وكذلك فى مجالات الفنادق والمستشفيات. وذلك بهدف جذب مدخرات الدول البترولية وهو ما يعتبر تحولا هاما فى السياسة الهندية تجاه الاستثمار الأجنبى[2].

١١- قامت الهند بنهب ما قيمته ١٥٠٠ مليون جنيه استرلينى فى صورة بضائع من بنجلاديش عقب هزيمتها فى حربها مع الهند، كما نهبت نحو ٤ بليون دولار فى صورة معدات وآلات[3]. وهى بذلك أرادت أن تطبق الفكرة الشائعة حول سرعة النمو بنهب المستعمرات على نحو ما حدث لنمو أوربا بالنهب الاستعمارى للهند ودول الكومنولث وغيرها من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية .

١٢- دخلت الهند مجال إنتاج القنبلة النووية بعد رفضها التوقيع على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٧٤[4] . كما دخلت مجال إطلاق الأقمار

---

(١) جاك لوب : «العالم الثالث وتحديات البقاء» - ترجمة أحمد فؤاد بلبع - عالم المعرفة - الكويت - ١٩٨١ - ص ٢٦٧.

(٢) International Impact, Vol. 10: 23, London, 12-25 Dec. 1980, P. 15.

(٣) Ibid, P. 13 .

(٤) Ibid, P. 12 .

الصناعية والكومبيوتر .

فقــر الشعب :

رغم الإمكانيات والإنجازات الكبيرة التى حققتها الهند والتى أوضحناها آنفا فإن هناك العديد من مؤشرات الفقر الذى يعانى منه الشعب الهندى والتى نوجزها فيما يلى[1] :

١ – تعتبر الهند من دول العالم الرابع التى ينخفض فيها متوسط نصيب الفرد سنويا من الدخل القومى إلى حد كبير . إذ يبلغ هذا المتوسط فى الهند نحو ١٩٠ دولار فى السنة بمعدل نمو سنوى قدره ١,٤٪ فقط. ويعجز الدخل الذى يحصل عليه نحو ٥٠٪ من السكان عن توفير الغذاء المناسب لهم.

٢ – يحصل ٣١٪ فقط من السكان على المياه النقية ، ويحصل ٢٠٪ فقط من السكان على خدمات الصرف الصحى.

٣ – تصل نسبة العمال الزراعيين المعدمين (غير الملاك) إلى مجموع السكان الزراعيين نحو ٣٨٪ ومعظمهم يعانون الفقر المطلق ونسبتهم إلى مجموع السكان لم يحدث فيها تغير يذكر منذ الستينات حتى الآن. ويلاحظ أن نسبة المزارع التى تقل مساحتها عن هكتار واحد من الأرض الزراعية تمثل نحو ٥١٪ من إجمالى عدد المزارع الهندية وهى تغطى نحو ٩٪ فقط من مجموع المساحة الزراعية .

---

(١) اعتمدنا على بيانات البنك الدولى (World Development Report) السنوية وتقارير منظمة العمل الدولية (Rural Poverty in the Third World) جنيف – ١٩٧٩ .

٤ – تبلغ نسبة الأمية فى الهند نحو ٦٤٪ وتتجه هذه النسبة نحو الانخفاض ببطء شديد حيث كانت ٧٦٪ عام ١٩٦٠ أى بانخفاض نسبته ١.١ ٪ سنويا.

٥ – يبلغ معدل توقع الحياة عند الميلاد ٥٠ سنة ، وهو معدل ضئيل جدا خاصة إذا قورن بالدول المتقدمة وبعض دول العالم الثالث (بلغ هذا المعدل ٧٣ فى السويد، ٧١ فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ٧٤ فى هولندا، وفى الدانمارك أيضا. كما يبلغ ٧١ فى تايوان، ٧٠ فى كل من جاميكا وترنيداد ، وسنغافورة ، وهونج كونج ، وأورجواى) .

٦ – يبلغ معدل الوفيات لكل ألف من المواليد ١٢٩ (مقابل ٣٥ فى تايوان، ١٥ فى الولايات المتحدة الأمريكية ، ١١ فقط فى هولندا).

٧ – عدد السكان الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة يمثل حوالى ٤١٪ من إجمالى عدد السكان كما أن نسبة الذين تزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة تصل إلى نحو ٣.٢٪ من مجموع السكان. أى أن نسبة الإعالة (الأفراد غير العاملين والذين يشاركون العاملين فى دخلهم) تبلغ نحو ٤٣.٢٪ من إجمالى عدد السكان . وهى نسبة مرتفعة مقارنة بالدول المتقدمة تبلغ هذه النسبة فى السويد نحو ٣٤٪ ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية نحو ٣٨٪، وفى بريطانيا نحو ٣٦٪).

٨ – يبلغ نصيب الفرد فى المتوسط من السعرات الحرارية نحو ١٨٥٠ سعرا فى اليوم وهو ما يقل كثيرا عما يحصل عليه الفرد فى الدول المتقدمة وبعض الدول النامية (إذ يبلغ هذا المعدل نحو ٣٢٠٠ سعرا حراريا فى اليوم فى

الولايات المتحدة الأمريكية ، ونحو ٣١٥٠ سعرا فى بريطانيا، ونحو ٢٦٠٠ سعرا فى إيطاليا، ونحو ٣٥٨٠ سعرا فى مصر، ٣٥٠٠ سعرا فى شيلى)[١] وتشير المؤشرات السابقة إلى مدى الفقر الذى يعانى منه غالبية الشعب الهندى رغم ما سبق عرضه من مؤشرات تنبئ عن ثراء دولة الهند.

وتفسير هذا التناقض يمكن أن نرجعه إلى ما يلى :

أ - حقيقة سوء توزيع الدخل القومى، وسوء توزيع الملكية الزراعية وحصول فئة قليلة من الأغنياء وكبار رجال الأعمال والعمال النقابيون فى القطاع المنظم على جانب كبير من الدخل والثروة وسيطرتهم على النظام السياسى للبلاد واستئثارهم بجانب كبير من عوائد الاستثمار القومى[٢] . وذلك فى الوقت الذى تئن فيه الغالبية العظمى من الشعب من الجوع والفقر.

ب - المشاكل الإدارية المعقدة وسوء النظام السياسى ومقاومة الطبقات المسيطرة لحدوث أى تغيير يعود بالفائدة على أغلبية الشعب. ويصبح بذلك ثراء الدولة حكرا على أولئك المنتفعين به وهم قلة قليلة من بين مجموع الشعب الهندى.

جـ - سوء تخصيص الموارد حيث أن نمط هذا التخصيص لم يتغير منذ نحو جيلين من الزمان ويتمثل فى حصول قطاع الزراعة (الذى يسيطر عليه الأغنياء ويجنون ثماره) على نحو ٧٣٪ من العمالة الإجمالية مع انخفاض نسب العمالة فى بقية القطاعات. ويرتبط ذلك بتركز السكان فى الريف وقلة

---

(١) اعتمدنا فى هذه البيانات على الأمم المتحدة (U.N. , Reprot, on World Social Situation, 1985) .

(٢) Cheinry, and Others, : Redistribution With Growth, London, Oxford University Press, London, 1974, P. 261 .

فرص العمل فى غير الزراعة . وهذه المشاكل أشار إليهاتقرير الخطة الخمسية الهندية (١٩٧٨ - ١٩٨٣) .

د - ارتفاع درجة تدخل الدولة فى النشاط الإقتصادى فى ظل سياسة التخطيط الإقتصادى، وفى الوقت الذى يسيطر فيه القلة الأغنياء، على مقاليد الأمور اتجهت المشروعات الإقتصادية إلى إنتاج احتياجات هذه القلة وتوفير الخدمات لهم واستهدفت الخطة الخمسية الهندية الثانية زيادة نسبة الاستثمارات الحكومية إلى ٥٠٪ من مجموع الاستثمارات القومية خلال فترة تلك الخطة[1] . ومن ثم فلاعجب أن اتجهت الاستثمارات إلى القطاعات التى تحمى النظام السياسى المسيطر والفئة الغنية المتحكمة فى مقدرات البلاد. وتمثل ذلك فى زيادة الإنفاق العسكرى وعلى الصناعات الحربية، وتمويل الحروب ضد جيران الهند وغيرها. وماتفعله الهند الآن (١٩٨٩) فى سيريلانكا خير دليل على ذلك .

ثانيا : دولة فقيرة وشعب غنى :

ونذكر هنا باكستان كنموذج لهذا النوع من الدول التى يتمتع شعبها بمستوى معيشة طيب على نحو يعتبر ثراء بالنسبة لبقية دول العالم الثالث فى الوقت الذى تعانى فيه الدولة من مشاكل المديونية والعجز الداخلى .. الخ . ونوضح ذلك كما يلى :

---

(١) إدوارد ماسون - التخطيط الإقتصادى - مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣ .

مؤشرات فقر الدولة[1] :

١ – يصل عدد سكان باكستان إلى نحو ١٠٣ مليون نسمة ويبلغ معدل النمو السنوى للسكان فى المتوسط نحو ٣٪ وهو من أعلى المعدلات فى العالم. وترتفع نسبة الإعالة فيها إلى نحو ٤٥٪ .

٢ – مساحة باكستان قدرها ٨٠٤ ألف كيلومتر مربع ، وتعتمد البلاد على الزراعة الكثيفة لمحصولات القمح والقطن والأرز وقصب السكر وبعض الخضر والفاكهة، وتوجه لمقابلة احتياجات الاستهلاك المحلى دون التصدير.

٣ – تبلغ القوة العاملة فى باكستان حوالى ٢٨ مليون نسمة بنسبة ٢٧.٢٪ من إجمالى عدد السكان يعمل ٥٠٪ منهم فى الزراعة ، ١٢٪ فى الصناعات التحويلية ، ٢٠٪ يعملون فى الرعى والصيد والغابات والتعدين، ١٨٪ يعملون فى الصناعات الصغيرة أو الحرفية .

٤ – معدل إنتاجية رأس المال الحدى فى قطاع الصناعة الكبيرة الحجم يبلغ نحو ٢٪ فى السنة خلال الفترة (١٩٨٠ – ١٩٨٧) ، وينخفض هذا المعدل فى الصناعات الصغيرة الحجم إلى ٠.٣ ٪ خلال نفس الفترة ، وهى معدلات لا يخفى تواضعها .

٥ – تبلغ نسبة استثمارات قطاع الصناعات الصغيرة والحرفية إلى إجمالى الاستثمار الصناعى خلال الفترة (١٩٧٢/٧١ – ١٩٨٧/٨٦) نحو ١١.٨٪. وتعتمد باكستان على هذا القطاع فى استيعاب فائض العمالة نظرا لارتفاع تكلفة توفير فرصة العمل فى قطاع الصناعات الكبيرة الحجم (تعادل هذه التكلفة ثمانين مثلا لتكلفة توفير فرصة العمل فى الصناعات

(١) اعتمدنا فى هذه البيانات على البنك الدولى، وتقارير الخطة الخمسية كما أشارت إليها جريدة (Pakistan Times) فى أعداد يناير ١٩٨٩ .

الصغيرة) .

٦ – تعانى باكستان من مشكلة نقص مصادر الطاقة وتعتمد على الفحم والبترول فى توفير احتياجاتها من الطاقة بشكل رئيسى . وقد بلغ استهلاك البلاد من الطاقة نحو ٢١ مليار طن مكافئ من البترول خلال عام ١٩٨٧/٨٦ رغم أن إنتاج باكستان من البترول لا يتعدى ٤ مليون طن سنويا وتقدر فترة الاحتياطى منه بنحو عشر سنوات فقط .

٧ – تعانى الموازنة العامة فى باكستان من العجز السنوى الذى وصل فى المتوسط إلى نحو ٩ بليون روبية باكستانية (يعادل ٤٨٦ مليون دولار أمريكى) خلال السنوات (٨٥/٨٦ – ١٩٨٨/٨٧) ، ويمثل التمويل بالعجز للموازنة الباكستانية نحو ٧,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى خلال نفس الفترة.

٨ – أهم صادرات الباكستان هى الألياف النباتية والغزل وتعتبر من الدول التى تقل نسبة صادراتها إلى الإنتاج القومى عن ١٠٪ ويقل متوسط نصيب الفرد من تجارتها الخارجية عن ٥٠ دولار سنويا. كما تعتبر من الدول التى ترتفع فيها درجة التخصص فى التصدير ما بين (٨٠٪ – ٩٠٪) وهى البلاد التى تكون شروط التبادل الدولى فى غير صالحها.

٩ – تعتبر باكستان من الدول المدينة والتى تزيد درجة تبعيتها الإقتصادية للدول الغربية خاصة للولايات المتحدة الأمريكية . وقد وافق الكونجرس الأمريكى على تزويد باكستان بحوالى ٥٧٥ مليون دولار خلال السنة المالية ١٩٨٨ / ١٩٨٩ منها ٣٣٠ مليون دولار مساعدات عسكرية (تمثل نحو ٤٠٪ من إجمالى المعونة) . وتبلغ جملة ديون باكستان نحو ١٣ مليار دولار حتى ٣٠ يونية عام ١٩٨٨ .

١٠- ترتفع نسبة الأمية فى باكستان إلى نحو ٨٠٪ من السكان، ومعدل الحياة عند الميلاد يصل إلى ٥١ سنة، ونسبة السكان الذين يحصلون على مياه نقية تبلغ ٢٥٪ ومن يحصلون على خدمات الصرف الصحى ٦٪ فقط معظمهم فى المدن .

مؤشرات ثراء الشعب[1] :

١ - يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى نحو ٣٩٠ دولار فى السنة، وهو معدل أعلى من المعدل المناظر فى الهند وكثير من الدول الأفريقية النامية ويزيد هذا المتوسط بمعدل ٢,٩ ٪ سنويا .

٢ - يبلغ متوسط استهلاك الفرد من الطاقة نحو ١٧٨ كيلوجرام مكافئ البترول سنويا. ويعتبر هذا المعدل أكثر ارتفاعا من المعدلات السائدة فى الهند ومعظم الدول الأفريقية والآسيوية المتخلفة .

٣ - يوجد نظام للتأمين الإجتماعى يشتمل على عدة برامج للتكافل الإجتماعى مثل برنامج الزكاة والعشور ، وبرنامج كاسبى القوت (Bread Winners) ويستفيد منها جميع أفراد الشعب الباكستانى. أما البرامج الخاصة بالتأمينات الإجتماعية للعاملين فتغطى نحونصف مليون عامل معظمهم فى المدن . وذلك فضلا عن برنامج التأمين الصحى.

٤ - بلغت قيمة الأموال التى تم تهريبها إلى الخارج وأودعها الأفراد فى البنوك الأجنبية نحو ٨٧٠ مليون دولار أمريكى عام ١٩٨٤[2].

٥ - يوجد عمالة باكستانية مهاجرة إلى دول البترول العربية تقدر بنحو ١,١٤

---

(١) نفس المصدر السابق ،

(٢) World Bank & IMF. , Finance & Development, June 1986, P. 36

مليون عامل وفقا لإحصائيات عام ١٩٨٣ يحصلون على دخول مرتفعة وتوجه إلى الاستهلاك . وقد أشار أحد الكتاب إلى أن قيمة تحويلات العمالة الباكستانية العاملة فى الخارج تعادل نفس ماتحصل عليه باكستان من صادراتها السلعية خلال السبعينات [١].

تفسير النموذج :

يمكن أن نرجع التناقض بين فقر الدولة وغنى الشعب كما بدا فى النموذج الباكستانى إلى ما يلى :

أ - ضآلة التفاوت فى توزيع الدخل القومى والملكية الزراعية بدرجة تقل كثيرا عما هو الحال فى الكثير من الدول النامية. وعلى سبيل المثال نجد أن نسبة عدد المزارع الأقل من هكتار إلى الإجمالى تبلغ نحو ٣٣٪ وتمثل مساحتها ٣,٥٪ من إجمالى المساحة المزروعة . فضلا عن ضآلة التفاوت بين متوسط الدخل فى المدن بالنسبة إلى متوسط الدخل فى الريف حيث أن نسبة الأول إلى الثانى لم تتعد ١.٣٪ فى باكستان (مقابل أكثر من ٩٪ فى زامبيا مثلا)[٢].

ب - عدم إغفال البعد الاجتماعى للتنمية فى باكستان والذى تمثل فيما سبق أن أشرنا إليه من برامج التأمينات الاجتماعية والصحية وهو ما ينعكس على ارتفاع مستوى الشعب الباكستانى والاعتماد فى تمويل هذه البرامج على الموارد المالية ذات الطبيعة الإسلامية كالزكاة والعشور دون ذهاب هذه الموارد إلى الفئة الحاكمة كما فى بعض الدول التى تسيطر الطبقة الحاكمة

---

(١) جاك لوب : «العالم الثالث وتحديات البقاء» - مرجع سبق ذكره ، ص ١٠٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٠٩ .

على مقدراتها السياسية والمالية والاقتصادية .

جـ - زيادة الدور الإنتاجى لكل من القطاع الخاص الحرفى والصناعات الصغيرة مع تقليل دور الدولة فى ملكية ووسائل الإنتاج. وقد أشارتقرير الخطة الخمسية السابعة (٨٨/٨٩ - ٩٢/١٩٩٣) فى باكستان إلى هذه الحقيقة رغم الصعوبات التى يواجهها هذا القطاع. وبذلك يساهم هذا القطاع فى تحقيق الدخل وتوفير فرص العمل لأفراد الشعب وتقليل البطالة.

د - وجود بعض الدخول الكبيرة غير المعلنة (السرية) الناتجة عن تجارة المخدرات والأسلحة المحرمة .

هـ - وجود نظام ديمقراطى يقوم على تعدد الأحزاب وعدم سيطرة فئة ديكتاتورية على الحكم ويؤدى ذلك إلى فتح المنافذ للنقد والتغيير الاقتصادى والاجتماعى إلى الأفضل ولمصلحة الغالبية العظمى من الشعب . وذلك بالإضافة إلى محاولات التنمية والتطويرالتى تمت فى عهد الرئيس الراحل ضياء الحق فى إطار الشريعة الإسلامية والتى أدت إلى زيادة الدخل الحقيقى.

الخـــــلاصة :

نخلص مما سبق إلى أن الفرق بين فقر الشعب وفقر الدولة يكمن فى سوء توزيع الثروة أولا ثم سوء توزيع الدخل أو عوائد عوامل الإنتاج ثانيا. فعندما يختل توزيع الثروة والدخل يظهرنموذج (فقر الشعب) وفيه نجد أنه رغم وجود موارد طبيعية وثروات متعددة وطاقات متجددة إلا أن عائدها يتركز فى أيدى حفنة من الطبقات الحاكمة دون أغلبية الشعب الذى يظل يعانى الفقر والحرمان (نموذج

الهند) .

أما فقر الدولة فى ظل ثراء الشعب (النموذج الباكستانى) فيمكن تفسيره بأنه حالة من حالات (هموم الحكومات)[1] إذ تكون الموارد قليلة نسبيا ومشاكل استغلالها متعددة لدرجة تقل معها الصادرات وترتفع الواردات ويتفاقم العجز فى كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وتنخفض قيمة العملة تبعا لذلك، بينما معظم أفراد الشعب يستهلكون كل ما ينتجون. وتقوم الصناعات الحرفية والصغيرة باستيعاب فائض العمل فتقل البطالة. كما يزيد استهلاك الفرد من الطاقة ومن الغذاء. ويقل معدل الإدخار والاستثمار الخاص مما يؤدى إلى زيادة أعباء استثمارات الحكومة فى المرافق العامة والخدمات . وذلك فضلا عن زيادة أعباء التأمين الاجتماعى والصحى .. الخ . يحدث كل ذلك فى الوقت الذى يعمل فيه هذا الشعب على إيداع الأموال فى البنوك الأجنبية خارج البلاد دون دعم استثمار الدولة .

ثالثا : فقر الشعب وفقر الدولة فى رأى الإسلام :

يرفض الإسلام (النموذج الهندى) فقر الشعب مع ثراء الدولة لارتباطه بسوء توزيع الثروة والدخل وتسلط فئة قليلة على مقاليد البلاد الاقتصادية والسياسية.

وقد روى الإمام ابن حزم فى كتابه (المحلى) – الجزء الثامن (عن على بن أبى طالب – كرم الله وجهه – أنه قال : إن الله تعالى فرض على الأغنياء فى أموالهم بقدر مايكفى فقراءهم ، فإن جاعوا أو عروا أو جهدوا فبمنع الأغنياء ، وحق على الله تعالى أن يحاسبهم يوم القيامة ويعذبهم عليه)[2] .

(١) يمكن اعتبار (مصر) إحدى الدول التى ينطبق عليها هذا النموذج (دولة فقيرة وشعب غنى).

(٢) رواه البخارى فى صحيحه .

إن النموذج الهندى فى رأينا ينطبق عليه قوله تعالى (فى سورة البقرة – الآية ١٨٨) : ﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون﴾ . إذ يأكل الناس أموال الغير بالباطل اعتمادا على رشوة الحكام رغم علمهم ويقينهم بأنها أموال الآخرين الفقراء .

ويقول الرسول ﷺ فى حديث قدسى يرويه عن الله جل شأنه : «ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ؛ رجل أعطى بى ثم غدر ، ورجل باع حرا فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره» [1]. وهؤلاء هم الذين يأكلون حقوق أصحاب عوائد عوامل الإنتاج وفقا للمفاهيم الاقتصادية الحديثة. وقد حذر الرسول ﷺ الحاكم من أخذ شئ من أموال الناس بغير حق طالما أنهم دفعوا ما عليهم من زكاة، إذ يقول لمعاذ بن جبل عندما بعثه عاملا على اليمن : «أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فإن هم أطاعوك لذلك ، فإياك وكرائم أموالهم، واتق دعوة المظلوم فإنه ليس بينها وبين الله حجاب» [2]. بل إن الإسلام قد نهى عن تركز الثروة فى أيدى الأغنياء دون سواهم فقال الله تعالى (فى سورة الحشر – الآية ٧) : ﴿كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾ .

وقد صور لنا القرآن الكريم التناقض الذى يظهر فى البلاد عندما ينعم بعض الناس بالقصور وحياة الترف بينما لا يتوفر لبقية الناس احتياجاتهم الضرورية ، فقال الله سبحانه وتعالى (فى سورة الحج – الآية ٤٥): ﴿فكأين من قرية أهلكناها وهى ظالمة فهى خاوية على عروشها وبئر معطلة وقصر مشيد﴾ .

---

(١) ابن حزم – المحلى – الجزء الثامن – ص ٢٢٨ .

(٢) رواه الجماعة عن ابن عباس .

ولم يفت الإسلام أن يحدد مصادر الملكية المشروعة وهى :

١ - إحياء الأرض الموات ، لقول الرسول ﷺ «من أحيا أرضا ميتة فهى له» - رواه أحمد والنسائى .

٢ - إعطاء الحاكم بعض الأرض التى تؤول إلى بيت المال لبعض الناس بغرض الاستثمار والإنتاج .

٣ - الميراث حيث يقول الله تعالى (فى سورة النساء - الآية ٧) : ﴿للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا﴾ .

٤ - العمل نظير أجر لدى الغير، فقد روى عن الرسول ﷺ أنه قال « إن أشرف الكسب كسب الرجل من يده» رواه أحمد .

٥ -مصارف الزكاة بالنسبة للأفراد الذين ذكرهم القرآن الكريم فى سورة التوبة - الآية (٦٠) .

٦ - ما يستخرج من باطن الأرض من معادن وثروات كالحديد والذهب والفضة ويلزم أن يحصل عليه الفرد بجهده وتعبه (ويستثنى من ذلك الأشياء المملوكة ملكية عامة كالبترول والملح) .

٧ - صيد البحر لقول الله تعالى (فى سورة النحل، الآية١٤) : ﴿وهو الذى سخر البحر لتأكلوا منه لحما طريا وتستخرجوا منه حلية تلبسونها وترى الفلك مواخر فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون﴾ .

٨ - التجارة حيث يقول الله تعالى (فى سورة النساء، الآية ٢٩) ﴿إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم﴾ ولم يفت الإسلام أيضا أن يحدد ضوابط الانتفاع بالملكية وحمايتها وتوجيهها إلى ما يحقق النفع العام والخاص معا ودون

الإضرار بالغير[1].

وهكذا نستطيع أن نقرر بكل يقين رفض الإسلام لفقر الشعب مع ثراء الدولة لكل ماتقدم من أسباب .

ب - النموذج الباكستاني :

ويقوم هذا النموذج كما سبق البيان على أساس (فقر الدولة وثراء الشعب). ولا نستطيع أن نجزم بقبول الإسلام له كله دون تحفظات . إذ أن للدولة حقوقا على الأفراد باعتبارهم يعيشون على أرضها وينعمون بخيراتها. ولذلك يرفض الإسلام توجيه كافة الدخول إلى الاستهلاك دون الإدخار والاستثمار وتقوية كيان الدولة الاقتصادى ونبذ التبعية فى الغذاء (القمح) للغرب الاستعمارى . إذ يقول الرسول ﷺ «رحم الله امرءا اكتسب طيبا وأنفق قصدا وقدم فضلا ليوم فقره وحاجته» .

وقد صور لنا القرآن الكريم أهمية وجود احتياطى لمواجهة ظروف السنوات العجاف حيث يقول الله تعالى (فى سورة يوسف، الآيات ٤٧ - ٤٨) : ﴿قال تزرعون سبع سنين دأبا فما حصدتم فذروه فى سنبله إلا قليلا مما تأكلون. ثم يأتى من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلا مما تحصنون﴾ .

والدولة التى تغرق فى الديون تقع تحت براثن الأعداء ، وإذ لا لهم لها فاليد العليا خير من اليد السفلى كماروى عن رسول الله ﷺ .

---

(١) راجع دراستنا عن «الآثار الاقتصادية للملكية العامة فى ضوء الشريعة الإسلامية» - مجلة مصر المعاصرة - العدد (٤٠٥) - القاهرة - يوليو ١٩٨٦.

ويزيد الطين بلة – كما يقولون – لجوء الأفراد إلى استثمار أموالهم خارج البلاد مقابل بعض الفوائد الربوية، وهى حرام بشكل قاطع فى الشريعة الإسلامية، وإن كانت فى ديار الكفر ، كما أن بلاد المسلمين أولى بالانتفاع بهذه الأموال من بلاد الأجانب. إذ يعتبر تهريب مثل هذه الأموال إلى الخارج حرام شرعا لمخالفة أوامر الحاكم (ولى الأمر) من ناحية ولحرمان بلاد المسلمين من الانتفاع بها واختصاص الأجانب بذلك النفع مقابل الربا.

وإذاكان الفقهاء قد أجمعوا على أن حصيلة الزكاة لا بد أن تنفق فى نفس البلد الذى جمعت فيه وما زاد على الحاجة يرسل إلى بيت المال الرئيسى فى دار الخلافة[1]، فكيف يكون الأمر إذا كان المال يرسل إلى ديار الكفر ؟ . ﴿ألا ساء ما يفعلون﴾ .

إن تقوية الدولة والإنفاق على الجيش والمرافق العامة ومشروعات البنية الأساسية فرض كفاية على جميع المواطنين فى الدولة الإسلامية. كما أن فى المال حقا سوى الزكاة وهو ما يعنى ضرورة الإعلان عن كافة الأموال وعدم تهريبها إلى الخارج حتى تكون ظاهرة أمام ولى الأمر ليحصل منها على الضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك . إن هذا أفضل من ترك الدولة تقترض بالربا الحرام من الدول الأجنبية التى أودع فيها أبناء هذه الدولة مدخراتهم مقابل الفائدة . فكأنما تقترض الدولة أموال أبنائها بالربا، وهو أمر مقطوع بحرمته على كل من الدائن والمد ين (ما لم توجد ضرورة) .

(١) دكتور / يوسف القرضاوى : «مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام» ، القاهرة – ١٩٨٠ – ص ١٤٠ .

ويرفض الإسلام الدخول غير المشروعة (من تجارة المخدرات والخمور والسلع المحظور تداولها لخطورة يقدرها الحاكم (أو ولى الأمر) ، ومن ثم فإن هذا الكسب الحرام الذى ينتج عنه ثراء الناس يتحقق بعيدا عن رقابة القانون وعين السلطة. أى أن الدولة لا تستفيد منه شيئا، فضلا عن الأضرار المباشرة وغير المباشرة التى تدمر الشباب المنتجين فتخرب البلاد والعباد . ويلاحظ أن جمهور الفقهاء يرون جواز أخذ الزكاة من الأموال المحرمة غير المشروعة حتى ظهرت أمام الحاكم حتى لا يترتب على الإعفاء من الزكاة تشجيع الناس على اكتساب الحرام. كما أن الشريعة لا تقر دفع الضرر بضرر مثله[1] .

(١) دكتور شوقى اسماعيل شحاته : «التطبيق المعاصر للزكاة» – دار الشروق ، جدة ، ١٩٧٧ ، ص ١٢١ – ١٢٦ .

المبحث الرابع

مقاييس فقر الشعوب

تمهيـــــــد :

اعتاد الكتاب فى التنمية والتخلف على عدم التمييز بين الفقر والتخلف باعتبار أن الأول جزء من الثانى ، ومن ثم فإن دراسة ومعالجة الكل تغنى عن دراسة الجزء. وقد ترتب على هذه النظرة إلى كل من الفقر والتخلف التسليم بأن مقاييس أو مؤشرات التخلف هى ذاتها مقاييس أو مؤشرات الفقر . كما لم يستطع أحد أن يحدد أفقر الفئات فى الدول المتخلفة .

وقد سبق أن أوضحنا فى بداية هذا الكتاب أن هناك فرقا بين الفقر والتخلف وأن هناك فرقا بين فقر الشعب ، وفقر الدولة بمعنى أنه ليس من الضرورى أن يكون فقر الشعب معبرا عن فقر الدولة أو العكس. ولما كان هذا المؤلف يتناول موضوع (فقر الشعوب) فلا بد من استخلاص المقاييس التى يمكن لنا بواسطتها التعرف على فقر الشعوب وليس فقر الأفراد أو الطبقات الاجتماعية داخل الدولة.

وإذا كنا قد رفضنا الخلط بين الفقر والتخلف فيجب أيضا ألا نخلط بين مقاييس الفقر ومقاييس التخلف، وهو ما يدعو القارئ إلى التساؤل عن حقيقة هذا الفرق .

الفقر بين مقاييس الفقر ومقاييس التخلف :

أ - مقاييس التخلف :

تناول الكتاب فى التنمية الاقتصادية هذه المؤشرات بكثير من الشرح والتعليـــق وبيان مدى صدقها أو دلالتها للحكم على تخلف شعب من الشعوب وهى :

١ – متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى :

ويعتبر هذا المقياس من أهم وأشهر المقاييس التى حظيت بالفكر والبحث والتعليق . ويستخرج هذا المقياس بقسمة الدخل القومى فى دولة من الدول على عدد السكان فى هذه الدولة. ثم يقوم الباحثون بمقارنة الناتج مع مثيله فى الدول الأخرى النامية والمتقدمة لمعرفة الفرق أو الهوة التى تفصل بين أبناء هذه الدولة وأبناء الدول الأخرى.

كما يفيد هذا الرقم فى الحكم على مستوى المعيشة للشعب ، أما فى حالة الرغبة فى الحكم على درجة نمو الدولة ذاتها فإن الرقم الذى يستخدم فى هذه الحالة يكون إجمالى الدخل القومى أو الناتج القومى الإجمالى .

وقد انتقد هذا الرقم على أساس أن الرقم المتوسط عادة ما يكون مضللا فلا يعكس حقيقة الأوضاع داخل الدولة فلا نستطيع التعرف على تفاصيل توزيع الدخل بين الفقراء والأغنياء داخل الدولة الواحدة . كما انتقد أيضا على أساس أنه فى حالة المقارنات الدولية تكون النتائج مضللة أيضا نظرا لأن قيمة وحدة النقد المحسوب بها هذا الرقم (دولارمثلا أو جنيه استرلينى .. الخ) لاتكون واحدة فى مختلف الدول، بمعنى أن القيمة الحقيقية للدولار فى مصر مثلا تختلف عن القيمة

الحقيقية للدولار فى الولايات المتحدة الأمريكية أو فى كندا أو فى اليابان . ويرجع ذلك إلى أن كمية السلع والخدمات التى يستطيع الفرد الحصول عليهامقابل الدولار الواحد تختلف من دولة إلى أخرى .

وإزاء ما سبق فقد لجأ بعض الاقتصاديين إلى تعديل الرقم المحسوب على أساس القوة الشرائية للعملة . وبذلك يمكن أن تكون المقارنات الدولية موضوعية. بل لقد أمكن أيضاتعديل الرقم المحسوب على أساس القوة الشرائية للعملة فى الريف وفى الحضر داخل الدولة الواحدة . وبذلك أمكن أيضا معرفة الفرق بين مستوى المعيشة فى كل من الريف والحضر[1]

٣ - الإنتاج الصناعى عن الفرد الواحد :

ويحسب هذا المؤشر على أساس معرفة قيمة إنتاج الدولة الصناعى (سواء صناعات ثقيلة أو تحويلية أو حرفية) ثم قسمة هذه القيمة على عدد السكان. وبعد ذلك يتم المقارنة بين هذا الرقم والأرقام المناظرة فى عدة دول على مستوى العالم. كما يمكن المقارنة بين هذا الرقم والأرقام الخاصة بمتوسط الإنتاج للفرد الواحد من القطاعات الأخرى كلازراعة والتجارة .. الخ .

ويفيد هذا المؤشر فى معرفة درجة التقدم لدولة ما استنادا على الحقيقة التاريخية التى تقول بأن الدول الصناعية عادة ماتكون أكثر تقدما عن الدول الأخرى. ورغم أن هذا القول لا يخلو من صحة فإن هناك بعض الدول غير صناعية وتنعم بمستوى معيشة مرتفع ودرجة تقدم عالية مثل هولندا وأسبانيا والدنمارك والنرويج وغيرها.

---

(١) يستخدم هذه الطريقة كل من البنك الدولى، ومنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

٣ - نسبة العمالة الزراعية :

وهى تمثل عدد العاملين فى الزراعة إلى إجمالى القوة العاملة فى دولة من الدول . ويعرف هذا المؤشر بـ (مؤشر كوزنتز) حيث استخدمه هذا الاقتصادى فى المقارنات الدولية استنادا على أن الدول التى يعمل ١٠٪ فأكثر من أبنائها فى الزراعة تكون دولا متخلفة[١].

وما قيل عن المؤشر السابق يمكن أن يقال عن هذا المؤشر أيضا حيث أن هناك بعض الدول الزراعية المتقدمة . كما أن هناك فى داخل الدولة الواحدة فى بعض الدول عمالة زراعية تنعم بمستوى معيشة لا يقل عن مستويات معيشة العاملين فى القطاعات الأخرى .

٤ - معدل التراكم الرأسمالى :

ويقصد به معدل نمو رأس المال أو الإضافات السنوية إلى رأس المال ويلاحظ أن الدول التى يرتفع فيهانصيب الفرد من رأس المال يكون معدل التراكم الرأسمالى فيها كبيرا وسريع الدوران. ويستخدم الاقتصاديون معادلة معينة لحساب الإضافة السنوية للدخل القومى التى يضيفها التراكم الرأسمالى السنوى، وهى تتلخص فى أن يتم حساب نسبة رأس المال إلى النتائج ، ثم قسمة معدل (الاستثمار / الدخل) على معدل (رأس المال / الناتج) [٢]

---

(١) S. Kuznets, Op. cit., Vol : 969

(٢) Moris Dobb, Economic Growth and Developing Countries, London, 1963 , PP. 50 - 55 .

٥ - معدل الإدخار القومى :

ويستخرج بقسمة الإدخار القومى على الدخل القومى فى سنة معينة، ثم تحدث المقارنة بين أرقام معدل الإدخار فى مختلف الدول.

وقد لوحظ أن الدول المتقدمة عادة مايرتفع فيها الميل للادخار عن الدول المتخلفة أو النامية ، حيث يرتفع فى الدول الأخيرة معدل الاستهلاك إلى الدخل القومى (الميل للاستهلاك) مثلما يرتفع فيها الميل الحدى للاستهلاك ، بمعنى أن كل إضافة جديدة إلى الدخل القومى تتوجه إلى الاستهلاك ، ويطلق بعض الاقتصاديين على هذا النوع من الاقتصاديات (اقتصاديات الكفاف)[1] .

٦ - متوسط نصيب الفرد من الطاقة :

ويقصد به متوسط ما يخص الفرد من الطاقة بأنواعها المختلفة على أساس مكافئ الفحم أو البترول ، ويشمل الرقم ما يستهلك فى الطاقة لخدمة الصناعة بالإضافة إلى ما يستخدم فى التدفئة المنزلية والنقل وغيرها .

وعادة ما يرتفع نصيب الفرد من الطاقة فى الدول المتقدمة بعكس الدول المتخلفة أو النامية .

٧ - توزيع الدخل أو الثروة :

ونعنى بها معرفة درجة تركز الدخول أو الملكية فى أيدى بعض فئات المجتمع، ومعرفة عدد الأجراء الذين يعملون لحساب الغير ولا يحصلون إلا على دخول قليلة، وكذلك معرفة نسبة الحيازات الزراعية الكبيرة ونسبة الحيازات الصغيرة إلى إجمالى الحيازة الزراعية فى الدولة.

---

(١) Ibid ., P. 30 .

ولاشك أن الدول المتخلفة عادة ما يوجد بها تفاوت صارخ فى توزيع الدخل أو الثروة على نحو ما أشرنا إليه بالنسبة لنموذج الهند فى الصفحات السابقة، وذلك يعكس الدول المتقدمة التى يقل فيها أو ينعدم مثل هذا التفاوت الصارخ.

ويعتبر الاقتصادى (كوزنتز) أيضا هو أول من استخدم هذا المؤشر عام ١٩٥٥، وأوضح أنه عادة ما يختل توزيع الدخل فى بداية حدوث التنمية الاقتصادية[1].

٨ - معدل البطالة :

ويقصد به نسبة الأفراد الذين فى سن العمل ولا يجدون فرصة عمل إلى إجمالى القوة العاملة فى دولة ماخلال فترةزمنية معينة، ويرتفع هذا المعدل فى الدول النامية أو المتخلفة بالمقارنة بما هو عليه الحال فى الدول المتقدمة .

ويجدر الإشارة إلى أن البطالة المقنعة تبدو أكثر وضوحا فى الدول المتخلفة المكتظة بالسكان ، حيث يوجد عدد كبير من العمال يزيد عن حاجة العمل الفعلى بحيث إذا تم سحب بعض هؤلاء العمال لايتأثر العمل أو الإنتاج أو الخدمات التى يؤدونها.

٩ - معدل الحياة عند الميلاد :

ويقصد به عدد السنوات التى من المحتمل أن يعيشها المواطن فى دولة ما،

(١) S. Kusnets , Economic Growth and Income Inequality, American Economic Review, Vol. 45, No. 1, March 1955 .

وتتم المقارنة بين مختلف الدول على أساس هذا المعدل وقد لوحظ ارتفاع هذا المعدل فى الدول المتقدمة ، بعكس الدول المتخلفة التى يقل فيها هذا المعدل نظرا لسوء الأحوال المعيشية وضعف الرعاية الصحية وانتشار الأمراض .. الخ .

١٠- معدل وفيات الأطفال الرضع :

ويقصد به عدد حالات الوفاة بين الأطفال الذين فى سن الرضاعة إلى إجمالى عدد المواليد من الأطفال فى سنة معينة، ويلاحظ ارتفاع هذا المعدل فى الدول المتخلفة أيضا لارتباطه بوجود الأمراض وضعف مستوى الرعاية الصحية ، وذلك بعكس الدول المتقدمة .

١١- معدل الوفيات عموما :

ويحسب على أساس حالات الوفاة وعددها بين المواطنين لكل ألف من السكان فى دولة ماخلال سنة معينة. ويرتفع هذا المعدل أيضا فى الدول المتخلفة وينخفض فى الدول المتقدمة التى تعتبر متقدمة فى الرعاية الصحية والطبية وتنعدم فيها الأوبئة وتقل فيها الأمراض .. الخ .

١٢- توزيع السكان بين الريف والحضر :

ويعنى النسب المئوية لكل من الذين يعيشون فى الريف والذين يعيشون فى الحضر إلى إجمالى عدد السكان. وقد أوضحت الدراسات التى أجراها البنك الدولى ارتفاع نسبة السكان الذين يقطنون الريف إلى إجمالى السكان فى الدول المتخلفة بعكس الدول المتقدمة التى ترتفع فيها نسبة من يقطنون الحضر لدرجة أن اعتبر البعض أن التخلف ظاهرة ريفية[1].

---

(١) جاك لوب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠٩ .

١٣ - الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية :

وتقاس هذه الخدمات بمقاييس مناسبة لكل منها، فالخدمات التعليمية تقاس عن طريق نسبة التعليم، وعدد المدارس الإلزامية والثانوية ، وعدد المدرسين لكل تلميذ، وعدد الجامعات .. الخ.

أما الخدمات الصحية فتقاس بمعرفة نسبة عـــدد الأطبـــاء إلى عـــدد السكان ونسبة عدد الأسرة فى المستشفيات إلى إجـمالى عدد المرضى، ومعدل الوفيات .. الخ .

وتقاس الخدمات الاجتماعية عن طريق معرفة نسبة السكان الذين يحصلون على مياه نقية صالحة للشرب، ونسبة المستفيدين بخدمات الصرف الصحى، وخدمات الإرسال الإذاعى والتلفزيونى ، وكذلك نسبة من يغطيهم برامج التأمين الاجتماعى والصحى .. الخ .

وبطبيعة الحال ترتفع معدلات هذه الخدمات فى الدول المتقدمة وتنخفض فى الدول المتخلفة .

ب - مقاييس الفقر :

تدور المقاييس المستخدمة للتعرف على الفقر حول الحاجات الأساسية للأفراد ومدى قدرتهم على إشباعها. وهذه الحاجات هى الطعام والشراب ، والمسكن بصرف النظر عما إذا كان الفقراء يعيشون فى الريف أو فى المدينة ، وسواء أكانوا يعملون فى الزراعة أم فى بعض الأنشطة الأخرى خلاف الزراعة، كما تستخدم مقاييس الفقر دون الربط بين السبب والمسبب فلامجال لقياس مدى

عدالة أو سوء التوزيع ، أو الدخول غير المشروعة أو غيرها، ونوضح ما سبق كما يلى :

١ - عجز الغذاء :

ويمثل هذا المقياس الفرق بين الإمكانيات والاحتياجات، أى الفرق بين المعروض المحلى من الغذاء (سواء أكان مصدره الإنتاج أو الاستيراد) والطلب على الغذاء. وعادة ما يقوم بعض الاقتصاديين بنسبة هذا العجز إلى الاستهلاك للتعرف على أهمية نقص الغذاء بالنسبة إلى الاحتياجات. والعجز الناتج هذا يمثل العجز المالى من الحبوب الغذائية والإنتاج الحيوانى والسمكى والمنتجات الغذائية المصنعة معبرا عنها بالأطنان من الغذاء. ولا يعطى هذا المقياس فكرة عن نوعية الغذاء المستهلك ودرجة كفايته البروتينية أو الحرارية .

٢ - متوسط نصيب الفرد من الغذاء :

ويقصد به متوسط مايحصل عليه الفرد من الحبوب الغذائية وغيرها من المواد الغذائية الزراعية، والصناعية أو التخليقية خلال سنة معينة ، ويتم حساب هذا المتوسط بقسمة كمية المواد الغذائية المستهلكة فى دولة ماعلى عدد السكان خلال سنة.

ويعاب على هذا المقياس مايعاب على المتوسطات الحسابية، فضلا عن أن هذا المقياس لا يحدد بصورة واضحة مدى فقر الناس فى دولة ما. إذ لابد من المقارنة بين الرقم المماثل لعدة دول متقدمة ونامية أو متخلفة . كما يلزم تحديد حد أدنى من الاحتياجات الغذائية لا ينبغى أن يقل عنه هذا الرقم المتوسط حتى يمكن وصف أبناء الدولة المعينة من عدمه. ولا يبين هذا المقياس مثل المقياس السابق – نوعية الغذاء أو قيمته البروتينية أو الحرارية .

٣ - متوسط نصيب الفرد من البروتينيات والسعرات الحرارية :

والمقصود به متوسط ما يحصل عليه الفرد من غذاء بروتين (باعتباره أفضل من النشويات) أو من طاقة حرارية ناتجة عن الغذاء وفقا للمعايير المحددة بواسطة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة . وللتعرف على وجود الفقر فى هذه الحالة لا يكفى مقارنة الأرقام على مستوى دول العالم المتقدمة والنامية ، وإنما لابد من التعرف على الحد الأدنى للبروتينات والسعرات الحرارية الضرورية للإبقاء على حياة الإنسان .

٤ - احتياطى المياه :

لعل القارئ يلاحظ أننا فى قياس التخلف أشرنا إلى نسبة من يحصلون من أبناء دولة ما على المياه الصالحة للشرب والمقارنة بين هذه النسبة والنسب المماثلة أو المناظرة لها فى الدول المتقدمة والنامية للحكم على درجة تخلف الدولة من عدمه. وبذلك لم يعد هذا المقياس مناسبا للحكم على الفقر من عدمه الأمر الذى جعلنا نلجأ إلى مقدار احتياطى الدولة من المياه باعتبار أن المياه بصفة عامة تعتبر شريان الحياة للشعوب.

ويتطلب ذلك معرفة المخزون الاستراتيجى من المياه لدى الدولة عن طريق معرفة العمر الاحتياطى للمياه الجوفية أو مياه الآبار وكذلك مقدار المخزون المحجوز من المياه خلف السدود إن وجدت. كما يتطلب ذلك دراسة مشاكل التصحر والنحر واحتمالات سقوط الأمطار ومعدلاتها .. الخ. ولا بد أيضا من التعرف على متوسط الاحتياجات من المياه كل عام ومقارنته بكميات المياه المتاحة فى نفس الفترة للتعرف على حقيقة عجز المياه.

٥ - الفجوة الإسكانية :

ويقصد بها الفجوة القائمة بين العرض الكلى من المساكن بمستوياتها المختلفة (الشعبى ، والمتوسط ، والفاخر) والطلب الكلى على المساكن فى الدولة .

وتعتمد الأمم المتحدة على استخدام نسبة الإنشاءات السكنية إلى إجمالى الإنشاءات المدنية كمعيار للحكم على درجة فقر أو غنى الدولة. حيث أوضحت دراسات (مركز الأمم المتحدة للمستوطنات) أن هذه النسبة تكون مرتفعة فى الدول المتقدمة ومنخفضة فى الدول الفقيرة أو المتخلفة [1].

وفى اعتقادنا أن هذه النسبة لا تصلح كمقياس للتعرف على الفقر وإنما للحكم على درجة التخلف أو التقدم. ولذلك فإننا نفضل استخدام الفجوة الإسكانية فى هذا الشأن مثلما تستخدم الفجوة الغذائية للحكم على الفقر سواء بسواء.

٦ - فجوة الكساء :

وتعنى الفرق بين المتاح من الملابس الجاهزة والأقمشة والغزل المنتج محليا والمستورد من الخارج، والاحتياجات اللازمة لأبناء دولة ما خلال فترة سنة. أى أن التركيز هنا يكون على العجز الصافى لكمية الغزل والمنسوجات بعد تدبير الجزء المستورد من الخارج .

ويمكن أيضا حساب متوسط نصيب الفرد من الغزل والمنسوجات المحلية والمستوردة ثم مقارنته بالمتوسطات المناظرة فى الدول الأخـــــرى المتقدمة والمتخلفة

(١) د. إسماعيل إبراهيم الشيخ : «اقتصاديات الإسكان» ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٨٨ ، ص ١٨ .

لبيان حقيقة الهوة بين كساء الفقر وكساء التخلف، وكساء الغنى ، غير أنه يلزم فى هذه الحالة معرفة الحد الأدنى اللازم من الكساء للفرد لكى لا يوصف بالفقر وإنما بالتخلف.

ولا نعتقد أنه قد أجريت أية دراسات دولية داخل المنظمات التابعة للأمم المتحدة أو غيرها لتحديد مثل هذا الحد .

مقاييس فقر الشعوب كما يراها الإسلام :

ذكر ابن حزم فى كتابه (المحلى) أن ما يلزم للفقراء هو : «فيقام لهم بمايأكلون من القوت الذى لا بد منه، ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك، وبمسكن يسكنهم من المطر، والصيف والشمس وعيون المارة»[1]

ومن هذا القول يتضح أن مقاييس الفقر فى الإسلام تدور حول مدى توفر الضرورى من الطعام والشراب، والكساء، والمسكن. وهذه هى الحاجات الأساسية التى ذكرها الله تعالى(فى سورة طه ، الآيات ١٨٨، ١١٩) : ﴿إن لك ألا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى﴾ إشارة إلى المجاعة (عجز الطعام) والعرى (نقص الملابس) والظمأ (عجز المياه) والضحى (نقص الإسكان)

ونوضح ذلك كما يلى :

عجز الغـــذاء :

ويشمل عجز الطعام وعجز الشراب معا . ويقاس ذلك بمدى توفر الحد الأدنى من عدمه . وقد استطاع عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – أن يحدد

(١) ابن حزم – المحلى – مرجع سابق ، الجزء السادس ، ص ٥٦٠ .

الحد الأدنى اللازم لمعيشة الرجل فأحضر ثلاثين رجلا وأطعمهم لمدة شهر ونظر إلى ما أنفق عليهم من طعام فوجده جريبين من الحنطة لكل فرد، وقسطى زيت ، وقسطى خل.

ويشير ما فعله عمر – رضى الله عنه – إلى أن المقادير المذكورة إذا لم تتوفر للفرد رجلا كان أو امرأة كل شهر كان فقيرا.

وقد روى الترمذى وابن حبان أن رسول الله ﷺ قال : «بحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه، فإن غلبت الآدمى نفسه ، فثلث لطعامه ، وثلث لشرابه ، وثلث لنفسه». كما روى الترمذى والحاكم أن رسول الله ﷺ قال «ليس لابن آدم حق فى سوى هذه الخصال : بيت يسكنه ، وثوب يوارى جسمه ، وما يكفيه من الخبز والماء». ويرى الماوردى فى كتاب الأحكام السلطانية أن من الناس من يكفيه الدينار ومنهم من يحتاج إلى مائة دينار[1]. ويعنى ذلك أن الحد الأدنى مسألة نسبية.

ويترك أمر تحديد ذلك إلى ولى الأمر. أما الماء فهو من الأشياء التى يشترك فيها الناس عامة لحديث الرسول الله ﷺ : « الناس شركاء فى ثلاثة : الماء والكلأ والنار » رواه أحمد وأبو داود . وقد روى أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الماء إلا ما حمل منه[2] . وبذلك إذا قل الطعام عن حاجة الناس فى بلد من البلاد أو شح الماء الذى هو أصل الحياة كان بلدا فقيرا.

نقص الكساء :

ويعبر الإسلام عن ذلك بظهور العرى لقلة الثياب . ولقد بين لنا القرآن

(١) الماوردى : « الأحكام السلطانية » ، ص ١٠٨ .

(٢) أبو عبيد القاسم بن سلام : «الأموال» ، مرجع سابق ، ص ٣٠٢ .

الكريم أن الله سبحانه جعل لنا الثياب من مواد مختلفة لستر العورة ، حيث يقول تعالى(فى سورة الأعراف، الآية ٢٦) : ﴿يابنى آدم قد أنزلناعليكم لباسا يوارى سوءاتكم وريشا ولباس التقوى ذلك خير ، ذلك من آيات الله لعلهم يذكرون﴾. ومن هذه الآية تدرك أن الثياب حق أساسى لكل مواطن. وقد أشرنا فيما سبق إلى حديث رسول الله ﷺ : «وثوب يوارى جسمه» عندما أخبرنا عن ابن آدم.

وتروى كتب سيرة الصحابة والتابعين كيف أنهم كانوا يحتفظون لكل منهم بثوب واحد ثم يتصدقون بما يزيد على ذلك. وكان الواحد منهم إذا غسل ثوبه انتظر بجانبه حتى يجف ثم يرتديه.

ويلزم أن تكون الثياب بحالة جيدة ليست بالية أو بها رقعة أو ثياب دون. فقد روى أن رسول الله ﷺ رأى رجلا وعليه ثياب دون فسأله : ألك مال؟ قال نعم، قال : أعطاك الله مالا فلير أثر نعمته عليك» . رواه البخارى . ويعنى ما سبق أنه إذا لم يتوفر للناس الكساء الجيد كانوا فقراء. ومقدار ما يلزم هو ثوب مناسب لكل فرد على الأقل .

نقص المساكن :

ويلزم السكن المناسب للإنسان بحيث يقيه من تقلبات عوامل التعرية صيفا وشتاء وبحيث يكون ساترا له ولأهله. فإذا لم يتوفر ذلك كأن سكن البعض الطرقات أو العراء كانوا فقراء، يقول الله تعالى(فى سورة الأعراف، الآية ٧٤) : ﴿واذكروا إذ جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم فى الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا ، فاذكروا آلاء الله ولا تعثوا فى الأرض مفسدين﴾.

وقد روى عن عمر بن عبد العزيز – رضى الله عنه – قوله : « إنه لا بد للمرء المسلم من مسكن يسكنه، وخادم يكفيه مؤنته، وفرس يجاهد عليه عدوه، ومن أن يكون له الأثاث فى بيته ، فاقضوا عنه فإنه غارم »[1].

كما روى الإمام أحمد أن رسول الله ﷺ قال : « من ولى لنا عملا وليس له منزل فليتخذ منزلا، أو ليست له زوجة فليتزوج ، أو ليست له دابة فليتخذ له دابة » .

نقص أدوات الإنتاج والدفاع :

إذ يعتبر الإسلام أن الذى لا يجد أدوات العمل والإنتاج فقيرا ويعان من الزكاة على توفير هذه الأشياء . وقد روى أن رسول الله ﷺ أعان رجلا بآلة العمل حتى يمكنه أن يحتطب، ثم صلح حاله .

ومن الأشياء الهامة لسير عملية الإنتاج احتياجات الدفاع عن الوطن (آلة الحرب) ، ووسائل النقل والانتقال (الدواب قديما) ، فإذا لم تتوفر هذه الأشياء للناس كانوا فقراء .

الفرق بين مقاييس الفقر ومقاييس التخلف فى الإسلام :

تناولنا فيما سبق أهم المقاييس التى يستدل بها على وجود الفقر فى الإسلام كما استنتجناها من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأفعال الخلفاء الراشدين والتابعين والمجتهدين من الفقهاء.

أما التخلف فيستدل على وجوده فى الإسلام ليس بالتأخر عن الإنتاج المادى

(١) المرجع السابق ، ص ٥٧٧ .

فحسب بل بمدى بعد الناس عن نور القرآن، وعدم الإرتفاع إلى مستوى رسالته الخالدة ، فإذا انقطعت دائرة الاتصال بين العمل الإنسانى الذى يحقق الإنتاج المادى وبين الأخلاق التى تحقق الإتصال بين البشر وجد التخلف.

وينقسم التخلف هنا إلى نوعين ، تخلف مادى وتخلف أخلاقى ، فإذا تكاسل الناس عن العمل (أى قل الإنتاج) وظهر الاحتكار والظلم وسوء التوزيع وانتشر الجهل والمرض عرفنا بوجود التخلف . ولذلك يعتبر البعض أن هذه الأشياء كلها عقاب من الله على الكسل والاحتكار وقطع ما أمر الله به أن يوصل وذلك استنادا إلى قول الله تعالى (فى سورة المدثر ، الآيات ٣٦ ، ٣٧) : ﴿نذيرا للبشر• لمن شاء منكم أن يتقدم أو يتأخر﴾ [1].

---

(١) محمد العفيفى : « المعجزة القرآنية » مرجع سابق ، ص ٧٤ – ١١٧ .

الفصل الثانى

طبيعة فقر الشعوب

تمهيـــــد :

نتناول فى هذا الفصل دراسة طبيعة الفقر الذى تعانى منه الشعوب وبيان ما إذاكان فقر الأجل القصير أم فقر طويل الأجل ، ورؤية الإسلام لكل من هذين النوعين. كما نوضح الفرق بين الفقر المطلق والفقر النسبى وبيان مدى تطابق فقر الشعوب اليوم مع كل منهما . ثم نتناول رأى الإسلام فى نوعى الفقر هذين .

ونتعرض بعد ذلك لمناقشة الطبيعة الدائرية للفقر وما إذاكان الفقر يؤدى إلى الفقر كما يقولون أم لا ؟ ونبين نظرة الإسلام إلى دائـــرة الفقر وتحديد المسئولية عنها .

وبذلك يكون لدينا ثلاثة مباحث فى هذا الفصل هى :

المبحث الأول : فقر الأجل القصير

المبحث الثانى : الفقر المطلق والفقر النسبى

المبحث الثالث : دائرية الفقر .

ونوضح ما سبق فيما يلى :

المبحث الأول

فقر الأجل القصير وفقر الأجل الطويل

مقـــدمة :

نناقش فى هذا المبحث حقيقة الفقر الذى يخيم على الكثير من الشعوب وبيان الفرق بين الفقر الطويل الأجل ، والفقر القصير الأجل . وذلك فضلا عن بيان رأى الإسلام فى هذا الموضوع.

إن العالم اليوم يضم حوالى ٩٥٠ مليون فرد يعانون من الفقر (جوع وعرى وضحى) ، وذلك مقابل نحو ٥٠٠ مليون فرد عام ١٩٥٤[١]. أى أن رقم الفقراء يتزايد ولكن المراكز النسبية للشعوب الفقيرة تختلف، إذ نجد أن بعض هذه الشعوب استطاعت الخروج من (حالة الفقر) إلى (حالة التخلف) فكان فقرها قصير الأجل. وكما أن البعض الآخر من الشعوب الفقيرة لا يزال يئن حتى اليوم من ويلات الفقر، وهو ما يعنى سيادة الفقر الطويل الأجل على بلادهم. ولعل القارئ يتساءل الآن عن كيفية حدوث ذلك وأسبابه ، وهو مانوضحه فيما يلى :

أولا : فقر الأجل القصير :

معركة الشعوب مع الفقر مستمرة ويعنى ذلك استمرار حدوث تغيرات فى عدد فقراء العالم وفى مستويات المعيشة من فترة إلى أخرى قد تطول أو تقصر تبعا لمدى فعالية الجهود المبذولة لمكافحة فقر الشعوب. وتشير دراسات البنك الدولى إلى أنه من المتوقع أن يهبط عدد الفقراء فى العالم من ٩٥٠ مليون فى الوقت

---

(١) Third World Quarterly, Op. cit. , P. VI

الحاضر إلى نحو ٦٠٠ مليون فقير فى نهاية القرن العشرين. وفى حالة حدوث تغيرات هامة فى توزيع الدخل يمكن أن ينخفض عدد الفقراء إلى ٢٦٠ مليون فقط بحلول عام ١٩٩٩"[١].

وفى خلال هذه الفترة الطويلة تحدث تغيرات فى أحوال الفقراء فى العالم يتفاوت مدى كل منها من دولة إلى أخرى. وبذلك فإنه من المتوقع حدوث تغيرات فى أحوال الفقر فى المدى القصير فى بعض الدول. ونقصد بالمدى القصير هنا فترة زمنية تتراوح بين ثلاث سنوات، وخمس سنوات على الأكثر، وهى فترات قصيرة فى عمر الشعوب، وفى هذا المبحث نتناول فقر الأجل القصير الذى لا يزيد مداه الزمنى عن الفترة المذكورة، والتى يتحول بعدها الشعب من (شعب فقير) إلى (شعب متخلف) وليس إلى شعب غنى.

وتشير تجارب بعض الدول مثل تنزانيا وسيريلانكا إلى حدوث تغير قصير الأجل فى اقتصادياتها خلال السنوات الأخيرة من السبعينات خرجت على أثره من الدول الفقيرة إلى الدول النامية . إذ استطاعت تنزانيا بعد الحصول على استقلالها أن تزيد معدل نمو الناتج القومى الإجمالى إلى نحو ٤,٥٪ سنويا، وارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى إلى نحو ٢٥٠ دولار عام ١٩٨٦مقابل ١٨٠ دولار للفرد عام ١٩٧٦. وارتفعت نسبة السكان الذين يحصلون على المياه للشرب من ٣٨٪ إلى ٤٠٪ . خـلال نفس الفترة. كما انخفض عجز الغذاء لديها[٢].

(١) World Bank, World Development Report, Washington, D.C, 1978, P. 33.

(٢) World Bank, World Development Report , 1981 , 1988.

أما سيريلانكا فقد استطاعت زيادة الدخل القومى بصفة عامة وزيادة نسبة مايوجه من هذا الدخل إلى الفقراء إلى نحو ٤٥٪ كماانخفضت فجوة الغذاء فيها إلى حد كبير طبقا لتقارير البنك الدولى ، إذ ارتفع الرقم القياسى لإنتاج الغذاء للفرد فيها إلى ٨٥ خلال الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٦) ، علما بأن الرقم القياسى لإنتاج الغذاء للفرد فى مجموعة الدول المنخفضة الدخل لم يتعد ١١٤ فى نفس الفترة.

وقد بلغ متوسط مايحصل عليه الفرد من السعرات الحرارية فى تنزانيانحو ٢٣١٦ سعرا بنسبة ٨٩٪ من احتياجاتها. وفى سيريلانكا بلغ الرقم المناظر ٢٤٨٥ سعرا بنسبة ٩٦٪ من الاحتياجات وذلك رغم انخفاض نسبة سكان الحضر إلى إجمالى السكان فى كل من تنزانيا وسيريلانكا، إذ بلغت هذه النسبة ١٤٪ فى تنزانيا، ٢١٪ فى سيريلانكا عام ١٩٨٥[١]. ولعل هذا يتنافى مع ما يردده البعض من أن الفقر ظاهرة ريفية . إذ الحقيقة أن التخلف هو الذى يمكن أن نعتبره ظاهرة ريفية لنقص الخدمات الصحية والتعليمية والكهرباء والمياه النقية والمساكن ذات المواصفات الخاصة.

ويمكن اعتبار حالة الفقر الشديد التى عانى منها الشعب المصرى خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٧٣) قبل حرب أكتوبر المجيدة مثالا آخر للفقر القصير الأجل. إذ انخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى ١,٤٪ فقط خلال هذه الفترة بعد أن كان قد وصل إلى ٦٪ خلال فترة الخطة الخمسية الأولى (١٩٦٠ - ١٩٦٥)، وانخفض معدل الاستثمار القومى إلى نحو ١٢,٤٪ ، كما انخفض معدل الإدخار إلى ٨,٢٪ فقط، وهو ما أدى إلى توقف كافة النفقات غير العسكرية على

(١) Ibid , The Appendix

المشروعات العامة والمرافق والخدمات المختلفة وتدهورت البنية الأساسية وقل الغذاء والكساء والإسكان، وتفاقمت الأزمات، وعم الغلاء والبطالة والأمراض الاجتماعية المترتبة عليها. وما أن انتهت الحرب حتى اتجهت مصر للخروج من الفقر إلى التخلف بمساعدة المؤسسات الأجنبية ورأس المال الأجنبى، فتوسعت فى الإقتراض حتى بلغت قيمة وارداتها من الغذاء نحو ٣٥٣ مليون جنيه عام ١٩٧٣. وارتفعت كمية السعرات الحرارية التى يحصل عليها الفرد إلى ٢٧٦٠ سعرا بنسبة ١٠٤٪ من احتياجاتها عام ١٩٧٧. وارتفع معدل نمو نصيب الفرد من الدخل القومى إلى ٣,٤٪ عام ١٩٧٩، وهو أعلى من المعدلات السائدة فى معظم الدول المتخلفة كالهند وباكستان ، وسيريلانكا وتنزانيا وفنزويلا وغيرها. كما ارتفعت نسبة الإسكان إلى جملة الإنشاءات حتى بلغت نحو ٤٣,١٪ عام ١٩٨١ مقابل ٢٥,٥٪ عام ١٩٧٩، وارتفع عدد الوحدات السكنية التى أنشئت حتى عام ١٩٧٦ إلى نحو ٧,٤ مليون وحدة مقابل مايقرب من ١٥٥ ألف وحدة سكنية خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٧٣)[١].

واهتمت الخطط الخمسية التى أقرت منذ عام ١٩٧٦ حتى الآن بمشروعات مياه الشرب، وكهربة الريف، وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية والمرافق والخدمات .. الخ. وتعطى الأمثلة الثلاثة السابقة (تنزانيا - سيريلانكا - مصر) فكرة عن فقر الأجل القصير وهو عادة ما يكون ناتجا عن ظروف غير عادية مثل الاحتلال ، والحروب ، وتسلط بعض الفئات على مقاليد الثروات الاقتصادية لفترة معينة واستخدامها لمصلحتها مع حرمان الأغلبية المطلقة من خيراتها. ويؤكد ذلك

(١) كافة الأرقام الواردة فى هذا المبحث الخاصة بمصر رجعنا فيها إلى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء - الكتاب السنوى - أعداد مختلفة القاهرة ، سنوات مختلفة .

الإحصائيات الصادرة عن البنك الدولى التى توضح تركيز الدخل فى أيدى ٢٠٪ من السكان فى كل من تنزانيا وسيريلانكاخلال أعوام ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ [١].

ثانيا : فقر الأجل الطويل :

ونقصد بالأجل الطويل هنا الفترة الزمنية التى تزيد على عشر سنوات مهما بلغت مدتها ، إذ أن الفترة من ٥ – ١٠ سنوات نعتبرها الأجل المتوسط وهى غالبا ما تكون فترة انتقالية فى حياة برامج التحول الاقتصادية والاجتماعية لدى الشعوب.

ويعبر أحد الكتاب الإقتصاديين عن طول أجل فقر الشعوب بقوله « إن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى لدى شعوب العالم الرابع لا تزال أقل من نظيره فى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عام ١٧٧٦ ميلادية» [٢].

ولماكانت تغيرات الهياكل الإقتصادية والإنتاج والتبادل وتخصص الموارد لايتم إلا فى الأجل الطويل فإن استمرار الفقر بعد ذلك يعنى فشل الشعوب الفقيرة فى التغلب عليه أو فى الانتقال من الفقر إلى التخلف .

وتشير دراسات البنك الدولى إلى أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى الدول الفقيرة لم تتعد زيادته نسبة ٣٪ سنويا خلال الفترة (١٩٥٠ – ١٩٧٥) أى طوال خمس وعشرين عاما . كما أن نسبة الزيادة السنوية فى المتوسط لهذا النصيب خلال الفترة (١٩٥٠ – ١٩٨٠) لم تتعد ١,٦٪ فقط ، بينما بلغت

---

(١) World Bank, World Development Report, 1981, Op. cit.

(٢) Jahangir Amuzegar, Not Much Aid, and Not Enough Trade, Third World Quarterly, Op. cit. P. 58 .

١,٨٪ فى الدول المتوسطة الدخل أو المتخلفة ٥,٣٪ فى الدول الصناعية المتقدمة خلال نفس الفترة(١) .

وإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص نجد أن هناك العديد من الشعوب الفقيرة التى لا تزال تكافح من أجل الخروج من الفقر منذ عهد بعيد، فالهند مثلا بدأت جهودها في محاربة الفقر منذ عام ١٩٥٠، ولا تزال فى عداد الفقراء. وكذلك باكستان (١٩٥٣) ، وأندونيسيا (١٩٥٨) ، وبنجلاديش منذ الاستقلال (١٩٧١) وغيرها. ورغم ما بذلته كافة هذه الدول من جهود إلا أنها لم تستطع علاج المشكلة سواء من حيث نقص الاحتياجات الأساسية أو توفير الخدمات وزيادة درجة التحضر بها لتصل إلى المعدلات المناظرة فى الدول المتخلفة. وفى عام ١٩٥٧ ، كتب علماء الاقتصاد (بولدوين) ، (ميير) أن الغالبية العظمى من سكان هذا الكوكب فى كفاح مستمر ضد الفقر»(٢).

وقد تحققت مقالتهما على مر السنوات ، إذ رغم مضى ٣٧ عاما على ذلك لا يزال الكفاح مستمرا وسوف يستمر لسنوات كثيرة قادمة لا تقل عن قرنين من الزمان، إذ تشير توقعات منظمة الأغذية والزراعة إلى ارتفاع رقم عجز الغذاء فى الدول الفقيرة إلى نحو ١٥٠ مليون طن عام ٢٠٠٠ مقابل ٧٠ مليون طن فى نهاية السبعينات(٣).

ويقدر الخبراء أن مشكلة الإسكان تحتاج إلى مبالغ طائلة لعلاجها حيث أن

---

(١) World Bank, World Development Report, 1981, Op. cit.

(٢) Meir and Baldwin, Economic Development, Theory, History, Policy, New York , 1957, P. 10 .

(٣) FAO, Agriculture Towards 2000, Rome 1979 .

تكلفة الوحدة السكنية فى رأيهم لا تقل عن ألف دولار أمريكى بأسعار عام ١٩٧٥ وهو ما يعنى أنه يلزم نحو ٤٠٠ بليون دولار لحل هذه المشكلة وحدها، ناهيك عن ما يلزم لحل مشكلة المياه النقية والكساء وغيرها[١].

وإذا رجعنا إلى نظرية (مراحل النمو) للإقتصادى المعروف (روستو) نجد أن بعض الشعوب الفقيرة فى عالم اليوم لا تزال فى مرحلة (ما قبل الانطلاق) حيث تتجه إلى بناء مشروعات البنية الأساسية والاستعانة بالمعونات الأجنبية وتحسين الخدمات دون النجاح فى علاج مشكلة نقص الاحتياجات الأساسية فى الأجل الطويل. وبعبارة أخرى فإننا إذا أردنا تطبيق نظرية المراحل لروستو على شعوب العالم الفقيرة طبقا لفترة بقاء أو شيوع الفقر نجد أن فقر الأجل القصير ، يتناسب مع مرحلة (ما قبل الانطلاق) فى حين نجد أن فقر الأجل الطويل يتناسب مع مرحلة المجتمع التقليدى حيث لا إيمان بالعلم أو المعرفة أو التطورات الفنية أو رفع مستوى المعيشة[٢].

ومتى تغيرت هذه الخصائص اتجه الشعب من الفقر الطويل الأجل إلى الفقر القصير الأجل، ومثل هذه التغيرات تحتاج إلى زمن طويل يربو على جيل بأكمله. وإذا استطاع الشعب أن يعبر مرحلة (البدائية) إلى مرحلة (ما قبل الانطلاق) ، تأهب للانتقال من الفقر إلى التخلف فى رأينا ، ويقابل ذلك الانتقال من مرحلة (ما قبل الإنطلاق) إلى مرحلة (الانطلاق) .

ولا يخفى أن السبب فى طول أجل الفقر لدى شعب من الشعوب يرجع

---

(١) جاك لوب : العالم الثالث وتحديات البقاء ، مرجع سابق ، ص ٢٤١ – ٢٤٣ .

(٢) Roste, W.W., The Stages of Economic Growth, Cambridge, 1960, P.P. 10 - 25 .

إلى عوامل هيكلية أو بدائية وقوى معوقة مادية ومعنوية ، تحول دون قهر الفقر ، وتؤدى إلى سيادة فقر القهر باعتبار أن الشعوب المقهورة عادة ما تكون فقيرة مثلما تكون الشعوب الفقيرة مقهورة بفقرها ومفقريها .

ثالثا : موقف الإسلام من فقر الأجل القصير وفقر الأجل الطويل :

لا يعترف الإسلام إلا بفقر الأجل القصير باعتباره أمرا طبيعيا خارجا عن إرادة الناس ، سرعان ما ينتهى بفعل الضوابط الإسلامية المشروعة ، لتحقيق التكافل الاجتماعى ، وكفالة الأغنياء للفقراء – أفرادا كانوا أو شعوبا – والدليل على قولنا هذا ما يلى :

أ) الآيات القرآنية التى تحدثت عن الفقر أشارت إلى الأجل القصير ، مثال ذلك قول الله تعالى (فى سورة البلد ، الآية ١١) : ﴿وما أدراك ما العقبة ، فك رقبة ، أو إطعام فى يوم ذى مسغبة، يتيما ذا مقربة، أو مسكينا ذا متربة﴾ . إذ ذكرت الآية فترة زمنية قدرها يوم فيه الفقر والحاجة .

ويجدر الإشارة إلى أن فترة الفقر فى سورة يوسف قد بلغت سبع سنين فقط، حيث يقول الله تعالى (فى الآية ٤٨) : ﴿ثم يأتى من بعد ذلك سبع شداد يأكلن ما قدمتم لهن إلا قليلا مما تحصنون﴾ . وقد حدث ذلك أيام حكم الهكسوس لمصر ولم يكونوا على دين التوحيد . ورغم أن فترة الفقر هنا من قبيل الأجل المتوسط – لا الطويل – فإنه لا يقاس عليها لارتباطها بحادثة قبل الإسلام ، الأمر الذى قد يحمل فى طياته احتمال عقاب الله وغضبه على هؤلاء القوم فترة من الزمن .

ب) أزمنة الفقر التى اشتهرت فى التاريخ الإسلامى لم تَعْدُ العام مثل عام الرمادة وما حدث فيه من مجاعة فى أنحاء الجزيرة العربية ، وهو الأمر الذى جعل

عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – يعطى الزكاة لمن يملك مائة شاة بدلا من أربعين شاة . كما روى أنه لم يطبق حد السرقة فى ذلك العام أيضا.

جـ) الأحاديث النبوية الشريفة تشير إلى قصر أجل الفقر وإسناده إلى ظروف السفر أو الغزو وهو ما يعنى أن فقر الأجل القصير فى الإسلام هو فقر الظروف غير العادية . فقد روى أن الرسول ﷺ قال : « إن الأشعريين إذا أرملوا فى غزو أو قل من أيديهم الزاد، جمعوا ما معهم فى ثوب واحد ثم اقتسموا فهم منى وأنا منهم» . رواه البخارى .

وقد روى أبو سعيد رضى الله عنه : « بينمانحن فى سفر مع النبى ﷺ إذ جاء رجل على راحلة له فجعل يصرف بصره يمينا وشمالا ، فقال الرسول ﷺ : «من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان معه فضل زاد فليعد به على من لا زاد له .. فذكر من أصناف المال ما ذكر ، حتى رأينا أنه لا حق لأحدنا فى فضل» . رواه مسلم .

د) ذهب فقهاء المالكية والحنابلة وغيرهم إلى إعطاء الفقير كفاية سنة فقط وليس كفاية العمر. إذ روى أن الرسول ﷺ « ادخر لأهله قوت سنة » متفق عليه . وقد أوضح الفقهاء أن كفاية السنة هى فى العادة أوسط مايطلبه الفرد وأهله من القوت. ويرتبط ذلك فى رأينا بنظرة الإسلام إلى الفقر باعتبار قصير الأجل فى الظروف المعتادة إذ لو كان الإسلام يعترف بالفقر الطويل الأجل لأجمع الفقهاء على إعطاء الفقير كفاية عمره من القوت وبقية الحاجات الأساسية.

هـ) أشار القرآن الكريم إلى الفقر الطويل الأجل باعتباره عقابا للكافرين بأنعم

الله. إذ يقول الله سبحانه (فى سورة النحل ، الآية ١١٢) : ﴿وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بماكانوا يصنعون﴾ . أى أن الفقر أو الجوع جاء هنا عقابا لهذه القرية على كفرها بنعم الله. كما حدثنا القرآن الكريم فى سورة سبأ – الآيات (١٥ – ١٩) عن أهل سبأ الذين أعطاهم الله جنتين عن اليمين والشمال . ورغم ذلك أعرضوا عن ذكر الله فانتقم منهم قائلا﴿ذلك جزيناهم بماكفروا ، وهل نجازى إلا الكفور﴾ . وقد حدث نفس الشئ لصاحب الحديقة التى تحدثت عنه سورة الكهف فى الآيات (٣٤ – ٤٣) ولم ينفعه الندم بعد ذلك .

ولذلك نجد أن الله سبحانه وتعالى يخبرنا بأن الفقر من طاعة الشيطان حيث يقول (فى سورة البقرة ، الآية ٢٦٨) : ﴿الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء والله يعدكم مغفرة منه وفضلا والله واسع عليم﴾. ولعل هذا المعنى هو نفسه مايمكن أن نفهمه من قوله تعالى (فى سورة المدثر ، الآيات ٣٦ ، ٣٧) : ﴿نذيرا للبشر لمن شاء منكم أن يتقدم أو يتأخر﴾ . إذ يعنى ذلك أن إرادة الإنسان قد تؤدى به إلى التقدم والغنى إذا ما طبق شرع الله وارتفع إلى مستوى رسالته الخالدة [1].

و) أخبرنا الله سبحانه وتعالى أنه قدر الأقوات للناس الذين يعيشون على هذه الأرض فى أربعة أيام . ويعنى ذلك أن لكل مخلوق رزقه ما لم يمنعه من الحصول عليه مانع من ظلم أو احتكار أو قعود عن العمل أو كفر بنعمة الله. إذ يقول الله تعالى فى سورة فصلت ، الآيات (٩ ، ١٠) : ﴿قل أئنكم

(١) محمد العفيفى : « معجزة القرآن » ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ .

لتكفرون بالذى خلق الأرض فى يومين وتجعلون له أندادا ذلك رب العالمين. وجعل فيها رواسى وبارك فيها وقدر فيها أقواتها فى أربعة أيام سواء للسائلين﴾ .

ويقول الله تعالى (فى سورة إبراهيم ،- الآية ٣٤) : ﴿وآتاكم من كل ما سألتموه وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إن الإنسان لظلوم كفار﴾ . ويعنى ذلك أن كل إنسان قد تكفل الله برزقه وحاجاته مثلما وعد آدم – عليه السلام – بذلك بعد أن أهبطه وزوجه من الجنة إلى الأرض.

ومن كل ما سبق ، نرى أن فقر الأجل الطويل حالة لا يقرها الإسلام بعكس فقر الأجل القصير الذى يعتبر أمرا عاديا فى المجتمع الإسلامى طالما وجد التفاوت فى الظروف والقدرات. كما أوجب على الأغنياء أداء حق الفقراء فى أموالهم زكاة تطيب بها أنفسهم وأموالهم .

المبحث الثانى

الفقر المطلق والفقر النسبى

تمهيـــــد :

نتناول فى هذا المبحث تحديد معنى الفقر المطلق وأهم الشعوب التى تعيش فى مثل هذا الفقر ونوضح بعد ذلك بعض الأمثلة للشعوب التى تعانى من الفقر النسبى.

وفى ختام هذا المبحث نتعرف على نظرة الإسلام إلى كل من الفقر المطلق والفقر النسبى .

أولا : الفقر المطلق :

يستخدم خبراء الأمم المتحدة فى دراساتهم تعبير الفقر المطلق ويقصدون به وجود قدر معين من الدخل لا يسمح بالحصول على لحد الأدنى من السلع الغذائية التى تلزم للإنسان فى الظروف العادية . وبذلك لا يأخذون فى اعتبارهم بقية الحاجات الأساسية ،مثل الكساء أو السكن ، فإذا كان الدخل المتاح لأفراد الشعب لايكفى للحصول على أدنى متطلبات الغذاء كان هذا الشعب يعيش فى حالة من الفقر المطلق. وينطبق نفس المفهوم على بعض الفئات من الشعب الذين لا يستطيعون بواسطة دخلهم المحدود الحصول على الحد الأدنى من الغذاء الضرورى للحياة الآدمية .

ويلاحظ أن التعريف السابق للفقر المطلق يتطابق مع مفهوم خط الفقر باعتباره الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الغذاء . ولا يقصد بالغذاء فى

كافة ما سبق كمية السلع الغذائية بشكل مطلق، بل الغذاء الذى يوفر الحد الأدنى من السعرات الحرارية الضرورية للإنسان كما تحددهامنظمة الصحة العالمية. وينتشر الفقر المطلق فى جنوب آسيا وفى جنوب الصحراء فى أفريقيا . وفى ريف آسيا وحدها يوجد ٧٥٪ ممن يعيشون أدنى خط الفقر (الفقر المطلق) .

وقد حدد البنك الدولى خط الفقر بمائتى دولار محسوبة على أساس تعادل القوة الشرائية لعام ١٩٧٠ (وهى تعادل ما يتراوح بين ٥٠ دولار ، ٧٥ دولار بالقيمة الإسمية لنفس العام وفقا للبلدان الفقيرة) [١].

وبالرجوع إلى الإحصائيات الدولية[٢] ، نجد أن من الشعوب التى يقل متوسط نصيب الفرد فيها عن ٢٠٠ دولار سنويا هى : بنجلاديش (١٦٠ دولار) ونيبال (١٥٠ دولار) ، وأفغانستان (١٧٠ دولار) ، والهند (١٩٠ دولار) ، وغيرها.

وإذارجعنا إلى نصيب الفرد فى هذه الدول من السعرات الحرارية ، نجد أنه يقل عن الاحتياجات اللازمة للفرد. وتبلغ نسبة المتاح إلى الاحتياجات نحو ٨٨٪ فى كل من الصومال ونيبال ، وما لاوى، وبنين ،٩١٪ فى كل من بنجلاديش والهند، ٩٠٪ فى مالى . وقد لوحظ ارتفاع نسبة سكان الريف فى معظم هذه الدول إلى إجمالى السكان حيث بلغت هذه النسبة عام ١٩٨٠ نحو ٩٥٪ فى نيبال ، ٨٩٪ فى بنجلاديش ، ٨٥٪ فى كل من أفغانستان وأثيوبيا ، ٧٠٪ فى الصومال.

---

(١) World Bank, Growth and Poverty, Op. cit.

(٢) World Bank, World Development Report, 1981, Op. cit.

وتعتبر هذه الظاهرة غير طبيعية إذ أن الريف دائما هو مصدر الغذاء لسكانه ولسكان المدن معا، وهو ما يقطع بوجود سوء توزيع الدخل فى هذه البلاد. وهذا ما تؤكده بعض الإحصائيات المتاحة والصادرة عن البنك الدولى والتى يتضح منها أن ٢٠٪ من السكان فى نيبال يحصلون على ٥٩,٢٪ من الدخل القومى. وبذلك فإن الفقر المطلق يرتبط إلى حد كبير بسوء التوزيع أيضا خاصة فى الريف. ولا يعنى ذلك أن الفقر المطلق ظاهرة ريفية ، بل يعنى أن سوء التوزيع يكون ملحوظا فى الريف عنه فى المدن.

ويلاحظ أن هناك بعض الدول الأخرى فى أمريكا اللاتينية وغيرها يعيش نسبة من سكانها فى فقر مطلق (تحت خط الفقر) وتبلغ هذه النسبة ١٩٪ فى أمريكا اللاتينية [١].

وتشير بعض التقديرات إلى أن عدد سكان العالم الذين يعيشون فى حالة الفقر المطلق يبلغ حوالى بليون مواطن (ربع سكان العالم) يعانون من الجوع واعتلال الصحة وانخفاض مستويات التعليم والمعيشة .. الخ [٢].

وبالنسبة لدور هذه الشعوب الفقيرة فقرا مطلقا فى التجارة الدولية نجد أن متوسط نصيب الفرد فى معظم هذه الدول يقل عن ٥٠ دولار فى السنة، وأن شروط التبادل الدولى لها فى غير صالحها على الإطلاق. ويرتفع رقم مديونية هذه الدول إلى ما يقرب من ٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٥، كما يصل عجز ميزان

---

(١) جاك لوب : « العالم الثالث ... » ، مرجع سابق ، ص ٦٧ .

(٢) Jahangir Amuzegar, Not Much Aid .., Op. citi. , P. 63 .

المدفوعات لهذه الدول إلى نحو ١١ مليار دولار فى نفس العام[1]. وبطبيعة الحال فإن الجانب الأكبر من واردات مثل هذه الشعوب إنما هو الغذاء ثم بقية الاحتياجات الأساسية والتى تدفع فى مقابلها كافة ما لديها من مواد أولية والباقى ديون تتراكم سنة بعد أخرى. ويرتبط بذلك كله تدهور القوة الشرائية لعملات هذه البلاد وزيادة البطالة والشقاء. وفى حالة المقارنة بين الإمكانيات فى ضوء الوضع الراهن واحتمالات تطوره تدرك حجم الكارثة التى تنتظر هذه الشعوب الفقيرة إذا ما استمروا على هذا الحال [2].

ثانيا : الفقر النسبى :

والمقصود بالفقر النسبى ذلك الفقر الذى يمكن مقارنته بالمستويات الأخرى من الفقر أو التقدم . ذلك أن مستويات الفقر تتفاوت من دولة فقيرة إلى دولة فقيرة أخرى، ومن دولة فقيرة إلى دولة متخلفة ومن الأخيرة إلى الدول المتقدمة. وفى داخل الدولة الواحدة يوجد فئات الأولى والثانية فى حالة فقر نسبى بالنظر إلى الفئة الأخيرة. بل إن هذه الفئة الأخيرة تكون فى حالة فقر بالنظر إلى مستوى الفئات الغنية فى الدول الأكثر نموا أو تقدما وهكذا. وفى هذه الدراسة تنظر إلى الدول الفقيرة التى تحت خط الفقر وتلك التى فوق خط الفقر وتكون الدول الأخيرة فى حالة فقر نسبى ، والأولى فى حالة فقر مطلق كما سبق توضيح ذلك فى الصفحات السابقة.

وإذا كانت الدول التى فى حالة فقر مطلق هى الدول التى يقل متوسط

---

(١) World Bank , World Development Report, 1986

(٢) د. رمزى زكى – التاريخ النقدى للتخلف – عالم المعرفة ، الكويت ، أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ٣٢٤ .

نصيب الفرد من الدخل القومى فيها عن مائتى دولار فى العام وإذا علمنا أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى الدول المنخفضة الدخل يصل إلى ٢٥٠ دولار فى العام فإن ذلك يعنى وجود بعض الدول الفقيرة التى يرتفع متوسط دخل الفرد فيها عن مائتى دولار. أى أن هذه الدول المتوسطة الدخل فهى فى حالة من الفقر النسبى. إذ أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى فى الدول المتوسطة الدخل (وهى دول نامية) يصل إلى حوالى ١٥٨٠ دولار فى العام[١].

ومن أمثلة الدول التى نعتبرها فى حالة فقر نسبى – وفقا للمعيار السابق – أندونيسيا وكينيا وأوغندا ، وتنزانيا، وباكستان ، وسيريلانكا ، وأفريقيا الوسطى واليمن. وفى هذه الدول الفقيرة نسبيا يصل متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية إلى نحو ٢٤٧٦ سعرا فى أندونيسيا بنسبة ١٠٥٪ من الاحتياجات وإلى نحو ٢١٨٠ ٪ سعرا فى باكستان بنسبة ٩٩٪ من الاحتياجات. كما يبلغ ٢٢١٤ سعرا فى كينيا بنسبة ٨٨٪ من الاحتياجات (وذلك مقابل ٣٢٧٥ سعرا فى مصر مثلا بنسبة ١٠٩٪ من الاحتياجات، ٢١٨٦ سعرا بنسبة ٩٣٪ فى السودان، ٣٠١٩ سعرا بنسبة ١٣٤٪ فى إسرائيل ، ٣٦٨٢ سعرا بنسبة ١٣٥٪ فى الولايات المتحدة الأمريكية)[٢].

ويلاحظ انخفاض نسبة سكان الريف إلى إجمالى السكان فى الدول الفقيرة نسبيا عنه بالمقارنة بالدول الفقيرة مطلقا. إذ تبلغ هذه النسبة ٧٥٪ فى أندونيسيا، ٧٩٪ فى سيريلانكا، ٧٩٪ فى باكستان مثلا، وتعتبر هذه النسب مرتفعة بالنسبة

---

(١) World Bank , World Development Report, 1988 , Op. cit.

(٢) كافة الأرقام الخاصة بالسعرات الحرارية وتوزيع السكان، وتوزيع الدخل مصدرها البنك الدولى – المرجع السابق .

للنسب المناظرة فى الدول المتخلفة أو النامية (تبلغ النسب المناظرة ٥٤٪ فى مصر ، ٣١٪ فى المكسيك ، ١٥٪ فى فنزويلا، ١٠٪ فقط فى إسرائيل) طبقا لإحصاءات البنك الدولى عام ١٩٨٥.

ويجدر الإشارة إلى أنه رغم اختلاف توزيع الدخل والثروة فى هذه الدول الفقيرة نسبيا إلا أنه أقل حدة من الاختلال المناظر فى الدول الفقيرة مطلقا. وعلى سبيل المثال . نجد أن أغنى ٢٠٪ من السكان فى أندونيسيا يحصلون على ٤٩.٤٪ من الدخل القومى على حين بلغت النسبة المناظرة فى نيبال (دولة فقيرة مطلقا) ٥٩.٢٪ كما سبق ذكر ذلك من قبل. بل إن أفقر ١٠٪ من السكان فى إندونيسيا يحصلون على نحو ٧٪ من الدخل القومى بينما تبلغ النسبة المناظرة فى نيبال ٤.٦٪ فقط. وتعتبر النسب السابقة أسوأ من النسب المناظرة فى الدول النامية ، والتى تعتبر بدورها أسوء من النسب المناظرة فى الدول المتقدمة ، وهو ما يؤكد نسبية الفقر فى الدول الأولى بالنسبة للدول الأخيرة.

ولا يخفى أن البلاد الفقيرة نسبيا تتميز بوجود بنيان اقتصادى حديث إلى حد ما كما أن لديها إمكانيات غير مستعملة نظرا لنقص رؤوس الأموال والمدخرات ولكنها بلاد أكثر حظا فى الثروة من الدول الفقيرة بشكل مطلق. ومن ثم ، فإن هناك فجوة كبيرة بين حقيقة هذه الدول ومايمكن أن تحققه فعلا من نمو وإنتاج رغم أنها أكثر فقرا من الدول النامية والمتقدمة على السواء.

وفى داخل الدولة الواحدة يستخدم توزيع الدخل للتعرف على تغير الأوضاع النسبية للفقر من فترة إلى أخرى، حيث تتم المقارنة بين حصة الدخل التى يحصل عليها أفقر السكان فى الدول الفقيرة والنامية من فترة إلى أخرى. وقد

أجريت بعض الدراسات التى تبين منها انخفاض تلك الحصة من الدخل القومى التى يحصل عليها الفقراء فى كل من كينيا وتنزانيا وغانا والهند وماليزيا والفلبين والبرازيل والمكسيك وبيرو والأرجنتين وبنما. وفى المكسيك ارتفع نصيب أغنى ٥٪ من السكان من ٢٩٪ إلى ٣٦٪ من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٠. وخلال نفس الفترة ارتفع نصيب أغنى ٥٪ من سكان البرازيل من ٢٣٪ إلى ٢٧٪ . وفى الهند اتضح وجود فقر مطلق فى بعض الولايات (أسام، والبنغال الغربية) مع وجود فقر نسبى فى بعض الولايات الأخرى (براديش ، وتاميل نادو ، وأوتار) . وبصفة عامة اتجه توزيع الدخل القومى إلى الاختلال[1].

وهكذا نجد أن الفقر النسبى يوجد على مستوى الدولة الواحدة مثلما يوجد على مستوى العالم.

ثالثا : الفقر المطلق والفقر النسبى فى الإسلام :

قد يتساءل المـرؤ هل يوجد تفرقة فى الإسلام بين الفقر المطلق والفقر النسبى ؟ .

والجواب أن الإسلام أوضح فعلا أن الفقر ليس كله سواء بل إن هناك تفاوت فى حدة الفقر أو شدته. إذ فرق الإسلام بين الفقر والمسكنة باعتبار أن الفقر يرتبط بالجوع لقوله تعالى (فى سورة البلد، الآية ١٤) : ﴿أو إطعام فى يوم ذى مسغبة﴾. ومعنى المسغبة المجاعة وهى تكون فى اليوم العصيب. وقد أوضح المفسرون أن الله تعالى قيد الإطعام بيوم المجاعة لكون إخراج المال أو الطعام للفقير يكون شديدا على

(١) جاك لوب : « العالم الثالث » ، مرجع سابق ، ص ٦١ – ٦٢ . ويلاحظ أن حصة الدخل التى يحصل عليها أغنى ١٠٪ بلغت فى المكسيك ٤٠٫٦٪ عام ١٩٧٧ ، وفى البرازيل بلغت ٥٠٫٦٪ عام ١٩٧٢ ، تقرير البنك الدولى ، المرجع السابق .

النفس[1] . أما المسكنة فى البؤس وشدة الفقر، وفيها قال ابن عباس بأن المسكين هو المطروح على ظهر الطريق لا يقيه من التراب شئ . أى أن الفقير هنا لا يجد المسكن ولا الطعام ولا بقية الاحتياجات الأساسية. وعن المسكين يقول الله تعالى (فى نفس السورة ، الآية ١٦) : ﴿أو مسكينا ذا متربة﴾ أى الذى التصقت يداه بالتراب لفقره وشقائه.

ويجدر الإشارة إلى أن هناك خلافا بين المفسرين حول مدى فقر المسكين وهل هو أفضل من الفقير أم العكس هو الصحيح. وأيا ما تكون الحقيقة فإن هذا الخلاف لا ينفى أن هناك فرقا بين الفقر والمسكنة، وأن المسكنة هى إحدى درجات الفقر.

وفى ضوء ما سبق يمكن القول بأن الفقر المطلق هو ما يقابل المسكنة فى الإسلام ، بينما يعبر الفقر فقط عن الفقر النسبى لكونه يقترن بسوء التوزيع للثروة والملكية ونقص الغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى. ولذلك يقول الرسول ﷺ « ما جاع فقير إلا بما متع غنى» .

ويقول على بن أبى طالب – كرم الله وجهه – « إن الله تعالى فرض على الأغنياء فى أموالهم بقدر ما يكفى فقراءهم، فإن جاعوا أو عروا أو جهدوا فبمنع الأغنياء ، وحق على الله أن يحاسبهم عليه يوم القيامة ويعذبهم عليه »[2].

ويلاحظ أنه لما كانت المسكنة (الفقر المطلق) أكثر إيلاما من الفقر (الفقر

---

(١) محمد على الصابونى : « صفوة التفاسير » مرجع سابق ، الجزء الثالث ، ص ٥٦٢ – ٥٦٣.

(٢) أبو عبيد القاسم بن سلام : « الأموال » ، مرجع سابق ، ص ٥٩٥ .

النسبى) فقد اعتبر الله سحبانه وتعالى أولئك الذين لا يساعدون المسكين ولا يدعون غيرهم إلى إطعامهم خارجين عن الإسلام مكذبين بالدين الحنيف ، حيث يقول تعالى(فى سورة الماعون الآيات (١ – ٣) : ﴿ أرأيت الذى يكذب بالدين ، فذلك الذى يدع اليتيم ، ولا يحض على طعام المسكين ﴾ ، أما الفقر النسبى فهو أقل حدة من الفقر المطلق ولذلك فإن الذى لا يساعد هذا الصنف من الناس لا يخرج من الملة ويكون عاصيا مذنبا، وللحاكم أن يجبره على إعطاء حق الفقراء فى المال بخلاف الزكاة . وهؤلاء الفقراء قال الله فيهم (فى سورة البقرة ، الآية ٣٧٣) : ﴿للفقراء الذين أحصروا فى سبيل الله لا يستطيعون ضربا فى الأرض يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف تعرفهم بسيماهم لا يسألون الناس إلحافا، وما تنفقوا من خير فإن الله به عليم ﴾ . ويتفق هذا المنحى مع أولئك الذين يميزون بين الفقراء، والمساكين على أساس أن المسكين يسأل الناس بينما الفقير لا يسأل أحدا إلا الله . ويؤيد ذلك ما رواه أبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه من أن رسول الله ﷺ قال : « إن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة : لذى فقر مدقع، أو لذى غرم مفظع ، أو لذى دم موجع » ، إذ أجاز الرسول ﷺ المسألة للإنسان الفقير فقرا شديدا وهو المسكين . وبعبارة أخرى فإن المسألة لا تحل إلا فى حالة الفقر المطلق (المدقع) أو المسكنة، ولا تحل فى حالة الفقر النسبى .

وتعتبر الزكاة أهم الموارد المالية التى ينفق منها على إطعام الفقير والمسكين وبقية الأصناف الثمانية المذكورين فى آية توزيع الزكاة فى سورة التوبة. ويلجأ الحاكم إلى فرض الضرائب إذا لم تكف أموال الزكاة.

ويلاحظ أنه نظرا لشدة فقر المساكين فإن الله تعالى ذكرهم فى آيات أخرى

باعتبارهم من المستحقين لمصادر مالية أخرى خلاف الزكاة والصدقة. مثال ذلك ذكرهم فى الفئ دون التصريح بذكر الفقراء. إذ يقول الله تعالى (فى سورة الحشر، الآية ٧) : ﴿ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كى لايكون دولة بين الأغنياء منكم ، وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا واتقوا الله ، إن الله شديد العقاب﴾ .

وقد ووى ابن ماجة والترمذى أن الرسول ﷺ سئل : هل فى المال حق غير الزكاة ؟ قال نعم ، فى المال حق غير الزكاة ، ثم تلا قول الله تعالى : ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين فى البأساء والضراء وحين البأس ، أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون﴾ .

وهكذا نجد أن ما سوى الزكاة فرض أصلا للإنفاق على المساكين (ذوى الفقر المطلق) بالإضافة إلى ذوى القربى واليتامى ، وابن السبيل والسائلين والرقيق لتحريرهم من العبودية للإنسان . ولم يصرح القرآن الكريم فى هذه الآية أيضا بذكر الفقراء مثلما فعل فى آية مصارف الزكاة فى سورة التوبة، ورغم هذه الحقيقة لا نجد خلافا بين الفقهاء حول أحقية كل من الفقراء والمساكين فى الصدقات وما سوى الزكاة من ضرائب وغيرها. ولعل ذلك يرجع إلى حقيقة أن كلا من الفقير والمسكين يعانى من الشقاء والجوع والحرمان سواء بسواء ، وإن اختلفت حدة هذه الصعوبات من حالة الفقر النسبى إلى حالة الفقر المطلق (المسكنة) .

المبحث الثالث

دائرية الفقــر

تمهيــــــــد :

نتناول فى هذا المبحث بيان حقيقة دائرة الفقر، أو الحلقة المفرغة للفقر كما يسميها بعض الكتاب بذلك ، ثم نوضح بعد ذلك نظرة الإسلام إلى الحلقة المفرغة للفقر .

ونوضح ذلك فيما يلى

أولا : حقيقة دائرية الفقر :

يقصد بدائرية الفقر تلك الحلقة المتصلة والمفرغة التى يترتب على كل نقطة عليها مزيدا من الآثار السلبية على مستويات المعيشة وعلى الإنتاج والاستثمار والدخل ...الخ. وهو مايعبر عنه بأن الفقر يؤدى إلى مزيد من الفقر بعكس التقدم الذى يؤدى إلى المزيد من التقدم.

وفى إطار الفكرة السابقة فإنه لما كانت الدول الفقيرة تتصف بانخفاض مستوى الدخل ، فإن ذلك يترتب عليه انخفاض معدل الادخار مما يؤدى إلى انخفاض معدل التراكم الرأسمالى أو ضعف الاستثمار، ومن ثم انخفاض الإنتاج وانخفاض الدخل، وهكذا تدور الدائرة مرة أخرى ما لم يتم القضاء على إحدى النقاط المكونة للدائرة المرذولة.

ونظرا لأن اقتصاديات الشعوب الفقيرة هى فى معظمها اقتصاديات الكفاف

فإن الدخل المحلى لا يكاد يفى باحتياجات الاستهلاك وعدم وجود مدخرات أو استثمارات أو تحسن فى الإنتاج المحلى .

وتتصف الدول الفقيرة أيضا بنقص التغذية وسوء مستواها مما يؤدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة وضعف الإنتاجية وانخفاض حجم الإنتاج والدخل القومى وهكذا، ويضيف بعض الاقتصاديين سوء توزيع الملكية الزراعية وما يترتب عليه من عدم القدرة على استخدام أدوات زراعية حديثة ومن ثم ضعف إنتاج الأراضى الزراعية، وانخفاض إنتاجيتها، وقلة الغذاء ، وقلة الدخل .. وهكذا.

وينظر البعض الآخر إلى دائرة الفقر من حيث أن نقص الدخل يؤدى إلى عدم القدرة على شراء المنتجات الزراعية والصناعية وضعف الأسواق، ومن ثم انخفاض الدخل مرة أخرى، ثم انخفاض الإدخار والاستثمار والانتاج ، وانخفاض الدخل ... وهكذا .

وكما تتعدد مداخل شرح فكرة دائرية الفقر تتعدد أيضا سبل الخروج منها أو (قطع الحلقة أو الدائرة)، إذ يرى البعض أن الخروج من هذه الدائرة لا يكون إلا بالمساعدات الخارجية ، أو المديونية الأجنبية، لتوفير رأس المال والتكنولوجيا اللازمة لزيادة الإنتاج والإنتاجية والدخل تبعا لذلك. بينما يركز البعض الآخر على أسلوب التخطيط الاقتصادى باعتباره الأسلوب الفعال للخروج من هذه الدائرة[1].

ويذهب آخرون إلى علاج المشكلة السكانية لخفض معدل نمو السكان سنويا إلى مستوى أدنى كثيرا من معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى بهدف تقليل الاستهلاك ورفع معدل الإدخار القومى ثم زيادة الاستثمار والدخل وهكذا.

---

(١) Moris Dobb, Economic Growth, Op. cit. PP. 80 - 85.

ويعتبر الاقتصادى (نوركس) أول من نبه إلى ظاهرة دائرية الفقر، لكنه ربط ذلك بثورة الاتصالات الحديثة وأثرها فى زيادة الميل الحدى للاستهلاك فى الدول الفقيرة، حيث تتجه كل زيادة فى الدخل إلى الاستهلاك دون الادخار، وهو ما يعوق الاستثمار أو التراكم الرأسمالى، ثم انخفاض الإنتاج والدخل .. وهكذا[١].

وقد انتقد الاقتصاديون فكرة دائرية الفقر على أساس أنها تهمل أثر العوامل التاريخية فى تفسيرمراحل النمو، فضلا عن تجاهلها الأسباب الحقيقية للفقر ، وأثر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية فى حدوث الدائرية. بل إن الفكرة لم توضح لنا كيف يمكن تطبيق مضمونها على النموذج الأوروبى ، أو النموذج الروسى ، أو اليابانى ، وخروجها من الدائرة[٢].

وفى اعتقادنا أن الفكرة فى حد ذاتها صحيحة تماما مع شئ من التحفظ . إذ أن النظرية تفترض وجود حالة من السكون وليس الديناميكية مع أنه لم تعد هناك دولة فى عالم اليوم تعيش فى حالة سكون مهما كانت فقيرة، إذ أن هناك بعض هذه الدول يصدر المواد الخام الزراعية أو المعدنية إلى العالم الخارجي ويستخدم الحصيلة فى الاستثمار فى مشروعات البنية الأساسية أو المشروعات العامة . وهناك دول فقيرة استطاعت تصدير الأيدى العاملة الماهرة وغير الماهرة وأمكنها الحصول على الموارد المالية اللازمة للاستثمارات القومية، وزيادة الدخل. وبذلك تحولت

---

(١) Nurkse, Problems of Capital Formation in Under-developed Countries, Oxford, London, 1953 . PP. 45 - 46 .

(٢) دكتور فؤاد محمد الصقار : «الملامح الاقتصادية للدول النامية» ، مرجع سابق ، ص ٩٣. وانظر كذلك ، د. أحمد النجار : «المدخل إلى النظرية الاقتصادية فى المنهج الإسلامى» ، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢١٠ — ٢٢٢ .

كثرة السكان لديها من نقمة إلى نعمة ، ولم تدر فى دائرة الفقر المرذولة.

وهناك بعض الدول التى كانت فقيرة جدا ، وفتح الله عليها أبواب الخير والثراء ، بظهور النفط فى أراضيها، وارتفاع أسعاره العالمية، مما أدى إلى تراكم فوائض الأموال لديها ، وأمكنها استثمار جانب منه فى العديد من المشروعات الهامة ونقل التكنولوجيا الحديثة.

ولا يخفى أن هناك بعض البلدان الفقيرة فى الموارد المالية والبشرية، ولكن الله تعالى أعطاها الجمال والسحر ، فيتدفق البشر عليها من كل حدب وصوب بغية السياحة ، فأمكن لهاتحقيق فائض من العملات الحرة تستخدمه فى تمويل الاستثمارات ونقل التكنولوجيا الحديثة ولم تعرف مثل هذه الدول التى كانت فقيرة دائرة الفقر المرذولة.

ورغم ما سبق ، فليس هناك ما يمنع من اللجوء إلى أية وسائل أخرى لمنع الدائرة من الدوران، مثال ذلك الاستعانة برأس المال الأجنبى لتمويل الاستثمارات المحلية للتغلب على مشكلة نقص المدخرات المحلية ، وسواء كان ذلك فى صورة قروض أو منح أو مشروعات مشتركة ... الخ .

ثانيا : دائرية الفقر فى رأى الإسلام :

السؤال الآن : هل يعترف الإسلام بدائرية الفقر المرذولة؟

للإجابة على هذا السؤال نرجع إلى الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، وأقوال الصحابة والتابعين ، التى تحدثت عن الفقر ، ونستنبط منها نتيجة عامة حول هذا الموضوع .

يقول الله تعالى (فى سورة النور، الآية ٣٢) : ﴿إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله والله واسع عليم﴾ . إذ نزلت هذه الآية فى زواج الصالحين من العباد والأيامى والإماء ، وإن كانوا فقراء ، فقد تعهد الله سبحانه وتعالى بأن يغنيهم أى يعطيهم من رزقه وفضله ونعمه ، التى لاتحصى فلا تصبح لديهم حاجة دون سداد. وذلك لأن الله واسع الملك والملكوت والفضل ، مما لا حصر له ولا نهاية . أى أن الفقر لا يقف عقبة أمام التقدم فالله يرزق من يشاء بغير حساب ، وهو سبحانه يرزق الإنسان وسائر المخلوقات من حيث لا يحتسبوا .

ويقول الله تعالى (فى سورة النساء، الآية ١٣٥) : ﴿.. إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما﴾ .. الآية . أى أن الله سبحانه أعلم بصالح الغنى والفقير وأحرص على ما فيه صلاحهما من العباد الذين يريدون بهم خيرا. ومن كان الله وليه فلا يخاف شيئا ، ولا جوعا ، فلن يخلد الفقير فى الفقر أبدا، لأن ذلك لا يكون إلا للكفار ، وهذا هو عقابهم فى الدنيا ، وموعدهم الساعة لا ريب فيها.

ولقد حذر الله الناس من قتل أولادهم مخافة الفقر لأنه سبحانه المتكفل بالرزق حيث يقول (فى سورة الإسراء ، الآية ٣١) ﴿ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم إن قتلهم كان خطئا كبيرا﴾ . وقد أخبرنا أنه ما من دابة فى ملكوته إلا وعليه رزقها، حيث يقول (فى سورة هود، الآية ٦) : ﴿وما من دابة فى الأرض إلا على الله رزقها ويعلم مستقرها ومستودعها ﴾ . ويستفاد من ذلك أن الله سبحانه وتعالى لم يترك أحدا دون أن يرزقه من واسع فضله، وهو ما يعنى عدم دوام صعوبات الحياة والعنت، وأن الفقر ليس سرمديا ولكن الرزق مكفول غير أن الله ينزله بقدر معلوم .

ويرد الله سبحانه وتعالى على القائلين بدائرية الفقر قائلا فى سورة الزخرف – الآية (٣٢) : ﴿أهم يقسمون رحمة ربك نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات﴾ . أى أن الله سبحانه وتعالى هو الذى يقسم الأرزاق كما ، وكيفا ، وتوقيتا. وكم من غنى افتقر ، وكم من فقير أغناه الله من واسع فضله . ولو كان الغنى والثراء دائريا ومتصلا لما افتقر غنى وخلد فى النعيم المقيم . وصدق الله العظيم إذ يقول (فى سورة الإسراء ، الآية ٢٠) : ﴿كلا نمد هؤلاء وهؤلاء من عطاء ربك وما كان عطاء ربك محظورا﴾ ، فهو سبحانه الذى يعطى الغنى ، ويعطى الفقير، يعطى العابد ، ويعطى العاصى ، يعطى الإنسان ، ويعطى الدواب .. الخ . ولا يستطيع الإنسان أن يتنبأ بكسبه أو قوته غدا، إذ يقول الله تعالى (فى سورة لقمان، الآية ٣٤) : ﴿وما تدرى نفس ماذا تكسب غدا وما تدرى نفس بأى أرض تموت إن الله عليم خبير﴾ . فكيف يمكن بعد ذلك أن نقول إذا كنا اليوم فى فقر فغدا سنكون أكثر فقرا؟ أو نقول إننا اليوم فى ثراء وغنى وغدا سوف نكون أكثر ثراء وغنى !! .

وإذا رجعنا إلى الأحاديث النبوية الشريفة نجد الدعوة إلى مكافحة الفقر لذلك يقول الرسول ﷺ «اللهم إنى أعوذ بك من الكفر والفقر» ، رواه أبو داود وغيره . ويقول أيضا : «اللهم إنى أعوذ بك من الفقر والقلة والذلة ، وأعوذ بك من أن أظلم أو أظلم» . رواه أبو داود والنسائى .

وطالما أن هناك كفاح مستمر ضد الفقر ، فإن هزيمته واقعة لا محالة ، فقد وضع الإسلام ضوابط اقتصادية جعلت الزكاة تعطى معنى المشاركة المتجددة بين

الغنى والفقير فى المال، وهى واجب على الغنى ليس له فيها حرية الاختيار[1].

ولعل أبلغ نفى لدائرية الفقر ماجاء فى حديث الرسول ﷺ إذ يقول : «فوالله ما الفقر أخشى عليكم، ولكن أخشى أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم فتتنافسوها كما تنافسوها، فتهلككم كما أهلكتهم » . رواه البخارى . ويعنى ذلك أن الرسول ﷺ لا يخاف على أمة الإسلام من الفقر لأنه يمكن القضاء عليه بالأساليب الاقتصادية الإسلامية. وذلك بعكس الترف والثراء الفاحش ، الذى يفسد الشعوب ويبدد الخيرات ويأكل الأخضر واليابس إلا ما حفظ الله.

وروى الإمام على بن أبى طالب –كرم الله وجهه – قال : «لو كان الفقر رجلا لقتلته» ، إلى هذا الحد بلغ عداء الإسلام للفقر والإصرار على التخلص منه، وكيف يقول البعض بعد ذلك بأن الفقر يؤدى إلى مزيد من الفقر بشكل دائرى؟.

وقد أشار المفكر الإسلامى أبو الأعلى المودودى إلى دوران الفقر وعلاقته بضيق حجم الأسواق وبتحليل يتفق مع تحليل (نيركس) إلى حد كبير . غير أنه أوضح أن ذلك يرتبط بأزمات الرأسمالية الغربية أما الإسلام فقد وضع حلا مناسبا للمشكلة الإقتصادية أو الفقر يرتكز على أسس تتناسب مع جميع الأصول الفطرية[2].

---

(١) د. محمد فاروق النبهان – أبحاث فى الاقتصاد الإسلامى – مؤسسة الرسالة – بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ١٠٧ .

(٢) أبو الأعلى المودودى : «الإسلام ومعضلات الاقتصاد » مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨١، ص ٣٨ – ٥٣ .

وهكذا ندرك من كل ما سبق أن فكرة دائرة الفقر الخبيثة فكرة مرفوضة فى الإسلام ، ويمكن أن تحدث بشكل ما فى الاقتصاديات الرأسمالية ، أو الشيوعية أو الفاشية. أما الإسلام فقد جعل لجميع أفراد المجتمع حق فى المال الخاص، باعتبار أن الجماعة (صاحبة مصلحة أساسية فى استمرار طاقات العمل - على اختلاف مستوياتها وتنوع مواهبها - قائمة دائبة، جاهدة فى ميادين الإنتاج)[1].

(١) البهى الخولى : « الثروة فى ظل الإسلام» ، دار الاعتصام ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٨ ، ص ٢٩٠ .

الفصل الثالث
أبعاد فقر الشعوب

مقدمة :

يتخذ فقر الشعوب أبعادا متعددة منها البعد الاقتصادى وما يشتمل عليه من تدنى فى مستويات الدخل والإنتاج والاستثمار والادخار والبطالة السافرة والمقنعة وانخفاض الإنتاجية وسوء توزيع الدخل ، وأزمات الغذاء والطاقة والمرافق العامة المتعلقة بالخدمات .. الخ والتبعية الاقتصادية، ومشاكل السكان والإسكان .. الخ.

وهناك البعد الاجتماعى للفقر وما ينطوى عليه من هبوط مستويات الأخلاق، وظهور الجرائم الاجتماعية المختلفة كالرشوة والمحسوبية والمخدرات ، واغتصاب الأموال والنساء والتواكل والسلبية ، والأمية والقاذورات. وتنتشر أمراض سوء التغذية والأمراض الجلدية وضعف الوعى الصحى والحضرى، ومقاومة التغيير أو التجديد أو العلم الحديث، والميل إلى البدائية والبداوة، وعدم تقدير قيمة الوقت أو الزمن .. الخ .

ويأخذ الفقر أيضا أبعادا سياسية ، إذ أن الشعوب الفقيرة يعتبرها الساسة أسهل قيادا من الشعوب المتقدمة . وتأخذ نظم الحكم عادة أشكالا تقوم على العصبية القبلية وسيطرة فئة قليلة على الحكم ومقاليد الأمور . ويتجه الحكام إلى عسكرة الاقتصاد والإدارة وتغليب الدكتاتورية على النظم الديمقراطية، حيث تختفى الأحزاب السياسية، وإن وجدت فهى عادة ما تكون صورة تخدم أهداف السيطرة والدكتاتورية. وفى مثل هذه الشعوب الفقيرة ينعدم الاستقرار السياسى وتكثر حالات العنف والاغتيال السياسى، وتتنازع القوى العسكرية والبوليسية

والعصبية حب السيطرة على مقاليد البلاد ، وذلك فضلا عن التبعية السياسية للدول المتقدمة الشرقية أو الغربية .

وفى هذا الفصل نتناول كافة هذه الأبعاد التى ينطوى عليها فقر الشعوب، وذلك فى ثلاثة مباحث نخصص الأول منها لدراسة البعد الاقتصادى ، ويتناول المبحث الثانى البعد الاجتماعى لفقر الشعوب ، أما المبحث الثالث فنوضح فيه البعد السياسى لفقر الشعوب وفى كافة هذه الأبعاد ، نوضح وجهةنظر الدين الإسلامى الحنيف فى بعض جزئياتها التفصيلية مثل رأى الإسلام فى التبعية الاقتصادية، والتبعية السياسية، وفى السلبية والتواكل، وعدم الاهتمام بالوقت، ورأى الدين الإسلامى فى الديكتاتورية، وسيطرة فئة قليلة على الحكم .. الخ .

المبحث الأول
البعد الاقتصادى لفقر الشعوب

تمهيد :

نتناول فى هذا المبحث البعد الاقتصادى لفقر الشعوب، متمثلا فى انخفاض الدخل القومى بصفة عامة وانخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وانتشار البطالة، ووجود أزمات فى الغذاء والكساء والسكن، وارتفاع الكثافة السكانية مع قلة الموارد .. الخ. ويضاف إلى ما سبق سوء توزيع الدخل والثروة فى شعوب العالم الرابع الفقيرة وكذلك التبعية الاقتصادية للقوى الكبرى، التى تحرص على استمرار هذه الشعوب مقهورة بفقرها لتنزح خيراتها الأولية وتجعلها سوقا مضمونة للقديم والفاسد من السلع الغذائية وغيرها.

إننا فى هذا المبحث لا نقدم توصيفا لمشكلات الفاقة والحرمان فى الشعوب الفقيرة ، وإنما نتلمس الفقر من الزاوية الاقتصادية ، متمثلة فى بعض المؤشرات المتعارف عليها اقتصادياً. ولذلك نبدأ ببيان مدى انخفاض الإنتاج والدخل والاستثمارات فى هذه الشعوب الفقيرة ، ثم نبين حقيقة مشكلة البطالة وغيرها من أزمات الاحتياجات الأساسية وسوء توزيع الدخل القومى . وأخيرا دلائل وجود التبعية الاقتصادية فى هذه الشعوب.

أولا : انخفاض مستوى الإنتاج والإنتاجية :

يعيش أكثر من نصف سكان العالم الثالث فى حالة شديدة من الفقر ، ويمثل إنتاجهم نحو ١٦٪ من مجموع إنتاج الدول النامية. وتشير الإحصائيات إلى تراجع معدل الزيادة فى الناتج القومى لكل فرد من أبناء جنوب آسيا من ٢,٧٪ خلال

الفترة (١٩٥٠ – ١٩٦٠) إلى ٠.٥٪ خلال الفترة (١٩٧٠ – ١٩٧٥) . وتراجعت النسبة المناظرة فى أفريقيا من ٢.٤٪ إلى ١، ٢٪ خلال نفس الفترات المذكورة ، وبصفة عامة ، فإن متوسط معدل نمو الناتج القومى المتبقى للدول المنخفضة الدخل قد ارتفع من ٠.٦٪ خلال الفترة (١٩٥٠ – ١٩٦٠) إلى ١.٧٪ فقط خلال الفترة (١٩٦٠ – ١٩٨٠) ثم ارتفع إلى ٢.٠٪ خلال الفترة (١٩٨٠ – ١٩٩٠) ، وفقا للجدول التالى :

جدول رقم (١)

معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الحقيقى

الفترة / البيـــان	١٩٥٠ – ١٩٦٠ ٪	١٩٦٠ – ١٩٨٠ ٪	١٩٨٠ – ١٩٩٠ ٪	توقع ١٩٩٥٪
الدول الصناعية المتقدمة	٣,١	٣,٣	٢,٣	٢,٦
الدول متوسطة الدخل	٢.٥	٣.٣	٢.٥	٣.٠
الدول المنخفضة الدخل	٠.٦	١.٧	٢.٠	٤.٩

المصدر :

World Bank, World Development Report, Washington, D.C, 1988- 1992

وتشير أرقام عام ١٩٩٣ إلى حدوث تحسن طفيف فى معدل النمو الخاص بالدول الفقيرة، على عكس معدلات النمو الخاصة بالدول الصناعية المتقدمة أو الدول المتوسطة الدخل، ويتوقع أن يرتفع المعدل عام ١٩٩٥، فى الدول الفقيرة إلى ٤.٩ مقابل ٣٪ فى الدول متوسطة الدخل ، ٢.٦ ٪ فى الدول المتقدمة.

وتوضح أرقام الجدول رقم (٢) ضآلة نسبة الناتج المتوسط للفرد فى الدول المنخفضة الدخل أو الدول الفقيرة إلى الناتج المتوسط للفرد فى كل من الدول الصناعية المتقدمة والدول المتوسطة الدخل .

ولا يختلف الأمر بالنسبة للإنتاجية عنه بالنسبة للإنتاج. إذ تشير الإحصائيات المنشورة إلى انخفاض إنتاجية العامل الزراعى فى الدول الفقيرة مقارنة بالدول الغنية، حيث أن قياس الإنتاجية بما ينتج من الحبوب مثلا يوضح أن رقم الإنتاجية واحد (أى أن العامل الواحد ينتج طنا واحدا من الحبوب) مقابل (٢) فى الصين، (٦) فى الإتحاد السوفيتى، (١٢) فى أوروبا[١]

ويصعب زيادة الإنتاجية فى معظم الدول الفقيرة لقلة الإمكانيات الحديثة مثل السماد الذى يستخدمه البعض كمعيار لتقدم الإنتاج الزراعى فى الدول النامية. وعلى سبيل المثال نجد أن متوسط استخدام السماد فى هكتار الأرض الزراعية فى الباكستان يبلغ ٧٤ كيلوجرام عام ١٩٨٥ مقابل ١٦٩ كيلو جرام للهكتار فى الصين فى نفس العام[٢].

ويجدر الإشارة إلى أن هناك بعض الدراسات التى تعتبر تطور التنمية الاقتصادية مساويا لتنمية الطاقة المستخدمة فى مختلف الدول. ومن أمثلة ذلك النتائج الموجودة فى الجدول رقم (٢) التالى الذى يوضح تطور التنمية الاقتصادية خلال الفترة (١٩٥٠ - ٢٠٢٥) .

(١) جان سان جور : « ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب » - ترجمة د. محمد بشير علية - المؤسسة العربية - بيروت ١٩٨٦ ، ص ٥٤ .

(٢) World Bank, Annual Report , 1986 , Washington, D.C., 1986

جدول رقم (٢)

معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الحقيقى

الفترة / البيـــان	١٩٥٠ - ١٩٧٥	١٩٧٥ - ٢٠٠٠	١٩٧٥ - ٢٠٠٠
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)	٤,١	٢,٦٥	١,٣٥
البلدان الاشتراكية	—	٣,٩	٢,١
دول منظمة الأوبك	—	٦,٠	٢,٥
العالم الثالث	—	٥,٦	٢,٥

المصـــدر :

جان سان جور – ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب ، ترجمة د. محمد بشير علية – المؤسسة العربية ، بيروت ١٩٨٦ .

ورغم أن أرقام العالم الثالث لاتعطى تفصيلات عن الأوضاع فى الدول الفقيرة منها والدول المتوسطة الحال فإنه يمكن القول بأن تطور التنمية الإقتصادية فى الدول الفقيرة أسوء حالا مما توضحه الأرقام الإجمالية للتنمية فى العالم الثالث، والتى تتجه إلى الانخفاض الشديد عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٢٥ أيضا، بعكس دول منظمة الأوبك وبنسبة أكثر انخفاضا من النسب المناظرة فى كل من الدول الاشتراكية والدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية أو فى الدول الصناعية المتقدمة بصفة عامة. وتستند المؤشرات الموجودة فى الجدول رقم (٣) على افتراض وجود علاقة طردية بين الطاقة والتنمية أو بعبارة أخرى أن زيادة

استخدام الطاقة يعنى زيادة الإنتاج . والحقيقة أن هذا الافتراض يوجد عليه تحفظ فى ضوء الجهود العلمية لترشيد استخدام الطاقة ، أى أنه يمكن زيادة الإنتاج أو التنمية مع تقليل الكميات المستخدمة فى الطاقة ، والمعروف أن العالم الثالث والعالم الرابع معا ، يستخدمان معا ٩,١٪ فقط من الطاقة بينما تستهلك دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (O E C D) نحو ٥٩٪ من الطاقة. ويبلغ نصيب الفرد من الطاقة فى الولايات المتحدة ١١,١٥ ، مكافئ بترول عام ٢٠٠٠ [١]. وهو ما يؤيد الاتجاه العام نحو زيادة الطاقة كلما زاد الإنتاج رغم محاولات الترشيد الناجمة فى استخدام الطاقة وتطوير أساليبها الجديدة. ولعل هذا يرجع أيضا إلى صفة الصناعية التى تتصف بها الدول المتقدمة بصفة عامة، رغم أنه ليس من الضرورى أن يرتبط التقدم بالصناعة ، فهناك الصين وهى دولة متقدمة ، ويقل استخدام الطاقة فيها بالنسبة للفرد فى المتوسط إلى ٠,٩٧ مكافئ طن واحد من النفط عام ٢٠٠٠[٢].

ورغم ما سبق ، فإن خبراء التنمية يرون أن العالم الفقير عليه أن يزيد حصته من الإنتاج الصناعى العالمى إلى ما لا يقل عن ٢٥٪ عام ٢٠٠٠ وفقا لإعلان (ليما) وخطة العمل به .

ولكن يبدو أن هذا الأمل صعب التحقق فى ضوء ظروف الشعوب الفقيرة الحاضرة وتخلف بنيانها الثقافى والحضارى والاجتماعى وقلة الثروات ونقص الحاجات الأساسية بها. ويعنى ذلك أن السنوات العشر القادمة لا تكفى لتحقيق الأمل المنشود مع التسليم بإمكان تحقق ذلك الأمل فى بعض الدول المتوسطة الحال،مثل المكسيك والبرازيل وتايوان وسنغافورة ... الخ .

---

(١) جان سان جور : « ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب » ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(٢) المرجع السابق ،ص ١٥ أيضا .

جدول رقم (٣)

الناتج المتوسط للفرد فى الدول الفقيرة بالنسبة للدول الغنية

السنوات / البيــــان	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٨٠	١٩٨٨	توقع ١٩٩٥
الدول الصناعية المتقدمة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الدول متوسطة الدخل	١١,١	١٤,٧	١٤,٨	١٤,٩	١٢,٢
الدول الفقيرة	٤,١	٣,٢	٢,٣	٢,٣	٦,٩

المصـــدر :

حسبت من بيانات البنك الدولى – نفس مصادر الجدول رقم (١) .

ونلاحظ من الجدول رقم (٣) اتجاه نسبة الناتج المتوسط للفرد فى الدول الفقيرة إلى الناتج المتوسط للفرد فى الدول الغنية إلى الانخفاض بعكس نسبة الناتج المتوسط للفرد فى الدول متوسطة الدخل إلى الناتج المتوسط للفرد فى الدول الصناعية المتقدمة .

ويعنى ما سبق تدهور الوزن النسبى لإنتاج الفقراء مقارنا بإنتاج الأغنياء طوال أكثر من جيل من الزمان .

ثانيا: انخفاض الدخل والإدخار والاستثمارات :

أشرنا فى الفصل السابق إلى حقيقة انخفاض متوسط دخل الفرد فى الدول الفقيرة وإلى تواضع معدل نموه. وقد أوضح السيد مكنمارا رئيس البنك الدولى فى

خطاب له عام ١٩٧٩ ، أن متوسط الدخل الفردى فى الدول الفقيرة كان يمثل ٥٪ من متوسط دخل الفرد فى الدول المتقدمة عام ١٩٦٠ ثم انخفض إلى نحو ٢,٥٪ فقط عام ١٩٧٧. ويمكن القول بأن هذه النسبة قد انخفضت بعد ذلك فى عام ١٩٨٠ إلى ٢,٤٪ فقط ثم إلى ٢,٣٪ عام ١٩٨٨[١]. ويعنى ذلك اتساع الفجوة بين الشعوب الفقيرة والشعوب الغنية. وإذا أخذنا الزيادة فى عدد السكان فى الحسبان، نجد أن مستقبل الفرد من الدخل فى الشعوب الفقيرة لا يبشر بأى خير فى ضوء انخفاض الاستثمارات اللازمة للمحافظة على تجدد الدخل سنويا. إذ طالما أن الدخل منخفض ، فلا بد من انخفاض المدخر ات ، إن لم يكن انعدامها نهائيا وهو ما يؤدى بدوره إلى انخفاض حجم الاستثمارات اللازمة للتنمية .

وتشير إحدى الدراسات التنموية إلى حاجة دول العالم الثالث ودول العالم الرابع معا إلى استثمار ١٢٪ من إنتاجهم السنوى للحصول على معدل تنمية قدره ٢٪ سنويا. وفى حالة زيادة السكان بمعدل ٢,٧٪ سنويا فيلزم فى هذه الحالة استثمار قدره ٢١٪ من الإنتاج السنوى[٢].

والجدول رقم (٤) يوضح نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلى الإجمالى فى الدول النامية والدول الفقيرة ، عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٧٠ .

(١) راجع تقارير البنك الدولى السنوية خلال أعوام ١٩٧٨ – ١٩٨٩ .

(٢) جان سان جور : مرجع سبق ذكره ، ص ١٣ .

جدول رقم (٤)

نسبة الاستثمارات إلى مجمل الناتج المحلى الإجمالى

فى العالم النامى والعالم الفقير ٪

البيان السنة	أمريكا اللاتينية (أ)	أمريكا اللاتينية (ب)	آسيا بدون الصين	أفريقيا القاحلة	أفريقيا الاستوائية	الشرق الأوسط
١٩٧٠	١١,٤	١٠,٠	٨,٩	٨,٩	٧,٩	٩,٢
٢٠٠٠	٢٤,٨	٢٧,٦	١٦,٢	١٥,١	١٣,٢	٢٤,٦

المصدر : جان سان جور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٨٠ .

(أ) تشمل الدول المتوسطة الدخل (ب) تشمل الدول المنخفضة الدخل

وَمَنْ يتأمل الجدول رقم (٤) يرى أن نسب الاستثمارات إلى الناتج المحلى الإجمالى فى الدول الفقيرة منخفضة كثيرا عن المعدلات المناظرة فى الدول المتقدمة فضلا عن انخفاضها فى الدول الفقيرة عنها فى الدول المتوسطة الدخل أو النامية (أ) مثل البرازيل ، الأرجنتين، شيلى ، المكسيك ، أورجواى ، بعض دول أمريكا الوسطى.

ويلاحظ أن النسب المرتفعة المتوقع حدوثها عام ٢٠٠٠ فى الشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية تفترض إمكان حدوث تغيرات هامة فى الظروف الاجتماعية والسياسية وظروف تشجيع الاستثمارات فى هذه الدول . أما الدول الفقيرة فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا القاحلة والاستوائية ، فإن المعدلات المنخفضة للاستثمارات بها والمتوقع تحقيقها عام ٢٠٠٠ ، نشك – برغم ضآلتها – فى إمكانية تحقيقها فى ضوء معدلات الزيادة السكانية الكبيرة بها، وانخفاض الإنتاج والدخل

وانعدام المدخرات بها وأعباء المديونية التى تئن منها حاليا .

إذ توضح إحصائيات البنك الدولى أن معدل نمو السكان بلغ ٣,٣٪ فى نيجيريا خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٦) وبلغ نحو ٣,٢٪ فى باكستان خلال نفس الفترة (على سبيل المثال) .

والمفروض أن يؤدى ذلك إلى حث الدول الفقيرة على زيادة الاستثمارات الزراعية لتوفير الغذاء لهذه الأفواه الكثيرة والمتزايدة كل عام لكن الدراسات التنموية تشير إلى وجود تحيز من جانب الدول الفقيرة للاستثمار فى المدن والصناعة على حساب الريف والزراعة. إذ لا تتعدى نسبة الاستثمارات الموجهة إلى الزراعة فى دول آسيا الفقيرة مثلا ٢٠٪ من الاستثمار العام رغم أن ٦٠٪ من السكان يعتمدون على الزراعة[1]. ويترتب على ذلك بالطبع اتجاه الشعوب الفقيرة إلى استيراد الغذاء من الدول الغنية وزيادة أعباء مديونياتها سنة بعد أخرى .

ويرى الاقتصادى (موريس دوب) أن زيادة أهمية الاستثمارات فى الدول الفقيرة فى أفريقيا وبعض دول آسيا تتطلب توسيع رقعة السوق، وهو ما يتطلب بدوره تعاون هذه الدول تجاريا وتكاملها اقتصاديا ، لكى تستطيع إنتاج السلع الصناعية الثقيلة وتصريف إنتاجها فى أسواقها المشتركة مثلما تفعل دول أوربا الشرقية والغربية[2].

ورغم مضى أكثر من ربع قرن على آراء (دوب) فإن مثل هذا التعاون لم يحدث حتى الآن. ومع ذلك فهناك بعض الدول فى المغرب العربى شمال أفريقيا

---

(١) جاك لوب : « العالم الثالث وتحديات البقاء » - مرجع سابق ، ص ٢٩٤ .

(٢) Moris Dobb, Economic Growth, Op. cit., PP. 60 - 70

اتجهت عام ١٩٨٩ إلى الانضمام فى تكتل تعاون اقتصادى مغربى واحد وكذلك فعلت بعض الدول العربية فى نفس العام وشكلت مجلسا للتعاون العربى . ويصعب التنبؤ فى الوقت الحاضر بمدى نجاح مثل هذه التكتلات الصغيرة فى توسيع الأسواق وتهيئة فرص الاستثمار بها.

وقد أشارت الاقتصادية (بربارا ورد) إلى حقيقة سيطرة الدول الصناعية المتقدمة على ما يقرب من ٨٠٪ من تجارة واستثمار العالم، ٩٣٪ من الصناعة ، ١٠٠٪ من البحوث والخدمات، ولم يحدث تغير يذكر فى توزيع الثروة العالمية منذ عام ١٩٤٧ [(١)].

ويشير هذا إلى قلة حيلة الدول الفقيرة فى عالم يسيطر عليه الأغنياء وكأن الشعوب الفقيرة قد كتب عليها أن تظل مقهورة بفقرها دون النجاح فى قهر هذا الفقر .

ثالثا : البطـــالة :

ويقترن فقر الشعوب بوجود حالة من البطالة السافرة أو الصريحة، والبطالة المقنعة أو غير الصريحة . وتنشأ البطالة السافرة نتيجة أن الفقر لا يجعل هناك استثمارات مناسبة لخلق فرص العمل التى تستوعب الزيادة السنوية فى عدد السكان ، بينما تنشأ البطالة المقنعة نتيجة زيادة المعينين للعمل فى الوظيفة الواحدة على نحو يفوق حاجة العمل الفعلية إلى الأعداد المعينة. وقد ارتبطت البطالة المقنعة بالعمل الزراعى حيث تبين وجود عمالة زراعية فى الريف تفوق حاجة الأراضى الزراعية المتاحة بكثير بحيث إذا سحب عدد كبير من هؤلاء العمال الزراعيين

---

(١) Barbara Ward, Taxing the Rich Countries, The Washington Post, 18 Dec. , 1977 .

لايتأثر الإنتاج أو الإنتاجية ، ثم زحفت البطالة المقنعة على قطاعات الإنتاج الأخرى والخدمات فى الدول النامية والفقيرة على السواء وأصبحت عبئا على التنمية فى هذه الدول .

وترتبط البطالة السافرة بالمدن لدرجة أن روبرت مكنمارا الرئيس السابق للبنك الدولى أشار فى خطاب له عام ١٩٧٩ إلى أن عدد العاطلين عن العمل فى المدن فى دولة مثل أندونيسيا يزيد على مجموع العاطلين عن العمل فى أوربا الغربية كلها .

وتشير بيانات البنك الدولى إلى أن النمو الكبير الذى حدث فى السكان فى الدول الفقيرة أدى إلى زيادة قوة العمل السنوية خلال الفترة (١٩٨٠- ١٩٨٥) بمعدلات سنوية مماثلة تقريبا لمعدلات نمو السكان. إذ ارتفع معدل نمو قوة العمل فى المتوسط فى باكستان مثلا إلى نحو ٣,٢ ٪ خلال الفترة المذكورة ، وإلى نحو ٣,٥٪ فى كينيا ، وتنخفض عن ذلك فى معظم الدول الفقيرة[١] .

ورغم ما سبق فإن معدل البطالة السافرة ، يبلغ ١٩٪ فى باكستان ، وتصل هذه النسبة إلى نحو ٥٠٪ فى أندونيسيا فى الوقت الحاضر ، وتستهدف خطة التنمية فيها توفير فرص عمل لنحو ٨٦ مليون مواطن عام ١٩٩٦. أما باكستان فقد أصبحت تواجه مشكلة بطالة عودة المهاجرين الذين كانوا يعملون فى الخارج فى فترة الرواج النفطى . وتشير التقارير إلى أن حوالى ٢١,٦٪ من العائدين لا يجدون عملا ، وأن هذا الوضع سوف يستمر لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات[٢].

(١) World Bank, World Development Report, 1988, op. cit.,

(٢) Dawn Economic & Business Review, Pakistan, Dec. 10-16, 1988.
وانظر أيضا : Dawn Eco. & Bus., Review, Pakistan, Jan 9, 1989.

وفى الهند يوجد ٣٠,٥ مليون مواطن بدون عمل يمثلون نحو ٣٨٪ من السكان. ويلاحظ وجود ثبات نسبى فى معدل نمو القوة العاملة فى بعض الدول الأفريقية منذ الحرب العالمية الثانية حتى الآن. وفى الدول الفقيرة بصفة عامة نجد أن ضآلة حجم قطاع الصناعة تحول دون القدرة على استيعاب الاقتصاد المحلى للمزيد من العمالة . إذ تبلغ نسبة القوة العاملة فى الصناعة إلى إجمالى القوة العاملة فى هذه الدول نحو ١١٪ فقط . ولم تستطع الصناعة استيعاب سوى ٢٠٪ من العمال الإضافيين خلال العقود الأخيرة مقابل ٣٥٪ فى الدول المتخلفة . ويعنى ذلك أهمية تطوير الزراعة لتكون قادرة على استيعاب أعداد كبيرة من القوة العاملة سنويا، وتجنب حدوث البطالة السافرة والمقنعة .

ويجدر الإشارة إلى أن الدول الفقيرة تتصف أيضا بوجود أنواع معينة من البطالة خلاف ما سبق مثل البطالة الموسمية والتى ترتبط بموسمية الأنشطة الاقتصادية للزراعة خاصة البلاد التى تعتمد على محصول واحد رئيسى أو على محصولين خلال العام، حيث يظل العمال فى حالة بطالة منذ نهاية موسم الزراعة والحصاد حتى بداية الموسم الجديد. وهناك البطالة الدورية التى تتكررمع تغير أو تعاقب الرواج والكساد فى الدول المتقدمة، وتأثر الدول الفقيرة التابعة اقتصاديا للدول الغنية بهذه الدورات خاصة العمالة التى ترتبط بالنشاط الرئيسى والأكثر التصاقا بالتبعية الاقتصادية والسياسية ، مثل الأنشطة التى تخدم قطاع التصدير والاستيراد فى الدول الفقيرة. أما البطالة التكنولوجية فهى ترجع إلى ما يترتب على إحلال الآلات الحديثة محل العمال ، حيث أن التوسع فى استخدام نمط إنتاج تكثيف رأس المال يؤدى إلى توفير العمالة وخروج عدد كبير من العمال من العمل إلى نطاق البطالة. ويبدو ذلك واضحا عادة فى صناعات الغزل والنسيج

والمقاولات .. الخ.

ومن أنواع البطالة المعروف أيضا البطالة قصيرة الأجل ، والبطالة طويلة الأجل ، وبينماتوجد الأولى بصفة عامة فى الدول المتقدمة ، نجد أن الثانية (طويلة الأجل) هى السائدة فى الدول الفقيرة، وتعتبر البطالة الطويلة الأجل ظاهرة مالية ، وليست نقدية ، مثل البطالة قصيرة الأجل. إذ تعانى الشعوب الفقيرة من عجز الإنفاق العام عن تحريك الاقتصاد القومى وخلق فرص عمل حقيقية لاستيعاب المزيد من العاملين الجدد كل عام [1].

ولذلك يمكن القول بأن البطالة الحادثة فى الدول الفقيرة تعتبر بطالة هيكلية مزمنة ، يلزم لعلاجها أدوات طويلة الأجل أيضا .

رابعا : التبعية الاقتصادية :

وتتصف اقتصاديات الشعوب الفقيرة بأنها اقتصاديات تابعة تفتقر إلى الاستقلال أو إثبات الذات ، حيث نجد أن هذه الاقتصاديات تدور فى فلك اقتصاديات الرأسمالية العالمية ، وليس صحيحا أن التبعية الاقتصادية ترتبط فقط بالرأسمالية العالمية أو الاستعمار الغربى ، فقد غدت الشيوعية العالمية تسيطر على مقاليد اقتصاديات العديد من الشعوب الفقيرة ، وتوجه سياساتها الداخلية والخارجية. ولكن لم ينشط أحد لتسليط الأضواء على هذا المنحى الجديد مثلما نشط غلاة الاشتراكيين والشيوعيين للهجوم على الرأسمالية العالمية ، وتحميلهامسئولية نشأة التبعية الاقتصادية ، وتناميها، وجندوا لذلك العديد من

---

(١) راجع مؤلفنا بعنوان : « السياسات المالية والنقدية فى الميزان» ، مرجع سابق ، ص ٣١٤ - ٣١٩ .

الكتاب والساسة فى الشعوب النامية والفقيرة. وقد ساعدهم على ذلك اتجاه بعض الاقتصاديين والساسة فى الدول الصناعية المتقدمة وفى المحافل الدولية إلى رفض فكرة الاعتماد على الذات كمحاولة لإقالة الشعوب النامية والفقيرة من عثراتها ، وترديد مزاعم تفيد بأنه لا يمكن لهذه الدول أن تتقدم دون الاعتماد على الدول الغنية. وذلك فضلا عن محاولة إجهاض فكرة الحوار بين الشمال والجنوب.

والمقصود بالتبعية الاقتصادية هو تكيف الهياكل الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمعات التابعة وفقا لاحتياجات ومصالح الدول المتقدمة سواء أكانت رأسمالية أو شيوعية على نحو يؤدى إلى أن تصبح عملية صنع القرار السياسى والاقتصادى فى خارج البلاد التابعة أى فى المراكز المتبوعة. وإذا أردنا استخدام عبارات الماركسيين الجدد ، فى شرح التبعية الاقتصادية ، فيمكن القول بأن التبعية تعنى دوران الأطراف (الهامش) فى فلك المراكز من خلال العلاقات غير العادلة أو غير المتكافئة بين المراكز والأطراف فى المجال الاقتصادى، سواء فى صورة شركات احتكارية أو المساعدات أو القروض أو الاستثمارات أو التكنولوجيا أو التبادل التجارى بشروط مجحفة. ونظرا لأن هؤلاء الماركسيين الجدد يركزون تحليلاتهم على التغيرات التى تحدث فى الدول النامية والفقيرة فى إطار النظام الرأسمالى العالمى على عكس الكلاسيك الذين يركزون على الدول الرأسمالية وما يحدث فيها من تغيرات انتهت إلى رأسمالية الدولة واحتكارها ، فإنهم أغضوا أعينهم عمدا عن التغيرات التى تحدث فى الدول الشيوعية المتقدمة . مثال ذلك استغلال هذه الدول للموارد الاقتصادية الموجودة فى الدول الفقيرة بصورة غيرمتكافئة والتبادل التجارى القائم على تحقيق أقصى مصلحة ممكنة للشيوعية العالمية بصرف النظر عن مصالح الدول الفقيرة . ولا يخفى أيضا حقيقة الارتباط العضوى بين الطبقات

الغنية وأصحاب النفوذ الاقتصادى فى الدول الفقيرة والرأسمالية أو الشيوعية العالمية على السواء .

وتعتبر الهند وكوبا واليمن الديمقراطية، وكوريا الشمالية ، ومصر (فى الستينات) من الدول التابعة اقتصاديا وسياسيا للشيوعية العالمية. أى أنها بمثابة أطراف أو هوامش لمركز الدب الروسى ودول الكوميكون والصين . بينماتعتبر باكستان وكوريا الجنوبية والأردن والسودان والصومال ومصر وتونس ولبنان وجيبوتى وفنزويلا ومعظم دول أمريكا الجنوبية من الدول التابعة اقتصاديا وسياسيا للمركز الرأسمالى العالمى بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف الأطلنطى وغيرها من الدول الرأسمالية المتقدمة صناعيا ، أى أن هذه الدول تعتبر هوامش بالنسبة للمركز الرأسمالى العالمى .

وإذا كانت التبعية تقوم عند الماركسيين الجدد على أساس سيادة نمط غير مناسب من تقسيم العمل الدولى (IDL) حيث تقوم الدول الفقيرة بتصدير منتجاتها من المواد الخام، والسلع الزراعية الأولية بأسعار رخيصة إلى الدول الغنية مقابل حصول الدول الفقيرة على وارداتها من احتياجات أسواقها المحلية من السلع التامة الصنع بأسعار باهظة[١]، فإن نفس التحليل ينطبق على كل من التبعية للرأسمالية والتبعية للشيوعية العالمية أيضا. ولكن بينما نشط الماركسيون الجدد فى التحليل والكتابة ، فإن التبعية الاقتصادية للشيوعية العالمية لم يكتب عنها بعد . ونأمل أن تتاح لنا الفرصة فى المستقبل لتحليل هذه التبعية ، وإبرازها بما تستحقه من سبر لأغوارها الخفية . وللأسف الشديد فإن الاقتصاديين الغربيين من أمريكا اللاتينية

(١) Samir Amin, NIEO : How to Put Third World Surplus to Effective Use. Third World Quarterly, Jan, 1979, Op. cit., P. 66.

ولويس وبريبتش ، وميردال، وستريتن لم يتصد أيا منهم لهذا الموضوع.

وتأخذ التبعية الاقتصادية أشكالا متعددة[1]، فقد تكون تبعية تجارية فى إطار التقسيم الدولى للعمل، أو تبعية مالية حيث يسيطر رأس المال فى الدول المتبوعة على إنتاج أو استخراج المواد الأولية والزراعية والمعدنية والثروات الطبيعية من الدول الفقيرة ونزحها إلى الدول الغنية . وهناك التبعية الاستعمارية حيث تقوم الدول الرأسمالية فى المستعمرات باحتكار التجارة والمناجم واستغلال الأيدى العاملة الوطنية على نحو غير عادل.

أما التبعية التكنولوجية فتعتمد على سيطرة الشركات متعددة الجنسية على الاستثمارات فى الدول النامية والفقيرة وقيامها بتصدير الأرباح إلى الدولة الأم المتقدمة واستغلال الأيدى العاملة الرخيصة فى الدول التابعة والسيطرة على السوق المحلى فى هذه الدول.

وترتبط التبعية الاجتماعية فى الدول الفقيرة بالمصالح المتبادلة بين بعض الفئات ذات النفوذ الاجتماعى والمادى فى هذه الدول وقوى الاحتكار والاستغلال الرأسمالى والشيوعى العالمية.

ويضاف إلى ما سبق وجود شعبية فكرية وثقافية فى الدول الفقيرة للأفكار والثقافات السائدة فى الشرق الشيوعى أو الغرب الرأسمالى. ومن أمثلة ذلك برامج منح السلام التى قدمت لمصر والأردن وإسرائيل ولبنان للتعليم فى الولايات المتحدة

---

(١) Dos Sentos, The Structure of Dependence, in : K. Fanne and D. Hodges, Readings in U.S. Imperialism, Borter Sergent Publishers, Boston 1971, PP. 225 - 230.

الأمريكية. وقد رفض بعض المبعوثين المصريين العودة إلى البلاد ويقدر عددهم بحوالى ١٠٥٨ مبعوثا منهم ٥٥٨ مبعوثا فى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها[1].

وفى فترة التطبيق الاشتراكى فى مصر فى فترة الستينات كانت البعثات العلمية موجهة بالكامل إلى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية. ويساعد هذا النوع من التبعية (الثقافية أو الفكرية) فى تعميق بقية أنواع التبعية التى ذكرناها آنفا بدرجة كبيرة .

الفرق بين تبعية الفقر، وتبعية التخلف :

لا تفرق معظم الكتابات الاقتصادية والسياسية بين تبعية الفقر وتبعية التخلف للقوى الاقتصادية العالمية (المركز) ونتناولهما على أنهما شئ واحد باعتبارهما سواء فى المعاناة أو سواء فى كونهما أطراف (هوامش) . وفى اعتقادنا أن هناك فرق دقيق بين كلا النوعين من التبعية . إذ أن الدول الفقيرة – على خلاف الدول المتخلفة أو النامية – ليس لديهاكافة مقومات التبعية المتوافرة لدى الدول المتخلفة سواء من حيث البنية الاقتصادية أو العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو فرص الاستثمار والربح .. الخ . وفى مثل هذه الظروف تنمو التبعية السياسية والعسكرية لقوى الرأسمالية والشيوعية العالمية بدرجة أكبر من درجة نمو التبعية الاقتصادية لهذه القوى. ذلك أن الدول الفقيرة هى فقيرة فى الموارد والثروات والأسواق وليست فى حالة إفقار مثل الدول المتخلفة . ومن ثم فإن المراكز تتجه إلى إرسال

(١) دكتور عبد الباسط عبد المعطى : « التبعية فى العلم الاجتماعى »، إشكالياتها مظاهرها، آلياتها ومدخل إلى التحرر منها – مجلة الوحدة – المجلس القومى للثقافة العربية – المغرب – يونيو ١٩٨٨ ، ص ١٠٦ .

بعض المعونات الغذائية والكساء لأبناء الدول المتخلفة ، كثمن للحصول على بعض الامتيازات العسكرية على أراضيها .

وإذا كانت التبعية سببا ونتيجة للتخلف فى آن واحد ، فإنها ليست كذلك بالنسبة للفقر ، حيث تعتبر نتيجة فقط وليست سببا للفقر. أى أن الدول الفقيرة تابعة للدول الغنية الرأسمالية وللشيوعية الكبرى ، لأنها فقيرة ليس لديها ثروات طبيعية أو بترول أو غاز طبيعى ، أو محاصيل هامة أو مواد خام ضرورية للصناعة فى الدول المتقدمة. بل إن هذه الشعوب الفقيرة تفتقر فى جملتها إلى كافة عناصر الإنتاج المناسبة بشكل اقتصادى إذ أن الأيدى العاملة فيها عديمة المهارة والجذور التاريخية والحضارية ،والاجتماعية لها تمنع من الاستفادة بها فى التصنيع الحديث الذى تتبعه الشركات متعددة الجنسية . ولا يخفى أيضا انعدام فرص التسويق الكبير لمنتجات الدول الغنية فيها ، لضآلة الدخل الشديد لدى أبنائها. ولعل ما سبق يؤكده حقيقة ضآلة نسب الاستثمار الأجنبى فى الدول الفقيرة وضآلة معدل نمو الدين الخارجى ، وضآلة معدل زيادة عجز ميزان المدفوعات وذلك على العكس تماما من الارتفاع الكبير فى معدلات نمو المديونية الخارجية والعجز الكبير التجاري الدولى والزيادة المطردة فى نزوح الأموال إلى الخارج ، وسيطرة الاستثمار الأجنبى ... الخ. ولم يتغير ذلك منذ السبعينات حتى الآن .

وعلى الصعيد الاجتماعى يلاحظ استمرار التغيرات المتلاحقة والكثيرة فى الأوضاع والصراعات والتناقضات بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وصعود بعض الطبقات وهبوط البعض الآخر منها فى الدول النامية أو المتخلفة . وفى نفس الوقت تسعى كل فئة أو طبقة صاعدة إلى تعميق تبعيتها للقوى الكبرى العالمية رغبة فى

الحماية والمصالح المتبادلة .

أما فى الدول الفقيرة فإن حدوث مثل هذه التغيرات الاجتماعية غير وارد نظرا لصفة السكون المسيطرة اقتصاديا واجتماعيا على هذه الدول. ويبقى إذا حقيقة أن التبعية الاقتصادية فى الدول الفقيرة تجئ نتيجة الفقر وتضاءل آلياتها الاقتصادية بالنسبة لآلياتها السياسية والعسكرية . ومن ثم يمكن اعتبار هذه التبعية أحادية الجانب أى أنها لا تكون سببا للفقر فى الدول الفقيرة بل نتيجة له. ومن أمثلة هذه الدول العديد من البلاد الأفريقية التى لا تشتهر بإنتاج وتصدير المواد الخام أو السلع الأولية أو الحاصلات الزراعية (بنين ، جيبوتى ، جامبيا، أنجولا، كامبوتشيا، لاو ، بوتان .... الخ). وأخيرا يمكننا القول بأن تبعية العالم الثالث تختلف عن تبعية العالم الرابع.

خامسا : موقف الإسلام من كل من البطالة والتبعية الاقتصادية :

أ – البطالـــة :

يفرق الإسلام بين البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية ، حيث يرفض البطالة الاختيارية ويجعل العمل فرض على المسلمين ولو كانوا أغنياء. ولا يعترف برأس المال كعنصر من عناصر الإنتاج إلا إذا شارك العمل من خلال المضاربة الشرعية . وقد حرم الإسلام المسألة من غير حاجة أو عجز عن العمل ، وحذر الرسول ﷺ من البطالة فى حديث عن عبد الله بن عمر – رضى الله عنهما – قال : قال رسول الله ﷺ : «ما يزال الرجل يسأل حتى يأتى يوم القيامة ليس فى وجـــهه مزعة لحم» .

ويستدل البعض بما سبق للقول بأن المشكلة الاقتصادية فى الإسلام هى مشكلة البطالة والانحرافات المالية والأخلاقية [1].

ويرفض الإسلام بطالة الموارد مثلما يرفض بطالة العمل باعتبار أن غياب العمل يؤدى إلى تعطل استخدام الموارد الاقتصادية. وقد روى أنه فى عهد الرسول ﷺ تعطلت كثير من الأرض فدفع أرض خيبر إلى أهلها على أن يقوموا على نخلها يسقونه ويلقحونه ويحفظونه بالنصف [2].

ورغبة فى محاربة البطالة وارتباطها بالفقر فقد اعتبر الإسلام إحياء الأرض الموات (الميتة) أى المعطلة عن الاستغلال مصدرا من مصادر الملكية لقول الرسول ﷺ : « من أحيا أرضا ميتة فهى له وليس لمحتجر حق بعد ثلاث سنين» ، رواه أحمد والنسائى . وروى أن عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – طلب إلى بلال ابن الحارث أن يرد إلى بيت المال الأرض التى لا يقدر على زراعتها ، فرفض بلال قائلا : لا أرد شيئا أقطعنيه رسول الله ﷺ ، فقال عمر : والله لتفعلن وأردف قائلا: إن رسول الله ﷺ لم يقطعك لتحتجر من الناس، إنما أقطعك لتعمل ، فخذ ما قدرت على عمارته ورد الباقى. وقد توعد الله – سبحانه وتعالى – الذين يعطلون الثروة فيكنزون الذهب والفضة ، ويمنعون استفادة المجتمع منها وبشرهم بالعذاب الأليم . كما أن تعطيل الأموال يؤدى أيضا إلى منع الزكاة عن المستحقين ولذلك يربط بعض الفقهاء بين الاكتناز ومنع الزكاة حيث يرون أن المال الذى

(١) الدكتور / رؤوف شلبى : « المشكلة الاقتصادية فى ضوء تعاليم الإسلام الحنيف » ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٩٦ – ٩٧ .

(٢) شرف الدين السباعى : « الروض النضير ، شرح مجموع الفقه الكبير » ، الجزء الثالث ، ص ٣٥٦ – ٣٦٠ .

تؤدى زكاته ليس بكنز ولو كان تحت سبع أرضين[1].

وقد تبين لى من أحد الأبحاث التى قمت بإجرائهاحول هذا الموضوع أن الاكتناز لا يرتبط بترشيد الاستهلاك أو الإنفاق إنما بالحيلولة دون نفع الفرد والمجتمع من تشغيل الأموال ، وذلك بعكس الادخار[2].

ويلاحظ أن الإسلام اتجه أيضا إلى زيادة الأعباء على الأرصدة أو الأموال العاطلة لإجبار الناس على تشغيلها، حيث تخضع الأموال العاطلة للزكاة مثلها فى ذلك مثل الثروات المستغلة .

ولذلك روى أن رسول الله ﷺ قال : « اتجروا فى مال اليتيم حتى لاتأكله الصدقة » .

أما البطالة الإجبارية للعمال ، فهى لا تكون فى الإسلام إلا نتيجة العجز اللاإرادى عن العمل مثل الشيخوخة، أو المرض، أو الإصابات المقعدة عن العمل أو صغر السن مثل اليتيم أو الصبى الضعيف عضليا وذهنيا، أو النساء اللاتى لاحاجة للعمل إليهن لوجود ما يكفى من الرجال العاملين، أو لعدم ملاءمة الأعمال المتاحة لطبيعة المرأة .. الخ . وهؤلاء جميعا لا إثم عليهم، ويعانون من مال الزكاة، (المرأة يتكفل زوجها أو والدها بإعالتها متى كان قادرا) .

والبطالة الإجبارية للموارد الاقتصادية لا توجد فى الإسلام إلا فى حالة

---

(١) ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون ، المطبعة الأزهرية ، القاهرة ، ١٩٣٠ ، ص ٨٥ – ٨٩ .

(٢) راجع : د. حمدى عبد العظيم : « الآثار الاقتصادية للملكية الخاصة فى ضوء الشريعة الإسلامية» ، مرجع سابق ، ص ١٦٠ – ١٦٢ .

إصابة الأرض بالزلازل أو البراكين أو السيول أو ألغام الحرب حتى إزالتها مثلما يحدث فى أفغانستان الآن ، وهى من الدول الفقيرة التى خربها الروس وزرعوا أرضها بالألغام قبل انسحابهم منها. ويمكن أن تتحقق البطالة الإجبارية للموارد فى حالة انعدام سقوط الأمطار والجفاف الشديد والقحط، وهذه كلها أشياء خارجة عن إرادة الإنسان فلا يلام ولا يؤاخذ عليها .

التبعية الاقتصادية :

نهى الإسلام عن أن يكون الإنسان تابعا لغيره دون مبرر، وخاصة إذا ما كان الإنسان تابعا لغيره فى الحصول على طعامه وشرابه. إذ يعتبر الإسلام أن اليد العليا خير من اليد السفلى كما قال رسول الله ﷺ . وقد روى أنه ﷺ رأى رجلا كثير العبادة فسأل عن الذى ينفق عليه ، فقيل له : أخوه ، فقال : «أخوه أعبد منه » صدق رسول الله ﷺ . فلا يجوز للإنسان أن يركن إلى غيره للحصول على حاجاته الأساسية دون تعب أو عمل. كما لا يجوز للشعوب الفقيرة أن تكون تابعة للشعوب المتقدمة فى طعامها وشرابها ووسائل إنتاجها وغير ذلك من الأساسيات والحاجيات . إذ أن التبعية الاقتصادية فيها إذلال للشعوب، فضلا عن تعرضها لاستغلال الشعوب المتقدمة .

وقد حذرنا القرآن الكريم من مساوئ وعاقبة التبعية وأمرنا باتباع الطريق السليم للحصول على ما نريد وفق الضوابط الإسلامية التى جاء بها الدين الحنيف، إذ يقول الله تعالى (فى سورة الأنعام، الآية ١٥٣) : ﴿ ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون﴾ . أى أنه لا يجب على الشعوب الإسلامية أن تتبع الشرق أو الغرب ، وإنما تتبع تعاليم الدين الإسلامى، صراط الله

المستقيم وتطبق المبادئ الاقتصادية التى جاء بها الإسلام فى معاملاتها مع غيرها من الشعوب الأخرى.

وينظر الإسلام إلى علاقة التبعية على أنها علاقة غير متكافئة دائما بل تنطوى على مكسب للمتبوع وخسارة للتابع الضعيف . ولذلك يصور لنا الله سبحانه وتعالى هذا(فى سورة البقرة، الآية ١٦٦) حيث يقول : ﴿ إذ تبرأ الذين اتبعوا من الذين اتبعوا ورأوا العذاب وتقطعت بهم الأسباب﴾ أى غواية المتبوع للتابع زينت له الأمر فلما تبين الحق للجميع تبرأ المتبوع من التابع وتنصل من مسئوليته عن غوايته وضلاله. ومن ثم فلم يكن غريبا أن يتمنى التابع أن يعيد له العلاقة بينه وبين المتبوع ليقتص منه ويتبرأ منه مثلما تبرأ منه المتبوع من قبل . إذ يقول الله تعالى فى الآية (١٦٧) من نفس السورة : ﴿وقال الذين اتبعوا لو أن لنا كرة فنتبرأ منهم كما تبرأوا منا كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم وما هم بخارجين من النار﴾ .

وقد وصف الله قوم فرعون بالفسوق لأنهم أطاعوا فرعون وانقادوا له ولم يكن لهم استقلال فكرى أو اقتصادى وسلموا بأن له ملك مصر وأن الأنهار تجرى من تحته دونهم إذ يقول الله سبحانه (فى سورة الزخرف، الآية ٥٤) : ﴿فاستخف قومه فأطاعوه إنهم كانوا قوما فاسقين﴾ .

ونظرا لأن المعاملات بين المسلمين وأهل الكتاب عادة ما تكون محفوفة بالمخاطر ، فإن التعامل مع الشعوب الإسلامية وبعضها البعض أفضل وأولى. إذ نبهنا الله سبحانه وتعالى إلى ذلك (فى سورة آل عمران، الآية (٧٥) حيث يقول : ﴿ومن أهل الكتاب من إن تأمنه بقنطار يؤده إليك ومنهم من إن تأمنه بدينار لا يؤده إليك إلا ما دمت عليه قائما ذلك بأنهم قالوا ليس علينا فى الأميين سبيل ويقولون

على الله الكذب وهم يعلمون ﴾ .

بل لقد حذرنا الله تعالى من الإنحياز إلى الظالمين بقوله تعالى (فى سورة هود، الآية ١١٣) - :﴿ ولاتركنوا إلى الذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون﴾ . والركون يكون فكريا واقتصاديا وسياسيا وعقائدياً .... الخ .

ويرى (المودودى) أن الإسلام حرم (تفويض وسائل المعاش إلى فرد أو طائفة من الناس ليتعهدها فى مقابل مال معلوم فيضيق بذلك مجال الرزق على الناس)[1].

ويقول الله سبحانه وتعالى (فى سورة الأنعام، الاية ١٢٩) ﴿وكذلك نولى بعض الظالمين بعضا بما كانوا يكسبون ﴾ ، إذ أن ولاية الظالم لا تكون إلا على الظالمين فالتابع ظالم لنفسه ووطنه وشعبه بقعوده عن الاستفادة القصوى مما لديه من موارده وجعله ولاية استخدامها والاستفادة منها بيد المتبوع الذى جُبِلَ على الظلم والحرص على تحقيق أقصى ربح ممكن ، والحصول على نصيب الأسد فى عقود المشاركة الدولية، وهذا ما يحدث فى استخراج الشركات الأجنبية للبترول والمعادن وغيرها وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على النشاط الاقتصادى فى الدول المضيفة واستغلال العمالة بأجور زهيدة وبيع المنتجات بأسعار باهظة وإعطاء الدول التابعة نسبا ضئيلة من الأرباح . وإن هذا لظلم عظيم من جانب التابع والمتبوع على السواء .

---

(١) أبو الأعلى المودودى : « الإسلام ومعضلات الاقتصاد » ، مرجع سابق ، ص ٥٦ .

ويجدر الإشارة إلى أن الشعوب الإسلامية الفقيرة التى ألقت بنفسها فى أحضان التبعية الاقتصادية للشرق أو للغرب لا تزال تغرق حتى أذنيها فى بحار المديونية والوقوع فى شبهة الربا الحرام. حيث تضطر هذه الشعوب إلى دفع الفوائد الربوية على ما تحصل عليه من قروض من الدول الأجنبية .

ويلاحظ أن التمادى فى الحصول على هذه القروض جعل هذه الشعوب الفقيرة تقوم بدفع الفوائد على ما تحصل عليه من حاجيات وكماليات وليس على الضروريات فقط.

وبذلك تكون هذه الشعوب غارقة فى أوحال الربا معرضة لغضب الله وحربه لانعدام الضرورة القصوى فى حالة دفع الفوائد الربوية على غير السلع الضرورية مثل الحاجيات والتحسينيات . والله سبحانه وتعالى يقول (فى سورة البقرة، الآية ٢٧٩) : ﴿يأأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا فأذنوا بحرب من الله ورسوله وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم لاتظلمون ولا تظلمون﴾ .

المبحث الثانى
البعد الاجتماعى لفقر الشعوب

تمهيد :

يعتبر الفقر فى حد ذاته أول مشكلة اجتماعية عرفتها الشعوب ، وقد اعتبرها البعض مشكلة سوء توزيع الموارد وما يرتبط بذلك من ظلم اجتماعى وطبقية بغيضة وتفاوت كبير فى الدخول، بينما اعتبرها البعض الآخرمشكلة قلة الموارد الناشئة عن سوء الحظ، وهوما يعنى أن المشكلة مشكلة قدرية لا دخل للإنسان فى حدوثها.

وبغض النظر عن أسباب الفقر كظاهرة اجتماعية ، فإن البعد الاجتماعى للفقر يبدو جليا فى استقراء أحوال السكان فى الشعوب الفقيرة من حيث الحالة الصحية، والحالة التعليمية، وتوافر الخدمات الأساسية ، ومكانة المرأة فى المجتمع والنشاط الاقتصادى ، والعادات والتقاليد الاجتماعية المرتبطة بالفقر كسبب أو كنتيجة ودورها فى تعميق الفقر. وذلك بالإضافة إلى الجوانب التقليدية وانخفاض المستوى الحضارى والثقافى، وسوء تفسير الأديان لمحاربة التجديد والابتكار ومعاداة التكنولوجيا الحديثة ، وانتشار الرشوة والمحسوبية وحوادث السرقة والاختلاس وقطع الطريق وسيادة العصبية القبلية والتمييز العنصرى، أو العرقى .. الخ. ولا يخفى مشاكل الازدحام السكانى ومشاكل الإسكان ونقص المرافق الخدمية ... الخ. .

وفى هذا المبحث نتعرض لبيان أهم محددات البعد الاجتماعى لفقر الشعوب مثل الأمية ، وانخفاض المستوى الصحى، وسوء ونقص الخدمات الأساسية، ووضع المرأة والعادات والتقاليد الاجتماعية المعوقة للخروج من الفقر.

كما نتناول التبعية الاجتماعية للقوى الإمبريالية والشيوعية العالمية .

وفى نهاية المبحث نوضح وجهة نظر الشريعة الإسلامية لمعظم هذه الأبعاد الاجتماعية من خلال ما جاء بالقرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وأفعال الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين .

أولا : الأمية (الجهل) :

تتصف الشعوب الفقيرة بارتفاع نسب الأمية لدى أبنائها وانخفاض مستوى التعليم ومعدلات الإنفاق على التعليم والبحوث والتنمية الفكرية :

وتتراوح نسب الأمية لدى هذه الشعوب بين ٣٣٪ ، ٩٣٪ ، والجدول رقم (٥) التالى يوضح هذه الحقيقة :

جدول رقم (٥)

معدلات الأمية لدى الشعوب الفقيرة (١٩٨٥)

اسم البلد	المعدل ٪	اسم البلد	المعدل ٪
أثيوبيا	٩٣	تشاد	٨٥
مالى	٩٠	زائير	٨٥
بورندى	٩٠	أفغانستان	٨٦
بنين	٩٠	سيراليون	٨٥
اليمن الجنوبية	٩٠	بنجلاديش	٧٧
بورما	٣٣		

المصدر : World Bank, World Development Report, 1987

يتبين من الجدول رقم (٥) أن مشكلة الأمية جد خطيرة، وتحتاج إلى وقت طويل وإمكانيات هائلة لرفع مستوى التعليم الإلزامى والتوسع فيه فى هذه الشعوب الفقيرة. وتتضح حدة ارتفاع هذه المعدلات متى علمنا أن المعدلات المناظرة فى دول آسيا المتقدمة (مثل اليابان – كوريا الجنوبية – وسنغافورة – ودول غرب أوربا ودول شرق أوربا فضلا عن دول أمريكا الشمالية والجنوبية) تقل كثيرا عن هذه المعدلات ، إذ أن معدل الأمية لا يتعدى ١٪ فى اليابان مثلا ، وكذلك الحال فى دول أوربا الغربية والشرقية والولايات المتحدة وكندا. ولا تتعدى نسبة الأمية فى كوريا الجنوبية ٨٪ ، بينما تنعدم الأمية تماما في استراليا وفنلندا [١].

وقد استطاعت بعض الشعوب الفقيرة تصدير العمالة الأمية إلى دول النفط منذ السبعينات إذ أشارت إحدى الدراسات المتعلقة بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين إلى الكويت إلى أن حوالى ٣٠٪ من المهاجرين إلى الكويت أميون ، وذلك حسب تعداد ١٩٧٥ . كما تبين أن العدد الفعلى للمهاجرين الأميين فى تزايد مستمر وإن انخفضت نسبتهم إلى إجمالى المهاجرين من تعداد لآخر.[٢]

ويلاحظ أن نسبة الأمية بين الإناث أعلى من نسبة الأمية بين الذكور نظرا لضآلة نصيب المرأة من العمالة فى الدول الفقيرة وتدنى النظرة الاجتماعية لتعليم وعمل المرأة لدى هذه الشعوب. وللتغلب على هذه الظاهرة فقد اتجهت دول الخليج فى السنوات الأخيرة إلى استيراد العاملات الآسيويات اللاتى تقل نسبة

---

(١) World Bank, World Development Report , 1987 .

(٢) د. مكى محمد عزيز، د. عبد الرسول على الموسى : « الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين إلى الكويت » ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨١، ص ٩٢ – ٩٣ .

الأمية بينهن عنها بالنسبة لبقية المهاجرات من الدول الفقيرة الأخرى. إذ أن نسبة الأمية فى الفلبين مثلا وهى دولة آسيوية فقيرة لا تتعدي ١٣٪ [١].

ويجدر الإشارة إلى أن نسب تعليم الفتيات لم تتغير عما كانت عليه عام ١٩٦٠ فى الدول الفقيرة حيث لم تزد عن ٢٣٪ فى أفريقيا ، ٢٨٪ فى آسيا، ٣٣٪ فى أمريكا اللاتينية ، كما أن نسبة لا يستهان بها من التلاميذ فى هذه الشعوب يرجع مرة أخرى إلى الأمية وينخرط فى العمل الحقلى والقروى.[٢]

ثانيا : انخفاض المستوى الصحى وانتشار الأمراض :

ولا يخفى ما تعانيه الشعوب الفقيرة من انتشار الأمراض والأوبئة وانخفاض المستوى الصحى ونقص الدواء .. الخ. ويمكن الاستدلال على ذلك من تتبع الأرقام الخاصة بأعداد المصابين والوفيات الناتجة من بعض الأمراض المتوطنة فى الشعوب الفقيرة، كما يلى [٣]

- الملاريا : ٢٠٠ – ٢٥٠ مليون نسمة – الوفيات : مليون نسمة
- البلهارسيا : ٢٠٠ مليون نسمة .
- التراكوما : أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة .
- السل : ٢٠ مليون نسمة

وتعتبر الأمراض المذكورة من أمراض الفقر والتخلف نظرا لارتباطها بانتشار القاذورات وانعدام الوعى الصحى والنظافة ، ونقص التغذية ، وسوء الأحوال

---

(١) World Bank, World Development Report, Op. cit.

(٢) د. حيدر إبراهيم على : « التغير الاجتماعى والتنمية » ، مكتبة الإمارات ، العين ، ١٩٨٥ ، ص ١٢٧ .

(٣) المرجع السابق ، ص ١٣٥ – ١٣٦ .

المعيشية بصفة عامة مثل الازدحام السكانى وعدم وجود المساكن الصحية ومياه الشرب النقية والصرف الصحي وتلوث الهواء والبيئة بصفة عامة .

ويبدو انخفاض المستوى الصحى لدى الشعوب الفقيرة أيضا إذا مانظرنا إلى الأرقام الخاصة بعدد السكان لكل طبيب كما يوضحها الجدول رقم (٦) . إذ يلاحظ ارتفاع عدد السكان لدي الأطباء فى هذه الدول الفقيرة خلافا لما يكون عليه الحال فى الدول الغنية أو المتقدمة .

جدول رقم (٦)

عدد السكان لكل طبيب فى بعض الدول الفقيرة والمتقدمة ١٩٨٥

الدولة	عدد السكان لكل طبيب (١)	الدولة	عدد السكان لكل طبيب (٢)	(٢) ÷ (١) ٪
تشاد	٤٢٠٠٠	الاتحاد السوفيتى	٢٩٠	٠,٧
تنزانيا	١٨٠٠٠	تشيكوسلوفاكيا	٣٩٠	٢,٢
اليمن العربية	١٢٥٠٠	النمسا	٤٣٠	٣,٤
بنجلاديش	٨٨٠٠	ألمانيا الغربية	٤٩٠	٥,٦
باكستان	٧٤٠٠	بلجيكا	٤٤٠	٥,٩

المصدر : World Bank, World Development Report , 1987

يوضح الجدول رقم (٩) أن عدد السكان لكل طبيب فى الدول المتقدمة يمثل نسبا ضئيلة جدا من عدد السكان لكل طبيب فى الدول الفقيرة. وتتراوح هذه

النسب بين ٠,٧٪ ، ٥,٩٪ فقط. أى أن عدد السكان لكل طبيب فى الدول الفقيرة يعادل (١٤٥) أمثال عدد السكان لكل طبيب فى الدول المتقدمة (الحد الأعلى) وينخفض الرقم إلى (١٧) مثلا فقط (الحد الأدنى) .

وإذا لاحظنا الأرقام الخاصة بتوقعات الحياة عند الميلاد باعتباره المؤشر الذى يستخدم عادة للتعبير عن الأحوال الصحية لدى الشعوب يتضح لنا أن العمر المتوقع للحياة فى الدول الفقيرة ينخفض كثيرا عن العمر المناظر فى الدول المتقدمة، إذ يهبط هذا العمل المتوقع للحياة عند الميلاد فى بوتان إلى نحو ٤٥ عاما فقط، ٥٠ عاما فى بنجلاديش يتضح من الجدول رقم (٧) التالى.

جدول رقم (٧)

توقعات الحياة عند الميلاد (سنة ١٩٨٥)

الدولة	العمر (١)	الدولة	العمر (٢)	(٢) ÷ (١) ٪
بوهتان	٤٥	اليابان	٧٦	١٦٩
نيبال	٤٧	هولندا	٧٥	١٦٠
بنجلاديش	٥٠	الاتحاد السوفيتى	٧٣	١٤٦
الهند	٥١	النمسا	٧٢	١٤١,٢
باكستان	٥٢	ألمانيا الديمقراطية	٧٢	١٣٨,٥

المصدر : نفس مصدر الجدول رقم (٦)

تشير أرقام الجدول رقم (٧) إلى أن توقعات الحياة عند الميلاد فى الدول

الفقيرة تنخفض عنها فى الدول المتقدمة، ويتراوح العمر المتوقع للحياة فى الدول الفقيرة بين ٤٥ سنة ، ٥٢ سنة بينما يتراوح هذا العمر بين ٧٢ سنة ، ٧٦ سنة فى المتوسط فى الدول المتقدمة نظرا لارتفاع المستوى الصحى وقلة الأمراض والأوبئة وتوافر الدواء وارتفاع مستوي الوعى الصحى والحضارى فى هذه الدول على العكس تماما من الحال فى الدول الفقيرة. ولذلك فإن الفرد فى الدول المتقدمة يعيش فى المتوسط أكثر مما يعيش الفرد فى الدول الفقيرة بما يتراوح بين مثل وثلث، ١.٧ مثل .

وهكذا ، نرى أن كافة المؤشرات المستخدمة تؤكد نفس حقيقة انخفاض المستوى الصحى وانتشار الأمراض فى الدول الفقيرة وهو ما يساهم بدوره فى تعميق الفقر بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية معا.

ثالثا : نقص الخدمات الأساسية :

وتعانى الشعوب الفقيرة من سوء ونقص الخدمات الأساسية مثل خدمات المواصلات السلكية واللاسلكية ، ونقص وسوء المرافق العامة مثل الكهرباء والمياه النقية والصرف الصحى وعدم توافر السكن الصحى .. الخ .

وتشير بعض التقديرات إلى أن الشعوب الفقيرة تحتاج إلى بناء ثلاثين مليون مسكن مناسب بعض الشئ فى مدى العشرين عاما القادمة، وهو ما لا تقدر عليه هذه الدول [١].

والجدول رقم (٨) يوضح نسبة السكان الذين يحصلون على المياه النقية إلى إجمالى السكان لدى بعض الشعوب الفقيرة مقارنة بالنسب المناظرة لدى الشعوب الغنية .

---

(١) جان سان جور : « ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب » ، مرجع سابق ، ص ٤٢.

جدول رقم (٨)

نسبة السكان الذين يحصلون على مياه نقية إلى إجمالى السكان ١٩٨٥

اسم الدولة	النسبة (١)	اسم الدولة	النسبة٪ (٢)	(٢) ÷ (١)
أثيوبيا	٨	أسبانيا	١٠٠	١٢,٥
بورما	١٧	أورجواى	٩٨	٥,٨
فولتا العليا	٢٥	ترينداد	٩٣	٣,٧
الصومال	٣٨	جاميكا	٨٦	٢,٣
بنجلاديش	٥٦	بنما	٧٧	١,٤

المصدر : انظر مصدر الجدول رقم (٦٧)

نستنتج من جدول رقم (٨) أن نسبة السكان الذين يحصلون على مياه نقية صالحة للشرب إلى إجمالى السكان فى الدول الفقيرة ضئيلة جدا بالمقارنة بالنسب المناظرة فى الدول الغنية والنامية أو المتخلفة على السواء. وتتراوح نسبة هؤلاء السكان فى الدول الفقيرة بين ٨٪ ، ٥٦٪ بينما تتراوح فى الدول النامية أو المتخلفة بين ٧٧٪ ، ٩٨٪ . أما فى الدول المتقدمة ، فلا تقل عن ١٠٠٪.

ويشير الجدول رقم (٨) أيضا إلى أن من يحصلون على المياه النقية فى الدول النامية أو المتخلفة يعادل ما يتراوح بين مرة ونصف، ستة أمثال نسبة من يحصلون على هذه المياه فى الدول الفقيرة. أما الدول الغنية ، فإن من يحصلون

فيها على المياه النقية تعادل نسبتهم ١٢,٥ مرة بالمقارنة بالنسب المناظرة فى الدول الفقيرة.

وبالنسبة للصرف الصحي ، فإن أرقام البنك الدولى تشير إلى أن نسبة السكان الذين يحصلون على هذه الخدمات إلى إجمالى السكان فى الدول الفقيرة يتراوح بين ٦٪ فى باكستان ، ٢٢٪ فى زائير، وذلك مقابل ١٠٠٪ فى الدول الصناعية المتقدمة، كما أن بعض الدول النامية أو المتخلفة تتمتع بنسب مرتفعة فى هذا الشأن. إذ تصل هذه النسبة إلى ٩٣٪ فى كوستاريكا، ٨٣٪ فى أورجواى على سبيل المثال.

رابعا : وضع المرأة :

ونظرا لضعف إمكانيات ودخول الدول الفقيرة فإن نسبة الفتيات اللاتى يحصلن على التعليم بأنواعه المختلفة تعتبر ضئيلة للغاية، كما أن نسبة مساهمة المرأة فى العمل بمختلف مجالاته أكثر ضآلة من نسب التعليم.

وتشير إحصائيات منظمة العمل الدولية إلى أن نسبة مساهمة المرأة فى مجالات النشاط الاقتصادى فى الدول الفقيرة تنخفض إلى أقل من ١٪ فى بعض هذه الدول ولا تتعدى ١٠٪ فى البعض الآخر. ويرتبط ذلك بتدنى نظرة المجتمع إلى تعليم وعمل المرأة مما ينعكس بدوره على النشاط الاقتصادى.

ويلاحظ أن هناك بعض الدول الفقيرة فى أفريقيا وأفغانستان تتولى فيها المرأة الكثير من الأعمال والأنشطة الاقتصادية المرتبطة بنشاط رب الأسرة، وذلك دون ارتباط رسمى بالسلطات الحكومية أو جهات الإحصاء. ويعنى ذلك أن مركز المرأة

الاقتصادى فى هذه المجتمعات يفوق مركزها الاجتماعى. وتتشابه الدول الفقيرة فى ذلك مع العديد من الدول النامية أو المتخلفة[1].

خامسا : عادات وتقاليد الفقر :

وهناك الكثير من العادات والتقاليد الشائعة فى الدول الفقيرة والتى ترتبط ارتباطا وثيقا بفقر هذه الدول الأمر الذى جعلنا نطلق عليها (عادات وتقاليد الفقر).

ونقصد بما سبق العادات والتقاليد التى تعتبر من توابع أو لوازم الفقر، مثال ذلك عادات احتقار العمل اليدوى ، وعادات تقديس البقر فى الهند وفى بعض مناطق أفريقيا، وتحريم ذبح الطيور والحيوانات، وأكل الطعام النباتى الأصل فقط فى بعض دول آسيا. وعادات الزواج المبكر وتعدد الزوجات ، والإسراف فى مظاهر الاحتفال بمثل هذه المناسبات، وهو ما يؤدى إلى تبديد الموارد الاقتصادية المحدودة أصلا.

وفى معظم الشعوب الفقيرة يشيع التكاسل والتواكل والقدرية ومحاربة التجديد أو التغيير ونقص مستحدثات العلم الحديث. ويتجه الكثير من الأفراد من هذه الدول الفقيرة إلى العمل القليل للحصول على الدخل اللازم للطعام والشراب اليومى دون أية طموحات أخرى، مما يجعلهم يتوقفون عن العمل حتى يتم إنفاق الدخل المتاح لديهم بالكامل ، ثم يعاودون العمل مرة أخرى وهكذا . ويعنى ذلك عدم وجود مدخرات شخصية أو تراكم رأسمالى لدى الأفراد أو الشعوب الفقيرة، وأنهم ينظرون تحت أقدامهم فقط دون أية تطلعات إلى حياة أفضل.

---

(١) راجع ، دراستنا عن نظرة المجتمع المصرى إلى تعليم وعمل المرأة، وأثره على نوع النشاط الاقتصادى فى مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الكويت ، ديسمبر ١٩٨٨.

وينتشر فى المجتمعات الفقيرة العديد من الخزعبلات والشعوذة والسحر والعلاج بالجان، والزار وبواسطة أدعياء الطب البدائى ، ومعاداة الطب الحديث وعدم السماح للنساء بالعلاج لدى الأطباء الرجال .... الخ .

وهناك العادات السيئة المنافية للذوق العام وللوعى الصحى مثل البصق والتخلص من إفرازات الأنف والتبول فى الشوارع والترع والمجارى المكشوفة فى شوارع المدن فى بعض الدول الآسيوية مثل الباكستان وبنجلاديش والهند وأفغانستان وغيرها . وللأسف فإن الناس المتعلمين يفعلون هذه العادات السيئة فى المواصلات العامة وفى الشوارع وفى الجامعات والمدارس والمبانى المتصلة بالخدمات العامة دون خجل أو حياء، ويؤدى ذلك بطبيعة الحال إلى انتشار الأمراض والأوبئة وتعميق الفقر.

ومن العادات والتقاليد المتصلة بفقر الشعوب عادات الإسراف فى مظاهر الاحتفال بالمناسبات الدينية والتعبد والانقطاع عن العمل لفترات طويلة لأسباب دينية . وذلك بالإضافة إلى تبديد الموارد المحدودة بزيادة الاستهلاك فى مختلف المناسبات الدينية والقومية . كما يلجأ الأفراد إلى الإسراف فى تقديم الهدايا ، والنقوط فى مناسبات الزواج والولادة والوفاة وغيرها مما يطلق عليها علماء الاجتماع (الهدايا الاقتصادية) [1].

ويضاف إلي ما سبق انتشار الرشوة والمحسوبية والوساطة وحوادث الأخذ بالثأر بواسطة الأفراد والعائلات دون اللجوء إلى القضاء أو سلطات الأمن، وتؤدى

---

(١) دكتور / عبد الله عبد الغنى عامر : « التبادل وعمليات الاستثمار والإدخار فى المجتمع المحلى التقليدى والحضرى» المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية ، ١٩٨٢، ص ٣٦٧ .

كل هذه العادات والخصال إلى حدوث آثار سلبية على الإنتاج والحافز على العمل والاجتهاد وعلى الاستقرار الاجتماعى والسياسي والاقتصادى فى آن واحد .

سادسا : التبعية الاجتماعية :

تنظرمعظم الدراسات إلى التبعية علي أنها ظاهرة اقتصادية، كماتحلل ديناميات العلاقات الدولية على أنها ديناميات اقتصادية تحرك النظام الاقتصادى العالمى، والحقيقة أن هذه النظرة تعد ظاهرة تهتم بأوراق النبات، وتهمل جذوره، إذ أن التبعية أصلا ذات ركيزة اجتماعية مثلما يعتبر النظام العالمى والعلاقات الدولية انعكاسا لحركة القوى الاجتماعية .

إن الفئات الاجتماعية ذات النفوذ والسيادة تحرص دائما على ارتباط مصالحها بمصالح الفئات الاجتماعية المؤثرة فى الدول الرأسمالية والشيوعية الكبيرة، وبذلك ينعدم أحد الشروط الهامة للقضاء على التبعية وهو الرغبة فى القضاء عليهـا[1].

ويجدر الإشارة إلى أن تحالف الطبقات الاجتماعية القوية محليا مع الطبقات الاجتماعية الدولية يؤدى إلى تعميق أواصر التبعية الاجتماعية وجعلها بعدا أساسيا من أبعاد الفقر فى الدول الفقيرة متى علمنا أن مقاليد الحكم فى هذه الدول تتركز فى أيدى هذه الطبقات بحيث تصبح (برجوازية الدولة) القوة المحركة والأساسية ، وتشترك هذه القوة مع القوى الأجنبية ذات النفوذ العالمى كحليف لها، ويحددان

---

(١) جورج المصرى : « محاولة فى تصور مفهوم عربى للتبعية » مجلة الوحدة ، المجلس القومى للثقافة العربية ، المغرب ، يونيه ١٩٨٨ ، العدد ٤٥ ، ص ٢٢.

معا علاقات الإنتاج وتغدو هذه القوة عاملا يخدم الدخيل ويسهر على مصالحه[1].

وقد أوضح (كاردوسو) أن التبعية تنشأ عن اختيار واع لقوى اجتماعية تمثل البرجوازية الكبيرة والمسيطرة على الحكم والخبراء والفنيين الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة، وهو ما يؤدى إلى تعميق الاستغلال للشعوب الفقيرة واستنزاف مواردها المحلية إلى الخارج .

ويرى البعض أن التبعية عملية متغيرة ومستمرة طالما أن هناك تغيرات داخلية وليدة الصراعات الداخلية بين الطبقات والفئات الاجتماعية مما يؤدى إلى صعود بعض هذه الفئات أو الطبقات وسقوط البعض الآخر وانتهاء سيطرتها . ومن ثم تتكون تحالفات جديدة وتنتهى التحالفات السابقة[2]. بيد أن هذا الرأى يعتبر هذه التغيرات ذات تأثير ثانوى على استمرار التبعية على أساس أن اعتماد الدول الفقيرة فى تجارتها الخارجية على الدول المستغلة هو الركيزة الأساسية لاستمرار التبعية وتجددها فى الوقت الحاضر [3].

وفى اعتقادنا أنه رغم صحة هذا القول جزئيا، فإن ارتباط التجارة الخارجية فى الدول الفقيرة بالقوى الكبرى العالمية يعتبر أداة لتحقيق مصالح الفئات أو الطبقات المستغلة المحلية التى تحرص على تقوية ارتباطها بتلك القوى العالمية فى مختلف المجالات ومن بينها التجارة الخارجية . أى أن الركيزة الأساسية والمحققة

(١) عبد الواحد عبيده : « منظومة التخلف بين الأزمات النظرية والعملية للتصنيع » ، مجلة الوحدة ، المرجع السابق ، ص ١٥ – ١٦ .

(٢) مطيع المختار : « آليات التبعية ومأزق التنمية فى الوطن العربى » ، مجلة الوحدة ، المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٤٣ أيضا .

لاستمرار التبعية إنما هى ركيزة اجتماعية بالدرجة الأولى .

ولقد أدى التغلغل الاستعمارى الرأسمالى والشيوعى فى الكيانات الاجتماعية للشعوب الفقيرة إلى وجود نمط جديد من علاقات الإنتاج نتج عنها خضوع هذه الكيانات الاجتماعية فى حركتها أو سيرتها الاقتصادية والسياسية لحركة الكيانات الاجتماعية الرأسمالية والشيوعية العالمية، وما يحدث فيها من تطورات وتغيرات داخلية أو عالمية، ولم يعد الأمر مجرد تبعية طبقة وإنما تبعية كيان اجتماعى كامل للاستعمار العالمى الشرقى والغربى علي السواءِ . إذ عادة ما تحرص القوى الكبرى المستغلة على تغيير نظام ملكية الأرض لمصلحة كبار الملاك حتى يمكن لها أن تؤمن احتياجاتها من الحاصلات الزراعية والمواد الأولية والوسيطة اللازمة لصناعاتها. وقد أدى ذلك إلى زيادة دور كبار أصحاب النفوذ الزراعى وظهور البرجوازية التجارية (الكوميرادور) للقيام بدور الوساطة بين السوق العالمية والسوق المحلية، ثم ظهرت بعد ذلك البرجوازية الصناعية التى كان لها السبق فى إنشاء العديد من الصناعات الخفيفة فى الدول التابعة [1].

وهكذا ندرك من كل ما سبق أن التبعية الاجتماعية تعتبر أحد الأبعاد الأساسية لفقر الشعوب مثلما تعتبر التبعية الاقتصادية بعدا آخر له. كما أن هناك ارتباطا جوهريا بين التبعية الاجتماعية والتبعية الاقتصادية وفقر الشعوب.

---

(١) سلامة كيلة : « أية تنمية تلغى التبعية فى الوطن العربى؟ » مجلة الوحدة ، المرجع السابق، ص ٦٦ .

سابعا : الإسلام والأبعاد الاجتماعية لفقر الشعوب :

نتناول فيما يلى نظرة الإسلام إلى بعض الأبعاد الاجتماعية لفقر الشعوب ، إذ أن الإسلام له رؤية متميزة عماعداه من النظم والمذاهب الاقتصادية والاجتماعية فى هذا الموضوع . ومن ثم فإننانوضح كيف ينظر الإسلام إلي الجهل ، وإلى المرض، وإلى وضع المرأة ، وإلى عادات وتقاليد الفقر .

أ - نظرة الإسلام إلى الأمية :

حارب الإسلام الأمية منذ نزول أول آية من آياته عندما قال الله تعالى لرسولهﷺ : ﴿إقرأ باسم ربك الذى خلق ، خلق الإنسان من علق، اقرأ وربك الأكرم الذى علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم﴾ (سورة العلق، الآيات (١ - ٤) إذ أن القراءة هى مفتاح العلم والمعرفة. ويقول الله تعالى (فى سورة طه، الآية ١١٤) : ﴿وقل رب زدنى علما﴾ ، والزيادة لا تطلب إلا إذا كان المطلوب نافعا ومفيدا.

وقد روى عن الرسول ﷺ أنه قال « اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد » وكذلك قوله « اطلبوا العلم ولو فى الصين » . ويعنى ذلك أن طلب العلم لا يمنع منه كبر السن أوبعد المسافات بين طالب العلم والمعلم، أى أن الإسلام يحطم حواجز الزمان والمكان فى سبيل العلم. واعتبر الإسلام طلب العلم هذا فريضة على كل مسلم ومسلمة وأن طالب العلم فى سبيل الله حتى يرجع ، وأن الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع .

وقد أوضح الإمام على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - أن هناك ارتباطا بين الفقر والرذائل الإنسانية فقال يعظ ولده محمد بن الحنفية « يابنى إننى أخاف

عليك الفقر، فاستعذ بالله منه فإن الفقر منقصة للدين ، مدهشة للعقل ، داعية إلى المقت» ، وبذلك نرى أن محاربة الفقر يقصد بها ضمن ما يقصد - حماية العقل أداة العلم ونبذ الجهل[1].

ويكفى الإسلام أن القرآن الكريم نزل على النبى الأمى الذى لا يعرف القراءة ولا الكتابة فعلمه ربه سبحانه وتعالى وأدبه فأحسن تأديبه وهذب حديثه وبيانه للناس فكانت هذه أبلغ إشارة إلى قضاء الإسلام على الأمية.

ب - نظرة الإسلام إلى المرض :

حارب الإسلام المرض مثلما حارب الأمية ولكنه بين لنا أن المرض من الله سبحانه وتعالى، وأن الشفاء من المرض منه سبحانه وتعالى أيضا .

يقول النبى ﷺ «إن الله لم ينزل داء إلا أنزل معه الدواء ، علمه من علمه، وجهله من جهله إلا السام» أى الموت ، وقد روى أن إبراهيم الخليل - عليه السلام - سأل ربه فقال : يارب ، ممن الداء؟ قال منى ، قال فممن الدواء ؟ قال منى ، قال فما بال الطبيب ؟ قال : رجل أرسل الدواء على يديه .

وقد أوضح العلماء أن مراد هذا الحديث أن الملائكة الموكلين بأمر العالم هم الذين يتولون تنفيذ أمر الله سبحانه بإنزال المرض والدواء على عباده من يوم ولادتهم إلى يوم موتهم[2]

---

(١) راجع دراستنا عن « الإسلام والتنمية البشرية» بحث مقدم إلى مؤتمر السكان فى العالم الإسلامى - المركز الدولى للسكان - جامعة الأزهر ، ١ - ٦ مارس ١٩٨٧.

(٢) دكتور : أحمد الصباحى عوض الله : « الاستشفاء بالقرآن الكريم» ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٨٠، ص ٩ .

وقد روى أسامة بن شريك : « كنت عند النبى ﷺ وجاءت الأعراب فقالوا يارسول الله أنتداوى ؟ قال : «نعم ياعباد الله تداووا فإن الله عز وجل لم يضع داء إلا وضع له شفاء ، غير داء واحد»، قالوا : ما هو ؟ قال : «الهرم» ، رواه ابن ماجة والنسائى وأبو داود والترمذى .

ولكى لايتواكل الناس ويبتعدوا عن الأخذ بالأسباب فقد دعا الله سبحانه عباده إلى التداوى ببعض الأشياء مثل العسل الذى قال عنه (فى سورة النحل، الآية ٦٩) : ﴿فيه شفاء للناس﴾ ، كما دعا الرسول ﷺ الناس إلى الفرار من المجزوم مثلما يفروا من الأسد فقال « وفر من المجزوم فرارك من الأسد» بعد أن قرر لهم أنه لا عدوى إلا بإذن الله تعالى .

ويجدر الإشارة إلى أن قدرية المرض والشفاء، لا تتنافى مع حقيقة الفقر والغنى، وإنما هما سواء، لأن الإسلام اعتبر الفقر والغنى حقيقتان ثابتتان وأنهما من طبيعة الوجود الإنسانى لقوله تعالى (فى سورة الزخرف، الآية ٣٢) : ﴿نحن قسمنا بينهم معيشتهم فى الحياة الدنيا﴾[1]. وكما جعل الله لكل مرض دواء فقد وضع الإسلام علاجا للفقر بوسائل شتى .

ب - نظرة الإسلام إلى مكانة المرأة :

يعتبر الإسلام المرأة أحد العناصر الأساسية فى تكوين الأسرة والنهوض بالمجتمع، ولذلك فإن الإسلام لايحرم تعليم الفتيات أو النساء، وإنما يوجب ذلك على الأب والأم والمجتمع انطلاقا من حرص الإسلام على محاربة الجهل أو الأمية، وباعتبار أن الأم المتعلمة المستنيرة تستطيع أن تحسن تربية الأبناء رجال ونساء

(١) محمد أبو زهرة، « تنظيم الإسلام للمجتمع» ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ٣٦ - ٣٨ .

المستقبل. وقد روى أن الرسول ﷺ كان يخصص يوما لتعليم النساء أمور دينهم ودنياهم .

وبالنسبة لعمل المرأة فقد قيده الإسلام ووضع له ضوابط حتى لا تهمل المرأة وظيفتها الأولى والأساسية فى المجتمع، وهى تربية الأجيال الصاعدة وحسن تنشئتهم.

ومن الضوابط التى وضعها الإسلام لعمل المرأة صيانة المرأة من الاستغلال والاختلاط بالرجال، وعدم الاشتغال بأعمال لا تتفق مع طبيعة المرأة أو كرامتها أو دورها فى تربية الأولاد والبنات أو الوفاء بحقوق الزوج عليها. ويعنى ذلك أنه ليس هناك منع مطلق لعمل المرأة أو تحريم له فى الإسلام، وإنما يجوز ذلك فى إطار الضمانات التى وضعها الإسلام لحماية المرأة والأسرة والمجتمع فى آن واحد .

وقد روى أن النساء فى العصور الإسلامية الأولى كن يحضرن الوغى ويساعدن الجنود ويضمدن الجراح ويقمن بالإمداد بالمياه للجنود وإلهاب حماسهم .. الخ. كما روى أن النساء ذهبن إلى مبايعة الرسول ﷺ قائدا للمسلمين . وهو ما يستفاد منه مشاركتهن فى الحياة السياسية، وجهرهن بالرأى والمعارضة حتى أن عمر ابن الخطاب – رضى الله عنه – وهو الخليفة القوى تقبل اعتراض امرأة على ما يقول قائلا : « أصابت امرأة وأخطأ عمر » .

د - نظرة الإسلام إلى عادات وتقاليد الفقر :

يرفض الإسلام كافة عادات وتقاليد الفقر التى سبق أن أشرنا إليها فى الصفحات السابقة إذ لايحرم الإسلام أكل اللحوم أو ما سوى النباتى من الإدام بل أمرنا الله تعالى أن نأكل مما خلق لنا من الطيبات، وأن نبتعد عن الخبائث فقط مثل

لحوم الخنازيرأو لحوم الحيوانات الميتة التى لم تذبح على الطريقة الشرعية. يقول الله تعالى (فى سورة المائدة، الآية ٣) : ﴿حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به والمنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما أكل السبع إلا ما ذكيتم وما ذبح على النصب وأن تستقسموا بالأزلام ذلكم فسق﴾ .

كما نهى الإسلام عن عبادة غير الله – سبحانه وتعالى – ومن ثم حرم تقديس الماشية أو غيرها كما تفعل بعض الفئات فى الدول الآسيوية الفقيرة .

وقد جاء فى سنن ابن ماجة من حديث أبى الدرداء عن رسول الله ﷺ أنه قال « سيد طعام أهل الدنيا وأهل الجنة اللحم » .

وقد نهى الإسلام عن التواكل والكسل والسلبية، وحث على العمل والاجتهاد، واعتبر الإسلام العمل فرض كفاية ولا مجال فيه للبطالة الاختيارية فالفقير والغنى لابد أن يعملا سواء بسواء. ولا يجوز التقاعد عن العمل دون عذر جوهرى. ويعتبر الإسلام العمل عبادة يثاب عليه المسلم . ويقول الرسول ﷺ « إن الله يحب المؤمن المحترف » . رواه الطبرانى والبيهقى .

والتوكل على الله فى الإسلام مفهوم إيجابى يدعونا إلى الأخذ بالأسباب والأمل فى توفيق الله ورضاه ورعايته. أما القعود والسلبية فهى التواكل وقد نهانا الإسلام عنه. إذ قال عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – : « لا يقعدن أحدكم فى داره ويقول رب ارزقنى ، فإن السماء لا تمطر ذهبا ولا فضة» . ويرفض الإسلام الإسراف فى الاستهلاك ومظاهر البذخ فى الاحتفال بالمناسبات المختلفة. إذ يقول الله تعالى (فى سورة الفرقان، الآية٦٧): ﴿ والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا

وكان بين ذلك قواما﴾ . أى أن الاعتدال فى الإنفاق هو ما يدعونا إليه الإسلام فلا إسراف ولا تقتير .

والإسلام لا يبيح اللجوء إلى الشعوذة والخزعبلات والأساليب الخرافية فى علاج الأمراض ورفض الطب الحديث والتردد على السحرة لأن الشفاء من الله على أيدى الأطباء . يقول الله تعالى (فى سورة يونس، الآية ٧٧) : ﴿ولا يفلح الساحرون﴾ . وقد روى عن النبى ﷺ أنه قال « لكل داء دواء ، فإذا أصيب دواء الداء برأ بإذن الله – عز وجل ، رواه أحمد ، ويعنى ذلك ضرورة استخدام الأدوية للقضاء على الأمراض ليتحقق الشفاء بإذن الله تعالى .

وقد رفض النبى ﷺ الخرافات التى يعتقدها بعض الناس فقال ﷺ « لاعدوى ، ولا طيرة ، ولا هامة، ولا صفر ، وفر من المجزوم فرارك من الأسد» رواه الترمذى .

وحرم الإسلام الأساليب الملتوية لقضاء المصالح كالرشوة والمحسوبية ، إذ يقول الرسول ﷺ « إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه، وإذ سرق الضعيف أقاموا عليه الحد ، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها» رواه البخارى ومسلم.

وقد نهر الرسول ﷺ أحد العمال الذى قال هذا لكم وهذا أهدى إلى قائلا له : « هلا جلست فى بيت أبيك وأمك حتى تأتيك هديتك» ثم خطب الناس محذرا لهم من الحصول على أموال أو هدايا بسبب الوظيفة ورد ما أخذه بعضهم بسبب ذلك إلى بيت المال.وقد قال عمر بن الخطاب – رضى الله عنه– لأبى موسى

الأشعرى عندما ولاه القضاء : « سوِّ بين الخصمين فى مجلسك وإشارتك وإقبالك»[1].

ويحرم الإسلام العادات المنافية للذوق العام والآداب العامة، كالتبول والتبرز فى الطرقات والبصق والتخلص من الإفرازات فى الشوارع والحوانيت والمواصلات... الخ . وقد روى أن النبى ﷺ قال : « لكل دين خلق، وخلق الإسلام الحياء» وأنه قال أيضا « إذا لم تستح فاصنع ما شئت» . كما قال كذلك «أيها الناس من ارتكب شيئا من هذه القاذورات فاستتر فهو فى ستر الله ، ومن أبدى صفحته أقمنا عليه الحد» ومن ثم فإن الإسلام حث الآحاد فى سبيل تطهير المجتمع من المفاسق العلنية على أمرين أولهما الحياء ، وثانيهما إخفاء أسرار الجرائم والفضائح الخلقية عن عامة الناس[2].

ويعلمنا الإسلام أن الخلق الكريم هو غاية كافة الرسالات السماوية السابقة على الإسلام أيضا وأن الرسول ﷺ إنما بعث لتكملة البناء . إذ يقول الرسول ﷺ «إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق» .

وهكذا ندرك أن الإسلام يرفض ويحارب كافة عادات وتقاليد الفقر المعروفة والمنتشرة فى الدول الفقيرة فى الوقت الحاضر ولا يصلح الفقر أن يكون مبررا أو قرينة لهذه الرذائل الاجتماعية والسلوكية والأخلاقية فى المجتمعات الإسلامية .

---

(١) محمد أبو زهرة : « تنظيم الإسلام للمجتمع » المرجع السابق ، ص ٣١ – ٣٢ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢١ – ٢٢ .

المبحث الثالث

البعد السياسي لفقر الشعوب

تمهيد :

ونختص هذا المبحث بدراسة الجوانب المختلفة لثالث أبعاد الفقر ، وهو البعد السياسى ، ونحن ننظر إليه باعتباره البعد الذى يشكل المتغير التابع لكل من البعد الاقتصادى والبعد الاجتماعى للفقر. وفى هذا نتفق مع أولئك الذين ينظرون إلى أهمية الاقتصاد والركائز الاقتصادية (طرق ، ووسائل الإنتاج) كطريق رئيسى للقوة والسلطة السياسية، وإن كنا نختلف مع أولئك الذين يعتبرون القوة الاجتماعية بوجه عام متغيرا تابعا للقوة الاقتصادية. ولا يعنى ذلك معارضة وجود نوع من التفاعل أو التبادل بين القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى مختلف الاتجاهات مثل هذا التفاعل عادة ما تنتج عنه حركة التاريخ داخل المجتمع الواحد .

وفيما يتعلق بالشعوب الفقيرة قلما نلاحظ وجود مثل هذا التفاعل أو التبادل وهو ما يجعل تحليل المتغيرات السياسية فى هذه الحالة أشبه ما يكون بتحليل السكون ، إذ أن التفاعل الحركى يعتبر من لوازم التنمية السياسية وهو ما يمكن أن نجده فى الدول النامية أو المتخلفة فضلا عن الدول الغنية أو المتقدمة. ومن ثم فإن علماء السياسة عادة ما يطبقون المنظور التقليدى على الدول الفقيرة ويرون أنه يتصف بالخصائص التالية :

١ – سيادة الأنماط الفردية أو الخصوصية ذات الانتشار الواسع أو المتغلغل فى الإطار الاجتماعى والاقتصادى والإدارى .

٢ – استقرار الجماعات المحلية ومحدودية تحركاتها داخل المجتمع جغرافيا.

٣ – استقرار ومحدودية المهن المختلفة بشكل نسبى .

٤ – تغلغل أو انتشار الطبقية أو الدرجات الاجتماعية التفضيلية [١].

وتختلف أشكال القوة فى المجتمعات الفقيرة عنها فى المجتمعات النامية أو المتخلفة أو المتقدمة ، إذ بينما تتعاظم قوة الإقناع وقوة التعويض فى المجتمعات الأخيرة ، فإن القوة القهرية والقوة الكارزمية (قوة القيادة الملهمة) هى التى تسود فى المجتمعات الفقيرة . وبينما نجد أن السلطة التقليدية والسلطة الكارزمية التى تحكم الشعوب الفقيرة ، فإن السلطة البيروقراطية ، أو المشروعية توجد فى الدول النامية أو المتخلفة فضلا عن الدول المتقدمة، وإن كانت بصور أو درجات مختلفة ومتباينة، ويعتبر البعض أن المشروعية تنصرف إلى السلطة المستمدة من نصوص القانون والقواعد الرسمية المنظمة لها أما الشرعية فتنصرف إلى القيم والاتفاقات الاجتماعية[٢].

ونتناول فيما يلى دراسة الأبعاد السياسية التالية للفقر وهى : –

- القبلية فى المجتمع الفقير .
- الملكية والتعددية السياسية .
- الحكم الطبقى وعلاقته بالفقر .
- الصفوة والنخبة فى المجتمع الفقير .
- الاستبداد السياسى .
- التبعية السياسية .

---

(١) دكتور السيد عبد المطلب غانم : « دراسة فى التنمية السياسية » مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ٨١ – ٨٢ .

(٢) دكتور ناجى صادق شراب : « السياسة » ، دراسة سوسيولوجية ، مكتبة الإمارات ، العين ، ١٩٨٤، ص ٩٧ – ٩٨ .

وفى نهاية هذا المبحث نناقش نظرة الإسلام إلى البعد السياسى لفقر الشعوب.

أولا : القبلية فى المجتمع الفقير :

يسود النظام القبلى فى العديد من المجتمعات الفقيرة، حيث يتحكم فى مقاليد الحكم إحدى العائلات القوية وتتوارث السلطة جيلا عن جيل، وتستمد شرعيتها من قوة العائلة وسيطرتها على وسائل الإنتاج والملكية، الأمر الذى يجعل بقية العائلات والشعب بصفة عامة يذعن لها بالرضا والقبول. وتستعين القبيلة الحاكمة فى هذه الحالة بالقيم والدين وما تنطوى عليه من طاعة أولى الأمر فى انتزاع الشرعية لحكمها أطول فترة ممكنة . ولذلك فإن أى انحراف عن هذه الطاعة يعتبر عملا عدائيا موجها ضد الجماعة كلها وقيمها وليس ضد الحاكم [1].

ويرى (مورجان) أن هذا النظام يمكن أن يتغير إذا حدث تغير جذرى فى العائلة الحاكمة يترتب عليه تغير أنظمة القرابة. ولا يحدث ذلك عادة إلا فى الأجل الطويل جدا عبر أجيال متعددة . ومن أمثلة هذه القبائل قبائل (تاميل) فى الهند الجنوبية ، وقبائل (ديكان) فى هندوستان ويمكن أن نذكر قبائل (بنى هلال) و(سليم) فى وادى النيل، والتى حكمت هذه المنطقة بعد الفتح الإسلامى، والحكم القبلى فى اليمن قبل ثورة السلال. وكذلك القبائل التى حكمت الجزيرة العربية قبل الإسلام. ويمكن إضافة الحكم العائلى لبعض الشعوب العربية فى منطقة شرق قناة السويس ومراكش، واقتسام الحكم بين عائلتى المهدى والميرغنى فى السودان فى الوقت الحاضر. وكذلك قبيلتى جالا وأمرة فى أثيوبيا .

---

(١) د. ناجى صادق شراب : « السياسة » ، المرجع السابق ، ص ٩٨ .

ويجدر الإشارة إلى أن الحكم العائلى القبلى فى الدول الفقيرة لا يتيح تطبيق الأنظمة الديمقراطية أو تعدد الأحزاب وينحو عادة نحو الديكتاتورية السلطوية . ولا يحدث التغيير عادة فى جهاز الحكم إلا بالعنف وإن كان ضد الأخوة أو الآباء، والتاريخ الحديث يسجل العديد من حالات الانقلاب العنيف للاستيلاء على الحكم القبلى وإسقاط حكم الأب أو الأقارب .

ولا يعنى ما سبق من تحليل أن كافة الشعوب الفقيرة تحكمها العائلات القبلية، وإنما يعنى عرضا لأحد أنماط الحكم السائدة فى بعض هذه الدول الفقيرة قديما وحديثا .

ثانيا : الملكية والتعددية السياسية :

ارتبط حق الملكية فى المجتمعات القبلية بالأسرة الحاكمة والأفراد، وانصرف هذا الحق إلى الملكية الفردية لأدوات الإنتاج والأراضى الزراعية، وإن اتصف نمط الملكية بتركيزها فى أيدى العائلة والعشيرة أكثر من الفرد .

وعادة ما تلجأ الحكومات فى الدول الفقيرة إلى استعمال القوة للحفاظ على تبادل الخدمات الاقتصادية وما ينطوى عليه ذلك من حقوق الملكية خاصة عندما تظهر معارضة لنظم الملكية وقواعد توزيعها من جانب الأفراد .

وفى المجتمعات القبلية الفقيرة يشترك الأعضاء فى ملكيات العائلة أو القبيلة ككل ، ويكون توزيعها وفقا لعلاقات النسب والقرب من قمة الهرم القبلى أو من القاعدة ، ولايحصل الأطفال الصغار عادة على الملكية إلا بعد وفاة العائل من خلال الميراث . ويعنى ذلك أن ملكية العائلة أو القبيلة لاتلغى ملكية الأفراد وإنما

يمكن تحويل الملكية المشتركة إلى ملكية خاصة للأفراد جميعا ، وتكون فى خدمة العائلة أو القبيلة بصفة عامة [1]

ويرتبط نظام الملكية بالتعددية السياسية ، والنظام السياسى الواحدى ، إذ يؤدى التملك الخاص لوسائل الإنتاج إلى بنية اقتصادية تنعكس على النظام السياسى المطبق ، فيكون نظاما سياسيا تعدديا ، أما النظام الذى يعتمد بالدرجة الأولى على الملكية العامة ، فإن السلطة الاقتصادية والسلطة السياسنية فيه تتركز فى جهة واحدة ، فيكون النظام السياسى المطبق فى هذه الحالة نظاما واحدا[2].

وفى المجتمعات الفقيرة عادة ما يؤدى تركز الملكية فى أيدى قليلة إلى حدوث تعددية سياسية بعكس الحال فى المجتمعات المتقدمة حيث نجد أنه فى الواقع العملى لاتحدث مثل هذه التعددية طالما أن السلطة السياسية تبقى متركزة فى أيد قليلة وتحول دون (تعددية مراكز التقرير) [3].

ويعنى ذلك أن التحليل النظرى للعلاقة بين الملكية الخاصة والتعددية السياسية لا ينطبق فى الواقع العملى فى حالة الدول المتقدمة وذلك بعكس الحال فى الدول الفقيرة .

ثالثا : الحكم الطبقى وعلاقته بالفقر :

تقوم العلاقات الاجتماعية فى معظم الدول الفقيرة على أساس وجود طبقة

---

(١) دكتور أحمد جمال ظاهر : « مشكلات فى العلوم السياسية » ، الجزء الثانى ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ، (لم يذكر السنة) ، ص ١٣٥ – ١٣٦ .

(٢) دكتور ناجى صادق شراب : « السياسة » ، مرجع سابق ، ص ٧٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٧٣ .

حاكمة ومسيطرة على كافة المقاليد الاقتصادية ،والسياسية أو قد توجد عدة طبقات حاكمة ويتسم التحليل الماركسى بذلك . ومن ثم فإنه لا يناقش حقيقة وجود مثل هذه الطبقية من عدمه ، ويرى أن الدولة والطبقة يتكيف كل منهما مع الآخر باعتبار علاقة التلازم بين الاثنين معا [1] .

ويعاب على هذا الرأى التعميم فى كافة الظروف،وبصرف النظر عن التقدم أو التأخر أو الفقر، ولعل العذر للتحليل الماركسى أنه يمهد بذلك للهجوم على النظام الرأسمالى أينما وكيفما كان،إذ ينحو التحليل الماركسى أيضا إلى التسليم بأن البرجوازية هى الطبقة الحاكمة، وأن الطبقة هى تعبير عن علاقات إنتاج معينة[2]

ويرى المدافعون عن نظام الحكم الطبقى أن الفقر يرجع إلى فقدان القدرة على الحصول على وسائل العيش، وعدم القدرة على الربط بين الدخل والاحتياجات فى الدول الفقيرة. ومن ثم فإنه يمكن القضاء على الفقر دون القضاء على الطبقية[3].

رابعا : الصفوة والتنمية فى المجتمع الفقير :

الصفوة هى فئة من الناس لديها الإمكانيات المختلفة للتأثير على النشاط الاقتصادى والاجتماعى . ومن ثم فإنها تكون قادرة على أن تلعب دورا ملحوظا فى إدارة شئون الحكم سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وهذه الصفوة يطلق عليها (الصفوة الحاكمة) تمييزاً لها عن الصفوة غير الحاكمة التى لا تلعب أى دور فى تنظيم وإدارة شئون الحكم .

---

(١) بوران ثربورن : « سلطة الدولة » ، ترجمة عبد الله خالد ، دار المروج ، بيروت ، ١٩٨٥، ص ٢٤ – ٢٥ .

(٢) بوران ثربورن : «سلطة الدولة»، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٣) Beveridge, Power and Influence, London, 1953, PP. 305 - 307.

ويقصد بالنخبة الجماعة المنتخبة أو المختارة ، وهم عادة الممتازين فى كل مهنة والناجحين فى أعمالهم لدرجة تجعلهم فى قمة الفئة التى ينتسب إليها كل منهم. وهذه النخبة عادة مايكون لديها الاستعداد للزعامة وممارسة السيطرة السياسية[1].

وفى المجتمعات الفقيرة تستطيع النخبة عادة أن تحكم قبضتها على الثروة والنفوذ الاقتصادى وتكون فى أعلى السلم الاجتماعى والتعليمى. وبذلك تتمكن من المحافظة على انتقال هذه المزايا إلى الأجيال المتعاقبة الوارثة لها، وتصبح بذلك طبقة حاكمة متميزة على أساس الثروة والمكانة الاجتماعية . ويترتب على ذلك زيادة الفجوة بين النخبة الحاكمة والجماعات الأخرى المكونة للمجتمع، ووجود حاجز قوى يحول دون انضمام أى من هذه الجماعات إلى النخبة . ولذلك يرى علماء السياسة أن قوة النخبة الحاكمة تنبع من قدرتها على التنظيم والتماسك، وأن هذه القدرة تكون كبيرة فى المجتمعات الصغيرة منها فى المجتمعات الكبيرة[2].

ويختلف هذا الرأى عن قول (فيبر) بأن الطبقات ليست عناصر لمتغيرات محددة اقتصادية واجتماعية وإنما هى مكونات السوق، وتحدد الطبقة على أساس الموقع فى السوق[3].

وأيا ما يكون التعريف فإن الطبقة التى تستطيع فرض سيادتها فى تنظيم جهاز الدولة والتحكم فى زمام السلطة تصبح هى الطبقة الحاكمة . وتكون الطبقة الواحدة المسيطرة أكثر تماسكا وتحكما من عدة طبقات تختلف أنماط إنتاجها أو

(١) د. محمد نصر مهنا، د. عبد الرحمن الصالحى : « علم السياسة بين التنظيم والمعاصرة» منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٥، ص ٩٣ .

(٢) د. ناجى صادق شراب : « السياسة » ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٣٢ .

مواقعها من السوق .

وفى الدول الفقيرة عادة مايلاحظ سيطرة طبقة واحدة على الحكم الأمر الذى يختلف عن الحال فى الدولة المتقدمة التى يوجد فيهاعدة طبقات متنافرة إلى حد ما ولا يعنى ذلك عدم وجود تعددية سياسية فى الدول الفقيرة وإنما توجد مجموعة داخلية من القادة أو ذوى التأثير الفاعل فى صنع القرارات السياسية[١].

وقد يظهر تأثير مثل هذه القوى فى تجارب بعض الدول الفقيرة أومحاولاتها للخروج من الفقر مثل أندونيسيا فى عهد سوكارنو، والبرازيل فى عهد غولارت، وشيلى فى السبعينات ، وغانا فى عهد نكروما[٢].

وفى ظل الحكم الطبقى يكون الإرهاب عادة هو الوسيلة المطبقة لمنع المعارضة وتقييد المعارضة فى حدود مصلحة النظام الحاكم ، فضلا عن الملاحقة والإرهاب والمراقبة، بصرف النظر عما إذا كانت الدولة تطبق المبادئ الاشتراكية أو الرأسمالية ، أو تخلط بين النظامين.

ويرجع ذلك فى الغالب إلى أن المجتمعات الفقيرة غالبا ما تكون مجتمعات بدائية يضيق فيها نطاق الأنشطة البشرية، وتقل فيها أدوات وأساليب الإنتاج ويحيط الوحدة الاجتماعية إطار مدعم من التقاليد المشتركة. كما يمارس الأفراد فيها أدوارا متعددة بعكس المجتمعات المتقدمة التى يزيد فيهاتقسيم العمل والتخصص، ويمارس فيها الأفراد أدوارا قليلة ومحددة . وينعكس تأثير ذلك كله على هيكل القوة فى

(١) دكتور ناجى صادق شراب : «السياسة » ، مرجع سابق ، ص ١٤٠ .

(٢) يوران ثربورن : « سلطة الدولة» ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ – ١١٢.

المجتمع وعلى بنية الطبقة الحاكمة .

وفى الكثير من المجتمعات الفقيرة يمكن أن تكون النخبة المتخصصة نخبة حاكمة، وعادة ماتكون هى النخبة العسكرية دون بقية النخب التخصصية الأخرى نظرا لقدرتها على السيطرة على الحكم والتشريع والإدارة بالقوة وإخضاع بقية النخب الأخرى سواء المتخصصة أو الاجتماعية لنفوذها وسيطرتها . وينطبق هذا على العديد من الدول الفقيرة فى أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

خامسا : الاستبداد السياسى :

تعانى الكثير من الشعوب الفقيرة من الاستبداد السياسى الذى يتمثل فى حكومة الفرد المطلق الذى يرث العرش أو السلطة ، ويقود الجيش، ويتحكم فى الأمور الدينية . وتلك هى أعلى درجات الاستبداد السياسى كما ذكرها الكواكبى، ويعتبر الاستبداد السياسى من أهم أسباب انحطاط الأمم عنده[1].

ويرتبط الاستبداد السياسى فى الدول الفقيرة بالديكتاتورية ، والتسلطية التى يتيحها التنظيم الهرمى الذى يتربع على قمته الديكتاتور الفرد القادر على التأثير فى الجماهير فتدين له بالولاء وترضى بموقعها عند القاعدة .

وتكون وسيلة صنع القرارات هى الأوامر المباشرة دون أية مناقشة حقيقية . وتعتبر النظم الفاشية والنازية أمثلة لهذا النوع من الاستبداد السياسى وفى ظل هذا الاستبداد يحظر إنشاء النقابات والأحزاب الحرة الإصلاحية، ويستخدم أسلوب القمع أو العنف السياسى فى مواجهة المعارضين الذين يلجأون إلى الإضراب أو

(١) عبد الرحمن الكواكبى : « الأعمال الكاملة» ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، ١٩٧٥ ، ص ٧٥ – ٧٨ .

التظاهر أو الخطب فى المساجد أو الكنائس أو المدارس أو غيرها، كما يتم إبعاد العناصر المعارضة وأقاربهم من تولى مسئولية وظائف الدولة . ويتم ملاحقتهم بوليسيا أو تصفيتهم جسديا .

سادسا : التبعية السياسية :

تحرص الدول الاستعمارية على ربط الدول الفقيرة بعد استقلالها بالدول المتقدمة من خلال الوسائل الاقتصادية التى تحدثنا عنها فيما يتعلق بالتبعية الاقتصادية. ولا تكتفى الدول المتقدمة بذلك ، بل تعمل على تقوية روابط التبعية السياسية بالدول الفقيرة بعدة طرق أخرى، مثل الدخول فى الأحلاف العسكرية، واتفاقيات التعاون العسكرى والدفاع المشترك، وإنشاء القواعد العسكرية على أراضى الدول الفقيرة . ولذلك نجد أن الدول الفقيرة تكون خاضعة فى إرادتها السياسية إما للدول الرأسمالية المتقدمة أو للدول الشيوعية الكبرى. ومن ثم تجد الدول الفقيرة نفسها طرفا فى صراع مسلح أو حرب باردة ضد أى من القوتين العالميتين طالما أنها أصبحت حليفا للقوى الأخرى .

وقد أشارت إحدى الدراسات إلى أن حصيلة التغلغل العسكرى بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول العربية الفقيرة ليست فى صالح هذه الدول، وأن الفرق بين نقاط التفاعل الإيجابية، ونقاط التفاعل السلبية كبيرة ويعادل ١٤٦ نقطة سلبية[1] .

ولا يخفى أن إغداق المعونة الغذائية على الدول الفقيرة تكمن وراءه أسباب

---

(١) طلعت مسلم : « التعاون العسكرى هو البديل » مجلة الطليعة ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٦ ، ص ٤٦ .

سياسية، وهو ما يشير إلى اعتبار هذه المعونة مكافأة للدولة الحليفة على حسن السير والسلوك والدوران فى فلك الدولة القوية المانحة للمعونة. ومن ثم فإنه يستخدم كذلك كوسيلة للعقاب أو الضغط السياسى على الحكومات المعارضة للاستعمار العالمى من خلال تجويع الشعوب وحثها على إسقاط النظم الحاكمة فى الدول الفقيرة.

سابعا : البعد السياسى لفقر الشعوب فى رأى الإسلام :

يرفض الإسلام كافة الجوانب أو الأبعاد السياسية المصاحبة لفقر الشعوب ابتداء من رفضه للعصبية القبلية مقررا أن الناس سواء لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى وأن الناس جميعا لآدم وآدم من تراب .

ويعتبر الإسلام أن الحكم لله سبحانه هو الذى يمنح السلطة والملك إلى من يشاء وينزعهما ممن يشاء ويعز من يشاء ويذل من يشاء من الأفراد أو الأسر أو العشائر والفصائل. وقد نزع الله الملك من بنى إسرائيل ومن غيرهم عندما ظلموا وأفسدوا فى الأرض بغير الحق [١].

ويستمد رئيس الدولة الحكم فى الإسلام من الشريعة الإسلامية، التى تعتبر فى ذاتها سلطة آمرة ناهية واسعة المجال بعيدة عن الاستبداد السياسى لكونها مقيدة بنظام الإسلام الذى يحرص على تنظيم الأسرة والدولة والمجتمع، وتسعى لتحقيق رسالة الدولة فى الإسلام ، فإذا بعدت عن هذه الرسالة كانت سلطة منحرفة عن

---

(١) السيد محمد رشيد رضا : « تفسير القرآن الكريم (تفسير المنار) » مطبعة المنار ، مصر ، ١٣٤٦ هجرية ، الجزء الثالث ، ص ٢٧١ .

الإسلام[1].

وتعتبرسلطة الحكم فى الإسلام نابعة من القيم الروحية الهائلة التى تخلق الوازع لدى المواطنين لطاعة ولىّ الأمر طالما أنه يطبق شرع الله. كما ترتكز السلطة على القوة المادية والقوة الروحية معا، وهو ما لا تحرص عليه أية نظم سياسية حديثة .

ويسقط الإسلام نظرة التقديس إلى الحكام حيث ينظر إلى الحاكم وأهل السلطة على أنهم عبيد لله سبحانه وتعالى ، شأنهم فى ذلك شأن بقية الناس . ومن ثم فإن الإسلام يرفض تربع الصفوة أو النخبة على الحكم، ويعتبر التقوى فقط هى معيار التمييز بين الناس. وينظر الإسلام إلى الحكام على أنهم رعاة مسئولون عن رعاياهم ، وأنهم أجراء عند الأمة كلها.

وقد روى ابن ماجة والحاكم أن رجلا دخل على رسول الله ﷺ فارتاع منه فقال له ﷺ « هون عليك ، فإنى لست بملك، إنما أنا ابن امرأة من قريش تأكل القديد » . وهكذا يضرب الرسول ﷺ المثل للحكام والناس جميعا، لا يتكبر ولا يتعالى أو يتسامى عليهم رغم أن الله سبحانه وتعالى اصطفاه وفضله على الخلق أجمعين .

والحاكم فى الإسلام يشارك المحكومين فى الفقر وشظف العيش. وقد روى أن رسول الله ﷺ بلغ به الحال أيام الأزمة أنه لم يشبع هو وأهله من الخبز ثلاثة أيام

(١) سعدى أبو حبيب : « دراسة في منهاج الإسلام السياسى » ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥، ص ٨٥ .

متتابعة[1].

وفى عام الرمادة رفض عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – أكل التمر قائلا «كيف يعنينى شأن الرعية إذا لم يمسنى ما مسهم»[2]. ويعنى ذلك رفض الإسلام لإذلال الناس المحكومين أو استعبادهم أو التسلط عليهم أو التحكم فى مقدرات عيشهم وأمورهم.

والحاكم هو أخ للناس يخضع للقانون مثلهم تماما لأن الحاكمية فى دولة الإسلام هى لشريعة الإسلام ولما تسنه الأمة الإسلامية من قوانين ولوائح مستمدة من الشريعة الإسلامية الغراء. ولا يجوز للحاكم أن يأخذ شيئا لنفسه ، أو لأحد أقاربه من بيت مال المسلمين ، ولا يميز بين الناس فى العطاء إلا فى حدود ما تقرره الشريعة الإسلامية .

الإسلام يرفض الطبقية :

لا يعترف الإسلام بوجود الطبقات لأن الناس أمام الله سواء ، ومن ثم فإن المال أو الثروة لاتصلح كمعيار للتمييز بين الناس. يقول الله (فى سورة الحشر ، الآية ٤٧) : ﴿كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم﴾ .

كما يرفض الإسلام الصراع الطبقى الذى يقول به الماركسيون لأن المجتمع الإسلامى يقوم على المودة والرحمة والإحسان والتكافل الاجتماعى. وإذا كان

(١) محمد بن إسماعيل البخارى : « الصحيح » ، مكتبة البابى الحلبى ، مصر ، ١٩٥٩ ، الجزء ١٤ ، ص ٧٠ .

(٢) أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى : « تاريخ الرسل والملوك» ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٧، الجزء الرابع ، ص ٢٨ .

الإسلام يسمح بالتفاوت بين الدخول ، فإنه لا يسمح بذلك قبل تحقيق الغنى من الجوع والحصول على مستوى كريم من المعيشة وبما لا يؤدى إلى حدوث تفاوت أو فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء أو وصول البعض إلى حالة من الترف، أو الرفاهية الزائدة عن المعتاد، أو استخدام المال فى الفساد والفسق، والقوة والسيطرة والطغيان – يقول الله سبحانه وتعالى(فى سورة المؤمنون، الآيات ٦٤، ٦٥) ﴿حتى إذا أخذنا مترفيهم بالعذاب إذا هم يجأرون ، لا تجأروا اليوم إنكم منا لا تنصرون﴾.

الملكية الخاصة فى الإسلام لا تؤدى إلى التعددية السياسية :

الملكية الخاصة فى الإسلام وظيفة اجتماعية إذ أنها مقيدة بقيود وضوابط تحول دون استخدامها كأداة للنفوذ أو التحكم أو السيطرة . إذ أن المالك يعتبر وكيلا عن الله سبحانه وتعالى مفوض فى إنفاق المال فى ضوء الضوابط الشرعية للانتفاع بالملكية . والمالك لابد أن يؤدى حق المجتمع فى الملكية من زكاة وضرائب وصدقات ولا يستخدمها فى أنشطة تحرمها الشريعة الإسلامية ولا يحق له أن يضر بالآخرين بسبب انتفاعه بالملكية الخاصة وإلا جاز للحاكم أن ينتزعها منه لأنه لا ضرر ولا ضرار فى الإسلام .

ولا يجوز أن يتملك الفرد شيئا مما تعارف على أن يكون ملكيته للجماعة أو للشعب كله. وفى نفس الوقت فإنه لا يحق للحاكم أن يستولى على الملكيات الخاصة للأفراد إلا فى حدود ما تقرره المصلحة العامة ، وبعد دفع التعويض المناسب.

ومتى فصل الإسلام بين الملكية الفردية والنفوذ السياسى انتفت التعددية السياسية التى تنتج عن الملكية فى المجتمعات الفقيرة. إذ أن الرئاسة فى الإسلام

لاتكون إلا بواسطة المبايعة بعد استشارة جمهور المسلمين وأهل الحل والعقد، أو تكون بالاستخلاف حيث يختار رئيس الدولة شخصا صالحا ليتولى الرئاسة بعده، وقادرا على تنفيذ الأحكام وفيه صفات الأئمة، ويحرم الإسلام اغتصاب السلطة (التغلب) ويعتبره اعتداء على حقوق الأفراد. وقد قال عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – «من دعا إلى إمارة نفسه ، أو غيره من غير مشورة من المسلمين، فلا يحل لكم إلا أن تقتلوه» . ورغم ذلك فإن بعض الفقهاء يرى جواز قبول مغتصب السلطة إذا تحققت فيه شروط الرئاسة وألا يكون كافرا انطلاقا من الحرص على مصلحة الأمة ، وتحمل أهون الضررين[1].

الحرية السياسية فى الإسلام :

كفل الإسلام الحرية للمواطنين أفرادا أو جماعات لإبداء آرائهم فى الحاكم والحكام طالما أنهم لا يخرجون عن طاعة الإمام ولا يفسدون فى الأرض. ولذلك دعا الخليفة عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – الناس إلى نقده ونقد الحكام قائلا: «من رأى منكم فى اعوجاجا، فليقومه» وعندما قال له أحد الناس « اتق الله» اعترض عليه بعض الحاضرين فقال عمر : « ألا فلتقولوها ، لا خير فيكم إذا لم تقولوها، ولا خير فينا، إذا لم نسمعها» . كما روى أن عليا – كرم الله وجهه – كان يقاطع كلامه بالسب وهويخطب ولا يعاقب من يفعل ذلك[2].

ولقد حرم الإسلام التبعية السياسية للغير، وأوجب على كل شعب أن يقرر مصيره حتى وإن لم يكن من الشعوب التى تدين بالإسلام. إذ روى أن قتيبة بن

---

(١) سعدى أبو حبيب – دراسة فى منهاج الإسلام السياسى. مرجع سابق ،ص ٢٢٦ – ٢٥٨.

(٢) محمد أبو زهرة : « تنظيم الإسلام للمجتمع » ، مرجع سابق ، ص ١٩٠.

مسلم عندما فتح بعض أقاليم سمرقند ولم يخيِّر أهلها بين القتال أو الإسلام أو المعاهدة شكوه إلى الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز، فأمر – رضى الله عنه – القاضى ببحث الشكوى ولما تبين له صدقها أصدر أوامره إلى جنود المسلمين بالخروج من الأقاليم المفتوحة وأن يخير أهل سمرقند ويقرروا مصيرهم. وقد اختار بعضهم العهد، واختار البعض الآخر الإسلام[1].

وهكذا نجد أن الإسلام وضع منهاجا سياسياً يحول دون ظهور الجوانب المتعددة للبعد السياسى لفقر الشعوب المعروفة عند الأمم الأخرى فى الشرق والغرب ابتداء من نظرته إلى القبلية أو العصبية وانتهاء بمنع الاستبداد السياسى وتقديس حرية الرأى وتقرير المصير، ومنع الملكية الخاصة من أن تكون أداة للسيطرة على الحكم أو التعددية السياسية مع الحيلولة دون تكون طبقات فى المجتمع الإسلامى أو السماح بنشوب الصراع الطبقى .

ولم يفت الإسلام أن يعلن للناس جميعا أن النخبة أو الصفوة على أساس مادى أو ثقافى لا تصلح معيارا للمفاضلة بين الناس، أو مؤهلا لتولى مقاليد الحكم، وأن معيار التمايز بين الناس هو التقوى كمفهوم إيجابى ينتج عنه صلاح الأفراد والمجتمع ككل .

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٩١ .

الفصل الرابع
أسباب فقر الشعوب

مقدمة :

تناولنا فى الفصول السابقة مفهوم الفقر ومؤشرات قياسه ، كما تناولنا طبيعة فقر الشعوب ، ثم تعرفنا على الأبعاد المختلفة للفقر ولم نتعرض بعد لبيان أسباب حدوث هذا الفقر . ومن ثم فإن هذا الفصل نخصصه للتعرف على أهم هذه الأسباب ومناقشة دور كل سبب من هذه الأسباب فى حدوث الفقر ، ثم نتعرف بعد ذلك على أهم أسباب فقر الشعوب فى الإسلام.

وللإحاطة بالأسباب الكامنة وراء فقر الشعوب نبحث فى المبحث الأول من هذا الفصل حقيقة ندرة الموارد الاقتصادية فى مثل هذه البلدان وما إذا كانت ندرة نسبية أو ندرة مطلقة .

ونتناول فى المبحث الثانى بيان كيفية توزيع موارد العالم على المناطق الجغرافية المختلفة ، ولماذا يقال دائما أن الشمال يتمتع بالغنى والثروة بينما الجنوب يئن من المشاكل الاقتصادية المتعددة ، وفى داخل الجنوب نفسه نتعرض لحقيقة تباين توزيع الموارد الاقتصادية والبشرية ودورها فى حدوث فقر بعض المناطق وتخلف البعض الآخر .

أما المبحث الثالث ، فنوضح فيه أهم المعوقات التى تمنع الاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية والبشرية الموجودة لدى الشعوب الفقيرة رغم قلتها، ومدى مسئولية هذه المعوقات عن فقر شعوب الجنوب .

وفى ختام هذا الفصل نستعرض وجهة نظر الشريعة الإسلامية فى أسباب فقر الشعوب التى نعرض لها فى هذا الفصل والتعرف على الأسباب الحقيقية للفقر فى رأى الإسلام. وذلك من خلال استعراضنا لمدلولات بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة، وآراء الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، وكتابات الفقهاء والمجتهدين حول هذا الموضوع.

ويجدر الإشارة إلى أننا فى تقسيمنا السابق لأسباب فقر الشعوب توخينا عرض الحقائق المؤثرة كمتغيرات مستقلة وذلك للخروج من مأزق ازدواج بعض العناصر بين السبب والنتيجة كما يلاحظ غالبا فى كتابات كثير من الكتاب فى التخلف والتنمية اعتمادا على القول الشائع بأن الدول الفقيرة فقيرة لأنها فقيرة . ونحن فى هذه الدراسة لم نشأ أن نردد نفس القول هروبا من تلمس حقيقة المشكلة كما يفعل الآخرون وإنما لجأنا إلى الوثوب إلى لب المشكلة وفحص أسبابها الحقيقية بعد ذلك .

المبحـــث الأول

ندرة موارد الشعوب الفقيرة

تمهيـــــــد :

نتناول فى هذا المبحث دراسة حقيقة ندرة الموارد الاقتصادية والاجتماعية المتاحة لدى الدول الفقيرة ، وبيان ما إذاكانت ندرة هذه الموارد مطلقة أم نسبية ، ومدى مسئولية هذه الندرة عن حدوث الفقر المزمن الذى تعانى منه هذه الشعوب والذى سبق أن تعرفنا على طبيعته، وأبعاده المختلفة فى الفصول السابقة.

أولا : الندرة المطلقة للموارد :

يجدر بنا الإشارة هنا إلى حقيقة هامة ، وهى أن هناك فرقا جوهريا بين الموارد الاقتصادية والاجتماعية ، والمصادر الاقتصادية والاجتماعية ، وبمعرفة حقيقة هذا الفرق يمكن أن نفهم شيئا ما عن أسباب الفقر. إذ أن الموارد الاقتصادية مثلا يقصد بها الثروات المادية والبشرية التى أعطانا إياها الله – سبحانه وتعالى – بعضها ظاهر ومعلوم ، ويمكن الاستفادة به فى عمليات الإنتاج والاستهلاك وبعضها خفى يحتاج العلم به إلى البحث والتنقيب والدراسات الجيولوجية وعلوم الكون والكيمياء والأحياء والطبيعة والفلك .. الخ. حتى يمكن الاستفادة به فى الإنتاج ويصبح حينئذ مصدرا من المصادر الاقتصادية يصلح مباشرة للاستخدام كمدخلات فى عملية الإنتاج أو الاستثمار ، أو الاستهلاك. ومن ثم فإنه يمكن القول بأن المصادر الاقتصادية كانت فى الأصل موارد اقتصادية ، عرفها الإنسان ثم هيأها بشكل معين يحقق له الاستفادة بها فى معيشته واقتصاد بلاده . أما الموارد

الاقتصادية غير المستغلة أو التى توجد فى الطبيعة ولا يستفاد بها فلا يمكن أن تكون مصادر اقتصادية .

ولا يجوز لنا أن نلتمس العذر للشعوب الفقيرة التى لم تبحث عن الموارد الاقتصادية الكامنة لديها وتحويلها إلى مصادر اقتصادية تصلح كمدخلات فى عملية الإنتاج لأن الموارد الاقتصادية موجودة لديها بالفعل ولكنها لا تستفيد منها بشكل فعال ، ومثل هذه الشعوب يمكن أن نقول عنها (شعوب متخلفة) . ومن ثم فإن دورنا فى هذا البند هو التأكد من أن الموارد الاقتصاذية المتاحة لدى الشعوب الفقيرة نادرة بشكل مطلق.

وبالنظر إلى احتياطيات الدول الفقيرة من النفط نجد أنها لا تتعدى ٢٪ من احتياطات العالم المؤكدة من النفط. كما أن مستوى موارد الطاقة المتوقعة أقل من ١٠٠ مليون برميل فى معظم هذه الدول ، وبالنسبة للفحم نجد أن معظم الدول الفقيرة لا تنتج الفحم (٧٥٪ من هذه الدول) . ولا يوجد لدى هذه الدول سوى ١٨٪ فقط من موارد العالم من اليورانيوم[١].

وفيما يتعلق بالأراضى الزراعية القابلة للاستزراع نجد أنها لا تتعدى ٠,٦٪ هكتار للفرد فى الدول الفقيرة مقابل ١,٨ هكتار للفرد فى أمريكا اللاتينية مثلا. كما أن المساحة المزروعة فعلا فى هذه الدول الفقيرة لا تتعدى ٠,٣ هكتار للفرد مقابل ٠,٥٢ هكتار للفرد فى أمريكا اللاتينية مثلا[٢].

---

(١) جاك لوب : « العالم الثالث وتحديات البقاء » ، مرجع سبق ذكره ، الفصل السادس ، ص ١٣٦ - ١٤٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

السكان فى الدول الفقيرة :

عندما يتحدث الكتاب عن السكان فى الدول النامية بصفة عامة (الفقيرة والمتخلفة) فإنهم عادة مايبالغون كثيرا فى مشكلة الانفجار السكانى فى هذه الدول ويعزون إليها سبب التخلف والفقر الذى تعانى منه هذه الدول باعتبار أنها تضم نحو ٧٥٪ من سكان العالم.

ويترتب على هذا التعميم فى رأينا ظلما كبيرا للدول الفقيرة التى تعانى من الفقر فى الأيدى العاملة أيضا. إذ أنه إذا استبعدنا سكان كل من الهند وباكستان وبنجلاديش وإندونيسيا فقط، فإن نسبة سكان الدول الفقيرة لاتتعدى ٧,٧٪ فقط من مجموع سكان العالم. ولا تمثل نسبة سكان هذه الدول سوى ١٠,١٪ فقط من مجموع سكان الدول النامية .

وفى حالة إضافة سكان الدول الفقيرة التى استبعدناها إلى حساباتنا نجد أن نسبة سكان الدول الفقيرة تمثل ٣٠,٤٪ من مجموع سكان العالم، ٤٠,٥٪ من مجموع سكان الدول النامية. أى أن سكان الدول الفقيرة مجتمعة يمثلون أقل من $\frac{١}{٣}$ سكان العالم ، $\frac{٢}{٥}$ سكان الدول النامية مجتمعة[١].

وهكذا نستطيع القول أن وجود بعض الدول الفقيرة المزدحمة بالسكان لا ينفى حقيقة قلة السكان فى الدول الفقيرة بصفة عامة . وتعتبر هذه الظاهرة أمرا طبيعيا لأن السكان عادة يتركزون فى المناطق الجغرافية الصالحة للزراعة والرعى حيث اعتدال المناخ وملاءمة التضاريس . ولذلك نجد أن المناطق المدارية المطيرة مثل زائير وبعض مناطق أفريقيا الغربية ، تكون نادرة السكان. كما يقل السكان أيضا

(١) حسبت النسبة بمعرفتنا من بيانات السكان الصادرة عن الأمم المتحدة عام ١٩٨٥.

فى المناطق الجبلية فى وسط آسيا وفى المناطق الصحراوية فى أفريقيا.

وتظهر مشكلة السكان كعنصر من عناصر الإنتاج إذا علمنا أن ما لا يقل عن ٤٠٪ من سكان هذه الدول تقل أعمارهم عن ١٥ سنة (سن العمل) . وإذا ما استبعدنا النساء وكبار السن غير العاملين نجد أن العمالة المتاحة لهذه الدول – لاتتجاوز ٢٥٪ من السكان[1].

ثانيا : الندرة النسبية للموارد :

إذا كنا تعرفنا فيما سبق على حقيقة وجود ندرة مطلقة فى الأراضى الزراعية والثروات الطبيعية والسكان فى الدول الفقيرة، فإن ذلك لا ينفى حقيقة وجود ندرة نسبية فى بعض الموارد الاقتصادية الأخرى وفى بعض الدول الفقيرة دون البعض الآخر منها. إذ نجد فى بعض الدول مثل الهند وباكستان وإندونيسيا ندرة نسبية وليست مطلقة فى الأراضى الزراعية والطاقة بأنواعها المختلفة ، نظرا لوجود وفرة فى عدد سكان هذه الدول حيث يقترب عدد سكانها إلى ما يقرب من ثلاثة أمثال سكان بقية الدول الفقيرة المكونة للعالم الرابع.

ويلاحظ وجود ندرة نسبية فى مياه الرى اللازمة للزراعة فى بعض الدول مثل بنجلاديش التى نجد أن ٩٠٪ من مساحتها المزروعة لايوجد بها أية مرافق للرى وتبلغ هذه النسبة فى الهند ٨٠٪. وتوجد نفس هذه المشكلة فى معظم الدول الأفريقية التى تعتمد بصفة رئيسية على مياه الأمطار وتتعرض من حين لآخر لمشاكل الجفاف والتصحر.

---

(١) د. فؤاد محمد الصقار: « الملامح الاقتصادية للدول النامية » ، مرجع سابق، ص ٧٠ –٧٦.

وتعانى الدول الفقيرة كذلك من وجود ندرة نسبية فى الثروة الحيوانية (باستثناء بعض الدول مثل الهند وباكستان). ويتمثل ذلك فى ارتفاع نسبة مساهمة النشويات فى توفير السعرات الحرارية اللازمة لغذاء السكان وقلة نسبة البروتين الحيوانى فى غذائهم إلى نحو ٣٠٪ فى المتوسط للفرد . ويقدر عدد الأغنام فى الدول الفقيرة بنحو ٩٣ مليون رأس بنسبة ٨.٢٪ من جملة الأغنام فى العالم، كما يبلغ عدد الأبقار فى هذه الدول نحو ٢٢٢ مليون رأس بنسبة ١٨.٣٪ من جملة الأبقار فى العالم .

أما الماعز فيبلغ عددها نحو ٣٥ مليون رأس بنسبة ٣٣٪ من الإجمالى العالمى. والأرقام السابقة وفقا لإحصائيات عام ١٩٨٩[1]

وتبلغ كمية الأسماك المصطادة سنويا فى هذه الدول الفقيرة نحو ١٢٧ ألف طن بنسبة ٠.٠٠٤٪ من الإنتاج العالمى من الأسماك .

وتؤكد الأرقام السابقة حقيقة عدم كفاية الثروة الحيوانية لاحتياجات المواطنين فى الدول الفقيرة وهو ما يعنى وجود ندرة نسبية من هذه الثروات فى هذه الدول .

وبالنسبة للمعادن بصفة عامة يلاحظ وجود ندرة نسبية فى المتاح منها للشعوب الفقيرة خاصة الحديد الذى لا ينتجه بكميات تذكر سوى الهند التى تنتج ٤.٣٪ من الإنتاج العالمى من الحديد الخام. كما أن النحاس تنتجه زائير بنسبة ٣.٥٪ من الإنتاج العالمى. وتنتج كل من غينيا وغانا ما نسبته ١٢.٣٪ من الإنتاج

(١) حسبت الأرقام بمعرفتنا من واقع بيانات الفاو (F.A.O. Production Yearbook, 1982)

العالمى من البوكسيت اللازم لصناعة الألومنيوم، وهو ما لا يكفى لاحتياجات الدول الفقيرة مجتمعة .

وبالنسبة للحبوب نجد أنه رغم كثرة إنتاج الدول الفقيرة منها إلا أنها تضطر إلى استيرادها من دول العالم الثالث ودول العالم الأخرى. إذ تستورد كل من الهند وباكستان ٩.٣٪ من إجمالى واردات العالم من القمح رغم أنهما تنتجان معا ٧٪ من إنتاج العالم من القمح[١].

ويلاحظ نفس الظاهرة بالنسبة لإنتاج الأرز حيث تستورد كل من إندونيسيا والهند وسيريلانكا وفيتنام الجنوبية ٣٠٪ من جملة واردات العالم من الأرز فى حين أنها تنتج ٣٦٪ من جملة الإنتاج العالمى. وقد بلغ إنتاج الدول الفقيرة من الأرز نحو ١٢٧ مليون طن عام ١٩٨١ بنسبة ٤٨٪ من الإنتاج العالمى . ورغم ذلك فإن الدول المنتجة للأرز هى نفسها الدول المستوردة والمستهلكة له باستثناء بعض الدول القليلة السكان مثل بورما وفيتنام[٢].

وبالنسبة للأيدى العاملة نجد أن هناك بعض الدول الفقيرة التى تعانى من الندرة النسبية للسكان والأيدى العاملة اللازمة للتنمية خاصة إذا ما وجدت بعض الموارد والثروات المعدنية التى تزيد عن احتياجاتها فتضطر إلى تصديرها بشكل خام للدول المتقدمة. ومن هذه الدول الصومال وبورما، وبنين ، ومدغشقر وأفغانستان ، والصومال ، وتشاد، وكينيا ، واليمن. إذ تصدر معظم هذه الدول مواد أولية مثل

(١) حسبت النسب بمعرفتنا من واقع بيانات الفاو المذكورة أعلاه بالإضافة إلى كتاب الفاو F.A.O., Trade Yearbook, Rome, 1982 .

(٢) المرجع السابق .

البن والكاكاو، والمطاط. كما يصدر بعضها الشاى والفول السودانى وبعض المعادن مثل النحاس واليورانيوم وغيرها لعدم وجود الأيدى العاملة الماهرة اللازمة لاستغلال هذه المواد الأولية والمعادن فى الصناعات المختلفة.

ويلاحظ أن الكثافة السكانية فى معظم الدول الفقيرة المذكورة آنفا لاتزيد عن خمسين نسمة للكيلومتر المربع، وهوما يعنى أن هذه الدول متوسطة الكثافة السكانية تحتاج إلى المزيد من الأيدى العاملة خاصة وأن ما يزيد عن نصف سكان هذه الدول الفقيرة من صغار السن والنساء غير العاملات .

وهكذا نجد أن من بين الدول الفقيرة شعوبا يندر فيها السكان والأيدى العاملة بشكل نسبى مثل الدول المذكورة آنفا، بينما توجد دول أخرى فقيرة تتميز بالوفرة السكانية مثل الهند وباكستان وأندونيسيا . وفى حال استبعاد هذه الدول من الإحصائيات يلاحظ وجود ندرة مطلقة فى سكان الدول الفقيرة بصفة عامة وذلك لعدم توافر الاحتياجات الأساسية أو عدم ملاءمة التضاريس أو المناخ.. الخ. وأهم الدول التى تعانى من الندرة المطلقة فى السكان جامبيا، وغينيا بيساو، وأفريقياالوسطى ، ومالى ، وغينيا ، وزائير.

وفرة بعض الموارد [1]

ولاتعنى الندرة المطلقة والندرة النسبية لبعض الموارد الاقتصادية لدى الشعوب الفقيرة عدم وجود وفرة نسبية فى البعض الآخر من الموارد . وأهم الموارد التى يلاحظ وفرتها لدى بعض الدول الفقيرة الجوت فى بنجلاديش والهند حيث تنتجان معا نحو ٢,٢ مليون طن بنسبة ٢٢,٨٪ من جملة الإنتاج العالمى من الجوت

(١) حسبت النسب المذكورة من بيانات الفاو – المرجع السابق .

فى الوقت الحاضر. وتنتج العديد من الدول الفقيرة الفول السودانى بنسبة ٣٠٪ من الإنتاج العالمى. وهى بلدان أفريقيا الغربية ، والوسطى ، والنيجر ، ومالى ، وجامبيا، وأندونيسيا، والهند أكبر الدول الفقيرة المنتجة للفول السودانى ، وتنتج وحدها ٢٥٪ من الإنتاج العالمى. وتوجد وفرة فى إنتاج قصب السكر فى الدول الفقيرة إذ تنتج نحو ١٨٩ مليون طن بنسبة ٤٣٪ من الإنتاج العالمى. ويتركز إنتاجه فى الدول الآسيوية الفقيرة كالهند وبنجلاديش، وباكستان، وأندونيسيا، وأفغانستان.

وتنتج الدول الفقيرة نحو ٦٥١ ألف طن من البن بنسبة ١٦,٣٪ من الإنتاج العالمى. كما تنتج حوالى ٣٨٥ ألف طن من الشاى بنسبة ٢٤,١٪ من الإنتاج العالمى. تنتج أندونيسيا وحدهانحو ٢٢٪ من الإنتاج العالمى من جوز الهند. وتنتج المالديف وبنين كميات من جوز الهند تزيد عن حاجاتها فتصدر منه إلى أسواق العالم . وتزرع الدول الفقيرة نباتات الفلفل والقرنفل وجوز الطيب والقرفة والزنجبيل والكينا التى تنتج أندونيسيا وحدها ٩٠٪ من إنتاجها العالمى كما تنتج ٢٥٪ من الإنتاج العالمى من الفلفل ، ٢٩٪ من إنتاج العالم من المطاط .

وتنتج الدول الفقيرة نحو ٦٪ من إنتاج العالم من القطن، نحو ٨٪ من إنتاج العالم من بذور القطن سنويا. وأهم الدول المنتجة الهند وباكستان وبنجلاديش، ومالى والنيجر. وتنتج أندونيسيا وحدهانحو ٧٥٪ من الإنتاج العالمى من الكابوك (القطن الحريرى).

وتنتج الدول الفقيرة أنواعا متعددة من الفواكه وأهمها الجوز الذى يزرع فى جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا والصومال وأندونيسيا ، والحمضيات تزرع فى

الهند وأندونيسيا وغربى أفريقيا، ويزرع التوت فى أفغانستان بكثرة. كما تزرع المانجو فى الهند وغيرها من الدول الفقيرة الواقعة فى المناطق المدارية. وتوجد الغابات بوفرة فى أندونيسيا التى تغطى الغابات $\frac{٢}{٣}$ مساحتها وفى أفغانستان ودول خليج غانا وتنتج الكاكاو كل من أندونيسيا (٩٪ من الإنتاج العالمى)، وغينيا وسيراليون.

ومما سبق يتضح لنا أن الله سبحانه وتعالى أعطى الشعوب الفقيرة العديد من الموارد الاقتصادية المتنوعة والوفيرة التى يفيض بعضها عن احتياجاتها وتقوم بتصديره ولكن معظم هذه الثروات تذهب إلى الدول الرأسمالية والشيوعية الكبرى بأسعار زهيدة لا تتناسب مع أثمان ما تحصل عليه الدول الأخيرة من الدول الفقيرة كأثمان لوارداتها من الغذاء والاحتياجات الأساسية وهو ما يجعل معدل التبادل الدولى فى غير صالح الدول الفقيرة دائما .

المبحث الثانى

سوء توزيع الموارد عالميا

مقدمـــــة :

من حكمة الله سبحانه وتعالى أنه لم يجعل توزيع الموارد الاقتصادية والبشرية فى العالم متساويا فى كافة البلدان حتى يتحقق التكامل الاقتصادى والتعاون بين الناس فى مشارق الأرض ومغاربها، وليبلو الناس فيما آتاهم من فضله ويجعل منهم السعيد والشقى، والفقير والغنى مع تكفله سبحانه بأرزاق الجميع .

وفى هذا المبحث نستعرض كيفية توزيع الموارد الاقتصادية والبشرية فى العالم بين الأغنياء والفقراء وذلك مع التسليم المطلق بأن قدرة الله لا تقف أمامها قدرة إذا ما أراد تبديل المراكز والأطراف بين عشية وضحاها. إذ أن أى زلزال أو بركان أو إعصار أو حرب يمكن أن يأكل الأخضر واليابس . كما أن الله سبحانه قادر على أن يفتح على البلاد الفقيرة كنوزا من الذهب الأصفر أو الذهب الأسود (النفط) ، أو الذهب الأبيض (القطن) أو غير ذلك من نعمه التى لا تعد ولاتحصى، وفى ذلك عبرة لأولى الألباب .

توزيع الموارد المادية فى العالم :

تنقسم الكرة الأرضية إلى قسمين، أحدهماشمالى، والآخر جنوبى بينهما خط العرض ٣٠ درجة بالنسبة للقارة الأمريكية، ٣٥ درجة بالنسبة لأوربا وأفريقيا وآسيا . وينقسم الشمال من الكرة الأرضية إلى خمس تكتلات مصطنعة محظوظة هى أمريكا الشمالية ، وأوربا الغربية والاتحاد السوفيتى ودول أوربا الشرقية ثم

اليابان والصين . أما الجنوب فيشمل بقية الدول غير المتقدمة المكونة لكل من العالم الثالث والعالم الرابع. ويستثنى من الجنوب بعض الدول المتقدمة مثل استراليا، وجنوب أفريقيا والأرجنتين.

ويتركز حوالى ٩٠٪ من الإنتاج العالمى فى الشمال، ١٠٪ فقط فى جنوب الكرة الأرضية رغم أن ٢/٣ سكان العالم يعيشون فى الجنوب.

ويقصد بالموارد المادية كافة هبات الطبيعة من مياه وهواء وصخور ومعادن وثروات طبيعية فى باطن الأرض، واليابس والمياه الجارية والأمطاروالرياح والشمس والمحيطات وما بها من حيوانات بحرية وأسماك. وكذلك الغابات والمراعى والحيوانات، .. الخ .

توزيع اليابس والماء [1]

تمثل مساحة البحار والمحيطات نحو ٧٢٪ من مساحة سطح الكرة الأرضية أى حوالى ١٤٣ مليون ميل مربع. وتستخدم هذه المساحات المائية فى الصيد ولكن معظم الأسماك فى العالم تعيش فى المياه الضحلة التى توجد بالقرب من القارات والجزر الواقعة فى النصف الشمالى من الكرة الأرضية خاصة منطقة شمال غرب المحيط الهادى بالقرب من شمال شرق آسيا، وتشمل جزر اليابان وسواحل الصين. كما توجد الأسماك أيضا فى منطقة شمال شرق المحيط الأطلنطى قرب سواحل النرويج والاتحاد السوفيتى والجزر البريطانية وأيسلندا، وخليج بسكى وشمال أسبانيا. وكذلك فى منطقة شمال غرب المحيط الأطلنطى قرب شواطئ أمريكا

(١) دكتور / فؤاد محمد الصقار : « الملامح الاقتصادية للدول النامية » ، مرجع سابق ، ص ٣٢ - ٣٤ .

الشمالية من ناحية الشرق وتمتد من لبرادوور وجزيرة نيوفوند لاند جنوبا حتى شواطئ نوفا سكرشيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى خليج المكسيك . ويضاف إلى ما سبق الشواطئ المتاخمة لشمال غرب أمريكا الشمالية من ألاسكا حتى كاليفورنيا .

أما اليابس فتتراوح مساحته بين ٥٧ ، ٥٨ مليون ميل مربع ويتركز فى نصف الكرة الأرضية الشمالية أيضا ($\frac{٢}{٥}$ المساحة تقريبا) . وتتقارب كتل اليابس من بعضها فى نصف العالم الشمالى بعكس كتل اليابس فى النصف الجنوبى حيث يفصل بين قارات الجنوب مساحات كبيرة من المسطحات المائية وتقدر مساحة اليابس بالأفدنة بحوالى ٢٧ بليون فدان منها ٤ بليون فدان فى الأقاليم القطبية المغطاة بالجليد بصفة دائمة. أما المساحات الباقية، فثلثها أراضى صحراوية ، وربعها يغطيه الحشائش، وخمسها يغطيه الغابات. والباقى وقدره ٤.٩ بليون فدان يصلح للزراعة أى بنسبة ١٨.٢٪ من إجمالى الأراضى اليابسة . وتتركز معظم هذه المساحة فى دول الشمال المتقدمة. ويعتبر الجنوب ذاته غير متجانس إذ أن به بعض الدول التى لها نصيب ما من بعض الموارد الهامة مثل دول النفط العربية وإيران وفنزويلا ونيجيرياوإكوادور والجابون وبيرو. وتعتبر أندونيسيا الدولة البترولية الوحيدة من الدول الفقيرة المكونة للعالم الرابع. أما بقية دول الفقر فحظها من الموارد الاقتصادية المادية محدود جدا مثل أوغندا وبنجلاديش والكونغو والهند وباكستان. ولذلك تكون هذه الدول هى الضحية الأولى لأية أزمة اقتصادية عالمية[١].

وإذا نظرنا إلى مساحة دول الفقر المكونة للعالم الرابع نجد أنهاتبلغ حوالى

(١) جان سان جور : « ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب» ، مرجع سابق ، ص ١٠ – ١١.

٢١,٤ مليون كيلومتر مربع بنسبة ١,٥٪ من مساحة دول الجنوب، وبنسبة ٠,٠٤٪ من إجمالى مساحة الكرة الأرضية .

وبالنسبة للأراضى الزراعية المزروعة فعلا فى العالم نجد أنها تبلغ ٤,٥ بليون فدان (١/٣ المساحة الصالحة للزراعة) . ولا يوجد فى دول الجنوب إلا حوالى ١,٢ بليون فدان فقط، يوجد منها فى الدول الفقيرة (العالم الرابع) نحو ٦٠٠ مليون فدان بنسبة ٥٠٪ من الأراضى المزروعة فعلا فى دول الجنوب، وبنسبة ١٧,١٪ من إجمالى الأراضى المزروعة فعلا فى العالم[١].

الموقع الجغرافى :

يؤثر الموقع الجغرافى على مدى تقدم أو تأخر الدول، ويبدو ذلك واضحا بالنظر إلى الموقع الداخلى لمناطق حوض نهر الكونغو فى زائير وحوض الأمازون فى البرازيل وأثره على تخلف هذه المناطق ، وكذلك المناطق الصحراوية الغربية ذات المناخ الصحراوى الجاف فى مختلف القارات وأثرها على ندرة السكان واختفاء الغطاء النباتى. وذلك بعكس المناطق الساحلية فى بريطانيا وأوربا الغربية واليابان وأمريكا الشمالية والجنوبية ودول حوض البحر المتوسط وغيرها[٢].

وبصفة عامة تتمتع الدول المتقدمة فى الشمال بموقع جغرافى مناسب وهام يساعد على تطور هذه الدول وتقدمها باستمرار، بينما تقع دول الفقر فى مناطق معوقة للتقدم حيث تقع فى مناطق معظمها داخلية وصحراوية جافة.

---

(١) حسبت النسب المذكورة بمعرفتنا من تقارير الفاو .

(٢) دكتور فؤاد محمد الصقار : « الملامح الاقتصادية للدول النامية » ، مرجع سابق ، ص ٣٥ - ٣٦.

التضاريس :

وتؤثر التضاريس أيضا على مدى قدرة الدول على التطور أو التقدم إلى حد كبير حيث نجد أن المناطق الجبلية والمنحدرات الشديدة أقل خصوبة فى التربة ولاتصلح للزراعة بعكس السهول ومناطق وديان الأنهار الكبرى والسفوح الجبلية المنخفضة التى يتركز فيها النشاط البشرى خاصة الزراعة والرعى ويستقر السكان. وتتكون القرى والمدن فى هذه المناطق وتتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية بسهولة.

أما المناطق الجبلية فلا تناسب الزراعة أو الاستقرار البشرى بسبب تعرضها لعوامل التعرية وصعوبة الرى وحفظ الأمطار وحفظ التربة من الانهياروصعوبة المواصلات بأنواعها المختلفة وقلة اتصال السكان بالعالم الخارجى. ويتجه السكان فى هذه المناطق إلى العمل البدائى المتنوع وينعدم التخصص وتقسيم العمل.

والدول الفقيرة بصفة عامة تقل فيها الأراضى السهلة وتكثر الجبال والسفوح الجبلية الشديدة الانحدار ، وتقل فيهامساحة الأراضى الزراعية ، كما سبق الإشارة إلى ذلك، مثال ذلك منطقة جبال وسط آسيا وبعض المناطق الأفريقية. كما تنعدم الزراعة والنشاط والاستقرار فى المناطق الجليدية والصحراوية المنتشرة فى العديد من الدول الفقيرة .

المناخ :

ولا يخفى تأثير المناخ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وأثر ذلك فى درجة تطور أو تخلف أو فقر الشعوب. إذ يؤثر المناخ على توزيع الغطاء النباتى الطبيعى، وتوزيع المحاصيل الزراعية، ومدى قدرة الناس على العمل أو

النشاط بصفة عامة . ولذلك تأثيره الواضح على بعض الحرف كالرعى والصناعات التحويلية ، والنقل البحرى أو المائى ، والسكك الحديدية .. الخ .

كما يؤثر المناخ على احتياجات الناس من الملابس ونوع الأطعمة والحاجة إلى الطاقة والتدفئة الصناعية .

وقد لوحظ أن دول الشمال المتقدمة تتمتع بالمناخ المعتدل والبارد (باستثناء بعض الدول مثل استراليا) أما دول الجنوب فيسودها مناخ حار دافئ فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية مع وجود بعض الاستثناءات القليلة أيضا، حيث يميل الناس إلى الكسل والخمول وانخفاض مستوى الذكاء والمغامرة بصفة عامة. وذلك على الرغم من وجود بعض المعادن والخامات الزراعية التى لاتوجد فى المناطق الباردة والاتجاه إلى تنوع الزراعة فى المناطق الحارة .

وتوجد الماشية فى المناطق المعتدلة المناخ، والإبل فى المناطق شبه الجافة ، ويساعد وجود الحشائش القصيرة فى المناطق المعتدلة على تربية الأغنام وانتشار الرعى التجارى وصناعة اللحوم ومستخرجات الألبان فى دول الشمال المتقدمة[1]. وذلك بعكس المناطق الحارة والجافة فى الجنوب الذى توجد به شعوب الفقر .

توزيع الموارد البشرية فى العالم :

وتنطبق ظاهرة سوء التوزيع أيضا على الموارد البشرية إذ أن سكان العالم المتقدم فى الشمال يمثلون ٢٥٪ فقط من مجموع سكان العالم رغم أن لديهم ٧٠٪ من ثروة العالم ، بينما يتوزع ٧٥٪ من سكان العالم فى الدول النامية

---

(١) دكتور فؤاد محمد الصقار ، المرجع السابق ، ص ٤٣ - ٥٠ .

والفقيرة الذين لايملكون سوى ٣٠٪ من هذه الثروة . وتضم قارة آسيا حوالى ٥٧٪ من سكان العالم.أما سكان أفريقيا فيمثلون ١٠٪ فقط من سكان العالم،وسكان أمريكا الجنوبية ٨٪من سكان العالم، ويمثل سكان أمريكا الشمالية ٦٪ فقط من سكان العالم، والباقى يسكنون فى الدول الإقيانوسية ونسبتهم٥,٠٪من سكان العالم.

وبينما نجد أن كثافة السكان تصل إلى ١٢٣ فردا للكيلومتر المربع فى وسط آسيا ونحو ١١٣ نسمة للكيلومتر المربع فى منطقة الكاريبى ، فإنها تنخفض إلى نحو ٢ نسمة للكيلومتر المربع فى استراليا ونيوزيلاندا، ٣ نسمة فى الإقيانوسية ، ١١ نسمة فى الاتحاد السوفيتى، ١١ نسمة فى أمريكا الشمالية[١].

وقد سبق أن أشرنا إلى أن سكان الدول الصغيرة يمثلون ٤٠,٥٪ من مجموع سكان الدول النامية والمتخلفة، ونحو ٣٠,٤٪ من مجموع سكان العالم. ويعنى ذلك تأكيد ظاهرة سوء توزيع السكان داخل مجموعة دول الجنوب كذلك وليس على مستوى العالم فقط. إذ أن ما يقرب من نصف سكان الدول النامية (الفقراء) يعيشون فى مناطق فقيرة فى معظمها فى الموارد المادية والطبيعية كما سبق بيان ذلك فى الصفحات السابقة .

ويزيد المشكلة صعوبة ارتفاع معدلات نمو السكان فى الدول النامية والفقيرة وانخفاضها فى دول الشمال المتقدمة. إذ لا تقل هذه المعدلات عن ٣٪ فى المتوسط فى الدول الفقيرة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . ولاتقل هذه المعدلات عن ٢٪ فى معظم الدول النامية . أما فى الدول المتقدمة ، فإنها لا تتجاوز ١٪ فقط سوى فى بعض الدول مثل اليابان (١,٢٪) ، واستراليا (١,٢٪ أيضا) ، أما فى الولايات

---

(١) U. N. Demographic Yearbook, 1985 .

المتحدة الأمريكية ، فهى ٠,٨٪ وفى ألمانيا الغربية ٠,٤٪ وفى النمسا ٠,٣٪ ، وفى بلجيكا ٠,٢٪ [1].

ويعنى ذلك استمرار المحافظة على اختلال توزيع السكان فى العالم بين الدول المتقدمة والدول النامية والدول الفقيرة بما لا يتناسب مع الموارد المادية والثروات الطبيعية المتاحة فى كل منهم .

---

(١) المرجع السابق .

المبحث الثالث

معوقات الاستفادة من الموارد

تمهيد :

يوجد العديد من العقبات أو المعوقات التى تحول دون الاستفادة القصوى أو المناسبة من الموارد المادية والبشرية الموجودة لدى الكثير من الدول الفقيرة .

ويمكن تقسيم هذه المعوقات إلى أربعة أقسام : طبيعية ، ومالية ، واجتماعية ، وسياسية . ونوضح كل منها كما يلى :

أولا : المعوقات الطبيعية :

من العقبات الطبيعية التى تمنع من الاستفادة المثلى من الموارد الموجودة لدى الشعوب الفقيرة عوامل التعرية، والعوامل الجوية غير المناسبة والتى يترتب عليها تدمير الغابات، والتى تهدد باختفاء الأشجار فى بعض الدول. إذ نجد أنه فى نيبال يقدر الخبراء أن تختفى منها الأشجار تماما خلال خمسين عاما . وتتعرض أنهار هذه الدولة للتجريف بمعدل ٢٤٠ مليون متر مكعب من الطين تذهب بعيدا فى اتجاه الهند . وتعانى بعض الدول الأخرى الفقيرة من أخطار الفيضان، وما يترتب عليه من كوارث ودمار. ومن أمثلة هذه البلدان بنجلاديش ، والهند، ومرتفعات أثيوبيا وباكستان وغيرها[1].

وتساهم عوامل التعرية فى تبديد ٢٠٪ من الأراضى الزراعية فى

(١) جاك لوب : « العالم الثالث ... » مرجع سابق ، ص ١٣٦ – ١٤٩.

بنجلاديش، ٨٠٪ من أراضى مدغشقر، وأكثر من ذلك فى هايتى. كما تساهم ملوحة وقلوية مياه الرى فى حدوث خسارة فى الأراضى الزراعية فى الدول الفقيرة لاتقل عن ٠.٢٪سنويا من مساحة الأراضى الزراعية فى هذه الدول مجتمعة[١].

كما تتسبب الرياح غير الملائمة فى هبوط إنتاج المحاصيل الغذائية مثلماحدث فى خلال أعوام ١٩٦٥ / ١٩٦٦ / ١٩٦٧، وتشير إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة إلى اتجاه المخزون العالمى من الحبوب الغذائية إلى الانخفاض عن الحد الأدنى اللازم للاحتياجات العالمية، وهو ١٧٪ - ١٨٪ ويعزى ذلك إلى سوء الأحوال الجوية بالدرجة الأولى[٢].

ومن العقبات الطبيعية أيضا قلة المياه اللازمة للرى فى بعض البلدان الفقيرة ، وتعرض بعض المناطق لأخطار الجفاف مثلما حدث فى بعض المناطق الأفريقية فى السنوات الأخيرة . وللأسف ، فإن المساحات التى يمكن توفير مياه الرى لها لا تشكل سوى نسبة قليلة جدا من مساحة المناطق الجافة ، إذ أن هناك بعض المناطق التى لا تكفى مياهها الجوفية حاجات الزراعة، وبعضها لاتصلح تربتها للزراعة مطلقا وإن توفرت لها المياه اللازمة للرى.

وهناك بعض المناطق فى الدول الأفريقية الفقيرة تتعرض لمشكلة تبوير الأرض الزراعية بسبب غزارة الأمطار وهبوطها بمعدل يزيد عن معدلات التبخر والتسرب، مما يؤدى إلى تكون المستنقعات فى هذه المناطق وما يترتب عليه من تبديد التربة

(١) المرجع السابق ، ص ١٤ .

(٢) F. A. O., Production Yearbook, 1985 .

الزراعية وانتشار الأمراض والأوبئة . ويقدر الخبراء أن حوالى ١٢٪ من مساحة أفريقيا المدارية تعانى من هذه المشاكل[1].

وفى بعض الدول الفقيرة نجد أن الطبيعة الجبلية وسوء التضاريس يؤدى إلى صعوبة إنشاء الطرق الصالحة أو السكك الحديدية وهو ما يعوق عملية الاستفادة من الخامات الموجودة فى هذه الدول فى الصناعة ، ويصعب عملية الاستخراج ويرفع تكاليفها .

ويحول المناخ الحار وانتشار الأمراض والأوبئة فى بعض الدول الفقيرة دون الاستفادة من بعض مقومات السياحة لدى هذه الدول. ويضاف إلى ماسبق مشكلة التصحر، وما يترتب عليها من خسائر سنوية فى التربة الزراعية .

ثانيا: المعوقات المالية :

رغم وجود العديد من الموارد الطبيعية أو المواد الخام والوسيطة فى الدول الفقيرة إلا أن ارتفاع تكاليف استغلالها وماتتطلبه من استثمارات باهظة تفوق قدرة هذه البلاد، يمنع من الاستفادة بها. ويقدر الخبراء تكلفة استثمار فدان الأرض الزراعية العادية فى هذه الدول بما يتراوح بين ٨٠ دولار، ١٢٠٠ دولار. وفى حالة الرغبة فى زيادة رقعة الأراضى الزراعية بنسبة ١٪ سنويا حتى عام ٢٠٠٠ فإن ذلك يتطلب استثمارا سنويا قدره نحو ١٣ بليون دولار ، أى مايعادل إجمالى تكلفة الاستثمار الزراعى فى الدول النامية عام ١٩٧٥[2]. وترتفع التكلفة الاستثمارية بدرجة أكبر من ذلك بالنسبة للأراضى الحدية رغم انخفاض إنتاجيتها.

---

(١) د. فؤاد محمد الصقار : « الملامح الاقتصادية للدول النامية » ، مرجع سابق ، ص ١٨٥ .

(٢) جاك لوب : « العالم الثالث .. » ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٢ .

ويلاحظ ارتفاع التكاليف الاستثمارية لإنشاء المساكن وتوفير الخدمات ومشروعات المرافق العامة بشكل يفوق طاقة الشعوب الفقيرة. إذ أن سكان المدن فى الهند مثلايتحملون تكلفة قدرها ١٥٠٠ دولار لوحدة السكن رغم أن تكلفة المسكن فى الريف الهندى نحو ٤٠٠ دولار فقط ، وأن المتوسط العام لتكلفة الوحدة السكنية فى الهند يبلغ ٥٧٠ دولار[١].

وتتراوح تكلفة المتر المربع من جملة المصروفات الإنشائية فى البلاد الفقيرة، بين ٩ دولارات فى الهند، ١٥,٣ دولار فى سيريلانكا[٢]. ويلاحظ انخفاض هذه الأرقام كثيرا عن الأرقام المناظرة لها فى بقية الدول الفقيرة بسبب انخفاض الأجور فى الدول الآسيوية مع زيادة أعداد السكان فى هذه الدول، وانخفاض مستويات الأسعار بصفة عامة فيها .

ولا يخفى أن عملية استخراج المواد الخام من باطن الأرض تحتاج إلى استثمارات كبيرة تنوء عن تحملها الدول الفقيرة مما يؤدى إلى وقوعها فريسة سهلة للدول الاستعمارية الكبرى الرأسمالية أو الشيوعية ، إذ تقوم هذه الدول باستخراج هذه المواد من أراضى الدول الفقيرة بثمن بخس ثم تقوم بإرسالها للتصنيع فى بلادها ، ثم إعادة تصدير ما تصنعه بهذه المواد إلى الدول الفقيرة بأسعار باهظة. ويعنى ذلك أن الدول المتقدمة تحصل على المواد الخام فى الحقيقة دون مقابل حقيقى، وإنما بثمن صورى .

---

(١) د.إسماعيل إبراهيم الشيخ : « اقتصاديات الإسكان» ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٢٣ .

ويشير البعض إلى أن استثمارات رأس المال الأجنبى فى القارة الأفريقية بلغت نحو ١٧ ألف مليون دولار وأن متوسط أرباحها بلغ ٢٥٪ سنويا. وفى حالة إعادة استثمار نصف الأرباح المحققة مرة أخرى نجد أن ما يقرب من مليار دولار سنويا تخرج من الدول الأفريقية إلى الشركات الأجنبية المستغلة[1].

ثالثا : المعوقات الاجتماعية :

وتشمل هذه المعوقات القيم والنظم والمواقف والسلوكيات التى يعتنقها ويمارسها الشعب فى الدول الفقيرة ، وتعوق عملية الاستفادة من الموارد المتاحة بالطريقة المثلى لكونها وثيقة الصلة بالعملية الإنتاجية . وقد سبق أن أشرنا إلى تقديس بعض الناس فى الهند للماشية مما يحرم الشعب من الاستفادة من لحومها رغم معاناتهم من غائلة الجوع. ونفس الأمر يحدث بالنسبة لأولئك الذين يحرمون على أنفسهم أكل أية لحوم ، أو منتجات حيوانية أو سمكية، والاقتصار على أكل النباتات فقط، رغم عدم كفاية البروتين النباتى للاحتياجات الإنسانية من السعرات الحرارية وتعرض هؤلاء المواطنين لأمراض نقص التغذية .

وتسود بعض الشعوب الفقيرة عادات تحقير العمل اليدوى اجتماعيا وماديا ، مما يؤدى إلى عزوف الناس عن العمل الإنتاجى وزيادة الأيدى العاملة التى تشتغل فى الأعمال المكتبية والخدمات الحكومية بأجور زهيدة. ويساعد على استمرار هذه الأوضاع اتجاه الحكومات فى هذه الدول إلى زيادة دور المدارس والجامعات التى تقدم العلم النظرى وزيادة أعداد المقبولين بها كل عام. وذلك فى الوقت الذى تتزايد فيه الحاجة إلى التعليم الفنى والحرفى مما يعوق الاستفادة من الثروات

---

(١) دكتور / محمد يحيى عويس : « المشكلات الاقتصادية المعاصرة » ، الناشر المؤلف ، القاهرة ١٩٧٧ ، الفصل الثانى ، ص ٢٥ .

الطبيعية، والمواد الخام الموجودة لدى هذه الشعوب الفقيرة .

ونظرا لأن المجتمعات الفقيرة تقوم على سيطرة العصبية القبلية على الاقتصاد والإنتاج وتوزيع الدخل ، فإنه عادة ما يؤدى النظام الطبقى الموجود فى هذه المجتمعات إلى عدم استقرار المجتمع والتعرض لخطر الصراع الطبقى وتدمير قوى الإنتاج. وفى مثل هذه المجتمعات توجد العديد من القيود المعيشية والقيود على قيم الأفراد وتطلعاتهم أو طموحاتهم. ومن ثم يضعف الانتماء الاجتماعى ويقوى الانتماء الأسرى الضيق ، والجمود الاجتماعى. وينعكس أثر هذا كله على النشاط الاقتصادى ، حيث تظل المشروعات الإنتاجية ضعيفة ومحدودة النشاط .

وقد سبقت الإشارة إلى أن الكثير من الشعوب الفقيرة تمنع تشغيل المرأة وتعليم الإناث رغم أن بعض هذه الدول يعانى من ندرة الأيدى العاملة الماهرة واللازمة لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة لديها. وتفضل هذه الشعوب الزواج المبكر للبنات مما يؤدى إلى زيادة نسبة الأطفال إلى مجموع السكان ، وزيادة أعباء الاستهلاك وانعدام المدخرات الضرورية لتمويل التنمية. ومن العادات الاجتماعية المعوقة لاستغلال الموارد اتجاه المواطنين فى الدول الفقيرة إلى شراء السلع المستوردة ، وعدم الإقبال على السلع المنتجة محليا ، مما يؤدى إلى عدم وجود سوق داخلى للسلع المحلية ، ومن ثم عدم التوسع فى الاستثمار أو الإنتاج وتصدير المواد الأولية إلى الخارج بأسعار زهيدة كما سبق القول. ويعتبر هذا من آثار الاستعمار الذى منيت به هذه الدول الفقيرة فترات طويلة من الزمن .

رابعا : المعوقات السياسية :

وهناك بعض المعوقات السياسية التى تعرقل عملية التنمية وحسن الاستفادة

من الموارد الاقتصادية المتاحة لدى الدول الفقيرة. وأهم هذه المعوقات سيطرة قلة حاكمة على أوجه النشاط الاقتصادى وترتبط مصالحها بالمصالح المستغلة فى الخارج ارتباطا وثيقا. إذ تفضل هذه القلة تصدير المواد الخام للخارج واستيراد السلع للحصول على العمولات والإثراء السريع، وإيداع الأموال فى الخارج لعدم الاطمئنان إلى الأوضاع السياسية الداخلية واحتمالات قلب نظام الحكم الديكتاتورى المستبد بالقوة. وبذلك يحرم الاقتصاد المحلى من الاستفادة من عائد تصدير المواد الأولية أو من الدخول التى تحققها الطبقة الحاكمة المسيطرة على مقاليد الاقتصاد والسياسة معا .

وهكذا نجد أن التنمية السليمة لاتقوم بها حكومة إقطاعية أوحكومة تمثل مصالح الأقلية الغنية أو المسيطرة ، أو نظام حزبى صورى، أو حزب حاكم وحيد ، غارق فى الفساد والإفساد، أو لجان ثورية مزعومة لا تهتم إلا بتمجيد الحكم الديكتاتورى ، والإثراء على حساب مجموع الشعب.

ويؤدى عدم الاستقرار السياسى الداخلى فى الدول الفقيرة إلى حدوث صراع طبقى واضطرابات سياسية تجعل من الصعوبة على رجال الأعمال التنبؤ بالمستقبل وعزوف رأس المال الوطنى والأجنبى الخاص عن الاستثمار فى تلك الدول ، ومن ثم عدم الاستفادة من الموارد المحلية الموجودة لديها.

والشعوب الفقيرة تتصف بضعف الوعى السياسى والجهل ، وانخفاض مستوى التعليم والثقافة، وهو ما يسهل على الحاكم قيادها، وعدم دفاع المواطنين عن حقوقهم أو معرفة واجباتهم وعدم وجود رقابة شعبية على تصرفات الفئة الحاكمة . ويتيح ذلك تقوية انحرافات الجهاز السياسى ، وتبديد الثروة، ومنع

استفادة البلاد من مواردها المتاحة بكفاءة .

ويرتبط بالفساد السياسى ، الفساد الإدارى الذى تمثل فى جمود الجهاز الإدارى الحكومى، والروتين المعطل للأعمال، والتشريعات المعوقة، والثغرات الإدارية التى تتيح أمراض الرشوة والمحسوبية والاختلاس والتسيب، والإسراف ، والتلاعب بأقوات الشعب، ووأد محاولات التنمية فى مهدها .

وهكذا نجد أن المعوقات السياسية تتضافر مع غيرها من المعوقات الطبيعية والمالية، والاجتماعية لتمنع الاستفادة المثلى من الموارد الاقتصادية والاجتماعية المتاحة لدى الشعوب الفقيرة. ولعل هذا يكون تنبيها إلى أهمية القضاء على هذه المعوقات جميعا ، إذا ما أرادت هذه الشعوب محاربة الفقر، وهو ما سوف نناقشه فى نهاية هذا المؤلف .

أسباب الفقر فى الإسلام :

بعد أن ناقشنا فى الصفحات السابقة أسباب الفقر السائد فى دول العالم الرابع بحالتها الراهنة يهمنا أن نتعرف على مدى صلاحية هذه الأسباب لتفسير الفقر فى الإسلام .

وقد اعترف الإسلام بحقيقة وجود الفقر بمشيئة الله سبحانه وتعالى ولحكمة قدرها الذى خلق كلا من الأغنياء والفقراء ، واعتبر الإسلام أن الفقر يرجع إلى قلة الحيلة ، وضعف الإمكانيات أو المواهب البدنية والفكرية، مما يؤدى إلى صعوبة الحصول على الضرورى من أسباب المعيشة . واعتبر الفقهاء بهذا التفسير أن الفقير هو المحروم من النعم الذى يلاقى الصعوبات فى معاشه لأسباب خارجة عن إرادته كالشيخوخة أو صغر السن أو المرض أو العاهات المقعدة عن العمل، ولذلك يكون

حق هذا الفقير أزليا ومقرراً له كفاية لمعيشته فى أموال الأغنياء[1].

وبالنسبة لفقر الشعوب نجد أن صغر السن والشيخوخة والعاهات المقعدة عن العمل تقابل ما سبق أن أطلقنا عليه ارتفاع نسبة الإعالة التى تؤدى إلى عدم كفاية الأيدى العاملة ، واقتسام مايحصل عليه العاملون من دخل مع غيرهم ممن لا يقدرون على العمل.

ولاتصلح عدم كفاية الموارد كسبب للفقر لأن الله – سبحانه – قدر الأقوات لكل الشعوب بعد خلق السماوات والأرض .

ويعتبر الفقهاء أن العوامل الطبيعية السيئة، مثل السيول والأوبئة والرياح غير المناسبة أو العوارض السماوية التى تذهب بالزرع أو الماشية ، أو التجارة ، أو المساكن أو غيرها من أصناف المال، تصلح كأسباب لحال الغارمين. إذ روى الطبرى عن مجاهد أن الغارم هو الذى يذهب السيل أو الحريق ببيته، أو متاعه أو ماله، وأدان على عياله[2]. وهؤلاء الغارمون لهم نصيب معلوم فى أموال الأغنياء الذين لم تلحقهم أو أموالهم أية كوارث طبيعية.

وإذا كانت بعض الشعوب الفقيرة تعانى من ندرة مطلقة أونسبية فى الموارد، فذلك راجع إلى ظلم الإنسان لأن الموارد الاقتصادية المادية والبشرية الموجودة فى الكرة الأرضية تفيض عن حاجة جميع الناس الذين يعيشون على ظهر هذه الأرض، ولكن سيطرة بعض الشعوب الغنية على الكثير من الثروات ومنع غيرها من الشعوب الأخرى من الاستفادة بها ، واحتكارها ، هو الذى يؤدى إلى ظهور

---

(١) البهى الخولى : « الثروة فى ظل الإسلام » ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٩٠ .

شعوب فقيرة. وبعض هذه الدول الغنية تلقى مايفيض عن حاجتها من خيرات في مياه المحيط حتى لا تنخفض أسعارها وتقل دخولها، غير عابئة بأولئك الذين يتضورون جوعا من أبناء الشعوب الفقيرة.

ولاينكر أحد أن توزيع الموارد الاقتصادية جغرافيا على مستوى العالم يخضع لإرادة الله ومشيئته وأن الفقر لا يقبل المحو من الوجود وسيظل الأمر كذلك، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، إذ أن زوال الفقر من الوجود لا يكون إلا باتحاد أسباب الرزق أو اتحاد القوى، واتحاد الأجواء المادية والفكرية التى يعيش فى ظلها الناس، وهو ما لا يحدث فى الحياة العملية . وإذا اتحدت القوى الإنتاجية فلا يمكن أن تتحد أسباب الثروة[1].

ونستطيع أن نضيف إلى ذلك ، أن اتحاد أسباب الفقر عند شعب من الشعوب أو اتحاد أسباب الغنى والتقدم عند شعب من الشعوب لا يعنى إمكانية اتحاد أسباب الثراء أو أسباب الفقر على مستوى العالم كله، إذ كما تتفاوت أرزاق الناس داخل كل دولة، تتفاوت أرزاقهم أيضا على مستوى دول العالم أجمع. وينتهى الأمر فى الحالين إلى وجود هرم فى أعلاه الأغنياء، وفى قاعدته الفقراء . وتتوقف مساحة القاعدة على مدى عدالة ورحمة أهل القمة بأهل القاعدة.

ولا يقر الإسلام المعوقات الاجتماعية والسياسية والمالية والإدارية التى تقعد الشعوب عن طلب الرزق ، أوتمنعها من التمتع بالطيبات ، التى منحها الله سبحانه لعباده. إذ أن الإسلام لا يعترف بالكسل أو الفساد السياسى أو الفساد الإدارى أو الخضوع إلى العادات والتقاليد البالية التى تمنع الناس من العمل أو الاستفادة من

---

(١) محمد أبوزهرة : « تنظيم الإسلام للمجتمع» ، مرجع سبق ذكره، ص ٣٥.

الموارد . كما أن الإسلام لا يعترف بالصراع الطبقى ولا يعتبر الاضطرابات الاجتماعية عذرا يوجب الفقر، ويجعل إثم ذلك على من بيدهم مقاليد السلطة السياسية والاقتصادية ، ويعتبرهم مكذبين بيوم الدين .

وقد طالب الإسلام الناس بأن يعملوا لاكتشاف الموارد الطبيعية وتحويلها إلى مصادر اقتصادية يستفيد منها المجتمع كله لأن الله سبحانه عنده خزائن كل شئ ولا يكشف عنها مرة واحدة ، وإنما بشكل تدريجى تبعا لسعى الناس وجدهم واجتهادهم. إذ يقول الله سبحانه (فى سورة الحجر، الآية ٢١) : ﴿وإن من شئ إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم﴾ ويقول أيضا (فى سورة الشورى، الآية ٢٨) : ﴿وهو الذى ينزل الغيث من بعد ما قنطوا وينشر رحمته وهو الولى الحميد﴾ . ويعنى ذلك أن ندرة الموارد لا تصلح عذرا أو سببا للفقر، لأن الإسلام يفتح باب التفاؤل أمام الناس فى رحمة الله ويحررهم من اليأس والعجز والقعود عن العمل. ولاتظهر الندرة أو المشكلة الاقتصادية إلا إذا انحرف الناس وجنحوا إلى غير ما أعطاهم الله من نعم لاتعد، ولاتحصى[١].

ويقود هذا الجنوح شعوب الدول الفقيرة إلى الارتماء فى أحضان الدول الاستعمارية والرأسمالية والاشتراكية والمعاناة من التبعية ومايتبعها من إذلال وإفقار اقتصادى وسياسى.

أما المعوقات المالية فلا تعدو أن تكون نتيجة مباشرة لسيطرة حفنة من المرابين على المصارف وأسواق المال والنقد فى العالم الذين تسلطوا بالصراع الاقتصادى

---

(١) دكتور / رؤوف شلبى : « المشكلة الاقتصادية فى ضوء تعاليم الإسلام الحنيف » ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

على كافة المرافق ووسائل المعيشة والإنتاج مما جعل العالم أجمع عاجزا عن مقاومتهم ، أو إصلاح الأحوال المعيشية للفقراء[1].

ولذلك حرم الإسلام الربا ، وحرم كنز المال ، وحث على إنفاقه فى الخير ليستفيد منه الناس جميعا دون أعباء مالية ربوية ودون احتكار أو استغلال .

(١) أبو الأعلى المودودى – الإسلام ومعضلات الاقتصاد ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧ – ٣٩ .

الفصل الخامس

نتائج فقر الشعوب

تمهيــــد :

بعد أن تعرفنا على طبيعة وأسباب فقر الشعوب ، يجدر بنا أن نستعرض بالبحث النتائج المختلفة التى ترتبت على هذا الفقر فى الوقت الحاضر، والتى قد يشترك بعضها مع نتائج التخلف فى الدول المتخلفة ، ولكنها لا تشترك فى أى منها مع الدول المتقدمة .

وفى هذا الفصل نقسم تلك النتائج إلى نتائج اقتصادية ، ونتائج اجتماعية ونتائج سياسية ، وحتى لا يكون هذا الفصل تكرارا للفصول السابقة، فإننا سوف نركز على تحليل الإحصائيات الدولية التى تعطى الصورة الإجمالية للمركز المالى والاجتماعى والسياسى لهذه الشعوب الفقيرة كلما أمكن ذلك، إذ نتناول فى بحثنا للنتائج الاقتصادية تحليل العجز فى الموازنة العامة، وعجز ميزان المدفوعات، وتدهور قيمة العملة، وانخفاض القوة الشرائية للنقود فى الداخل نتيجة التضخم، وأعباء الديون .

وفى بحث النتائج الاجتماعية نتناول بالتحليل الإحصائيات السكانية المتعلقة بنتائج الفقر مثل ارتفاع معدل الوفيات. وكذلك إحصائيات توزيع الملكية الزراعية فى بعض الدول الفقيرة، وإحصائيات معدلات الجريمة المترتبة على الفقر والبطالة، وإحصائيات هجرة العاملين بالخارج. وفى الجانب السياسى سوف نتناول بالتحليل

إحصائيات المشاركة الشعبية فى الانتخابات فى بعض الدول الفقيرة، وعدد الأحزاب الفاعلة فى هذه الدول إن وجدت، وبيان ما إذا كانت تعبر عن مشاركة حقيقية فى صنع القرار واتخاذه ، أم لا . كما نوضح أهمية الإنفاق العسكرى فى الموازنة العامة وارتباط ذلك بالتبعية السياسية للقوى الكبرى .

وسوف نحاول جهدنا فى هذا الفصل التخلص من سيطرة القول بأن الفقر هو السبب ، وهو أيضا النتيجة للفقر فى آن واحد. إذ أن سيطرة هذا القول على الكثير من كتابات المؤلفين تقود إلى تكرار ما يكتب من مظاهر الفقر والتخلف عند الحديث عن نتائجهما.

ونسأل الله ألا نقع فى نفس مانحاول تفاديه ، رغم تسليمنا بحقيقة وجود نوع من الازدواج بين المظاهر والنتائج ، فى إطارمفهوم دائرية الفقر السابق لنا مناقشته فى الفصل الثانى من هذا المؤلف .

المبحث الأول

النتائج الاقتصادية لفقر الشعوب

مقدمـــــة :

تظهر نتائج الفقر الاقتصادية عادة من خلال تتبع الحسابات القومية للدول الفقيرة التى تظهر بعض المؤشرات عن انخفاض الإيرادات العامة وحدوث عجز مزمن فى ميزانية الدولة، وعن انخفاض حجم الصادرات القومية وحدوث عجز مزمن فى ميزان المدفوعات . وكذلك بعض المؤشرات التى تبين انخفاض القوة الشرائية للنقود داخليا (التضخم) وخارجيا (سعر الصرف) ، وأعباء الديون الأجنبية. ونوضح ذلك فيما يلى :

أولا : عجز الموازنة العامة :

يترتب على قلة الموارد المتاحة لدى الشعوب الفقيرة ، انخفاض حجم الإيرادات العامة التى تحصل عليها الخزانة العامة، للإنفاق على أوجه الرعاية الغذائية والصحية والخدمات المختلفة وغيرها، إذ أن حصيلة الضرائب المتاحة لا تشكل إلا موردا ضئيلا للغاية فى تمويل الموازنة العامة رغم أن نسبة الضرائب غير المباشرة عادة ماتكون مرتفعة إلى إجمالى الحصيلة بينما لا تساهم الضرائب المباشرة بنسبة كبيرة فى هذه الحصيلة. وفى باكستان على سبيل المثال نجد أن نسبة حصيلة الضرائب غير المباشرة إلى إجمالى الإيرادات العامة تبلغ نحو ٧٠٪ عام ١٩٨٧/٨٦. بينما لا تساهم الضرائب المباشرة سوى بنحو ١٠٪ فقط من إجمالى الإيرادات فى نفس العام. ولا تتعدى نسبة حصيلة الضرائب المباشرة ٢٪ من

إجمالى الناتج المحلى بسعر التكلفة. أما الإيرادات الأخرى - خلاف الضرائب - فلا تتعدى نسبة مساهمتها ٢٠٪ من إجمالى الإيرادات العامة التى بلغت نحو ٥,٢ مليار دولار فى نفس العام [١].

والجدول رقم (٩) التالى يوضح نسبة الإيرادات العامة الجارية إلى إجمالى الناتج المحلى بسعر التكلفة خلال عام ١٩٨٦ ، فى بعض الدول الفقيرة.

جدول رقم (٩)

نسبة الإيرادات العامة الجارية إلى الناتج المحلى الإجمالى

عام ١٩٨٦ (بعض الدول الفقيرة) ٪

الدولـــــة	باكستان	سيريلانكا	الهند	بنجلاديش	نيبال
النسبة ٪	٢٠,٦	١٦,٢	١٣,٣	٩,٤	٩,٢

المصدر : World Bank, World Development Report, 1987

وتعكس الأرقام المبينة بالجدول رقم (٩) حقيقة ضآلة الإيرادات العامة الجارية المتاحة لتمويل نفقات الدولة المتعددة، إذ أن فقر الخزانة العامة ما هو إلا انعكاس حقيقى للفقر فى الموارد الاقتصادية المادية والبشرية فى دول العالم الرابع.

ونظرا لارتفاع نسب الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالى فى معظم تلك الدول فإن النتيجة المتوقعة لذلك تتمثل فى عجز الموازنة العامة ، إذ أن الكثير من الشعوب الفقيرة يعمل جاهدا لتجنب حدوث الكوارث والمجاعات وبذل الجهود ،

(١) Ministry of Finance, Budget Report , 1986 / 1987 .

لتحسين مستويات المعيشة والمحافظة على الأمن الداخلى والخارجى. وقد بلغت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلى الإجمالى فى باكستان نحو ٢٣.١٪ عام ١٩٨٦، ونحو ٣٠.٥٪ فى سيريلانكا، ١٩.٧٪ فى نيبال ، ١٦.٤٪ فى الهند ، ١٠.٩٪ فى بنجلاديش فى نفس العام وفقا لإحصائيات البنك الدولى فى تقريره السنوى عن العام المذكور .

والجدول رقم (١٠) التالى يوضح نسبة عجز الموازنة العامة فى بعض الدول الآسيوية الفقيرة خلال عام ١٩٨٦، وتعتبر هذه الدول أفضل حالا من بقية الدول الفقيرة الأخرى.

جدول رقم (١٠)

عجز الموازنة العامة فى بعض الدول الفقيرة خلال عام ١٩٨٦ (كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى) ٪

الدولـــــة	باكستان	سيريلانكا	الهند	نيبال	بنجلاديش
النسبة ٪	٩.٥	٩.٢	٨.١	٨.١	٠.٢

المصدر : نفس مصدر الجدول السابق رقم (٩) .

وتشير الأرقام الواردة بالجدول رقم (١٠) إلى أنه – باستثناء بنجلاديش – فإن عجز الموازنة العامة يمثل نسبة لا يستهان بها من الناتج المحلى الإجمالى نظرا لاتجاه الأجهزة الحاكمة إلى الاضطلاع بوزن كبير فى إدارة وتوجيه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى الوقت الذى تعجز فيه الإيرادات العامة الذاتية عن تمويل النفقات العامة لتلك الدول مما يؤدى إلى حدوث العجز .

وعلى سبيل المثال نجد أن جملة نفقات الخزانة العامة فى باكستان عام ١٩٨٩/٨٨ بلغت نحو ٢٢٤.١ مليارروبية باكستانية (تعادل نحو ١١.٢٥ مليار دولار) منهانحو ١٣٥.٢ مليار روبية باكستانية (تعادل نحو ٦.٨٠ ملياردولار) مخصصة لنفقات الإدارة الحكومية وحدها أى بنسبة ٦٠.٣٪ من إجمالى النفقات العامة وفقا لإحصائيات وزارة المالية الباكستانية الرسمية . ولايخفى ارتفاع هذه النسبة فى ظل تواضع الإيرادات العامة مما يؤدى إلى اضطرار المسئولين عن الموازنة العامة إلى التمويل بالعجز وما يترتب عليه من آثار تضخمية تعنى انخفاض القيمة الحقيقية لدخول المواطنين.

ثانيا : عجز ميزان المدفوعات :

من البديهى أن يترتب على فقر شعوب العالم الرابع ضآلة حجم وقيمة الصادرات وزيادة حجم وقيمة الواردات التى تسدد بعضا من قيمتهابواسطة صادرات السلع الأولية أو المواد الخام التى قد توجد لدى بعض هذه الشعوب. ويعني ذلك فى نهاية المطاف تفاقم عجز ميزان المدفوعات لتلك الدول الفقيرة .

ويرتفع معدل الواردات / الصادرات فى معظم الدول الفقيرة إلى ما يزيد عن ٣ فهويبلغ ٣.١ فى باكستان مثلا عام ١٩٨٩/٨٨، ويؤدى هذا الارتفاع إلى إحكام التبعية الاقتصادية أومحاولات الاستقطاب المختلفة، وإلى استيراد التضخم العالمى واستنزاف الاحتياطيات الدولية لديها .

وقد ساعدت التقلبات الشديدة التى حدثت فى أسعار الصرف والركود الاقتصادى العالمى وما صاحبهما من فوضى نقدية خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٨٥، على زيادة حدة العجز فى موازين مدفوعات الدول الفقيرة وتعثر محاولات رفع

مستوى المعيشة واستنزاف الموارد الاقتصادية وضعف القدرة على التخطيط الاقتصادى، وتسوية المديونية الخارجية [1].

ولا يخفى أثر تدهور شروط التبادل التجارى للدول الفقيرة التى أصبحت سمة مميزة لعلاقات التبادل التجارى بين الأغنياء والفقراء منذ بداية القرن العشرين إذ تربت على تدهور القوة الشرائية لأسعار صادرات الدول الفقيرة نتيجة التضخم العالمى فى الوقت الذى اتجهت فيه أسعار الواردات من الدول الغنية إلى الارتفاع، أن أصبحت شروط التبادل الدولى فى غير صالح الدول الفقيرة وقد انعكس ذلك على موازين مدفوعات هذه الدول الأخيرة فتفاقم العجز بصورة مزمنة فى تلك الموازين.

والجدول رقم (١١) التالى يوضح تطور حجم العجز فى موازين مدفوعات الدول الفقيرة خلال الفترة (١٩٧٠ - ١٩٨٩) مقارنا بالعجز المناظر فى موازين مدفوعات الدول المتخلفة .

---

(١) دكتور رمزى زكي : « التاريخ النقدى للتخلف » دراسة فى أثر نظام النقد الدولى على التكون التاريخى للتخلف بدول العالم الثالث - عالم المعرفة - المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، أكتوبر ١٩٨٧، ص ٢٨٢ - ٢٨٤.

جدول رقم (١١)
العجز الجارى فى موازين مدفوعات الدول الفقيرة والدول المتخلفة (١٩٧٠ - ١٩٨٩)

(بالمليار دولار أمريكى)

البيـــــان السنة	الدول الفقيرة	الدول المتخلفة المستوردة للنفط	المصدرة للنفط
٩٨٧٠	(-) ١,٧	(-) ١,٥	(-) ٢,٢
١٩٨٠	(-) ١٠,٩	(-) ٥٨,٧	(+) ١,٧
١٩٨٥	(-) ١٠,١	(-) ٢٤,٢	(-) ٥,٩
١٩٨٩	(-) ١٩,٤	(-) ٦,٣	(-) ١٣,١
١٩٩٥(توقع)	(-) ٣١,٤	(-) ١,٦	(+) ٢,٩

المصدر : World Bank, World Development Report, 1985, Oxford University Press, July 1985 & World Development Report , 1988/1989.

وبالنظر إلى الجدول رقم (١١) يتبين لنا أن حجم العجز الجارى فى موازين مدفوعات الدول الفقيرة قد بلغ ١٠,١ مليار دولار عام ١٩٨٥، بمعدل زيادة سنوية قدرها ٣٢,٩٪ فى المتوسط منذ عام ١٩٧٠ . أما معدل الزيادة السنوية فى عجز موازين مدفوعات الدول المتخلفة المستوردة للنفط فقد بلغ نحو ١٠٠,٩٪ فى المتوسط خلال نفس الفترة. ويرجع ذلك إلى أن الدول المصدرة للنفط لديها القدرة على تسديد وارداتها بشكل يفوق قدرة كل من الدول الفقيرة والمتخلفة المستوردة

للنفط، ويرجع ارتفاع معدل الزيادة السنوية فى عجز موازين مدفوعات الدول المتخلفة المستوردة للنفط عن المدة المناظرة للدول الفقيرة خلال الفترة المذكورة آنفا إلى ارتفاع قدرة الدول المتخلفة على الاستيراد مقارنة بالدول الفقيرة وإلى الجهود الطموحة التى تبذلها لرفع مستوى معيشة شعوبها وهوما لا نجد له نظيرا فى حالة الدول الفقيرة، إلا أن الصورة قد تغيرت ابتداء من عام ١٩٨٩، وهو ما يقاس على توقعات ١٩٩٥، كما يتضح من الجدول المشار إليه .

ثالثا : المديونوية الخارجية :

ولما كانت الدول الفقيرة تفتقر إلى وجود موارد اقتصادية كبيرة أو صناعات قوية قادرة على غزو الأسواق العالمية فقد اضطرت إلى الاستدانة من الخارج لتغطية الفرق بين حصيلة ماتصدره وقيمة ما تستورده سنويا من الدول الغنية. وأخطر أنواع الاستدانة ماكان متعلقا بالغذاء والسلاح اللذان أحكما كلا من التبعية الاقتصادية والتبعية السياسية للدول الاستعمارية الكبرى الرأسمالية والاشتراكية على السواء.

وفى ظل اتجاه أسعار الفائدة العالمية على القروض فقد باتت أعباء خدمة الديون الخارجية هما ثقيلا يجثم على قلوب وعقول الشعوب الفقيرة ومهددا لها بخطر المجاعة إذاما عجزت عن السداد أو إذا ما أرادت تحقيق الاستقلال السياسى وعدم الانحياز.

والجدول رقم (١٢) التالى يبين أعباء خدمة الديون الخارجية وأسعار الفائدة على حصيلة صادرات بعض الدول الفقيرة عام ١٩٨٦.

جدول رقم (١٢)

أعباء الديون الخارجية وأسعار الفائدة عليها

كنسبة من حصيلة الصادرات عام ١٩٨٦

فى بعض الدول الفقيرة (٪)

الدولـــــة	باكستان	بنجلاديش	الهند	سيريلانكا	نيبال
أعباء الديون	٢٦.٨	٢٥.١	١٧.٩	١٧.٥	٩.٤
متوسط أسعار الفائـــدة	٦.٦	١.١	٥.١	٤.١	١.٠

المصدر : انظر مصدر الجدول رقم (٩) .

ولعل القارئ يتستطيع أن يتبين مدى التلازم بين أعباء خدمة الديون الخارجية ومتوسط أسعار الفائدة العالمية التى تقترض بها الدول الفقيرة من الدول المذكورة، كما لا يخفى ارتفاع أعباء خدمة هذه الديون على حصيلة صادرات هذه الدول من السلع والخدمات حيث تلتهم أعباء خدمة الديون ما يتراوح بين ٩.٤٪ ، ٢٦.٨٪ من حصيلة الصادرات من السلع والخدمات عام ١٩٨٦.

ويلاحظ أن الإحصائيات الدولية المذكورة لا تشتمل على الديون العسكرية والديون قصيرة الأجل التى لا تضمنها الحكومات، وفى حالة إضافة أرقام هذه الديون تغدو مشكلة المديونية الخارجية رهيبة للغاية. ويزيد الأمر سوءا الاتجاه نحو ارتفاع نسبة الديون الخاصة وانخفاض الديون الرسمية التى تمنح عادة بشروط ميسرة وبتكلفة قليلة إذا ما قورنت بالديون الأجنبية الخاصة[١].

---

(١) د. رمزى زكى : « التاريخ النقدى للتخلف» ، مرجع سابق ، ص٣١١ .

ونظرا للأوضاع الاقتصادية السيئة التى تعانى منها الشعوب الفقيرة فكثيرا ما تعجز حكومات هذه الشعوب عن سداد ما يحل موعد استحقاقه من ديون خارجية فتضطر إلى طلب إعادة جدولة الديون. ويؤدى ذلك فى الحقيقة إلى زيادة أعباء الديون الخارجية أكثر من ذى قبل نظرا لاضطرارها إلى دفع فوائد تأخير على الأقساط التى تطلب تأجيل دفعها . وعادة ما تكون أسعار هذه الفوائد أكبر كثيرا من أسعار الفائدة الإسمية على القروض التى يعاد جدولتها.

وعادة ما يطلب صندوق النقد الدولى والبنك الدولى إلى الدول المدينة تطبيق مجموعة من الإجراءات والسياسات الأرثوذوكسية التى تعد صالحة لعلاج الأزمات التى تعانى منها الشعوب الفقيرة والتى يؤدى تطبيقهاإلى مزيد من الأعباء ومن الاقتراض الخارجي. ولذلك فقد أعلنت ٤٤ دولة أفريقية فى مؤتمر عقد فى أديس أبابا فى أبريل ١٩٨٩ انتقادها لكل من الصندوق والبنك وسياساتهما التى ترتب عليها أن حققت بعض الدول الأفريقية الفقيرة معدل نمو سالب فى الناتج المحلى الإجمالى قدره ١,٥٣٪ خلال الفترة (١٩٨٠ – ١٩٨٧) . إذ أن سياسات البنك والصندوق تهتم بتحقيق التوازن فى الأجل القصير وتهمل اعتبارات الخلل الهيكلى وبرامج تحقيق التوازن فى الأجل الطويل .

رابعا : تدهور القوة الشرائية للعملة محليا (التضخم) :

وفى ظل عدم كفاية موارد الدول الفقيرة لاحتياجات المواطنين اتجهت القوة الشرائية للنقود إلى التدهور مع كل زيادة فى الأسعار المحلية التى تأثرت كذلك من التضخم العالمى فاستوردته مع ماتحصل عليه من سلع وخدمات من الخارج، كما أدى الانزلاق إلى هاوية الديون الخارجية فى ظل ارتفاع أسعار الفائدة العالمية على القروض إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلى، ومن ثم المساهمة فى زيادة الأسعار المحلية وتدهور القوة الشرائية للعملة المحلية .

ولا يخفى أن ما سبق أن أشرنا إليه من ضآلة حجم الإيرادات العامة واتجاه النفقات العامة إلى الارتفاع باضطراد ، وما يصاحب ذلك من عجز فى الموازنة العامة يودى إلى أن يصبح التمويل بالعجز أحد الروافد الهامة التى تغذى التضخم المحلى فى الدول الفقيرة مثلما هو الحال فى الدول المتخلفة كذلك.

وتتراوح معدلات التضخم خلال عام ١٩٨٨ بين ١١٪ فى باكستان ، ٢١٪ فى إندونيسيا ويرتفع المعدل إلى ٩٨٪ فى كمبوتشيا وفقا لإحصائيات البنك الدولى المنشورة عن العام المذكور. ومن المتوقع أن تتجه معدلات التضخم فى الأعوام التالية لعام ١٩٨٨ إلى الارتفاع فى الدول الفقيرة وذلك بسبب الاتجاهات المتزايدة لانخفاض قيمة العملات الوطنية مقابل العملات الأجنبية بصفة عامة، وتجاه الدولار بصفة خاصة، وبسبب الاتجاه التوسعى فى الاقتصاد العالمى وزيادة الطلب العالمى على البترول واتجاه أسعاره العالمية إلى الارتفاع. إذ يؤدى ذلك إلى زيادة أسعار السلع الصناعية التى تصدرها الدول الغنية إلى الدول الفقيرة وتغذية الاتجاهات التضخمية فى اقتصادياتها باضطراد.

ويجدر الإشارة إلى أنه منذ اتجاه أسعار النفط العالمية إلى الانخفاض عام ١٩٨٣ ، تقوم الدول العربية البترولية بتسريح العمالة المهاجرة إليها، مما يجعل الدول الفقيرة تشعر الآن بوطأة البطالة . وقد أشار تقرير خطة التنمية الاقتصادية فى باكستان عام ١٩٨٨ ، إلى أن عدد المهاجرين إلى الخارج قد هبط إلى ٤٠٠ ألف فقط. وأن ٢١.٦٪ من العائدين لا يجدون عملا ، مما جعل معدل البطالة يقفز من ٣٪ إلى ١٩٪[1].

---

(١) Dawn Newspaper, Pakistan, Dec., 10 - 16, 1988.

خامسا : زيادة معدلات الجريمة والأمراض الاجتماعية :

أوضحت الدراسات الاجتماعية أن المجتمعات الفقيرة تنتشر بها صنوفا من الجرائم والأمراض الاجتماعية تختلف عن تلك التى توجد فى المجتمعات المتقدمة إذ نجد أن المجتمعات المتقدمة تنتشر فيها جرائم ترتبط بالماسونية أو الرغبة فى تعذيب النفس – وبالسادية – أو الرغبة فى تعذيب الآخرين – مثل الفسق والمحارم والإجهاض والانتحار، وخطف الطائرات ، والمظاهرات، وجرائم الاعتداء على الممتلكات والأشخاص، وجرائم العصابات ، والجرائم المرضية، وجرائم رجال الأعمال، وجرائم البغاء الوحشى (المرتبط بالرفاهية ،والترف). أما فى المجتمعات الفقيرة ، فتنتشر جرائم الرشوة والاختلاس ، والسوق السوداء، والتهريب، والسرقات، والدعارة العادية للحصول على القوت والضروريات. وكذلك جرائم الثأر وإتلاف المحاصيل وتسميم الماشية والاعتداء على العرض والانتقام لشرف العائلة دون اللجوء إلى السلطات المختصة(٢).

سادسا : تدهور أسعار صرف عملات الدول الفقيرة :

تبين لنامما سبق أن الدول الفقيرة تعانى من العجز المزمن فى كل من الموازنة العامة وميزان المدفوعات، وأن العجز فى الموازنة العامة يؤدى إلى تدهور قيمة العملة محليا، كما أن العجز فى ميزان المدفوعات يعنى أن الصادرات ضئيلة الحجم والقيمة بالنسبة للواردات . وهذا يعنى أن طلب الدول الغنية على عملات الدول الفقيرة يكون ضعيفاً بعكس طلبها على عملات الدول الغنية ، ويترتب على ذلك انخفاض قيمة العملة خارجيا، أو بعبارة أخرى اتجاه أسعار صرف عملات الدول

---

(٢) د. السيد على شتا : « علم الاجتماع الجنائى» ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ١٩٨٧، ص ١٣٥ – ١٣٩.

الفقيرة إلى التدهور باستمرار.

ويترتب على تدهور قيمة العملة بالنسبة للعملات الأجنبية ارتفاع تكلفة الواردات مقومة بالعملة المحلية ، وهو ما يعمل على زيادة الأسعار المحلية وتدهور قيمة العملة مرة أخرى ، وهكذا. كما أن تدهور أسعار صرف عملات الدول الفقيرة يعنى انخفاض قيمة صادرات هذه الدول وزيادة العجز فى ميزان المدفوعات ثم انخفاض القيمة الخارجية للعملة مرة أخرى وهكذا. إذ أن الطلب العالمى على معظم صادرات الدول الفقيرة ضعيف المرونة ، ويرتبط بعوامل أخرى ، ليس من بينها سعر الصرف ، الأمر الذى يحول دون زيادة حجم صادرات الدول الفقيرة بعد انخفاض أسعار صرف عملاتها.

ويجدر الإشارة إلى أن الدول الفقيرة لا تختلف معاناتها فى حالة ارتفاع قيمة العملات الحرة عنها فى حالة انخفاض قيمتها، إذ أنه فى حالة اتجاه العملات الحرة القوية إلى الانخفاض عالميا تتجه قيمة الاحتياطيات الدولية للدول الفقيرة إلى الانخفاض وهو ما يعنى حدوث خسائر فى الأرصدة الاحتياطية التى سبق لهذه الدول تكوينها من حصيلة صادراتها فى سنوات سابقة. وعندما تتجه أسعار صرف العملات الحرة إلى الانخفاض عالميا نجد أن الدول الفقيرة توظف جانبا منها يتحقق لديها من حصيلة صادراتها من المواد الأولية فى شراء الذهب الذى تأخذ قيمته فى الأسواق العالمية فى الارتفاع حتى إذا عادت أسعار العملات الحرة مرة أخرى إلى الارتفاع اتجهت أسعار الذهب إلى الانخفاض وتخسر الدول الفقيرة جانبا لا يستهان به من قيمة احتياطياتها الدولية المكونة من الذهب.

وتشير الإحصاءات المالية الدولية إلى ارتفاع سعر صرف الدولار منذ نهاية عام ١٩٨٨، حيث بلغت قيمته ١٫٩ مارك فى مايو ١٩٨٩، وهو أعلى معدل بالنسبة لعملات الدول الصناعية السبع، كمابلغت قيمته نحو ١٣٤ ين يابانى ،

١,٦٩ فرنك سويسرى ١,١٨ دولار كندى. أما الجنيه الاسترلينى فقد انخفضت قيمته إلى ١,٦٨ دولار مقابل ١,٧٤ دولار فى فبراير ١٩٨٩. وذلك نتيجة الاضطرابات العمالية فى بريطانيا واتجاه أسعار الفائدة على الودائع الدولارية إلى الارتفاع[١].

ولا شك أن الدول الفقيرة هى التى تدفع الثمن باهظا للزيادة التى حدثت فى سعر الدولار عالميا، مع كل تدهور يحدث فى قيمة عملاتها وارتفاع فى قيمة وارداتها من الدول المتقدمة، وما ينجم عن ذلك من عجز فى موازين مدفوعات شعوب الفقر.

واتجهت قيمة الذهب إلى الانخفاض حتى بلغت قيمة الأوقية نحو ٣٧٨ دولار فى بداية مايو ١٩٨٩، مقابل ٤١٠ دولار للأوقية فى نهاية ديسمبر ١٩٨٨، أى بنسبة ٨,٥ ٪ [٢]. ويعنى ذلك اتجاه قيمة الاحتياطيات الدولية للدول الفقيرة المكونة من الذهب إلى النقصان بنفس النسبة .

وفى هذا المبحث نستعرض بعض المؤشرات ذات الدلالة الاجتماعية للفقر مثل معدل الوفيات فى الدول الفقيرة، وتوزيع الملكية الزراعية ، ومعدلات الجريمة فى هذه الدول . وذلك مع المقارنة بالمؤشرات المناظرة فى كل من الدول المتخلفة والدول المتقدمة كلما أمكن ذلك. كما نوضح ما يترتب على الفقر من هجرة بعض العناصر الممتازة والعمالة الماهرة إلى الدول المتقدمة رغبة فى الخروج من دائرة الفقر الخبيثة بشكل فردى .

---

(١) Dawn, Economic & Business Review, Pakistan, May, 1989.

(٢) المرجع السابق .

أولا : معدل الوفيات عند الفقراء :

تعتبر معدلات الوفيات فى دول الفقر المكونة للعالم الرابع أعلى كثيرا من المعدلات المناظرة فى كل من الدول المتخلفة المكونة للعالم الثالث ، والدول المتقدمة المكونة للعالم الأول والعالم الثانى على السواء . ويرجع ذلك إلى أن المواطن فى دول الفقر ، لا يحصل على ما يلزمه من سعرات حرارية، أو بروتينات، وعدم كفاية الرعاية الصحية والدواء وتلوث البيئة والمياه، وعدم اتباع العادات الصحية والصحة الوقائية وإلى التخلف الحضارى. وقد سبق لنا شرح كافة هذه الاعتبارات فى الفصول السابقة من هذا الكتاب .

والجدول رقم (١٣) يوضح لنا معدلات الوفيات فى بعض الدول الفقيرة مقارنة بالمعدلات المناظرة فى بعض الدول المتخلفة، وبعض الدول المتقدمة.

جدول رقم (١٣)

معدلات الوفيات فى بعض الدول الفقيرة والمتخلفة والمتقدمة (خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠) فى الألف

الدول الفقيرة		الدول المتخلفة		الدول المتقدمة	
الدولة	المعدل	الدولة	المعدل	الدولة	المعدل
سيراليون	٢٣	بوليفيا	١٤	الولايات المتحدة الأمريكية	٤,٠
غينيا	٢٢	بيرو	٩	بريطانيا	١٢,٠
النيجر	٢١	تونس	٧	اليابان	٧,٠
بنين	١٩	تايلاند	٧	الصين	٧,٠
مالى	٢١	الفلبين	٨	الاتحاد السوفيتى	١١,٠
كمبوتشيا	١٧	كوستاريكا	٤	البانيا	٦,٠

المصدر : U. N. Demographic Yearbook, 1992.

ومن الجدول رقم (١٣) نستطيع أن ندرك أن أعلى معدلات الوفيات فى العالم توجد فى الدول الفقيرة وتصل إلى أقصاها فى سيراليون بينما نجد أن أقل المعدلات فى كمبوتشيا يفوق كثيرا أعلى المعدلات فى الدول المتخلفة والدول المتقدمة على السواء .

وتوجد أدنى معدلات الوفيات فى العالم فى الدول المتقدمة وبعض الدول المتخلفة حيث تهبط إلى ٤ فى الألف فى كوستاريكا، وإلى ٦ فى الألف فى ألبانيا،

وذلك باستثناء الدول العربية المصدرة للنفط التى تهبط فيها معدلات الوفيات عن ذلك كثيرا، إذ أن المعدل لا يتعدى ٣.٥ فى الألف فى الكويت، ٤.٦ فى الألف فى قطر، ٤.٦ فى الألف فقط فى دولة الإمارات العربية المتحدة[1]. إذ استطاعت هذه الدول من خلال ما تحقق لها من فوائض مالية ، منذ ارتفاع أسعار البترول فى السبعينات أن توفر أسباب الرعاية الصحية والدواء والغذاء والمسكن الصحى وتطبيق الأساليب العلمية فى مختلف المرافق العامة ... الخ .

ثانيا : وراثة الفقر والغنى :

نظرا لتملك بعض الأفراد فى الدول الفقيرة للجانب الأكبر من الثروة والنفوذ والغنى فى الوقت الذى تكون فيه الأغلبية فقيرة ، لا تملك إلا سواعدها ، وفى ظل الجمود الاجتماعى الذى يسود فى تلك الدول نجد أن الفقر والغنى أشياء سرمدية فى حياة الفقراء والأغنياء . وكأن الفقير قد كتب عليه أن يمضى طوال حياته يئن من الفقر والجوع والحرمان، بينما يظل الغنى ينعم بالثروة والنفوذ والنعيم المقيم، ولا يقف الأمر عند هذه الحدود بل يتعداه إلى أن تصبح ذرية الفقير فقيرة ، بينما ترث ذرية الغنى الثراء، وتصبح بالتبعية غنية تملك المال والنفوذ والسلطان.

ويعتبر بعض علماء الاجتماع أن نظام الوراثة هو النتيجة المنطقية لحق الملكية وأنه يقوى روابط الأسرة ويبعث على الاطمئنان على حياة الورثة وسعادتهم بعد وفاة المورث . كما أنه يحقق النفع للفرد والمجتمع معا، وبدونه لا يوجد حافز لدى الأفراد للعمل بعد بلوغ سن معين. ولا يعتبر هؤلاء العلماء أن توريث الملكية يؤدى إلى التفاوت فى توزيع الثروة. إذ أن هذا التفاوت يرجع فى نظرهم إلى الطبيعة

(١) المرجع السابق .

الإنسانية واختلاف الطبائع والنزعات، وهو بذلك له مبرراته[1].

ومثل هذه الآراء - في اعتقادنا - لا يمكن قبولها على إطلاقها طالما أن الأغنياء الذين يسيطرون على كافة وسائل الإنتاج فى الدول الفقيرة لايتيحون الفرصة للفقراء لتحسين أوضاعهم وأخذ فرصتهم فى الحياة الحرة الكريمة ، وإعمال العقل والفكر والمواهب التى توجد بلا شك عند كل من الفقراء والأغنياء، على السواء والحصول على نتائج اجتهادهم، وكفاحهم ، ومواهبهم.

والجدول رقم (١٤) التالى يوضح لناكيفية توزيع الملكية الزراعية فى باكستان ، خلال عام ١٩٨٨ .

(١) د. السيد محمد بدوى : « علم الاجتماع الاقتصادى » ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨، ص ٣٤٩ - ٣٥٢.

جدول رقم (١٤) بالعرض

جدول رقم (١٤)
توزيع ملكية الأرض الزراعية في باكستان

حجم الحيازة بالايكر	مساحة الحيازة بالمليون أيكر	مساحة الحيازة المزروعة فعلا	النسبة المئوية المزروعة فعلا من إجمالي الحيازة	النسبة المئوية من إجمالى الحيازة المزروعة
أقل من ٥	١٦,٢	١٤,٩	٣٤,٤	٣٧,٣
٥ — ١٠	١١,٦	١٠,٨	٢٤,٦	٢٧,١
١٠ — ٢٠	٨,٤	٦,٩	١٧,٨	١٧,٣
٢٠ — ٦٠	٦,٩	٥,٠	١٤,٧	١٢,٥
٦٠ فأكثـــر	٤,٠	٢,٣	٨,٥	٥,٨

المصدر : Federal Bureau of Statistics, Pakistan, 1989.

من الجدول رقم (١٤) يمكن استنتاج ما يلى :

أ – أن ٨,٥٪ من الأراضى الزراعية يملكها أناس تبلغ حيازة كل منهم ٦٠ أيكر فأكثر. وأن ٥,٨٪ فقط من الأراضى المزروعة فعلا يملكها هؤلاء الذين تبلغ حيازة كل منهم المساحة المذكورة، وهى أعلى شرائح الحيازة التى تحقق دخلا مرتفعا فى الباكستان .

ب – نحو ٣٤,٤٪ من الأراضى الزراعية، ٣٧,٣٪ من الأراضى المزروعة يملكها الفقراء.

جـ – حوالى ٨٢٪ من الأراضى المزروعة فعلا يمتلكها أفراد تقل حيازتهم عن ٢٠ أيكر وهم يملكون ٨٣٪ من إجمالى مساحة الأراضى الزراعية المزروعة وغير المزروعة، وتعتبر هذه الشريحة معفاة من الضرائب على الدخل فى باكستان اعترافا من الحكومة بتواضع مستوى معيشتهم . ويعتبر نمط توزيع الملكية الزراعية هذا صورة صادقة لما هو عليه الحال فى كافة الدول الفقيرة، إذ نجد أن المزارع التى تقل حيازتها عن هكتار واحد من الأرض تمثل ٧٠٪ فى أندونيسيا ، ٥١٪ فى الهند، ٦٦٪ فى بنجلاديش. ولم يحدث تغير يذكر فى هذا التوزيع منذ بداية الخمسينات اللهم إلا زيادة نسبة المزارع الصغيرة التى تقل عن هكتار واحد نتيجة للنمو السكانى عند فقراء الدول الآسيوية، وهوما يختلف عن الوضع لدى الدول الأفريقية الفقيرة التى يوجد لديها أنظمة تقليدية للحيازة الجماعية[1].

---

(١) جاك لوب : « العالم الثالث وتحديات البقاء » مرجع سابق ، ص ٢١٤ – ٢١٥ .

ثالثا : هجرة الفقراء :

ترتب على فقر الفقراء أن بدأت العناصر المجتهدة وذات الاستعداد الطيب لتلقى العلم والتكنولوجيا وذوى المواهب والقدرات الإبداعية ، والأيدى العاملة، الماهرة وشبه الماهرة إلى الهجرة إلى حيث الموارد الاقتصادية الوفيرة فى الدول المتقدمة، وإلى البلاد العربية البترولية خاصة دول الخليج العربى.

وقد أشارت التقارير الحديثة فى الهند حول (استنزاف العقول) إلى أن حوالى ٣٠٪ من خريجى معاهد الفضاء وعلوم الكمبيوتر والكيمياء والهندسة الميكانيكية فى الهند يهاجرون سنويا ، إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا. وتشير هذه التقارير أيضا إلى أن نسبة المهاجرين من طلاب معهد التكنولوجيا الهندى فى مدراس قد ارتفعت من ٢٠٪ خلال الفترة (١٩٦٨ - ١٩٧٢) إلى ٣٥٪ خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٧) . ويقدر عدد المهاجرين إلى الدول المتقدمة الغربية من الهند كل عام بنحو ستة آلاف خبير فى مختلف التخصصات العملية الهامة. وقد اعترف رئيس وزراء الهند بعدم قدرة بلاده على الاستفادة بالكفاءات العلمية بنفس درجة استفادة الدول المتقدمة بهم ، الأمر الذى يدفعهم إلى الهجرة [1].

وتعتبر الدول العربية البترولية الخليجية من أهم مناطق جذب العمالة الماهرة للهجرة إليها من الدول الفقيرة، وذلك منذ بداية السبعينات حينما بدأت أسعار تصدير النفط فى الارتفاع، وتكون لدى دول البترول فوائض مالية هائلة اتجهت إلى استخدامها فى التنمية والتعمير وتطبيق أحدث منجزات العلم الحديث فى كافة مرافقها العامة والخاصة .

(١) The Muslim Newspaper, Pakistan, May 6, 1989.

والجدول رقم (١٥) التالى يوضح حجم عمالة بعض الدول الفقيرة التى هاجرت إلى البلاد العربية البترولية ونسبتهم إلى إجمالى العمالة المهاجرة خلال الفترة من (١٩٨١ – ١٩٨٣).

جدول رقم (١٥)

العمالة المهاجرة من بعض الدول الفقيرة إلى دول النفط العربية خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٣) ، (١٩٨٥ - ١٩٩٠)

الفترة الزمنية	الفترة (١٩٨١-١٩٨٣)		الفترة (٨٥-١٩٩٠)	
الجنسية	العدد بالألف	النسبة المئوية إلى الإجمالى* ٪	العدد بالألف	النسبة المئوية إلى الإجمالى ٪
اليمن الشمالى	٤١٥	٨,٣	غ. م.	غ. م.
الهنـــد	٣٩٤	٧,٩	٢٥٠	٥,٠
باكستان	١١٤٦	٢٣,٠	٢٥٦	٥,١
دول آسيوية أخرى	٠٥٥	١,١	١٢٠٤	٢٤,١

المصدر : The Muslim Newspaper, Pakistan, May 6, 1989.

غ. م. = غير متاحة

* حسبت من دراسة مطيع المختار ، مسألة النفط العربى ، مجلة الوحدة ، المجلس القومى للثقافة العربية، المغرب ، أبريل ١٩٨٨، ص ٣٨.

الفترة (١٩٨٥ – ١٩٩٠) حسبت من Finance & Development, June 1990, PP. 46 - 47.

وتشير الأرقام الواردة بالجدول رقم (١٥) إلى أن العمالة المهاجرة من الدول الآسيوية الفقيرة إلى دول النفط العربى خلال الفترة (١٩٨١ - ١٩٨٣) تمثل ٥٠.٣٪ من إجمالي العمالة المهاجرة إلى تلك الدول. ويلاحظ أن أكبر نسبة للعمالة المهاجرة كانت من باكستان ، نظرا لانخفاض أجورهم كثيرا عن أجور بقية أبناء الدول الفقيرة الأخرى .

المبحث الثانى

النتائج الاجتماعية لفقر الشعوب

تمهيد :

لاتقتصر نتائج أو آثار الفقر على الجوانب الاقتصادية وحسب، وإنما تمتد لتشمل الجوانب الاجتماعية أيضا، إذ يؤد ى الفقر وما يصاحبه من عدم كفاية الغذاء المناسب، والدواء الناجع، والمياه النقية، وقصور الرعاية الصحية والثقافية، والتخلف الحضارى، والعادات، والتقاليد التى تعادى الطب الحديث والنظافة العامة إلى ارتفاع معدلات الوفيات فى الدول الفقيرة .

ويرتبط الفقر كذلك بوجود الطبقات الاجتماعية المتميزة التى تملك وسائل الإنتاج وتتحكم فى الأغلبية المعدمة ، وينتج عن ذلك سوء توزيع الملكية الخاصة فى قطاع الزراعة، ومايصاحب ذلك من أمراض اجتماعية تهدد كيان المجتمع بالانهيار ، وقد يبدو ذلك واضحا فى حالة الدول التى تحاول الخروج من الفقر إلى التخلف ، فتدفع لذلك ثمنا اجتماعيا وسياسيا باهظا.

ولا يخفى أن الفقر ينتج عنه أيضا بعض الأمراض الاجتماعية الناجمة عن نقص الدخول والبطالة ، إذ تتفشى الجريمة والانحراف الخلقى رغبة فى الحصول على الدخل بطريقة لاعناء فيها، طالما أن هناك تفاوتا كبيرا فى توزيع الثروة والدخول ، وأن الأغنياء فى الدول الفقيرة يحصلون على الثراء بالوراثة دون تعب أو كفاح ، أو عمل حقيقى ، فيكون الغنى إرثا ، والفقر إرثا كذلك، وهو ما ترفضه الفطرة الإنسانية السليمة.

وتنظر المدرسة الاجتماعية فى تفسير الإجرام إلى الأحوال الاجتماعية العامة، والتى تنتج عن سوء الأحوال الاقتصادية على أنها المسئولة بالدرجة الأولى عن الجنوح والإجرام. ويربط بعض علماء الاجتماع بين الجريمة والدورات الاقتصادية ، حيث يرون أن الكساء وما يرتبط به من فقر وبطالة تكثر فيه جرائم الاغتصاب والقتل والتشرد[1].

وهناك من يرى أن الأحوال الجوية التى تسود المجتمع تؤثر على الجرائم ، إذ أن سكان الدول المعتدلة المناخ ، أفضل أخلاقا من سكان المناطق الحارة. وأوضح البعض أن جرائم العنف كالقتل والضرب والاغتصاب تكثر فى فصل الصيف ، وأن جرائم المال تكثر فى فصل الشتاء ، بينمايزيد عدد الجرائم الجنسية فى فصل الربيع وفى فصل الصيف عنها فى الخريف أو الشتاء . ورغم ذلك ، فلا بد للباحث الاجتماعى ألا يثق فى هذه الآراء بشكل مطلق، وأن يتعامل معها بحذر شديد[2].

وقد سبق أن أوضحنا أن معظم الدول الفقيرة تقع فى المناطق الحارة والدفيئة فى أفريقيا وآسيا، الأمر الذى يجعلها تجمع بين جرائم المال بسبب الفقر، وجرائم المناخ الحار كالعنف والقتل والثأر، والاغتصاب مع ثبات كافة العوامل الأخرى .

بالنسبة للجرائم التى يرتكبها الأطفال فى الدول الفقيرة ، أوضحت الدراسات الاجتماعية أن ٢٥٪ من أطفال المناطق الفقيرة الذين يعانون من سوء مستوى المعيشة يجنحون إلى الجريمة بينمالا تتجاوز النسبة المناظرة فى المناطق المتقدمة على

---

(١) د. سامية حسن الساعاتى : « الجريمة والمجتمع » دار النهضة العربية ، بيروت ،١٩٨٣، ص ١١٢ – ١١٨ .

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٠ – ١٤١ .

١٪ فقط[1]. ولما كانت مسئولية توفير احتياجات الحدث من غذاء وكساء وسكن وترفيه تقع على عاتق والده أو ولى أمره الذى يكون دخله منعدما فى حالة الفقر، فإن عجز العائلات الفقيرة عن توفير بعض احتياجات الأحداث من أبنائها يدفع هؤلاء الأطفال إلى الجريمة ، ومعظم قوانين الدول الفقيرة تجعل سن الحدث ١٦ عاما فأقل . وقد تبين أن معظم الأطفال الذين يجنحون إلى الجريمة تتمثل جرائمهم فى التشرد والسرقة والنهب والتسول ، وخدمة من يقومون بأعمال الدعارة والفجور والقمار والمخدرات وغيرها[2].

ومن الأمراض الاجتماعية فى الدول الفقيرة مرض البغاء، وقد أوضحت إحدى الدراسات عن المجتمع الهندى أن انتشار هذه الجريمة يرجع إلى عوامل اقتصادية كالفقر العام وارتفاع نفقات المعيشة وإكراه الفتيات والنساء الشابات على احتراف مهنة البغاء من أجل إعالة أسرهن .

وقد تبين من بحث اجتماعى أجرى فى مدينة كلكتا فى بنجلاديش ، أن ١٠.٤٪ من الإناث يحصلن على دخول منتظمة من البغاء، وأن هذه الفئة تحتل المركز الثانى من حيث الترتيب بعد فئة خادمات المنازل والطاهيات[3]. وتسمح قوانين بعض الدول الفقيرة بممارسة البغاء واعتباره وسيلة للكسب . وتخضع المزاولات للفحص الطبى الدورى . وقد قامت بعض الدول الفقيرة مؤخرا بإلغاء التراخيص الممنوحة للبغايا لأسباب دينية فقط.

---

(١) د. نبيل السمالوطى : « علم اجتماع العقاب » ، دار الشروق ، جدة ، ١٩٨٣،ص ٧٢.

(٢) د. عزت سيد اسماعيل ، وآخرين : « جنوح الأحداث » ، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٤، ص ١٢٤ ، ١٥٤، ٣٢٩ .

(٣) د. سامية الساعاتى : « الجريمة والمجتمع» ، مرجع سابق ، ص ١٨١ – ١٨٤.

ويميز بعض الباحثين بين البغاء فى المجتمعات الفقيرة والبغاء فى المجتمعات المتقدمة على أساس أن البغاء فى المجتمعات الأخيرة يرتبط بالتحلل الجنسى والملل العاطفى، وتطلعات الرفاهية، والرغبة فى الحصول على بعض السلع الكمالية أو الهدايا الفاخرة، ويطلق عليه (البغاء الوحشى) وتمارسه الفئات المتوسطة الدخل بنسبة ٦٣٪ ، أما الفئات ضئيلة الدخل ، فتصل نسبتها إلى ١٩٪ فقط[1].

أما البغاء المنتشر فى الدول الفقيرة، فهو البغاء العادى الذى يرتبط بالحاجة إلى المال لإشباع الاحتياجات الضرورية كالطعام والشراب والكساء والمسكن ..الخ.

ويعتبر تعاطى المخدرات من الأمراض الاجتماعية المنتشرة فى الدول الفقيرة لأسباب متعددة ، منها الرغبة فى نسيان المشاكل المادية أو الحرمان ، والحد من الرغبة الجنسية لعدم القدرة على تحمل أعباء الزواج المادية. وذلك بالإضافة إلى الشعور بالمساواة حيث تضم جلسة المتعاطين عادة الفقراء والأغنياء . وأفراد من مختلف الطبقات والمهن ودرجات الثقافة، كمايشعرون بالتحرر من الضوابط الاجتماعية ، واستشعار روح الجماعة والمرح بعيدا عن هموم الفقر ومشاكله[2].

وحول علاقة الفقر بتعاطى المخدرات ، أوضحت إحدى الدراسات أن أكثر الفئات تعاطيا للمخدرات هم الفقراء ومتوسطو الدخل ، بينما تجئ فئة الأغنياء فى المرتبة الثالثة ، وتعلل الدراسة ذلك بنفس الأسباب السابق ذكرها، والتى أهمها الرغبة فى الهروب من مشاكل وهموم الفقر ذاته[3].

---

(١) د. رشدى فكار : « تأملات إسلامية فى قضايا الإنسان والمجتمع» ، مكتبة وهبة، القاهرة ، ١٩٨٠، جدول رقم (١١) ، ص ١٤٨.

(٢) د. سامية حسن الساعاتى : « الجريمة والمجتمع » ، مرجع سابق ، ص ٢١٩ .

(٣) د. السيد على شتا : « علم الاجتماع الجنائى » ، مرجع سابق ، ص ١٦٥.

وتشير الإحصائيات إلى أن حجم استهلاك المخدرات فى الهند مثلا وصل إلى نحو ٢٥٠ طن مترى عام ١٩٨٧ ، وفى باكستان نحو ٣٤ طن مترى، وفى أفغانستان نحو ٤٠ طن مترى، وفى بورما نحو ٣٠٠ طن كوكايين فى نفس العام. ويبلغ عدد متعاطى الأفيون والهيروين فى الهند نحو ٥ مليون مواطن، وفى باكستان نحو ٩٢٠ ألف مواطن. أما عدد الذين يتعاطون الحشيش فى باكستان فيصل إلى نحو ٥٨٠ ألف مواطن فى نفس العام وفقا لتقديرات وزارة الخارجية الأمريكية[1].

(١) Department of State, U.S.A. , Report on : International Drug Idict Strategy, 1987.

المبحث الثالث

النتائج السياسية لفقر الشعوب

مقدمة :

لاتقتصر نتائج الفقر على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فحسب، وإنما تتعدى ذلك إلى النواحى السياسية الداخلية والخارجية على السواء. إذ فى ظل الفقر لا يكون المواطن آمنا على رغيف الخبز، وعندما يرى الأغلبية – وهم الفقراء – أن هناك قلة حاكمة ومسيطرة على القوت والسلطة ، وتعيش فى بحبوحة من العيش ، فإنها انطلاقا من معاناتها ، وما يتأجج فى صدورها من أحقاد تضطر إلى الانتفاضة، وتحطيم ما ينعم به الأغنياء من مظاهر الترف والنعيم. وتعم الاضطرابات والفوضى أنحاء البلاد، ويسقط العديد من القتلى والجرحى. وتضطر السلطات الحاكمة المسيطرة إلى استخدام العنف، وكبت الحريات، وقطع ألسنة المعارضة، ومصادرة الصحف، وإغلاق المساجد ، ومنع الخطباء المعارضين للحكم وتكشف الديكتاتورية عن وجهها القبيح ، بعد أن كانت تدعى الديمقراطية والعدالة والمساواة.

ونظرا لعدم ثقة المواطنين فى الدول الفقيرة في أجهزة الحكم،وما ترفعه من شعارات براقة، فإنهم عادة مايعزفون عن المشاركة السياسية فى الانتخابات ، أو منابر الرأى ، ويقاطعون دعوات الحكومة لهم بتقديم الاقتراحات والآراء المناسبة للتغلب على سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية . وبذلك تعم السلبية ويضعف الانتماء السياسى والحزبى والقومى فى تلك الدول.

وعادة مايكون المواطن مهموما بفقـره يفكر فى طعامه وشرابه وسكنه والالتزامات

المفروضة عليه تجاه من يعولهم، وبذلك فإنه عادة ماينظر إلى المشاركة السياسية على أنها ترف . ويعطى هذا الشعور الفرصة للحكومات المسيطرة على الشعوب الفقيرة لفعل ما تشاء دون أن تعبأ بمشاكل الفقراء، ودون أن تخشى المعارضة أو التذمر لفترة طويلة من الزمن لا يفيق خلالها الشعب من غفلته، ولا يقلع عن سلبيته واستكانته.

ونظرا لأن السلطات الحاكمة يكون شغلها الشاغل هو المحافظة على كراسى الحكم والتمتع بالثروات من دون الأغلبية الكادحة فإنها عادة ما توجه قدرا كبيرا مما يتجمع لديها من أموال للإنفاق على خداع أفراد الشعب من ناحية، وللإنفاق العسكرى لتعزيز قبضتها على البلاد داخلها وخارجها. ويرتبط ذلك بتعزيز أواصر التبعية السياسية للدول الكبرى الإمبريالية فى الغرب والشرق، حيث تستمد الأجهزة الحاكمة قوتها من دعم ومساندة هذه الإمبريالية لها ضد شعوبها وضد جيرانها من الدول ذات الأنظمة المخالفة لها فى التوجه السياسى والعقائدي.

وفى هذا المبحث نوضح أهم النتائج المترتبة على فقر الشعوب من خلال بعض المؤشرات المتاحة عن المشاركة السياسية فى الانتخابات العامة، وعن الإنفاق العسكرى وارتباط ذلك بالتبعية السياسية. وكذلك أشكال الحكم والسماح بتكوين الأحزاب وفعاليتها فى صنع واتخاذ القرارات السياسية .

أولا : ديكتاتورية الحكم وعدم فاعلية الأحزاب :

تتصف أشكال الحكم فى الدول الفقيرة بأنها ديكتاتورية عسكرية حيث نجد أن معظم هذه الدول لا يسمح فيها بقيام الأحزاب أو المنابر المعارضة. ومعظم حكومات هذه الدول تكون حكومات جمهورية عسكرية، وبعض الحكومات

تأخذ شكل الإمبراطورية ، وقليل من الدول الفقيرة ما يسمح بتكوين أحزاب مثل الهند وباكستان ولكنها أحزاب غير مستقرة رغم قدمها فى الممارسة السياسية وكلما جاءت حكومة جديدة ، فإنها تفكر فى تعديل الدستور للحصول على أكبر مكاسب ممكنة للسلطة الحاكمة وضمان بقائها أطول فترة ممكنة فى الحكم. وفى دول العالم الرابع الثمانية والثلاثين لا توجد أحزاب سوى فى الهند وباكستان وأفغانستان (أحزاب فى المنفى، وحزب حاكم ينفرد بالسلطة).

وفى باكستان نجد أنه تم تعديل الدستور ثمانية مرات ، وتحاول الحكومة الحالية تعديله للمرة التاسعة منذ استقلال البلاد عام ١٩٤٧. وقد جرت الانتخابات عدة مرات فى باكستان على أسس غير حزبية ، آخرها عام ١٩٨٥ فى عهد المرحوم الجنرال ضياء الحق، إلا أنه بعد وفاته قضت المحكمة الدستورية بأن تجرى الانتخابات على أسس حزبية، وقد تمت بالفعل فى نوفمبر ١٩٨٨.

ويوجد فى باكستان ٨٠ حزبا وتحالفا سياسيا لا يوجد بينها سوى ٨ أحزاب لها أكثر من عشرة مرشحين، أما بقية الأحزاب فإنها صغيرة الحجم. وبذلك نجد أن نسبة الأحزاب المشاركة فى الانتخابات لاتتعدى ٣٣,٧٪ من إجمالى عدد الأحزاب المسجلة لدى المحكمة الدستورية العليا. وأن الأحزاب الكبيرة تمثل ١٠٪ فقط من العدد الإجمالى.

وقد جرت انتخابات نوفمبر ١٩٨٨ ، تحت حماية الجيش ، وتم ترشيح ٢٧ ضابطا من القوات المسلحة متقاعدين ، منهم (١٤) تقدموا كمستقلين، (٣) عن حزب الشعب ، (٢) عن الاتحاد الإسلامى. وفى هذه الانتخابات تم تخصيص عشرة مقاعد للأقليات غير المسلمة فى المجلس القومى وهم المسيحيون ، الهندوس ،

السيخ ، القاديانية. أما المسلمون ، فقد خصص لهم ٢٠٧ مقاعد ، موزعة على الأقاليم حسب الكثافة السكانية.

ويلاحظ ضعف المساهمة النسائية فى الأحزاب حيث أن الانتخابات التى جرت عام ١٩٨٥ لم يفز فيها إلا امرأتان فقط. وفى انتخابات عام ١٩٨٨، تقدمت ١٦ امرأة للمجلس القومى لم يفز منهن سوى سبعة نساء فقط ، مما أدى إلى تعيين بعض النساء كعضوات فى المجلس القومى الباكستانى.

ويجدر الإشارة إلى أن الدستور الباكستانى الحالى يعطى سلطات واسعة لرئيس الجمهورية ، تجعله قادرا على حل البرلمان فى أى وقت، وعلى اختيار الحزب الذى يؤلف الوزارة فى حالة عدم حصول أى من الأحزاب المنافسة على الأغلبية المطلقة ، والحصول على أعداد متقاربة من المقاعد . ونظرا لأن رئيس الجمهورية ينتمى عادة إلى أحد الأحزاب ، فإنه يستطيع الانحياز إلى الحزب الذى يمثله أو الأحزاب التى يتحالف معها حزبه. وتستطيع الحكومة أن تلجأ إلى مجلس الشيوخ لتعديل الدستور فى أى وقت. ونظرا لأن أعضاء هذا المجلس تم انتخابهم على أساس غير حزبى باعتبارهم يمثلون مصالح خاصة لقوى النفوذ فى المجتمع، فإنهم عادة ما يجعلون الدستور أداة لتحقيق مصالح السلطات الحاكمة ، والتى تتفق مع مصالحهم الخاصة.

ولا يسلم النظام الحزبى فى الشعوب الفقيرة من تدخل القوى الكبرى الإمبريالية الغربية والشرقية حيث أشارت الصحف الباكستانية بأصابع الاتهام إلى بعض الدول الكبرى لمساعدتها حاليا للحزب الذى فاز فى الانتخابات الأخيرة عام ١٩٨٨. كما أشارت إلى بعض الدول الفقيرة والنامية إلى بعض الأقليات فى

الولايات المتحدة التى قدمت دعما للحزب الذى يتولى الحكم الآن فى باكستان[1].

وفى أفغانستان يسيطر حزب الشعب على الحكم مؤيدا تأييدا عسكريا من الاتحاد السوفيتى باعتباره حامى الاشتراكية فى العالم ، مثلما تخضع بقية الأحزاب الأخرى الإسلامية الموجودة فى المنفى والمعارضة للنظم الشيوعية لتوجيهات الإمبريالية الأمريكية وحلفائها من الدول الإسلامية ومساعدتهم العسكرية والسياسية للقضاء على الحكومة العميلة للروس فى كابول.

وقد استطاعت الأحزاب الإسلامية تأليف مجلس شورى يضم ٥٢٦ عضوا، من بينهم قادة الأحزاب الإسلامية السبعة العاملة فى باكستان. وقد تم تمثيل هذه الأحزاب على أساس ٦٠ عضوا لكل حزب ، ويخصص ٨٠ مقعدا لأعضاء من خارج اتحاد أحزاب المجاهدين السبعة. وهناك ٢١٠ مقعدا ، تم حجزها للقادة العسكريين لفصائل المقاومة الأفغانية، ٢٠ مقعدا للمسلمين غير الحزبيين من داخل أفغانستان ، ستة مقاعد للشخصيات غير الحزبية من الأفغان الذين يعيشون خارج أفغانستان .

وفى فبراير ١٩٨٩ ، استطاع مجلس الشورى تشكيل حكومة مؤقتة تتولى أمور الجهاد ومصالح البلاد حتى يتم إسقاط نظام الحكم فى كابول ، وسيطرة الحزب الواحد الشيوعى على الحكم. ولعل ظروف الحرب والجهاد يمكن أن تكون تبريرا لسيطرة العسكريين على مقاليد الأحزاب الإسلامية والحكومة وكافة الوزارات ، ومن ثم فإن الحكم على تجربـــة الأحزاب الديمقراطية فى أفغانستان ، لا يمكن حدوثه حاليا ، ولا بد من الانتظار حتى التحرير وسيادة الحكم المدنى فى

---

(١) جريدة السلم الباكستانية ، بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢.

البلاد .

ويجدر الإشارة إلى وجود ثمانية أحزاب إسلامية أفغانية أخرى تعمل فى إيران وبدعم منها، وهى تحاول الحصول على عدد كبير من المقاعد فى مجلس الشورى، ومن الوزارات رغبة فى جعل أفغانستان دولة شيعية تابعة للسيطرة الإيرانية ولكن الأحزاب الكبيرة العاملة فى باكستان لم تمكنها من ذلك .

وهكذا نجد أن التجربة الحزبية الأفغانية الراهنة تخضع لضغط ما يزيد على أربعة دول نامية (هى باكستان ، والهند، وإيران، والسعودية)، وذلك بالإضافة إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا .

ولا تختلف الممارسة الحزبية فى الهند عنها فى كافة الدول الفقيرة حيث نجد أن الأحزاب القوية هناك تمثل مصالح ذوى النفوذ ، وإن أعطت سلطات واسعة لرئيس الوزراء من الحزب الذى يحصل على الأغلبية فى المجلس القومى الهندى، الذى يبلغ عدد مقاعده ٥٤٢ مقعدا.

وتميل الأحزاب الهندية إلى توارث السلطة بصرف النظر عن الحنكة السياسية أو الخبرة الحزبية، وقد تبدى ذلك واضحا فى أعقاب اغتيال أنديرا غاندى (وريثة الحكم عن والدها نهرو) ، حيث انتقلت رئاسة الحزب ورئاسة الوزارة إلى ابنها راجيف غاندى ، دون أن تكون لديه سابقة خبرة فى العمل السياسى أو الحزبى. ولا يختلف هذا عما حدث فى باكستان ، حيث أصبحت رئاسة حزب الشعب ، لابنة الرئيس الراحل بوتو ، وكذلك رئاسة الوزارة دون أن تكون لها خبرة كبيرة فى العمل السياسى ورغم حداثة سنها.

ويوجد فى الهند أربعة أحزاب منها حزب المؤتمر الحاكم، والثلاثة أحزاب الأخرى تتحالف مع بعضها فى جبهة معارضة للحزب الحاكم الآن. وذلك بالإضافة إلى بعض الأحزاب الانفصالية الصغيرة. وتعتبر معظم الأحزاب الهندية ذات توجه روسى تخضع لاتجاهات السياسة الروسية العالمية، وحماية مصالحها فى الداخل والخارج. ويعنى ذلك وجود تبعية سياسية من جانب الأحزاب القوية فى الهند للقوى الكبرى الأجنبية مثلما هو الحال فى معظم الدول الفقيرة .

وهكذا نجد أن الأحزاب الموجودة فى الدول الفقيرة غير قادرة حتى الآن على تحقيق استقلالها السياسى أو تأكيد دورها الحقيقى فى صنع القرارات، وأن شبح الديكتاتورية لا يزال مسيطرا على كافة المؤسسات السياسية والدستورية فيها. كما أن السلطات الحاكمة تحاول دائماتعديل القوانين والدستور بما يتلاءم مع مصالحها ودوام استمرارها فى الحكم. ولذلك نجد أن بعض الكتاب فى العلوم السياسية يرون أن مشكلة الدول الفقيرة هى عدم نضج المؤسسات الموجودة فى الدولة مما يصعب من عملية انتقال السلطة من مرحلة المركزية إلى مؤسسات متعددة مجردة عن الصفة الشخصية والأسلوب العملى الموضوعى. إذ أن المؤسسات البالية وضآلة فعالية أنماط العمل السياسى يحولان دون تعميق الأسلوب الديمقراطى فى الحكم[1].

ثانيا : ضعف المشاركة السياسية :

إذ يترتب على هموم الفقر عزوف المواطنين عن الانخراط فى سلك العمل

---

(١) د. محمد سعيد مجذوب : « الحريات العامة وحقوق الإنسان» ، جروس برس ، طرابلس ، لبنان ، ١٩٨٦، ص ١٢٠.

السياسى والحزبى أو المشاركة فى الانتخابات العامة ، ولعدم ثقتهم فى اللعبة الديمقراطية .

وفى باكستان – على سبيل المثال – نجد أن عدد الأفراد المسجلة أسماؤهم فى سجلات الانتخابات حوالى ٤٨ مليون بنسبة ٤٦,٦٪ من السكان. ولم يشارك فى الانتخابات التى جرت عام ١٩٨٨، سوى ٢٣,٠ مليون مواطن بنسبة ٤٨,٠٪ من الأفراد المسجلين، ٢٣,٧٪ من إجمالى عدد السكان.

ويلاحظ ضآلة مشاركة المرأة فى الحياة السياسية ، وباستثناء المقاعد المخصصة للمرأة فى المجلس القومى والمجالس الإقليمية ، فإن حظها يعتبر ضئيلا جدا فى المشاركة السياسية مثلما يقل حظها فى المشاركة الحزبية ، كما أشرنا إلى ذلك فى الصفحات السابقة من هذا المؤلف. أما مشاركة المرأة فى عملية الاقتراع، والانتخابات بصفة عامة فقد ازدادت فى عام ١٩٨٨ عنها فى الانتخابات السابقة وذلك يرجع إلى وجود امرأتين مرشحتين . لرئاسة الوزارة وعلى رأس حزب الشعب الباكستانى، مما أدى إلى ذهاب النساء بأعداد كبيرة إلى لجان الانتخابات للإدلاء بأصواتهن تأييدا لهاتين المرشحتين من النساء.

وقد لوحظ نفس الظاهرة بالنسبة للانتخابات للمجالس الإقليمية التى جرت فى نفس العام المذكور. وتتشابه ظروف المشاركة السياسية للشعب بصفة عامة، وللنساء بصفة خاصة فى الهند مع كافة ما ذكرنا فى باكستان. بل إن بعض الأحزاب الباكستانية تعتبر امتدادا فكريا لبعض الأحزاب الهندية، مثل حزب الرابطة الإسلامية، الذى يعتبر امتدادا لحزب الرابطة الإسلامية لعموم الهند والذى تأسس عام ١٩٥٦ . وقد لجأت الهند إلى خفض سن حق التصويت إلى ١٨ سنة ،

بدلا من ٢١ سنة لزيادة عدد المواطنين الذين يمكنهم المشاركة فى الانتخابات بنحو ٤٧ مليون مواطن.

ثالثا : عسكرة الحكم :

عادة ما تتجه الحكومات فى الدول الفقيرة إلى عسكرة الحكم ، بحيث تمنع الجماهير الجائعة من التمرد ، أو الثورة ، أو العنف، فتجد الحكم العسكرى والمؤسسات العسكرية معا. كما تحرص على أن يبقى التركيب الاجتماعى والطبقى فى الإطار الذى يخدم مصالحها وسطوتها العسكرية .

وبرغم فقر الموارد وعدم كفايتها لإشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين نجد أن جانبا كبيرا من الموارد المتاحة على قلتها ، يوجه للإنفاق العسكرى باعتباره الأولوية التى تفضل كل ما عداها وتتقدم عليه.

والجدول رقم (١٦) يوضح الوزن النسبى للإنفاق العسكرى فى بعض الدول الفقيرة عام ١٩٨٦، كنسبة من إجمالى الإنفاق الحكومى .

جدول رقم (١٦)

الإنفاق العسكرى فى بعض الدول الفقيرة عام ١٩٨٦

(٪ من إجمالى الإنفاق الحكومى)

الدولة	باكستان	الهند	بنجلاديش	سيريلانكا	نيبال	أوغندة
النسبة	٣٣,٩	١٨,٤	١١,٢	٨,٠	٦,٩	٢٦,٣

المصدر : انظر مصدر الجدول رقم (٩) .

من الجدول رقم (١٦) نستطيع أن نتبين أن ما يقرب من ٤٠٪ من النفقات الحكومية ينفق على الشئون العسكرية فى باكستان، وأن ما يزيد على ربع الإنفاق الحكومى فى أوغنده ، يوجه لنفس الغرض ، وأن ما يقل عن خمس النفقات الحكومية فى الهند يذهب إلى القوات المسلحة.

وترتبط هذه النتائج بزيادة الديون العسكرية فى الدول الفقيرة. كما يرتبط بزيادة تبعية هذه الدول للقوى الإمبريالية العالمية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا كما سبق بيان ذلك فى الفصل السابق.

ويجدر الإشارة إلى أن الإنفاق العالمى على إنتاج السلاح يبلغ نحو ٩٠٠ ألف مليون دولار سنويا، يبلغ نصيب الدول النامية والفقيرة منه ١٥٪ عام ١٩٨٥، بعد أن كان ٥,٠ ٪ عام ١٩٥٥ ، وتبلغ قيمة التجارة الدولية فى السلاح ٢٠ ألف مليون دولار سنويا، تباع لنحو ٧٥ دولة معظمها من الدول النامية والفقيرة[١].

ويعنى ذلك أن الدول الفقيرة ، والنامية تحمل عبء حماية المصالح الاستراتيجية للقوى الكبرى فى العالم بدلا منها نظرا لأن هذه القوى عادة ما تتخذ لها قواعد عسكرية فى الدول الفقيرة ، كما تدفعها إلى استخدام القوى العسكرية لتحقيق الأهداف التى ترمى القوى الكبرى إلى تحقيقها.

وقد تجلى حرص القوى الإمبريالية العالمية على أن تظل القوى الفقيرة تابعة لها اقتصاديا وسياسيا عندما طرحت مسألة وضع ميثاق دولى للحقوق المدنية والسياسية وميثاق دولى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . إذ كانت

(١) جورج المصرى : « مرجع سبق ذكره » ، ص ٣٠ .

الدول المتقدمة ترفض بإصرار إضافة حق تقرير المصير إلى الحريات والحقوق السياسية الواردة فى الاتفاقيات الدولية معللة ذلك بأن اتفاقية حقوق الإنسان لا بد وأن تقتصر على الحقوق الفردية وأن حق تقرير المصير يعتبر حقا جماعيا لا يندرج تحت مجموعة حقوق الإنسان.

وقد لاحظ المراقبون أن حق تقرير المصير الاقتصادى الذى يبيح للدول النامية والفقيرة حرية التصرف فى مواردها وثرواتها الطبيعية لقى معارضة أشد وأقوى من جانب الدول المتقدمة ، ويفوق كثيرا معارضتها لحق تقرير المصير السياسى[1]. ولعل هذا يرجع إلى إيمان الدول المتقدمة بأن التبعية الاقتصادية كفيلة بتحقيق التبعية السياسية أيضا .

(١) د. محمد سعيد مجذوب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٩٨ .

الفصل السادس

محاولات علاج فقر الشعوب

مقدمة :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وماترتب عليها من نتائج اتجهت الدول الفقيرة إلى الكفاح المسلح والسلمى أو السياسى للحصول على استقلالها عن القوى الكبرى المستعمرة لها. واستطاعات بالفعل معظم تلك الدول تحقيق الاستقلال السياسى ، ولكنها لم تفلح فى تحقيق استقلالها الاقتصادى، إذ ظلت تابعة اقتصاديا لدول الشمال المتقدمة تصدر إليها المواد الخام والثروات الطبيعية والمعدنية بأسعار زهيدة، وتستورد منها احتياجاتها الأساسية كالطعام والشراب والملابس ومختلف السلع الصناعية بأسعار باهظة. وهكذا بينما اتجهت أسعار صادرات الدول الفقيرة إلى الانخفاض باضطراد فقد اتجهت أسعار وارداتها إلى الارتفاع دوما ، مما جعل شروط التبادل الدولى فى صالح دول الشمال المتقدمة وبات أغنياء العالم يزدادون غنى بينما يزداد الفقراء فقرا على فقر.

وفى الوقت الذى أدركت فيه الدول المتقدمة أهمية الاحتفاظ بالدجاجة التى تبيض ذهبا فى حالة تبعية اقتصادية ، دوى صياح هذه الدجاجة معلنة تبرمها بعملية استنزاف بيضتها ، فظهرت حركة عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومؤتمر دول جنوب آسيا (SAARC) ، ومنتدى العالم الثالث ومؤتمر أروشا ، والسوق المشتركة لأمريكا الوسطى، وحلف الإندين ، واستهدفت هذه المنظمات تحقيق الاستقلال السياسى والاقتصادى معا، ونبذ أشكال التبعية السياسية والاقتصادية لأى من القوى الكبرى فى العالم .

ولما تبين للدول المتقدمة ، خطورة صحوة الدول الفقيرة على مصالحها السياسية والاقتصادية حاولت ولا تزال تحاول احتواءها وتقليل نتائجها ما أمكن، واتجهت إلى دعم الدور السياسى لتجمعات الدول الفقيرة فى إطار مصلحتها الاستعمارية مع تهميش الدور الاقتصادى لها. ومن ثم اقتصر دور حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الأفريقية وغيرها، على النواحى السياسية وتضاءل دورها الاقتصادى إلى أدنى الحدود. ولم يعد هناك سوى مجموعة الدول السبع والسبعين التى تعنى بالمسائل الاقتصادية على المستوى العالمى ولكنها تضم عددا كبيرا من الدول غير المتجانسة ، إذ تضم كلا من الدول الفقيرة (دول العالم الرابع) ، والدول المتوسطة الدخل (دول العالم الثالث) ، ودول الأوبك، وبعض الدول المنتجة للبترول دون تصديره .

وعلى الجانب الآخر أخذت الدول المتقدمة فى تنظيم تجمعاتها الاقتصادية وتقوية مؤسساتها المالية العالمية ودعم الأحتكارات الدولية وتوحيد سياستها الاقتصادية والتنسيق فيما بينها لاستمرار سيطرتها على النقد الدولى وعلى التجارة الدولية وصياغة العلاقات الدولية على النحو الذى يحقق مصالحها بالدرجة الأولى.

وقد شهد العالم محاولات متعددة لعلاج فقر الشعوب ، بعضها فى إطار الجهود الدولية والحوار بين الأغنياء والفقراء، وبعضها فى إطار استراتيجيات الاعتماد على الذات ، والبعض الآخر ارتكز على الدعوة للاعتماد الجماعى على الذات، طالما أن الاعتماد الفردى على الذات لم يجئ بنتائج تذكر. ولا تزال الجهود الدولية والإقليمية والفردية تتقدم خطوة ثم تتقهقر خطوات ، دون أن تتمكن من قهر الفقر العالمى لشعوب العالم الرابع .

وفى هذا الفصل نتناول أهم الجهود الدولية التى بذلت فى هذا الصدد، ومدى مساهمتها فى علاج الفقر، ثم نوضح أهم المحاولات التى تمت بالاعتماد على الذات، ومدى فعاليتها ، وكذلك الجهود الإقليمية التى توخت الاعتماد الجماعى على الذات ، كطريق لعلاج الفقر، ودرجة نجاحها فى تغيير توازنات القوى الاقتصادية فى العالم ، ونناقش ما إذا كان الحوار بين الجنوب والجنوب ، يصلح لأن يكون بديلا للحوار بين الشمال والجنوب ، ويحقق نتائج أفضل وقدرة أكبر على تغيير صورة الاقتصاد العالمى والعلاقات الاقتصادية الدولية أم لا، وذلك فى ظل المشاكل الاجتماعية والسياسية السائدة فى هذه الدول الفقيرة، وفى ظل الأنظمة القائمة للحكم وأسس توزيع العوائد الاقتصادية للتنمية على المساهمين فى تحقيقها ودرجة الثقة المتبادلة الحالية بين الشعوب الفقيرة وحكوماتها من ناحية، ودرجة الثقة المتبادلة بين الشعوب الفقيرة والشعوب المتقدمة من ناحية أخرى، ودرجة الثقة المتبادلة بين دول العالم الرابع ، ودول العالم الثالث من ناحية ثالثة .

المبحث الأول

الجهود الدولية لعلاج فقر الشعوب

تمهيد :

أدركت الدول المتقدمة أن استمرار فقر الشعوب الأشد فقرا فى العالم ليس فى صالح اقتصاديات، ومصالح الرأسمالية الدولية بصفة عامة، واقتصاديات ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية بصفة خاصة ، إذ أن الدول الفقيرة هى السوق المضمون لمنتجاتها، وهى الموقع الآمن للشركات المتعددة الجنسية التى تخدم المصالح الاحتكارية العالمية، فضلا عن كونها المورد الذى لا ينضب من المواد الأولية والثروات الطبيعية اللازمة لصناعاتها، والأيدى العاملة الرخيصة التى تعتمد عليها ربحية تلك الاحتكارات المتعددة الجنسية .

وهكذاتقبلت الدول المتقدمة فكرة التعاون بين الشمال والجنوب ، ورحبت بزيادة وارداتها من السلع الصناعية المنتجة فى الدول الفقيرة طالما أنها لا تلحق ضررا بصناعاتها المحلية، وفى الحدود الآمنة (مثال ذلك الاتفاق المبرم بين الدول الأوربية ، والدول النامية حول المواد النسيجية عام ١٩٧٨)، وقدمت الدول المتقدمة المعونات التنموية للشعوب الفقيرة فى الحدود التى تسمح بها سياساتها الاقتصادية ومصالحها السياسية بصفة خاصة، وأمكن بواسطة هذه المعونات توفير موارد مالية حقيقية جنبتها مخاطر اللجوء إلى الاقتراض الخارجى الباهظ التكلفة.

واعترفت الدول المتقدمة بأهمية المحافظة على استقرار صادرات الدول الفقيرة من المواد الأولية حيث أن انخفاض حصيلة صادرات هذه الدول يضعف من قدراتها الشرائية على الاستيراد من الدول المتقدمة خاصة وأن هذا الانخفاض

يحدث أيضا نتيجة انخفاض القوة الشرائية للعملات الأجنبية للدول المتقدمة ذاتها والتى تدفعها إلى الدول الفقيرة مقابل وارداتها من المواد الأولية التى تنتجها الشعوب الفقيرة.

ومما سبق نرى أن الجهود الدولية التى بذلت لعلاج فقر الشعوب تمثلت فى تقديم المعونات الإنمائية ، والعمل على زيادة الواردات الصناعية من الدول الفقيرة والمحافظة على استقرار حصيلة صادرات هذه الدول من المواد الأولية .

أ - المعونات الإنمائية :

كان من أوائل الجهود الدولية التى تبنتها الأمم المتحدة لمساعدة فقراء العالم ما قرره مؤتمر التجارة والتنمية الذى عقد عام ١٩٦٤ من ضرورة تخصيص ١٪ من الناتج القومى الإجمالى للدول المتقدمة لمساعدة الدول الفقيرة . ولم تلتزم الدول الغنية بذلك ، فقد تراجع الهدف بعد ذلك إلى ٠,٧٪ من الناتج القومى الإجمالى. ورغم ذلك لم يتجاوز متوسط ما دفعته الدول المتقدمة إلى الدول الفقيرة ٠,٣٢٪ بالنسبة للدول الأوربية المكونة لمنظمة التعاون الاقتصادى والتنمية خلال حقبة السبعينات. والمعروف أن هذه الدول تساهم بما نسبته ٩٠٪ من إجمالى المعونات الدولية، ومع ذلك لم تدفع سوى ١٨,٣ مليار دولار. ولم تخصص سويسرا وهى أكثر الدول المتقدمة استفادة من النظام المالى والاقتصادى العالمى الراهن سوى ٠,٢٧٪ من دخلها القومى لمعونات التنمية للشعوب الفقيرة. كما أن مساهمة الدول الاشتراكية المكونة للعالم الثانى تقل عن المعدلات المذكورة [1].

أما دول الأوبك الغنية ماليا ولكنهاتنتمى إلى دول العالم الثالث ، فقد قدمت

---

(١) جان سان جور ، ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .

معونات للدول الفقيرة بلغت نسبتها نحو ٣٪ من إجمالى ناتجها القومى، وتشير تقديرات البنك الدولى إلى أن المعونات التى يتوقع أن تقدمها الدول الغنية إلى الدول الفقيرة خلال الفترة (١٩٨٥ - ١٩٩٠) لن تتجاوز نسبتها ٠,٣٦٪ من الناتج القومى الإجمالى لهذه الدول الغنية [١].

ويرجع ذلك إلى وجود الأزمة الاقتصادية العالمية المتمثلة فى ارتفاع معدلات البطالة فى الدول المتقدمة واتجاه هذه الدول إلى خفض الإنفاق العام وتقييد المعونات التنموية بشروط لا تناسب الشعوب الفقيرة سياسيا واقتصاديا. بل إن دول الأوبك تواجه هى الأخرى ظروفا صعبة نتجت عن انخفاض أسعار النفط العالمية مما اضطرها إلى اتباع سياسات انكماشية ، وإلى سحب بعض أرصدتها المودعة لدى الدول الفقيرة .

وقد ثارجدل كبير حول أهمية المعونة لاقتصاديات الدول المانحة لها بصرف النظر عما يتحقق فى منافع الدول الفقيرة. وأشارت بعض الدراسات إلى أن المعونة المشروطة التى تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية للدول الفقيرة تحتم على هذه الدول شراء منتجات أمريكية بقيمة المعونة. وقد لا تحتاج الدول الفقيرة للمنتجات الأمريكية المعروضة عليها، ولذلك فإن كل دولار أمريكى تمنحه الولايات المتحدة الأمريكية كمعونات للدول الفقيرة تربح منه دولارين على الأقل. ويحصل الاقتصاد الأمريكى على٩,٥ دولار أمريكى مقابل كل دولار أمريكى يدفع لتمويل معونات البنك الدولى بعد حساب الفوائد التى يحصل عليها البنك من الدول

(١) World Bank, World Development Report, 1980, Washington, D.C., 1980.

ويرى بعض خبراء الدول المتقدمة أن تقديم المعونة إلى الدول الفقيرة يؤدى إلى تجاهل مشاكل وفقر الفقراء الذين يعيشون داخل الدول المتقدمة إذ أن ثلاثين مليونا من سكان الولايات المتحدة الأمريكية مثلا يعيشون تحت خط الفقر، كما أن نصف القوة العاملة فى فرنسا يدخلون فى عداد الفقراء يتقاضى كل منهم أقل من ٣,٥٠٠ فرنكا فرنسيا فى الشهر[2].

ولكن هذا الجدل ربما يكون جدلا ديماجوجيا ليس له أساس اقتصادى. إذ لايمكن التسليم بأن الفقر الداخلى لبعض الفئات داخل الدول المتقدمة يرجع إلى المعونات المقدمة للدول الفقيرة بل إن الفقر الداخلى فى تلك الدول يرتبط مباشرة بالاختلالات الهيكلية فى عمل قوى السوق ودورها فى توزيع عوائد الإنتاج فى المجتمعات المتقدمة . وسيظل حال الفقراء كما هو ، ما لم يحدث تغير فى تلك الاختلالات ، وبصرف النظرعن تقديم المعونات إلى الدول الفقيرة، أو عدم تقديمها.

ويعترض بعض الاقتصاديين والسياسيين على تقديم المعونة إلى الدول الفقيرة نظرا لأن هذه الدول ليس لديها القدرة الاستيعابية للتقنية التى تصاحب المعونات عادة، وأن الأساليب التكنولوجية والتنظيمية التى يلزم تطبيقها للاستفادة من المعونات لا تتناسب مع ظروف الدول الفقيرة كما أن تكاليف تهيئة المناخ الملائم

---

(١) Jahangir Amuzegar, Not Much Aid and Not Enough Trade, Third World Qurterly, Op. cit., P. 56.

(٢) جان سان جور : « ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب » ، مرجع سابق ، ص ١٠٢.

لاستيعاب التقنية والتنظيم الحديث ليست قليلة. ولذلك يفضل الكثير من المسئولين فى الدول الفقيرة عدم استمرار اعتماد اقتصاد بلادهم على المعونة الخارجية حتى لا تكون هذه المعونات عنصرا حاكما ومؤثرا على القرارات السيادية الاقتصادية والسياسية محليا وعالميا. ومن ثم اتجهت استراتيجيات بلادهم إلى تخفيض المعونة ودورها فى التنمية مفضلة إتاحة الفرصة أمام المبادرات المحلية وتطوير علاقات الإنتاج على النحو الذى يحقق الخروج من أو التخفيف من حدة ويلات الفقر.

ويثور جدل آخر حول ارتباط المعونات الخارجية للدول الفقيرة بالتبعية الاقتصادية والسياسية للدول المتقدمة وأنه من الصعوبة بمكان تجنب فكرة استخدام المعونة كوسيلة للضغط السياسى والاقتصادى ، أو التخلص من التبعية دون التخلى عن المعونات المشروطة. ويترتب على ذلك استخدام المعونات بشكل لا يفيد الاقتصاد فى الدول الفقيرة التابعة. ومن ثم تتعالى الصيحات داخل هذه الدول بعدم جدوى المعونات الأجنبية فى علاج مشاكلهم الملحة.

ونظرا لفساد الأجهزة الإدارية والاقتصادية العاملة فى الدول الفقيرة ، فإنه عادة ما يتم إنفاق مبالغ المعونة على المصالح الفردية والطبقية والاستهلاكية دون أن تستفيد التنمية شيئا. إذ ينظر القائمون على إدارة المعونات وإدارة الحكم فى هذه الدول إلى المعونات الأجنبية على أنها غنائم تخصهم دون سائر فقراء المجتمع ، فيخضعونها للنهب والسلب والاختلاس والعمولات والتبذير فيما لا فائدة منه للاقتصاد القومى. ويؤدى ذلك إلى إثارة الكثير من علامات الاستفهام حول جدوى المعونات الإنمائية للتغلب على فقر الشعوب .

ورغم كافة الاعتراضات وأوجه النقد السابقة، فإنه لايمكن أن نغفل أثر

المعونات الخارجية فى علاج الفقر فى دول العالم الرابع. إذ لا يمكن لهذه الدول الاستغناء عن المعونة ومواكبة التطورات التى تحدث عالميا فى النظام الدولى لتقسيم العمل، وفى نظام النقد الدولى الذى يعتمد بدرجة لا يمكن تجاهلها على إنتاج وتجارة الدل الفقيرة المصدرة للمواد الأولية إلى العالم المتقدم ، والتى تحتاج إلى نفقات متزايدة للاستثمار فى تلك المجالات التى تخدم بشكل رئيسى صناعات الدول المتقدمة، وهكذا فإن الدول المتقدمة مطالبة الآن بزيادة حجم معوناتها إلى الدول الفقيرة خاصة وأن التضخم المضطرد يؤدى إلى انخفاض القيمة الحقيقية للمعونات المقدمة . كما أن هذه الدول المتقدمة مطالبة أيضا بالتخفيف من شروط المعونة لتحقيق شئ من التوازن بين مصالح اقتصادياتها ومصالح اقتصاديات الدول الفقيرة .

وينصح بعض الاقتصاديين بأن تكون المعونات الخارجية عن طريق هيئات إقليمية محايدة، أو مؤسسات تابعة للأمم المتحدة أو بعض المنظمات الدولية ، وبواسطة الحكومات (معونات رسمية) ، وذلك لمنع التدخل الأجنبى فى السياسة الداخلية للدولة الفقيرة التى تطلب المعونة أو الانتقاص من سيادتها، كما ينصح بأن لا تكون المعونات مخصصة لمشروعات محددة، وإنما مخصصة للتنمية بصفة عامة خلال عدد معين من السنوات فى إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ووفقا لأولوياتها المحددة والمعتمدة[1] . ويجب أن تعلم الشعوب الفقيرة بأن المعونة الخارجية ليست بديلا للجهود الذاتية التى يجب بذلها أو الاستثمارات المحلية المنتجة، وإنماهى أداة لتوفير الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لزيادة الإنتاج والاستفادة من التكنولوجيا

(١) د. محمد يحيى عويس : « المشاكل الاقتصادية المعاصرة» ، الناشر المؤلف ، القاهرة ، ١٩٧٧، ص ١٢١- ١٢٤.

الحديثة فى تطوير أساليب الإنتاج وتغيير علاقاته .

ومع تقديرنا لكافة نصائح الاقتصاديين بشأن المعونات الخارجية للدول الفقيرة وحسن نواياهم، إلا أننا نرى أن منح هذه المعونات بواسطة منظمات دولية أو بالاتفاق مع الحكومات المعنية لا يمنع من التدخل فى السياسات الاقتصادية المحلية ، طالما أن هذه المنظمات تخضع للسيطرة والنفوذ الإمبريالى العالمى. ولعل تجارب الدول مع صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى، ونادى باريس وغيرها خير دليل على صدق ما نقول.

ولسوف يظل الضعيف مضطرا للخضوع لسيطرة الطرف الأقوى سواء بشكل مباشر ، أو غير مباشر، ما لم تسفرمفاوضات النظام الاقتصادى العالمى الجديد ، وحوار الشمال والجنوب عن نتائج تغير شكل العلاقات الدولية الراهنة وكيفية تقسيم العمل الدولى بصورتها الحالية. لقد جرت العادة أن من يعطى يفرض شروطه ، ويوم يستطيع من يأخذ المعونة أن يشترط شيئا، فحينئذ تكون معجزة القرن الواحد والعشرين قد تحققت فى مجال العلاقات الدولية .

ب : زيادة صادرات الدول الفقيرة من السلع الصناعية :

تستهدف الجهود الدولية المبذولة لعلاج فقر الشعوب ، زيادة صادرات الدول الفقيرة من السلع الصناعية إلى الدول المتقدمة وإلى دول العالم الثالث أيضا، إذ أن الضرورة توجب وجود حد أدنى للتصنيع فى الدول الفقيرة، نظرا لاتجاه أسعار هذه السلع عالميا إلى الارتفاع باضطراد، وذلك بعكس المواد الأولية التى تتجه أسعارها بين آونة وأخرى إلى الانخفاض عالميا. وهكذا فإن العمل على زيادة صادرات الدول الفقيرة من السلع الصناعية، يمكن أن يكون عامل توازن لتقليل أثر

انخفاض أسعار المواد الأولية على اقتصاديات الشعوب الفقيرة، يضاف إلى ذلك أن الصادرات الزراعية ليس لها صفة الثبات فى الأسواق العالمية نظرا لقلة مرونة الطلب عليها ، بالمقارنة بمرونة الطلب على السلع الصناعية .

ورغم الجهود الدولية التى بذلت لزيادة صادرات الدول الفقيرة من السلع الصناعية فإن هذه الصادرات لم تتجاوز قيمتها ٥,٨ بليون دولارعام ١٩٨٠ بنسبة ١,٦٪ من إجمالى الصادرات العالمية من السلع الصناعية، وذلك مقابل ٣,٠ بليون دولار عام ١٩٧٠ بنسبة ١,٧٪ من الصادرات الصناعية العالمية. وتقل هذه النسب كثيرا عن النسب المناظرة لصادرات كل من دول العالم الثالث والدول المتقدمة على السواء والتى بلغت ١٢,٢٪ ، ٨٦,١٪ على الترتيب خلال عام ١٩٨٠[١].

ولم تتغير الصورة كثيرا فى عام ١٩٨٩، عما سبق إذ أن الصادرات الصناعية للدول الفقيرة قد بلغت ٧ر٤ بليون دولار بنسبة ١,٥٪ من إجمالى صادرات العالم الصناعية مقابل ١٣٪ للدول النامية ، ٨٥,٥٪ للدول المتقدمة فى نفس العام[٢].

ولعل هذه الأرقام توضح لنا أن الدول النامية (دول العالم الثالث) هى التى استفادت من الجهود الدولية لزيادة الصادرات من السلع الصناعية بينما لم تستطع دول العالم الرابع حتى مجرد المحافظة على الوزن النسبى الضئيل لصادراتها من السلع الصناعية إلى إجمالى الصادرات الصناعية العالمية، بل إنه داخل مجموعة الدول النامية نجد أن هناك بعض الدول القليلة هى التى حققت استفادة هامة من

---

(١) World Bank, World Development Report, Washington, D.C., 1988.

(٢) World Bank, World Development Report, Washington D.C., 1989.

الجهود الدولية لزيادة الصادرات الصناعية إلى دول العالم . ومن هذه الدول أسبانيا وسنغافوره وكوريا الجنوبية، وهونج كونج ، والبرازيل، إذ تساهم هذه الدول بنحو ٨٠٪ من مجموع صادرات الدول النامية ، وهو ما يعنى أن معظم الدول النامية لم تستفد شيئا من الجهود الدولية الرامية إلى زيادة الصادرات الصناعية للعالم المتخلف والفقير على السواء .

وقد لوحظ أن بعض الدول المتقدمة لاتلتزم بالتخفيضات الجمركية المتفق عليها فى اجتماعات الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (الجات) ، أو اتفاقيات الجماعة الاقتصادية الأوربية ، وهو ما يعرقل الجهود الرامية إلى زيادة صادرات الدول الفقيرة بصفة عامة، وكما أن بعض الدول المتقدمة تخالف حصص الواردات من الدول الفقيرة المتفق عليها ضم اتفاقية الجات، مثال ذلك ما أشار إليه تقرير الجات عن حصة واردات الولايات المتحدة من السكر ، وما تفرضه من قيود على وارداتها من الدول الفقيرة والصادر فى يونية ١٩٨٩، إذ أوضح التقرير أن الولايات المتحدة الأمريكية تتجه إلى اتباع سياسة مستقلة على أسس ثنائية أو متعددة وفقا لمصالحها التجارية ، بصرف النظر عن مدى اتفاق ذلك مع أحكام وقواعد التجارة الدولية التى تنظمها اتفاقية الجات .

ورغم وجود اتفاقية تعاون صناعى بين المجموعة الاقتصادية الأوربية وبعض بلدان البحر الكاريبى ، والدول الأفريقية ، والمحيط الهادى (A. C. P.) ، فإن دول المجموعة الاقتصادية الأوربية ترمى إلى إيجاد سوق مستقلة لها ، بحلول عام ١٩٩٢، مما يهدد مصالح وتجارة الدول الفقيرة خاصة صادراتها الصناعية ، ولكن الخبراء الأوربيين يرون أن وجود سوق أوربية مستقلة ، يمكن أن يؤدى إلى زيادة

صادرات الدول النامية بنسبة لاتقل عن ٧٪ ، أما الدول الأفريقية الفقيرة ، فإن اهتماماتها تنصرف بالدرجة الأولى إلى زيادة الإنتاج المحلى ، وليس زيادة الصادرات الصناعية، ويمكن لدول المجموعة الاقتصادية الأوربية أن تساعدها على تحقيق هذا الهدف، طبقا لاتفاقية لومى عام ١٩٧٩.

ويجدر الإشارة إلى أنه رغم الجهود الدولية لدفع الصادرات الصناعية للدول الفقيرة، فإن معظم صادرات هذه الدول لاتزال من المواد الأولية كالبن والكاكاو والشاى والحبوب الزيتية والأرز والفواكه والفول السودانى والمطاط والجوت والألبان والأخشاب الاستوائية ، والتى تصدر الدول الفقيرة ما نسبته ٨٠٪ من تلك المنتجات البالغ قيمتها نحو ٦٠ مليار دولار سنويا. وتسعى الدول الفقيرة كذلك ، إلى استمرار تدفق هذه المنتجات إلى أسواق الدول المتقدمة وتثبيت أسعارها فى إطار اتفاقية المنتجات المدارية الاستوائية الموقعة فى مونتريال بكندا عام ١٩٨٨، والتى ناقشتها وأقرتها منظمة الجات فى جنيف عام ١٩٨٩.

وتحرص الدول الفقيرة على التشدد فى المناقشات التجارية التى تدور حول تجارة الخدمات (خدمات المحاماة، الاستشارات، والتأمينات، والنشاط المصرفى وغيرها) فى إطار منظمة الجات حيث أن أى اتفاق بين الدول المتقدمة فى هذا الشأن سوف يهدد مصالح الدول الفقيرة داخليا وخارجيا.

ويثور جدل حول قدرة الدول الفقيرة على التصنيع والمنافسة فى الأسواق العالمية خاصة وأن التكلفة النسبية تكون مرتفعة فى هذه الدول خاصة فى الصناعات التى تحتاج إلى معدات رأسمالية كبيرة، وخبرات فنية وعناصر إنتاج غير قابلة للتجزئة فضلا عن صعوبة تغيير هيكل التجارة الدولية بعيداً عن المزايا النسبية

لصادرات مختلف الدول ، بيد أن ارتفاع التكلفة النسبية هذا يكون فى المراحل الأولى من التصنيع ويمكن التغلب عليها فى المراحل المتقدمة. ولعل الهند من الدول الفقيرة التى استطاعت أن تتوسع فى تصدير السلع الصناعية مثل المنسوجات والدراجات والأجهزة الكهربائية والسلع المنزلية المعمرة وغيرها[1].

ومن هنا فإن التعاون بين الشمال والجنوب فى الميدان الصناعى يمكن أن يساهم فى توفير التكنولوجيا الحديثة وخلق فرص العمل للمواطنين وتوفير التمويل اللازم للإنفاق على الاحتياجات الرأسمالية لصناعات التصدير، بينما يساهم التعاون بين الجنوب والجنوب فى فتح الأسواق المناسبة للإنتاج الكبير وتخفيف حدة المنافسة العالمية فى مجال التصدير .

ويتطلب الأمر كذلك ، أن توحد دول الجنوب صفوفها فى مواجهة الشمال حتى لا يترتب على انشقاق الدول الفقيرة زيادة قدرة الدول المتقدمة على التحكم فى التجارة العالمية ، والسيطرة على أسواق الدول النامية والفقيرة. كما يلزم أن تتحرر الدول المتقدمة من الأنانية التجارية العالمية التى تبدت مؤخرا من مطالبة هذه الدول بأن تخضع حقوق الملكية الفكرية إلى منظمة التعريفة الجمركية والتجارة (الجات) بدلا من خضوعها للمنظمة العالمية للملكية الفكرية ، إذ أن تنفيذ مثل هذا المطلب يعنى صعوبة حصول الدول الفقيرة على احتياجاتها التكنولوجية اللازمة للتنمية ، والتصنيع .

جـ - العمل على استقرارحصيلة صادرات الدول الفقيرة :

وتسعى الدول الفقيرة، والمجتمع الدولى إلى استقرارحصيلة هذه الدول من

(١) د. محمد يحيى عويس ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢١٢ .

أهم الصادرات التقليدية كالمواد الخام والمنتجات الزراعية الأولية. وتبذل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) جهودا هامة فى سبيل تحقيق ذلك رغم العراقيل التى تضعها الدول المتقدمة التى تتعارض مصالحها مع مثل هذا الاستقرار .

وذلك رغم الجهود الدولية والإقليمية المبذولة للحفاظ على استقرار حصيلة صادرات الدول الفقيرة منذ عام ١٩٧٤، ١٩٧٧ فى مؤتمرنيروبى، ومؤتمرمانيلا الذى تمخض عن اتفاق على إنشاء صندوق مشترك من أجل تكون مخزون احتياطى لعدد من السلع الهامة ، التى تنتجها وتصدرها الدول الفقيرة.

ويجدر الإشارة إلى أن العجز التجارى الذى تعانى منه معظم الدول الفقيرة يرجع إلى سوء شروط التبادل الدولى ، وانخفاض حجم الطلب على صادرات الدول الفقيرة التى بلغ حجم العجز فى موازينها الجارية نحو ١٠,١ مليار دولارعام ١٩٨٥، مقابل ١,٧ مليار دولار فقط عام ١٩٧٠[1]. ورغم اتجاه بعض الدول الفقيرة إلى زيادة صادراتها الصناعية وزيادة نسبة السلع الصناعية فى التجارة الدولية فإن المواد الأولية لا تزال نسبتهامرتفعة ولا تقل عن ٥٠٪ من التجارة العالمية مقابل ٣٥٪ فقط فى بداية السبعينات.

ويرى البعض أن المبادئ التى تستند إليها الجهود الدولية للتجارة والتنمية وهى مبدأ عدم التمييز فى التجارة الدولية، ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية لم تعد ملائمة لظروف العصر الحالى الذى تسيطر عليه الاحتكارات الدولية المتعددة الجنسيات ، مما يحول دون تأثيرقوى السوق الحر على الأسواق العالمية، وما يعقد فيها من مبادلات دولية[2]

(١) World Bank, World Development Report, 1986.

(٢) د. فؤاد مرسي : « مشكلات الاقتصاد الدولى المعاصر » ، الإسكندرية، ١٩٨٠، ص ١١٨.

والحقيقة أن وجود بعض الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية لا يحول دون تصحيح الاختلالات القائمة بين أسعار المواد الأولية التى تصدرها الدول الفقيرة، وأسعار السلع الصناعية التى تصدرها الدول المتقدمة ، إذ أن هناك بالمقابل اتحادات أو تكتلات اقتصادية لمنتجى المواد الأولية على غرار تكتل الأوبك ومجلس القمح، المنظمة العالمية للسكر (I.S.O) ، وللمنظمة العالمية للمطاط الطبيعى (INRO) . وتقوم هذه الاتحادات أو المنظمات حاليا بوضع قواعد لمستوى الإنتاج والأسعار الدنيا والقصوى، ومراجعة الأسعار العالمية السائدة من فترة إلى أخرى. كما تقوم هذه المنظمات بشراء المواد الأولية عندما تتجه أسعارها إلى الانخفاض فيؤدى ذلك إلى عودة الأسعار العالمية للارتفاع مرة أخرى، ثم تقوم هذه الاتحادات بالبيع بعد ذلك بأسعار ترتفع كثيرا عن أسعار الشراء ، ويشترط ألا يقل سعر الشراء عن تكلفة الإنتاج فى المتوسط فى الدولة التى يتم الشراء منها.

ورغم كافة ماسبق ، فإن أسعار المواد الأولية تتجه إلى الانخفاض بصفة عامة (باستثناء بعض السلع كالنفط) فى الوقت الذى ترتفع فيه أسعار المنتجات الصناعية التى تصدرها الدول المتقدمة. إذ أن الرقم القياسى لأسعار المواد الأولية قد تراجع من ١٠٢ عام ١٩٧٤ إلى نحو ٨٤ فقط فى بداية الثمانينات، وهو مايعنى انخفاض القوة الشرائية للدول الفقيرة لمدة عشرين عاما تقريبا[1].

ولعل هذه المؤشرات تثير التساؤل حول فعالية الاتحادات العالمية للمواد الأولية للمحافظة على الأسعار العالمية لتصدير هذه المواد. إذ أن المواد الأولية تتأثر

---

(١) جان سان جور ، مرجع سبق ذكره ،ص ٤٤ .

أسعارها إلى حد كبير بالطلب العالمى مما يضعف من قدرة الاتحادات العالمية على التحكم فى أسعار هذه السلع بدرجة كبيرة فى حالة انخفاض مستوى الطلب العالمى نتيجة للكساد أو الركود التضخمى الذى يسود فى بعض الدول الصناعية المتقدمة، ويحول دون قدرة هذه الدول على التوسع فى الاستيراد من الدول الفقيرة.

وتشير بعض الدراسات إلى أن الشركات متعددة الجنسيات لم يكن لها دور ملموس فى تنمية حصيلة صادرات الدول النامية والفقيرة وأن نسبة مساهمة هذه الشركات فى صادرات دول قارة آسيا بالكامل تتراوح بين ٥٪ ، ١٥٪ فقط. وتقل هذه النسبة عن ذلك فى بعض الدول النامية التى استطاعت فتح أسواق جديدة لصادراتها التقليدية(١) .

وهكذا فإن الدول الفقيرة يجب أن تعتمد على شركاتها المحلية لدفع صادراتها من السلع التقليدية مثلما فعلت بعض الدول النامية التى نجحت فى زيادة حصيلة صادراتها واستقرارها خاصة وأن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التى تتعرض لها بعض الدول المتقدمة قد تدفعها إلى زيادة القيود المفروضة على وارداتها من الدول الفقيرة والنامية على السواء.

ويجدر الإشارة إلى أن هناك بعض العقبات التى لاتزال تهدد حصيلة صادرات الدول الفقيرة مثل منافسة المنتجات التخليقية للمنتجات الطبيعية. حيث نجد مثلا أن الألياف الصناعية والنايلون والمطاط الصناعى تنافس القطن والأصواف

---

(١) Hoone, Multinational Corporations and Multinational Buying Groups, World Development, Vo. 2, No.2 , Feb., 1974.

والمطاط الطبيعى من حيث الأسعار العالمية مما يؤدى إلى اتجاه حصيلة صادرات الدول الفقيرة إلى الانخفاض ، وعدم القدرة على إيجاد الطلب عند الأسعار المرتفعة لمنتجات الدول الفقيرة التصديرية . وينطبق نفس الكلام على الأسمدة النيتراتية ومواد الصباغة، وغيرها. كما أن سياسات الإغراق التى تتبعها بعض الدول المتقدمة فى بعض الأسواق لتصريف بعض المنتجات الزراعية المماثلة لما تنتجه الدول الفقيرة يؤدى إلى حدوث تذبذب فى الأسعار العالمية لهذه المنتجات يهدد حصيلة هذه الدول من الصادرات، ويهدد موازين مدفوعاتها أيضا .

وهناك أيضا العوامل الطبيعية والجوية التى تلعب دورا هاما فى التأثير على حجم الإنتاج من بعض السلع التصديرية للشعوب الفقيرة أو إنتاج المحاصيل التى تدخل فى صناعة بعض صادراتها الهامة مما يؤدى إلى عدم استقرار حصيلة صادرات الدول الفقيرة.

ولا يخفى أن العوامل الطبيعية ومنافسة المنتجات الصناعية التخليقية لبعض صادرات الدول الفقيرة يصعب التغلب عليها بواسطة الجهود الدولية بينما تستطيع هذه الجهود أن تتغلب على مشاكل الإغراق والإعانات والقيود الحمائية وغيرها . ولكن التقدم فى هذه المجالات لا يزال بطيئا على المستوى العالمى.

المبحث الثانى

محاولات الاعتماد على الذات

تمهيــــدات :

أدركت الشعوب الفقيرة أن القوى الكبيرة المتقدمة لا تعبأ إلا بمصالحها الاقتصادية والسياسية وإن كان ذلك على حساب بقية الشعوب، وهو ما يعنى أن التعايش الاقتصادى العادل بين الأقوياء، والضعفاء ما يزال حلما بعيد المنال . وعندما دعت الدول النامية والفقيرة إلى إيجاد نظام اقتصادى عالمى جديد فى بداية السبعينات أعلنت الرأسمالية العالمية على لسان وزير خارجية أمريكا فى ذلك الوقت هنرى كيسنجر أنه لا يوجد شئ يستحق المناقشة والحوارسوى الطاقة فقط باعتبار أنها ما تحتاجه اقتصاديات الدول المتقدمة، وهو ما بدأت الدول النامية البترولية فى محاولة التحكم فيه إنتاجا وأسعارا وتوزيعا . إذ لجأت هذه ا لدول إلى استخدام النفط لأول مرة فى التاريخ كسلاح سياسى فى المعركة بين الإمبريالية العالمية ممثلة فى إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التى تمدها بالمساعدات المادية والعسكرية من جانب، والعرب من جانب آخر. كما لوحت هذه الدول البترولية باستخدام البترول كسلاح اقتصادى فى الصراع الاقتصادى الدائر بين الدول المتقدمة والدول النامية والفقيرة، وهذا ما أزعج الدول الرأسمالية بدرجة أكبر من انزعاجها من استخدام البترول كسلاح سياسى .

وفى نفس الوقت برهنت التصرفات التجارية للدول المتقدمة على حقيقة تجاهل مصالح الدول النامية والفقيرة. إذ لجأت تلك الدول المتقدمة إلى استخدام الإجراءات الحمائية لمنتجاتها المحلية ووضع العراقيل أمام الدول الفقيرة فى

محاولاتها لزيادة صادراتها من المواد الأولية أو السلع التقليدية فضلا عن عرقلة دخول منتجاتها الصناعية إلى أسواقها. ولم تفلح الجهود الدولية التى بذلت للتغلب على الهيكل الدولى الجائر للعلاقات الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء . أو بعبارة أخرى عدم حدوث تغير جذرى فى التقسيم الدولى الراهن للعمل بين الطرفين .

وفى ظل عدم تحقيق هدف زيادة المعونة الإنمائية، أو زيادة نصيب الدول الفقيرة من الصادرات من السلع الصناعية، وعدم القدرة على تعديل شروط التبادل الدولى المجحفة بالدول الفقيرة باستثناء البترول، وتلويح الدول المتقدمة بعقاب الدول النامية والفقيرة التى تعتمد تنميتها، وغذاء شعوبها على ما تمنحه إياها من فائض حاصلاتها الزراعية إذا ما فكرت فى الوقوف فى وجه المصالح الاحتكارية للدول المتقدمة، برزت فكرة أهمية الاعتماد على الذات.

وتقوم الفكرة على ضرورة تكثيف الجهود المحلية لزيادة الإنتاج، وزيادة القدرة الإنتاجية لأفقر السكان، وتعبئة المدخرات المحلية، وإعادة توزيع الدخل القومى، كما أدركت الدول الفقيرة أهمية استخدام أسلوب التنمية المتوازنة القائمة على تنويع الأنشطة الاقتصادية للتخلص من مخاطر الاعتماد على القطاع الواحد أو المحصول الواحد ، أو التخصص الدقيق فى إنتاج وتصدير المواد الأولية.

ولا تنطوى سياسة الاعتماد على الذات على وجود قطيعة تامة بين الدول الفقيرة والدول المتقدمة ، وإنما تعنى محاولة تأكيد الذات فى المفاوضات التجارية والعلاقات الاقتصادية ، دون الرضوخ لشروط الطرف القوى المتقدم، والتخلص من تلك التبعية الاقتصادية والسياسية بشكل تدريجى . وبالطبع لم ترق هذه السياسة للدول المتقدمة فاتجهت إلى إجهاض معظم محاولات الاعتماد على الذات

من خلال سيطرتها على المؤسسات التنموية الدولية ، واحتكارها لأساليب التقنية والتشدد فى منح حقوق استغلالها إلى الدول الفقيرة، والتحالف مع القوى الاقتصادية المسيطرة داخل هذه الدول.

وقد وجدت الشيوعية العالمية الفرصة مواتية لضرب الإمبريالية الرأسمالية العالمية والتحالف مع الدول النامية ، والفقيرة والعزف على وتر الاعتماد على الذات ، وطرد الرأسمالية المتقدمة ، والحلول محلها فى التقسيم الدولى ، للعمل بدعوى الصداقة والتعاون والتعايش السلمى .. الخ. ولكن سرعان ما تكشف الوجه القبيح للشيوعية العالمية، عندما قدمت للدول النامية والفقيرة تقنية متقادمة بتكلفة عالية ، ودون الاحتياجات التنموية لهذه الدول. وذلك فضلا عن الاتجاه إلى تعميق التبعية الفكرية والاجتماعية للشيوعية العالمية ، مما أدى إلى اصطدامها بالقوى الوطنية الأصلية ، داخل هذه الدول والتعجيل بإبعادها عن الساحة الاقتصادية والسياسية للدول النامية والفقيرة، وعودة الرأسمالية العالمية لاحتلال مواقع نفوذها الاقتصادى على هذه الدول داخليا ودوليا.

وفى هذا المبحث نوضح طبيعة سياسة الاعتماد على الذات التى حاولت دول فقيرة كثيرة الأخذ بها ، ثم نتناول إيجابياتها وسلبياتها وأسباب تعثرها فى بعض الدول التى اتجهت إلى تطبيقها والمناداة باستبدالها باستراتيجية للاعتماد الجماعى على الذات .

أولا : طبيعة سياسة الاعتماد على الذات :

تنطوى سياسة الاعتماد على الذات بصفة أساسية على طبيعة ديناميكية داخلية ترتكز على تعبئة الموارد القومية الخاصة والعامة معا لتمويل الاستثمارات

القومية الجارية والتعجيل بمعدل التراكم الرأسمالى ، وما يتطلبه ذلك من توفير مصادر تكوين رؤوس الأموال ، ونشر الوعى الإدخارى ، وتغيير أنماط الاستهلاك، وأنماط الإنتاج، وإعادة تخصيص الموارد بحيث يمكن الاستفادة من فائض العمل فى بعض القطاعات بتوجيهه إلى قطاعات أخرى تحتاج إليه، وذلك بهدف القضاء على البطالة المقنعة فى تلك القطاعات ورفع المعدل العام لإنتاجية العاملين فى الدول الفقيرة. ويتطلب ذلك أخذ تكاليف إعادة تخصيص العمالة فى هذه الحالة فى الحسبان، والتكاليف الرأسمالية المترتبة على استخدام آلات ومعدات لم تكن هناك حاجة إليها قبل عملية إعادة التخصيص .

وتعتبر سياسة الاعتماد على الذات من السياسات التى تبعث الحياة فى الاقتصاد المحلى من خلال روح التغييرات المتعددة وسبل الإصلاح المختلفة ، فضلا عن كونها اتجاها ضد الانعزالية الجماعية ودعما لروح المسئولية التضامنية بين أفراد المجتمع ، فى سبيل تحقيق التنمية المنشودة. ولذلك يرى البعض أن هذا الأسلوب يمكن أن ينجح فى تحقيق التنمية إذا ما أحسن تنظيمه وتعددت مجالات الإصلاح ، ومظاهر التكوين الرأسمالى وتحسين البيئة [١]

ولا تعنى سياسة الاعتماد على الذات قطع العلاقات التجارية أو الاقتصادية مع العالم الخارجى ، ولكنها قطع صلة التبعية بكل من الرأسمالية العالمية ، والشيوعية العالمية . أو بعبارة أخرى : قطع علاقات التبادل التجارى الغير متكافئة. ويرتبط ذلك بتغيير التقسيم الداخلى للعمل أولا ثم تغيير نمط التقسيم الدولى للعمل ثانيا[٢]

---

(١) د. محمد يحيى عويس ، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٣ - ١٤٤ .

(٢) د. فؤاد مرسى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٧٧ .

ولا يخفى أن تغيير التقسيم الاجتماعى للعمل فى داخل الدول الفقيرة يتطلب إعادة صياغة كافة سياسات التنمية لمراعاة اعتبارات العدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الدخل القومى ودعم الأسواق الداخلية للمنتجات التى يتم تصنيعها محليا. وذلك رغبة فى تحقيق القومية الاقتصادية المستقلة، وسيادة الإنتاج السلعى الموجه إلى الأسواق الداخلية لزيادة حركة التبادل التجارى فى هذه الأسواق.

ويجدر ملاحظة أن ماسبق لا يعنى مجرد تحقيق الاكتفاء الذاتى من الاحتياجات ، إذ أن سياسة الاعتماد على الذات ليست مرادفة لسياسة الاكتفاء الذاتى أو إطلاق الحدود . بل لا بد من استمرار علاقات التبادل العادلة أو المتكافئة مع العالم الخارجى استيرادا لاحتياجات التصنيع المحلى الخفيف والثقيل، وتصديرا للمنتجات المصنعة إلى الخارج فى إطارنظام جديد لتقسيم العمل الدولى، وقطع علاقات التبعية الاقتصادية للقوى المسيطرة على الاقتصاد العالمى.

ثانيا : إيجابيات وسلبيات الاعتماد على الذات :

مما لا شك فيه أن سياسة الاعتماد على الذات تحتوى على العديد من المزايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول الفقيرة، والتى يمكن حصرها فيما يلى :

أ – المزايا الاقتصادية :

١ – الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية المحلية، وتشغيل كافة عناصر الإنتاج فى ضوء التقسيم الجديد للعمل الاجتماعى فى الداخل.

٢ – يترتب على إعادة تخصيص الموارد التى تطبق فى حالة الأخذ بهذه السياسة زيادة إنتاجية العاملين وإنتاجية كافة عناصر الإنتاج .

٣ – إمكانية القضاء على البطالة المقنعة خاصة فى القطاعات الاقتصادية التقليدية مثل الزراعة ، وقطاعات الخدمات الإنتاجية الاجتماعية .

٤ – إتاحة الفرصة لقوى السوق لتنظيم عمليات التبادل الداخلى وتحديد الفوائد المثلى لكافة عناصر الإنتاج بما فى ذلك الأجور والمرتبات للعاملين فى القطاعات الحكومية .

٥ – الحصول على نصيب عادل وشروط أفضل فى التبادل الدولى فى حالة النجاح فى إعادة وضع نظام جديد لتقسيم العمل الدولى.

٦ – بعث الحركة والرواج فى الأسواق المحلية وتشجيع الصناعات المحلية وحمايتها من منافسة المنتجات المستوردة من الخارج، وتنمية القطاعات السلعية بدرجة أكبر.

٧ – التخلص من الأنماط التقليدية لقطاعات الإنتاج المتخلف والاتجاه نحو التحديث ونقل التكنولوجيا الحديثة لتطوير الصناعات المحلية.

٨ – استقرار إيرادات الدول الفقيرة الناتجة عن المعاملات الخارجية وحمايتها من التقلبات المفاجئة والناشئة عن الأزمات العالمية التى تحركها الاحتكارات الدولية.

٩ – التخلص من التبعية الاقتصادية وما يرتبط بها من مساوئ مختلفة سبق أن تعرضنا لها فى الفصول السابقة.

١٠– سهولة تحقيق أهداف إعادة التوزيع للدخل القومى فى إطار النمو الاقتصادى بعيدا عن المعونات الخارجية التى تستهدف المحافظة على مراكز النفوذ الاقتصادى المحلية لاستخدامها فى تحقيق أغراض التبعية الاقتصادية والسياسية.

ب - المزايا الاجتماعية :

١ - إعادة تقسيم العمل الاجتماعى داخليا يؤدى إلى عدم وجود فرصة لتغذية الصراع الطبقى مما يحول دون حدوث اضطرابات اجتماعية.

٢ - إعادة توزيع الدخل القومى يؤدى إلى تحقيق قدر كبير من العدالة الاجتماعية ، ورفع المعاناة عن أفقر السكان وزيادة قدرتهم على المشاركة بفعالية فى بناء المجتمع.

٣ - تغيير الأنماط المعيشية والحضارية لسكان المناطق الأشد فقرا، وحدوث نوع من التقارب الاجتماعى بين الأفراد ، وبين الريف والحضر فى البلدان الفقيرة. .

٤ - القضاء على السلبية والتواكل وبعث روح التعاون والتضامن والمشاركة الواعية الاختيارية فى تحقيق التنمية والتقدم.

٥ - تغيير مجموعة القيم الاجتماعية المعوقة للتنمية مثل النظرة إلى العمل اليدوى ، وإلى عمل المرأة ، وإلى الوقت .. الخ. وهى بطبيعة الحال تغييرات على المدى الطويل.

جـ - المزايا السياسية :

١ - القضاء على التبعية السياسية للدول الأجنبية ودعم الاستقلال الوطنى لحركات التحرر الناجحة فى العالم الرابع وإعطائها حرية التعبير عن الرأى فى المحافل الدولية ، ومناهضة كافة أشكال الاستعمار والنفوذ العالمية

٢ - زيادة فعالية المنظمات السياسية الدولية فى حسم المنازعات الدولية بعيدا عن الضغوط الإمبريالية والشيوعية العالمية التى تستمد قوتها من

النفوذ والسيطرة على الاقتصاد العالمى ، والتهديد بأسلحة التجويع للشعوب الفقيرة المدافعة عن حقوق الإنسان والاستقلال السياسى.

٣ – زيادة المشاركة السياسية لأبناء الدول الفقيرة فى اتخاذ القرارات المحلية والدولية، وتنمية الشعور القومى بالانتماء وحماية المكاسب السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمختلف فئات الشعب العاملة.

٤ – تحقيق الديمقراطية الاقتصادية ، يؤدى إلى تعميق الديمقراطية السياسية والأمن الداخلى ، وتطوير مؤسسات الحكم القائمة بحيث تتلاءم مع ديمقراطية الحكم وازدهاره.

٥ – ازدهار الطبقة المتوسطة واستقلالها الفكرى يؤدى إلى وجود الحرية السياسية والاعتراف بقيمة الكرامة الإنسانية والتفاعل البناء مع الآخرين(١)

سلبيات الاعتماد على الذات :

ورغم المزايا المتعددة السابقة ، فإن سياسة الاعتماد على الذات ترتبط بها بعض السلبيات التالية :

١ – الفهم الخاطئ للسياسة على أنها قطيعة تامة بين الشمال والجنوب وإغلاق للحدود وانطواء على النفس، يؤدى إلى تعثر جهود التنمية وانخفاض معدلات نمو الناتج القومى، وزيادة الفقر. وقد أوضح سيناريو المصلحة الخاصة الذى أعده فريق البحث الذى أشرف عليه الاقتصادى العالمى (ليونتياف) أن القطيعة بين الشمال والجنوب قد

---

(١) Hutler Patrich, The Decline and Fall of The Middle Class, Pengin Books Ltd., England, 1977, PP. 505 - 600.

تؤدى إلى انهيار العالم الفقير فى حالة تحقيقه نظرا لانخفاض الدخل والصادرات فى ظل الزيادة الكبيرة فى أعداد السكان فى الدول الفقيرة [1].

٢ – إغفال عملية تغيير نمط التقسيم الاجتماعى للعمل فى الداخل والتركيز على تغيير نمط تقسيم العمل الدولى يؤدى إلى استمرار التبعية للخارج والاندماج فى النظام العالمى القائم بمساوئه المتعددة دون حدوث تغيرات هيكلية اقتصادية أو اجتماعية .

٣ – تعمد الدول الفقيرة خفض المكون الأجنبى فى استثماراتها إلى أدنى الحدود يؤدى إلى زيادة الفجوة التكنولوجية بينها وبين الدول المتقدمة، وعدم القدرة على تطوير الهياكل الاقتصادية وأساليب الإنتاج.

٤ – عدم قدرة القطاع الخاص فى الدول الفقيرة على تحقيق التراكم الرأسمالى اللازم لتمويل التنمية الاقتصادية مما يتطلب اضطلاع الحكومات فى هذه الدول بعبء كبير يؤدى إلى حدوث عجز فى الموازنة العامة وفى ميزان المدفوعات، وشيوع اتجاهات تضخمية فى الاقتصاد المحلى، وخفض قيمة العملة الوطنية فى ظل انخفاض معدل نمو الصادرات القومية.

٥ – اتجاه بعض الدول الفقيرة فى حالة تطبيق سياسة الاعتماد على الذات إلى اتباع أساليب أو إجراءات حمائية لصناعاتها الوطنية لفترة طويلة نسبيا يؤدى إلى تدهور مستويات الجودة وعدم تطوير المنتجات

(١) جان سان جور : مرجع سبق ذكره، ص ٧٤ – ٧٥ .

وارتفاع تكلفتها مقارنة بالمنتجات الأجنبية المناظرة.

٦ - الخلط بين سياسة الاعتماد على الذات وسياسات الإحلال محل الواردات، والتصنيع للتصدير يؤدى إلى وجود تنمية غير متوازنة والإبقاء على القطاعات المتخلفة، ومن ثم ازدواج الاقتصاد والأسعار والدخول.

٧ - وجود أعداد كبيرة من السكان فى بعض الدول الفقيرة يؤدى فى حالة الاعتماد على الذات إلى استخدام تكنولوجية تعتمد على تكثيف العمل بدلا من تكثيف رأس المال مما يعوق عملية التصنيع الثقيل واستمرار الاعتماد على الخارج فى تصريف المنتجات الأولية والوسيطة ، وعدم القدرة على تنمية الأسواق المحلية بالدرجة المطلوبة لنجاح سياسة الاعتماد على الذات .

ثالثا : أسباب تعثر سياسة الاعتماد على الذات فى الدول الفقيرة :

واجهت الدول الفقيرة صعوبات كبيرة فى تحقيق التنمية المنشودة بالاعتماد على الذات فى ظل عدم القدرة على تغيير النظام الاقتصادى الدولى وأنماط التخصص وتقسيم العمل الدولى بالدرجة المأمولة لدفع التنمية فى هذه الدول بعيدا عن التبعية الاقتصادية والاحتكارات العالمية .

ويمكن بيان أهم أسباب تعثر سياسة الاعتماد على الذات فى الدول الفقيرة فى ما يلى :

أ - عدم حدوث تغيرات جذرية فى أنماط تقسيم العمل الاجتماعى داخل الدول الفقيرة باعتباره الركيزة الأساسية للتغيرات المطلوبة فى التقسيم الدولى للعمل .

ب – اختلال البيئة السياسية والاجتماعية فى كل من الدول المتقدمة والدول الفقيرة مما يحول دون وجود عدالة اجتماعية فى توزيع الناتج ومساهمة العاملين فى القرارات الاقتصادية ودون القدرة على تغيير النظام الاقتصادى وعلاقات التوزيع على النطاق العالمى.

جـ – عدم القدرة على زيادة الادخار المحلى بشكل كاف لمتطلبات الاستثمار القومى ومن ثم عدم تحقيق الحد الأدنى من التراكم الرأسمالى الضرورى لبدء التنمية الجادة .

د – عدم قدرة الأجهزة الإدارية والتخطيطية فى بعض الدول الفقيرة على توجيه المعونات الخارجية إلى المجالات المناسبة التى تحقق أهداف التغيير المطلوب فى تقسيم العمل الاجتماعى داخليا.

هـ – سيطرة الاحتكارات متعددة الجنسية على التجارة العالمية وتحكمها فى تجارة الدول الفقيرة وفى أنماط التكنولوجيا المطبقة فى هذه الدول والتى لا تناسب بطبيعتها للتنمية الاقتصادية اللازمة لها. وذلك فى الوقت الذى تعمل فيه هذه الاحتكارات على نزف ثروات هذه الدول بتحويل الأرباح المحققة إلى الخارج .

و – عدم استقرار الأنظمة السياسية والاجتماعية فى بعض الدول الفقيرة مما يجعل من الصعب تشجيع الاستثمارات المحلية أو تنمية روح المبادرة الفردية أو قدرة الأجهزة الحاكمة على كسب ثقة المواطنين فى الأجل الطويل .

ز – اختلال نظام النقد الدولى، ونظام التبادل الدولى يؤديان إلى استمرارتعرض اقتصاديات الدول الفقيرة للأزمات المستوردة من

الدول المتقدمة وتؤثر تأثيرا سلبيا على جهود التنمية الاقتصادية المستهدفة فى تلك الدول الفقيرة .

ح – التركيز على التصدير للأسواق الخارجية وإهمال الأسواق المحلية، وهو ما يؤدى إلى عدم وجود تبادل سلعى ونقدى داخل الدول الفقيرة ومن ثم استمرار خضوعها للتبعية الاقتصادية للعالم الخارجى.

ط – قيود الرقابة الحكومية على المشروعات الفردية فى بعض الدول يعرقل التوسعات الاستثمارية وتنمية الوسائل التكنولوجية والتنظيمية والإدارية .

ى – عدم وجود توازن بين المشروعات التى تسيطر عليها الحكومات والمشروعات الفردية فى معظم الدول الفقيرة يجعل من الصعوبة تحقيق التنمية المتوازنة بالاعتماد على الذات، نظرا لتباين أهداف وبرامج ومصالح تلك المشروعات ، ومن ثم تعثر تغيير التقسيم الاجتماعى للعمل فى تلك الدول.

ولقد أدت هذه المعوقات إلى نتيجة هامة وهى قناعة الدول الفقيرة بصعوبة تحقيق التنمية والخروج من الفقر باستخدام استراتيجية الاعتماد على الذات بشكل منفرد وحتمية البحث عن بديل يحافظ على المكاسب القليلة التى حققتها هذه الدول فى كفاحها من أجل إيجاد نظام اقتصادى دولى جديد. وقد كان البديل هو اتباع استراتيجية للاعتماد الجماعى للشعوب الفقير ة على النفس ، وهو ما يرمى إلى تحقيق منافع متبادلة من الإمكانيات الجماعية وزيادة القوة التفاوضية فى مواجهة الدول المتقدمة ، وهو ما سنوضحه فى المبحث التالى .

المبحث الثالث

التكتلات الإقليمية وعلاج الفقر

تمهيد :

خرجت الدول الفقيرة من محاولات الاعتماد الفردى على الذات وما ارتبط بها من مشاكل وصعوبات وسلبيات بنتيجة مؤداها أن الجهود الجماعية للدول الفقيرة هى الصيغة المناسبة لنجاح سياسة الاعتماد على الموارد القومية والمبادرات الذاتية. وهكذا جاءت استراتيجية الاعتماد الجماعى على الذات فى الأطر الإقليمية للدول الفقيرة بديلا مرحليا للتغلب على تلك المشاكل والصعوبات التى ارتبطت بتطبيق سياسة الاعتماد على الذات . كما برزت الاستراتيجية الجديدة كتعبير واضح عن أهمية تحقيق قدر من التكامل الاقتصادى بين الشعوب الفقيرة بعد أن باءت محاولات التكامل الثنائية القائمة على أسس سياسية بالفشل الذريع.

وقد سبق أن ذكرنا أمثلة لبعض التكتلات الإقليمية للدول الفقيرة مثل تكتل مجموعة دول جنوب آسيا، وتكتل الدول الأفريقية فى إطار منظمة الوحدة الأفريقية، وهى تكتلات الدول المكونة للعالم الرابع التى تكونت على أثر النتائج المشجعة التى حققتها تكتلات العالم الثالث الإقليمية مثل السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، وحلف الإندين، ومجلس التعاون لدول الخليج العربى. إذ ترتب على هذه التكتلات زيادة حجم التبادل التجارى فيما بينها بمعدلات هامة فضلا عن التقدم فى مجال التصنيع فى دول أمريكا الوسطى، وفى مجال انتقال عوامل الإنتاج والتغلب على مشكلات الغذاء والمواصلات فى الدول الأخرى.

ونظرا لأن وجود مثل هذه التكتلات فى الوقت الذى تبذل فيه المحاولات لإقامة نظام اقتصادى دولى جديد يمنحها مقدرة أكبر على التقدم ، فقد ظهرت تكتلات جديدة فى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا مثل تكتل دول مجلس التعاون العربى والذى يضم إلى عضويته دولة من دول العالم الرابع الفقير (اليمن)، وتكتل اتحاد دول المغرب العربى عام ١٩٨٩.

وفى هذا المبحث نتناول بيان طبيعة استراتيجية الاعتماد الجماعى على الذات، والمزايا التى يمكن أن تترتب على أخذ الدول الفقيرة بها، واحتمالات نجاحها فى المستقبل فى القضاء على الفقر فى دول العالم الرابع.

أولا : طبيعة استراتيجية الاعتماد الجماعى على الذات :

تتميز هذه الاستراتيجية باعتمادها على الاستفادة المثلى والجماعية من الموارد الاقتصادية والاجتماعية الموجودة لدى مجموعات الدول الفقيرة المتجاورة جغرافيا. وبذلك فإنها تستند إلى المزايا التى يحققها التكامل الاقتصادى بين الشعوب، وإعادة توزيع ما لديهم من ثروات أو موارد وفقا لاحتياجات كل دولة من دول التكامل، وقدرتها على حسن الاستغلال الاقتصادى لتلك الموارد فى إطار المزايا النسبية أو المقارنة، أى أن مثل هذه الاستراتيجية لا تلغى التخصص وتقسيم العمل بين دول التجمع الإقليمى ، وإنما تعمل على تعميق أسس اقتصادية سليمة، تحقق مصالح متبادلة لكل الأطراف الأعضاء .

وتتوخى الدول التى تطبق هذه الاستراتيجية وجود سياسات موحدة تطبقها تجاه الدول غير الأعضاء فى مجالات التبادل التجارى وانتقال عوامل الإنتاج ،

والعلاقات الاقتصادية والنقدية والتعاون الفنى والتكنولوجى مع الغير .

وتؤدى وحدة سياسات دول التكتل الإقليمى إلى دعم القوة التفاوضية للدول الفقيرة فى مواجهة القوى العالمية الرأسمالية والشيوعية ، وتحقيق الذات الإقليمية وانتزاع الاعتراف الدولى بأهميتها ودورها فى إعادة صياغة النظام الاقتصادى والنقدى العالمى، وزيادة فعالية الحوار بين الشمال والجنوب.

ولزيادة قدرة مثل هذه التكتلات الإقليمية على رفع مستوى معيشة شعوبها وعلاج فقرها والحصول على عوائد هامة من الدخل العالمى يلزم أن تقوم دول هذه التكتلات بإعادة تقسيم العمل الاجتماعى داخل كل دولة على حدة ، وداخل مجموعة دول التكتل ككل. إذ لايكفى إعادة التقسيم الداخلى للعمل فى إطار التكتل الإقليمى وإنما لا بد أولا من إعادة تقسيم العمل الاجتماعى داخل كل دولة على حدة ليتلاءم مع أهداف وبرامج التكتل وليكون قادرا بعد ذلك على التأثير فى إعادة تقسيم العمل الدولى والتخلص من، أو تفادى ، محاولات احتواء القوى الكبرى لتكتلات الفقراء .

ولا يخفى أن مثل هذه الاستراتيجية تتيح إمكانيات أفضل لتنمية وتطوير الأسواق المحلية لكل دولة ولمجموعة دول التكتل . إذ يمكن زيادة معدلات التبادل التجارى بين هذه الدول والحصول على شروط أفضل لتجارتها مع الدول المتقدمة، ومزايا أفضل عند عقد اتفاقيات التعاون الاقتصادى والتكنولوجى والصناعى والعلمى بين الدول الفقيرة والدول المتقدمة.

ويلزم لنجاح هذه الاستراتيجية وجود قدر من التكامل الاقتصادى بين اقتصاديات الدول المكونة للتكتل الإقليمى. إذ أن تنافس اقتصاديات الدول يؤدى

إلى صعوبة وجود مصالح مشتركة فى المجال الاقتصادى لها، ومن ثم عدم وجود منافع متبادلة بين مجموعة دول التكتل . وبعد ذلك استمرار اعتماد هذه الدول على العالم المتقدم فى الحصول على احتياجاتها الأساسية والاستثمارية ، وصعوبة تحقيق أى قدر من الاستقلال الاقتصادى ولو تم إعلان ذلك ضمن المبادئ الأساسية للتكتل الإقليمى، إذ يظل الواقع بمنأى عن الآمال المنشودة وتكون المبادئ المعلنة مجرد شعارات جوفاء لا تستند إلى أساس قوى . وقد أثبتت تجارب بعض الدول التى حاولت تحقيق نوع من التكامل الاقتصادى أن غياب الأسس الاقتصادية للتكامل، وغلبة التنافس فى ربوع اقتصاديات البلدين كان من أهم الأسباب الكامنة وراء الإخفاق فى تحقيق الأهداف التكاملية .

ورغم ما سبق فإن تنسيق السياسات بين دول التكتل الإقليمى حتى فى المجالات التنافسية ، وفى شئون التجارة والدفع والنقد الدولى، ووجود سياسة زراعية موحدة يمكن أن يلعب دوراهاما فى التغلب على عقبة التنافس فى الهياكل والأنشطة الاقتصادية لدول التكتل. ولعل تجربة إنشاء السوق الأوربية المشتركة التى تضم بعض الدول الزراعية ووجود سياسة زراعية موحدة لدول السوق ، تؤكد أهمية التنسيق بين الأنشطة ووحدة السياسات فى إمكانية تحقيق أهداف التكامل الاقتصادى الذى نعتبره أبلغ صور الاعتماد الجماعى على الذات.

ثانيا : مدى نجاح الاعتماد الجماعى على الذات فى علاج فقر الشعوب :

تشير المزايا التى سبق ذكرها إلى أن أهمية اتباع هذه الاستراتيجية فى التغلب على فقر الشعوب تنبع من حقيقة الاستفادة الجماعية من الموارد والثروات الموجودة لدى دول التكتلات الإقليمية بطريقة أفضل منها فى حالة الأسلوب

الفردى للاعتماد على الذات. كما أن إمكانية التغلب على ضآلة نصيب الفقراء من الدخل العالمى الناتج عن تدهور شروط التبادل التجارى بين الأغنياء والفقراء تعطى بعض الأمل فى قدرة الشعوب الفقيرة على كسر حلقات دائرة الفقر المرذولة وإمكانية توفير شئ من التراكم الرأسمالى المطلوب لبدء انطلاق التنمية الجادة للخروج على الأقل من الفقر إلى التخلف . ورغم ذلك ، فإن هناك بعض الاقتصاديين الذين يثيرون الشكوك حول فعالية هذه الاستراتيجية فى تحقيق الهدف من اتباعها، إذ يرون أنها لا توفر حلا سريعا لمشاكل الدول الفقيرة مثل العجز الغذائى ، والحاجة إلى الاستيراد الكبير للسلع الإنتاجية الضرورية للتنمية ، وارتفاع تكلفة الطاقة مما يؤدى إلى ابتلاع أية زيادة فى الدخل الناتج عن التصدير إلى الخارج. وهكذا فإن مشاكل موازين المدفوعات وقلة احتياطيات النقد الأجنبى تثير العديد من المشاكل داخل كل مجموعة من مجموعات الاعتماد الجماعى على الذات مهما كانت قوة الروابط الإقليمية التى تنتمى إليها هذه الدول فإن البلدان الأفريقية الفقيرة مثلا، إذا لم تستطع تحقيق اكتفاءها الذاتى من الغذاء فى ظل سياسة الاعتماد الجماعى على الذات، فإنها سوف تعجز عن سداد قيمة وارداتها من الأغذية بصرف النظر عن الدولة التى تستورد منها[1].

وينطبق نفس الكلام على الاتحادات النقدية التى تقيمها بعض الدول الفقيرة. إذ أن الضرورة توجب أن تعمل كل دولة من الدول الأعضاء فى الاتحاد النقدى على موازنة إيراداتها ومصروفاتها بالنقد الأجنبى بشكل تقريبى[2].

ومن هنا يتساءل المعارضون عن مدى استعداد دولة ذات فائض فى ميزان

---

(١) جاك لوب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٥٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٥٥.

المدفوعات لتمويل عجز دولة ذات عجز مزمن أو هيكلى من الدول الأعضاء فى تكتل إقليمى أو فى اتحاد نقدى ، إذ لا بد أن تعمل كل د ولة على حدة على علاج اختلالاتها ومشاكلها بمساعدة قليلة من دول التكتل ذات الأوضاع الاقتصادية الجيدة نسبيا.

ويرى رأى آخر معارض، أن التعاون الإقليمى يجب أن يكون أكثر طموحا وقدرة على التأثير فى النظام الاقتصادى العالمى. ولن يتحقق ذلك فى ضوء هذا الرأى إلا إذاكان التعاون بين مجموعات من الدول الفقيرة ، ومجموعات أخرى من الدول المتقدمة على غرار ما حدث من توقيع لاتفاقية لومى بين بعض دول أفريقيا والبحر الكاريبى والمحيط الهادى ، والمجموعة الاقتصادية الأوربية عام ١٩٧٩. ومن ثم ينادى أصحاب هذا الرأى بتوقيع اتفاقات مماثلة تحقق ربط الدول الأفريقية ، وبلدان الشرق الأوسط، والمجموعة الاقتصادية الأوربية ، حيث أن أى اتفاق على نطاق ضيق أو ثنائى مثلا لا يمكن أن يؤدى إلى إيجاد نظام اقتصادى دولى[1]. أى أن أصحاب هذا الرأى ينادون بتوسيع نطاق التعاون الجماعى بين الأغنياء والفقراء كبديل لسياسة الاعتماد الجماعى على النفس التى لاتقدم حلا عمليا سريعا فى رأيهم لمشاكل الدول الفقيرة .

وتمثل الاعتراضات والتساؤلات السابقة وجهة نظر أبناء الدول المتقدمة وخبرائها الذين يؤمنون بأن الدول الفقيرة كتب عليها أن تظل كذلك ما لم تنقذها الدول المتقدمة على أسس ومبادئ تحقق نفعا للدول المتقدمة فى نفس الوقت. ولذلك فإنهم ينزعجون إزاء أية محاولة من جانب الدول الفقيرة للتكتل فى مواجهة الدول المتقدمة. ومن ثم فإن اعتراضاتهم السابقة لا تمثل سوى صدى لهذا

(١) جان سان جور ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٢.

الانزعاج الرسمى والعام فى دولهم . إذ أنهم فى الحقيقة يفهمون سياسة الاعتماد الجماعى على الذات على أنها سياسة تحقق استغناء الدول الفقيرة عن الدول المتقدمة واحتمال حدوث قطيعة بين الشمال والجنوب ينتج عنها عواقب وخيمة بالنسبة للدول المتقدمة . بيد أن سياسة الاعتماد الجماعى على الذات أو التكتلات الإقليمية بين الفقراء لا تفترض حدوث مثل هذه القطيعة ولا تعنى الانطواء الداخلى على النفس أو منع التبادل التجارى أو الصناعى أو الفنى بين الأغنياء والفقراء. بل تعنى هذه السياسة وجود تعاون وتبادل فى مختلف المجالات ولكن فى صورة جديدة تقوم على تحقيق نوع من العدالة والتكافؤ فى المبادلات وصولا إلى تقسيم جديد للعمل الدولى يرفع الظلم والاختلال وتدهور شروط التبادل الدولى عن الفقراء فى هذا العالم.

وهكذا لا تحول هذه السياسة بين الدول الفقيرة وبين حصولها على احتياجات التنمية من السلع الإنتاجية أو من الطاقة أو من الغذاء فى الدول المتقدمة بل لا بد من حصول الدول الفقيرة على هذه الأشياء ولكن بشروط أفضل وبكميات أقل نسبيا من الدول المتقدمة نظرا لزيادة معدل التبادل التجارى بين الدول الفقيرة وبعضها البعض، وفى إطار تكامل اقتصادياتها وتكتلها للحصول على عوائد ودخول أكبر بالمقارنة بما كانت تحصل عليه قبل التكتل الإقليمى، أو التكامل الاقتصادى ، وبالنسبة للمناداة بتوسيع نطاق التعاون الإقليمى على غرار اتفاقية لومى ، فهى محاولة ذكية من جانب الدول المتقدمة لاحتواء محاولات الاعتماد الجماعى على الذات، والحيلولة بين الدول الفقيرة وبين نجاحها فى ضرب التبعية الاقتصادية أو فى توحيد الصفوف والأهداف والسياسات فى مواجهة الدول المتقدمة.

إن الذى يتأمل نصوص الاتفاقية المذكورة يدرك أن دول المجموعة الاقتصادية الأوربية إنما أرادت أن تفتح مجالات جديدة لاستثمارات مشروعاتها واستغلالها للعمالة المتوفرة والرخيصة فى الدول النامية والفقيرة معا، ثم تحويل الأرباح المحققة إلى بلادها دون تحقيق أى قدر من التراكم الرأسمالى الوطنى فى هذه الدول، ومن ثم استمرار تبعيتها الاقتصادية للدول المتقدمة . كما استهدفت الدول الأوربية المتقدمة من الاتفاقية المذكورة توسيع السوق العالمى لمنتجاتها فى وقت تعانى فيه اقتصادياتها من الكساد التضخمى وتقلبات عملاتها الأجنبية واختلال موازين مدفوعاتها ، كما حرصت الدول المتقدمة فى نفس الوقت على تنشيط مؤسساتها التمويلية وفتح مجالات عديدة لاستثماراتها خارج الحدود، وزيادة معدلات إقراضها لرؤوس الأموال بفوائد مرهقة للدول الفقيرة . وبينمانجحت دول المجموعة الاقتصادية الأوربية فى تحقيق معظم أهدافها من عقد الاتفاقية المذكورة فإن الدول الفقيرة لم تنجح حتى الآن فى الوصول إلى هدف واحد من أهدافها المتعددة بدرجة مرضية .

ويحدد بعض الاقتصاديين عدة اعتبارات لا بد من أخذها فى الحسبان عند عقد أى اتفاق للتعاون بين الدول الفقيرة فى مواجهة الدول الغنية وهى[١]

أ – وجود تجارة حرة مباشرة بين الدول الفقيرة ودون تدخل أية أطراف أخرى بين هذه الدول سواء فى عمليات الاستيراد أو التصدير.

ب – إقامة نظام للمعاملة التفضيلية بين الدول الفقيرة خاصة فى مجالات التأمين والنقل.

جـ – منع وجود وساطة مالية فى المدفوعات بين الدول الفقيرة وبعضها البعض.

---

(١) Samir Amin, NIEO, Op. cit., P. 71 .

د - إنشاء صندوق لتثبيت أسعار صادرات الدول الفقيرة وتعويض الدول الأعضاء التى تتعرض لزيادة إضافية فى مدفوعاتها للعالم الخارجى.

هـ - حرية نقل التكنولوجيا المتاحة لدى بعض الدول النامية أو الفقيرة إلى بقية الدول الفقيرة ، أونقلها بشروط ومزايا خاصة فيما بين هذه الدول.

و - منح الشركات متعددة الجنسية التى تساهم فى رؤوس أموالها بعض الدول النامية والفقيرة معاملة تفضيلية لا تتمتع بها الشركات الأخرى الموجودة فى هذه الدول ولاتساهم فى رؤوس أموالها.

ز - فرض ضرائب على صادرات الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة وعلى وارداتها من الدول الفقيرة ، وتوجيه حصيلة هذه الضرائب إلى تمويل التنمية فى الدول الفقيرة بواسطة صندوق يضم فى عضويته كافة الدول الفقيرة على قدم المساواة .

وتمثل النقاط السابقة - فى رأينا - برنامجا هاما يمكن الدول الفقيرة الأخذ به إذاما أرادت لمحاولاتها للاعتماد الجماعى على الذات أن تكون فعالة فى علاج فقرها. ولكنا نعتبره برنامجا طموحا تكتنفه بعض الصعوبات فى الأجل القصير، خاصة إزاء محاولات منع الوساطة التجارية والمالية فى المعاملات بين الدول الغنية والدول الفقيرة خاصة وأن هيكل الاقتصاد العالمى الآن يعتمد على هذه الوساطات بشكل كبير، مما يجعلنا نشك فى إمكانية حدوث تبادل دولى فى غياب هذه الوساطة. ومن ثم صعوبة حصول الدول الفقيرة على احتياجاتها من المواد الإنتاجية اللازمة للتنمية، فضلاعن حاجاتها من الغذاء والسلاح .

ويتوقف نجاح الصناديق المقترحة لتثبيت الأسعار وللتنمية فى الدول الفقيرة على حجم الموارد المالية التى يمكن توافرها لدى هذه الدول. وفى هذا الصدد فإن

هناك تحفظا يثار بشأن إمكانية فرض ضرائب على صادرات الدول الفقيرة إلى الدول المتقدمة فى وقت تسعى فيه الدول الأولى إلى زيادة صادراتها إلى العالم المتقدم، خاصة وأن الطاقة الاستيعابية لدى الدول الفقيرة لا تسمح باستيعاب كافة صادرات هذه الدول فيما بينها. كما أن حاجة بعض الدول الفقيرة إلى استيراد احتياجاتها من الدول المتقدمة والتى لاتتوفر لدى الدول الفقيرة الأخرى يحتم عليها العمل على زيادة صادراتها إلى الدول الغنية حتى تتمكن من سداد فاتورة وارداتها للدول الأخيرة هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فإن فرض ضرائب على الواردات من الدول المتقدمة يكتنفه بعض الصعوبات فى ظل عدم كفاية موارد الدول الفقيرة لإشباع الاحتياجات الأساسية لأبنائها ، فضلا عن العمل على تنمية اقتصادياتها للخروج من دائرة الفقر، ناهيك عن خطورة معاملة الدول المتقدمة للدول الفقيرة بالمثل والحد من زيادة صادراتها بصفة عامة، إن مثل هذه الإجراءات يمكن أن تنفذ فى المراحل المتقدمة من تطبيق برامج الاعتماد الجماعى على الذات وبشكل تدريجى وانتقائى فى ضوء الظروف والإمكانات المتاحة لدى الفقراء .

ورغم كافة ما سبق من تحفظات وملاحظات فإن استراتيجية الاعتماد الجماعى على الذات لابد أن يكتب لها النجاح متى نجحت فى تفادى محاولات الاستقطاب أو شق الصفوف ، أو الاحتواء من جانب الدول المتقدمة. وعلى الدول الفقيرة أن تتمسك بجوهر هذه الاستراتيجية بعزيمة وإصرار، ولا تعبأ بمحاولات التشكيك ، وأن تعلم أن الطريق الذى اختارته شاق وطويل ولكنه مضمون النجاح .

الاعتماد على الذات فضيلة إسلامية :

دعا الإسلام المسلمين إلى ضرورة الاعتماد على النفس، والتعاون والترابط وألايكون الإنسان عالة على غيره من الناس، وأن يستفيد من كافة الموارد الاقتصادية المتاحة لدى المسلمين، باعتبارهم أمة واحدة وشعب واحد، مهما اختلفت اللغات والأجناس فكلهم ينتسبون إلى أب واحد هو آدم – عليه السلام – إذ يقول الله تعالى (فى سورة المؤمنون الآية ٥٢) : ﴿وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاتقون﴾ ويقول سبحانه وتعالى (فى سورة آل عمران الآية ١٠٣) : ﴿واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون﴾ ويعنى ذلك ضرورة توحيد الكلمة أو السياسات والأهداف والبرامج فى إطار من الألفة والأخوة الإسلامية إذا ما أراد المسلمون النجاة من الأخطار. ولعل أهم الأخطار التى تهدد العالم الإسلامى اليوم هو خطر الفقر والمجاعة والضعف الاقتصادى فى عالم السيادة فيه للقوى الكبرى المتقدمة اقتصاديا . ويعلمنا الرسول ﷺ أن الاتحاد قوة ، إذ يقول « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا» ، رواه الترمذى . ويقول أيضا « مثل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى» . رواه مسلم . ويعنى ذلك أن المجتمع الإسلامى مجتمع يقوم على التكامل والرحمة والمودة والعطف بحيث إذا ألمت ضائقة ببلد إسلامى هبت سائر البلاد الإسلامية لنجدته بالعون الاقتصادى والتأييد المادى والمعنوى .

ولعل أبلغ دعوة إلى التكامل والاعتماد الجماعى على الذات ماجاء فى حديث الرسول ﷺ « من كان معه فضل زاد فليعد به على من لا زاد له، ومن

كان عنده فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له .. الخ» وعلى ذلك فإن الدولة الإسلامية التى يكون عندها فائض من الغذاء عليها أن تقدمه إلى الدول الإسلامية التى تعانى من عجز الغذاء أو الفجوة الغذائية بين الإنتاج والاستهلاك أو الاحتياجات . وبذلك تستغنى هذه الدول عن سؤال الدول المتقدمة والخضوع لشروطها المرهقة . وقد امتدح الله – سبحانه – أولئك الذين يفضلون غيرهم من ذوى الحاجة على أنفسهم قائلا (فى سورة الحشر، الآية ٩) : ﴿ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون﴾ .

وقد أمر الإسلام الشعوب الفقيرة ألاتستهين بإمكانياتها وقدراتها الذاتية، إذ يقول الله – سبحانه وتعالى – (فى سورة آل عمران الآية ١٣٩) : ﴿ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين﴾ . وبذلك يجب على الدول الإسلامية الفقيرة ألا تذل أو تخضع للدول المتقدمة أو تتهاون فى حقوقها ومواردها وألاتحزن على فقرها لأن الله معها وقادر على أن يبدل فقرها غنى من حيث لا تحتسب مثلما حدث لدول النفط الإسلامية .

وقد مدح الرسول ﷺ حلف الفضول الذى أنشئ قبل الإسلام لتحقيق العديد من الفوائد للناس فقال عنهﷺ « أيما حلف كان فى الجاهلية وددت لو أن لى به حمر النعم» . والتحالف يمنح المتحالفين قوة وعزة وقدرة على فرض إرادتهم فى مواجهة القوى الكبرى. ولماكانت هذه القوى تستمد قوتهاوسطوتها من الدعائم الاقتصادية المتاحة لديهاوالموارد والثروات العديدة التى حظيت بها فإن صيغة الأحلاف الاقتصادية بين الدول الفقيرة هى التى يمكن أن تتعامل مع تلك القوى من موقع القوة ووحدة القرار، والقضاء على التبعية الاقتصادية والسياسية للدول المتقدمة أوتبعية الجنوب للشمال .

وفى تعليق على دور بنوك الادخار الإسلامية فى تحقيق الاعتماد على الذات يقول أحد خبراء المعهد الدولى للعلوم السلوكية بواشنطن العاصمة الأمريكية ، «إن الركيزة الأساسية للتنمية يجب أن تتمثل فى التنمية الذاتية فذلك أكثر نفعا وأعمق فائدة من منح القروض، وبذلك يمكننا وبأقل التكاليف أن نحقق المزايا الاقتصادية والاجتماعية والتربوية ، وأن إنشاء نظام بنوك الادخار المحلية ليعد بحق تجربة رائدة تصلح لأن تكون نموذجا يحتذى به فى كافة الدول النامية»[1].

ومن هذا القول نرى أن الإسلام يحتوى على الأدوات المناسبة لتطبيق استراتيجية الاعتماد على الذات، ولا تتعارض تعاليمه مع متطلبات نجاح هذه الاستراتيجية . بل لقد علم الإسلام إنسان القرآن فى عصر التكتلات الاقتصادية كيف يعيش ويعمل على حل المشاكل التى تعوق عملية التنمية ومراعاة مقتضياتها وموقف الإسلام منها[2].

وقد حذر الرسول ﷺ المسلمين من الاعتماد على الغير من الناس ونوه بأهمية الاعتماد على النفس حيث يقول : « لأن يخرج أحدكم فيحتطب خير من أن يتكفف الناس أعطوه أو منعوه » ويقول أيضا : « اليد العليا خير من اليد السفلى» وقد سبق لنا فى الفصول السابقة مناقشة رفض الإسلام للتبعية الاقتصادية والسياسية أو الركون إلى غير المسلمين . ويجدر هنا الإشارة إلى أن الإسلام احتوى على العديد من التوجيهات التفصيلية للاستراتيجية المعنية، مثل حتمية إعادة

---

(١) د. أحمد عبد العزيز النجار ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣١٤ .

(٢) محمود الباجى : « التنمية : مشاكلها ومقتضياتها وموقف الإسلام منها » بحث مقدم إلى الندوة الإسلامية الثانية بالقيروان، منشورات الحياة الثقافية ، وزارة الشئون الثقافية ، تونس، ١٩٧٧ ، ص ١١٦ .

تقسيم العمل الاجتماعى الداخلى لتحقيق التنمية المتوازنة التى تساهم فيهاكافة قطاعات النشاط الاقتصادى بنصيب مقدر .

كما أن للإسلام تعاليم هامة فى ضرورة تنمية الأسواق المحلية والاهتمام بالجلب وتحريم الاحتكارات بصورها المختلفة. كماتشير سيرة الصحابة – رضوان الله عليهم – والتابعين إلى أنهم اهتموا كثيرا بمعاملة الدول الأجنبية بالمثل فيما يتعلق بالضرائب الجمركية على الصادرات والواردات (العشور) والتمييز فى هذا الصدد بين الضرائب المفروضة على التجارة الواردة من الدول الأجنبية والتجارة الواردة من الدول الإسلامية ، إذ روى أن أبا موسى الأشعرى كتب إلى عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – يقول : «إن تجارا من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر، فكتب إليه عمر : خذ أنت منهم كما يأخذون من المسلمين، وخذ من أهل الذمة نصف العشر، ومن المسلمين من كل أربعين درهما ، وليس فيمادون المائتين شئ ، فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم ، وما زاد فبحسابه». ومن هذه الرواية يتضح كيف أن ما يدفعه التجار المسلمون من ضرائب يقل كثيرا عما يدفعه التجار الذين يجلبون السلع من ديارالحرب حيث يدفع المسلمون ٢,٥٪ فقط، بينما يدفع التجار غير المسلمين ١٠٪ (أربعة أمثال ما يدفعه المسلمون).

ويجوز الاتفاق على إعفاء كافة السلع الواردة من الدول الإسلامية إلى بعضها البعض من كافة الرسوم والضرائب متى كان فى ذلك مصلحة لهم. كما يمكن اتفاق كافة الدول الإسلامية على اتباع سياسة موحدة فى تجارتها ومعاملاتها مع الدول غير الإسلامية انطلاقا من حرص الإسلام على وحدة الكلمة، ووحدة الصف فى مواجهة غير المسلمين . وبالنسبة لمتطلبات إعادةتوزيع الدخل القومى فى الدول الإسلامية فقد تكفل نظام الزكاة ومصارفها ونظام المواريث وأحكامها بوضع

الضوابط التى تحقق التكافل الاجتماعى والعدالة الاجتماعية وتخلق النظام الاجتماعى المناسب للسلام الاجتماعى والحيلولة دون وجود الطبقية البغيضة.

وهكذا نرى أن الاعتماد الجماعى على الذات فضيلة إسلامية يحبذها الإسلام ويدعو إليها، كما أن متطلباتها وعوامل نجاحها وضع لها الإسلام الضوابط والقواعد والأسس على نحو يفوق ما هو موجود لدى النظم الاقتصادية المعاصرة.

الفــصل السابــع

قهر الفقر

مقدمــــة :

تعددت المداخل الاقتصادية التى طرحت للخروج من الفقر، فظهرت عدة نظريات تنموية جديدة يعتمد بعضها على إشباع الحاجات الأساسية للشعوب، وبعضها يتخذ من التنمية الداخلية المستقلة منهجا للعلاج، وهو ما أطلق عليه الاعتماد على الذات. كما تعتمد بعض النظريات الأخرى على التنمية الجماعية للشعوب الفقيرة اعتمادا على القدرات والإمكانيات الجماعية والتعاون الجماعى فيما بينها، أوما يطلق عليه الاكتفاء الذاتى الجماعى، أو الاعتماد الجماعى على الذات.

وفى إطار الجدل الذى دار حول النظريات السابقة، برزت أهمية تعديل هيكل النظام الاقتصادى العالمى لتحقيق نوع من التكافؤ بين الدول المتقدمة والدول النامية فى مجال العلاقات التجارية والاقتصادية بصفة عامة بين فقراء العالم وأغنيائه. ومن هناجاءت الدعوة إلى إقامة نظام اقتصادى عالمى جديد.

وقد تناولنا تلك المداخل أو النظريات ومحاولات علاج الفقر وتغيير النظام الاقتصادى العالمى فى الفصل السابق وأوضحنا جوانبها المختلفة ومدى نجاحها فى تحقيق أهداف الشعوب الفقيرة وآمالها فى الخروج من دائرةالفقر التى تدور فيها منذ أمد بعيد .

وفى هذه الدراسة نطرح منهجا جديدا لتحقيق آمال الشعوب الفقيرة وطموحاتها لا يستند إلى مجرد تنمية القدرات الذاتية للشعوب الفقيرة، أو زيادة التعاون فيمابينها أو التعاون بينها وبين الدول المتقدمة على أسس جديدة . إن المنهج الذى نعرض له فى هذه الدراسة ينطلق من ضرورة إيجاد الأسس الاقتصادية لإعادة توزيع الموارد الاقتصادية عالميا بأساليب جديدة ، بعيدا عن التبعية والاستغلال وأعباء الديون الأجنبية قبل إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية فى المؤتمرات الدولية ومنظمات التنمية والتعاون... الخ . كما يعتمد المنهج الذى نقترحه هنا على ضرورة العمل على مزج السياسات الاقتصادية المالية والنقدية بالكيفية والتناسب الذى يمكن أن يعاون الشعوب الفقيرة على معالجة الفقر أو التخفيف من حدته تدريجيا .

وهكذا نتناول فى هذا الفصل دراسة النقاط التالية :

* إعادة تخصيص الموارد عالميا.
* إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية .
* مزج السياسات المالية والنقدية لعلاج الفقر.

ونؤكد على أهمية الترتيب فى الإجراءات المذكورة بحيث تكون البداية ليس استخدام السياسات المالية والنقدية أو إعادة الصياغة للعلاقات الاقتصادية الدولية، ولكن إعادة تخصيص الموارد المادية والبشرية على المستوى الدولى كأساس يمكن الاعتماد عليه فى نجاح محاولات إعادة تشكيل النظام الاقتصادى الدولى ، ونجاح السياسات المالية والنقدية فى قهر الفقر. ونوضح ذلك كما يلى :

المبحث الأول

إعادة تخصيص الموارد عالميا

تمهيـــــد :

إن الجهود المبذولة لعلاج الفقر عالميا وداخليا، فى ضوء الأسباب والأبعاد والنتائج التى أشرنا إليها فى الفصول السابقة لم يكتب لها النجاح المأمول فى ظل التناقض بين إمكانيات وموارد الدول الغنية قليلة السكان، وإمكانيات وموارد الدول الفقيرة كثيفة السكان. أو بعبارة أخرى التناقض بين احتياجات وموارد الدول الغنية واحتياجات وموارد الدول الفقيرة. ولعل هذا التناقض يظهر أساسا بين الثروات والموارد المتاحة فى شمال الكرة الأرضية ، بالنسبة لاحتياجات شعوبها، وثروات وموارد الشعوب التى تقع فى جنوب الكرة الأرضية. ومن ثم فإنه لابد من البحث عن طرق أو وسائل يمكن بواسطتها تحويل جانب من ثروات وموارد الأغنياء أهل الشمال إلى أهل الجنوب الفقراء .

وفى اعتقادنا أن الحوار بين الشمال والجنوب لم يعد الوسيلة الفعالة لتحقيق إعادة تخصيص الموارد عالميا . وفى هذا الصدد لا بد من العمل على نقل الموارد المادية، ونقل الموارد البشرية فى آن واحد على مستوى العالم. أى أنه يلزم تحويل جانب من سكان الدول الفقيرة المكتظة بالسكان إلى الدول الغنية التى تحتاج إلى الأيدى العاملة غير الماهرة ، وفى نفس الوقت تحويل جانب من الموارد المادية الفائضة عن حاجة الدول الغنية إلى الدول الفقيرة . ولكن المشكلة هى ما الذى يضمن عمليات التحويل المذكورة بفعالية بعيدا عن المؤثرات السياسية والأيديولوجية وضغوط المؤسسات الدولية الاحتكارية المتعددة الجنسيات،

والمنظمات الدولية التى تسيطر عليها الرأسمالية العالمية، أو تكتلات الغرب ، وتكتلات الشرق الاشتراكية العالمية المستغلة كذلك ، إن الفكرة التى نعرضها فى هذه الدراسة تقوم على عدة فروض هامة، وهى أن الحصول على الموارد من دول الفائض لا يمكن قبول صورة المديونية كوسيلة له فى ضوء الظروف والمصاعب الاقتصادية التى تتعرض لها الدول الفقيرة وهذا هو الفرض الأول. أما الفرض الثانى فهو صعوبة انتقال الموارد البشرية من دول الفائض السكانى إلى دول الثراء ما لم تكن هناك حاجة فعلية ودرجة مهارة عالية لدى سكان الدول الفقيرة الذين يمكن إعادة توزيع أماكن توطنهم عالميا. والفرض الثالث هو عدم الإفراط فى التفاؤل بشأن المعونات أو المنح غير المشروطة التى يمكن أن تتصدق بها الدول الغنية على الدول الفقيرة[1].

والفرض الرابع هو أن المصالح الخاصة لكل من الأغنياء والفقراء هى التى يمكن أن تؤدى إلى نتائج مقبولة لكافة الأطراف. وأخيرا نفترض ضعف قدرة التكتلات الاقتصادية للفقراء على التصدى للتكتلات الاقتصادية للأغنياء، وسهولة احتواء الأخيرة للأولى وجرها إلى نمط جديد من التبعية الجماعية للرأسمالية العالمية، أو الشيوعية العالمية.

وواضح من هذه الفروض أن كل المداخل الاقتصادية الدولية التى طرحت لتقريب الفجوة أو الهوة الكبيرة بين الشعوب الغنية والشعوب الفقيرة مرفوضة تماما

---

(١) تشير بعض الدراسات إلى أنه رغم حصول الدول الفقيرة على ٤٠٪ من المعونات الدولية لم يتحسن مستوى الفقر فيها (مثال ذلك حصول تنزانيا على ٨،٦ مليار دولار خلال الفترة (٧٠ – ١٩٨٨) ورغم ذلك انخفض معدل النمو الاقتصادى فيها وارتفع مستوى الفقر فيها بسبب سوء السياسات الماكرو اقتصادية والقطاعية) . راجع مجلة :
Finance & Development , Vol. 27, Sep. 1990, P. 9.

نظرا لما أوضحته التجارب من ضعف النتائج والآثار التى تمخضت عنها المحاولات التى بذلت فى هذا الخصوص . ولعل ما يعزز وجهة النظر هذه ، ظهور اتجاه فى الآونة الأخيرة ، يتمثل فى ضعف تماسك الدول الفقيرة فى مواجهة الدول الصناعية المتقدمة بالنسبة لما كانت عليه فى الخمسينات والستينات نتيجة بعض الظروف الموضوعية المرتبطة بتغاير المصالح فيما بين الدول الفقيرة ذاتها[1].

كيفية نقل الموارد المادية من بلاد الغنى إلى بلاد الفقر :

تستلزم عملية نقل الموارد المادية من بلاد الغنى إلى بلاد الفقر وجود دافع يحمل الدولة الغنية على السماح للدول الفقيرة بالاستفادة مما لديها من موارد فائضة عن حاجتها أو الموافقة على انتقال هذه الموارد ليس فى صورة سلع وخدمات تامة الصنع، وإنما بالمشاركة فى عملية التصنيع. أو بعبارة أخرى لا يجب أن يطلب من الدول الغنية أن تقوم بأعباء العملية الإنتاجية وتشغيل كافة عناصر الإنتاج وتمويل كافة نفقات الإنتاج ثم تقديم المنتجات جاهزة إلى الدول الفقيرة على طبق من الفضة.

إن منطق الأمور أن تتحمل الشعوب الفقيرة بنصيب مما لديها من موارد بشرية ومادية يشترك مع ما لدى الدول الغنية فى استغلال الموارد والحصول على نصيب منها أو من عوائد تشغيلها. والمعروف أن الدول الفقيرة هى بالفعل فقيرة فيما يلزم من عناصر إنتاج أو ثروات أو تمويل أو تكنولوجيا ، ولا تملك إلا سواعد أبنائها شبه الماهرة ، وقلة قليلة من العقول التى لم تهاجر إلى الدول المتقدمة سعيا وراء الكسب المادى أو مستوى المعيشة المرتفع. وفى نفس الوقت نجد أن الكثيرين

(١) د. سعيد النجار : « التطورات الجديدة فى النظام المالى الدولى » مجلة مصر المعاصرة ، العدد ٤٠٩ - ٤١٠، ١٩٨٧، ص ٢٤٣.

من أبناء الدول الفقيرة يودعون أموالا كبيرة فى البنوك الأجنبية لدى الدول المتقدمة. كما أن هناك عقولا ممتازة من أبناء الفقراء هاجرت بشكل دائم وحصلت على جنسيات دول الغنى فى أوربا وأمريكا وغيرهامن دول العالم الأول والعالم الثانى.

وفى ضوء ما سبق ، فإننا نقترح أن تقوم الدول الفقيرة بمساعدة الدول المتقدمة فى استغلال مالديها من ثروات، وموارد اقتصادية بواسطة ما تمتلكه من عمالة غير ماهرة أو شبه ماهرة فى عمليات الزراعة واستصلاح الأراضى واستخراج المعادن والثروات الطبيعية، وفى الصناعات الاستخراجية والتحويلية ، وغيرها من الخدمات الإنتاجية، مقابل توريد جزء من إنتاج هؤلاء العمال إلى الدول الفقيرة فى صورة عينية وليس فى صورة تحويلات نقدية ، وبعبارة أخرى ، فإن العمال القادمين من الدول الفقيرة يحصلون على أجور تتكون من جزء نقدى لمقابلة احتياجاتهم المعيشية ، وجزء عينى فى صورة منتجات زراعية وصناعية، تنتقل رأسا إلى دولهم الفقيرة ، ولا يحصلون عليها بصفتهم الشخصية على أساس أن هذا الجزء العينى يعتبر ضريبة واجبة الأداء للدول الفقيرة ، التى أرسلت عمالتها وعقولها النابهة للعمل فى دول الفائض ، فتستحق الحصول على هذه الموارد والمنتجات كضريبة على عمل أبنائها فى الدول المتقدمة .

ويتطلب تنفيذ هذا الاقتراح ألا تكون العمالة فى الدول الفقيرة تتمتع بحرية الانتقال أينما تشاء، بل لا بد من وجود توجيه إدارى حكومى يتولى الإشراف على عقد اتفاقيات انتقال العمالة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية المتقدمة ومتابعتها، وتحصيل العوائد أو المنتجات المادية من الغذاء والكساء والمنتجات الوسيطة والتامة الصنع وغيرها ، التى أنتجتها أيدى أبناء الفقراء من خلال عملهم

فى الدول المتقدمة.

ويعتمد هذا المدخل لنقل الموارد على فكرة بسيطة وهى إذا كان من الصعب نقل بعض الموارد من الدول الغنية مثل الأراضى الزراعية والآلات والمعدات الرأسمالية ، فإنه يمكن أن ينتقل أبناء دول الفقر العاملين فى مجالات الزراعة والصناعة ، ولاتوجد موارد مناسبة لإعدادهم فى بلادهم الفقيرة ، وذلك للعمل فى استغلال الموارد المتاحة لدى الدول المتقدمة بمواردها، نظير حصول ذويهم الفقراء على احتياجاتهم من الغذاء والكساء والمنتجات الصناعية التى ترتبط بمستويات مرتفعة من المعيشة.

أسلوب جديد قديم :

إن الفكرة التى يتبناها هذا المؤلف ليست جديدة على المسرح الرأسمالى الاقتصادى العالمى، لقد سبق أن طبقتها الدول الاستعمارية من قبل فى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، عندما أرسلت أبناءها للعمل فى المستعمرات التى هى الآن الدول الفقيرة ، فأخذت فى استخراج المعادن وزراعة الحاصلات الهامة اللازمة لاقتصادها ، الذى كان فى طور النمو ونقلها بالقوة والنفوذ ، وأبخس الأثمان، إلى بلادها. وتمكنت من التقدم والرقى اعتمادا على ما لدى تلك الدول من موارد وثروات لا تستغل فى داخل البلاد المستعمرة .

وهكذا نعتقد أنه قد آن الأوان لكى ترسل الدول الفقيرة أبناءها للعمل على استغلال الموارد التى لدى الدول الغنية بمواردها، وذلك لمجرد توفير الغذاء والملابس وبعض المنتجات الصناعية الضرورية ليس بصورة مجانية ، كما كانت تفعل الدول الاستعمارية قديما، وإنما مقابل جزء من الأجور المستحقة للعمالة الوافدة من الدول

الفقيرة.

ولا يعنى ماسبق وقف عمليات التنمية داخل الدول الفقيرة ذاتها، وإنما لابد من العمل فى نفس الوقت على نقل التكنولوجيا الحديثة واستغلال الموارد المتاحة بالاعتماد أساسا على القدرات الذاتية والموارد المحلية ومعونة دول العالم الثالث للعالم الرابع، خاصة وأن بعض دول العالم الثالث البترولية لديها من الإمكانيات المالية مايسمح بتمويل جانبا من احتياجات مشروعات التنمية فى العالم الرابع دون الحصول على فوائد ربوية باهظة أو شروط فادحة.

مضاربة إسلامية عالمية :

والأسلوب المقترح لنقل الموارد والثروات عالميا، لا يعدو أن يكون تطبيقا للمضاربة الشرعية الإسلامية التى يشترك فيها العمل مع بقية عناصر الإنتاج على المستوى الدولى . إذ أن الدول الفقيرة تعتبر رب العمل فى هذه الحالة، بينما تعتبر الدول المتقدمة رب المال بأصنافه وصوره المختلفة. وبناء على ذلك تحصل الدول الفقيرة على نصيب من عائد عمليات المضاربة فى صورة مواد غذائية أوحاصلات زراعية وملابس وسلع وسيطة وتامة الصنع... الخ. أى أن الدول الفقيرة تعقد شركة مضاربة مع الدول المتقدمة ، يقدم الطرف الأول عنصر العمل الذى لا يملك سواه ، ويقدم الطرف الثانى الموارد والثروات الكثيرة التى تفيض عن الاحتياجات. وفى ضوء نتائج الأعمال المحققة تحصل الدول الفقيرة على عائد يمثل جانبا منه فى صورة أجور نقدية ، تمثل نسبة مئوية يتقاضاها العمال للحصول على احتياجاتهم المعيشية ، ويتمثل الجانب الآخر فى صورة منتجات يتم شحنها إلى الدول الفقيرة كجزء من الأجور المستحقة للعمالة الوافدة من الدول الفقيرة وتتولى الحكومات

فى هذه الدول استلامها وتصريفها إلى المستحقين لها باعتبارها ضريبة أو زكاة مستحقة على العمالة فى الخارج .

ضمانات النجاح :

وهنا يثور التساؤل حول الضمانات التى تطمئن الدول الفقيرة على الوفاء من جانب الدول المتقدمة بالمستحق عليها ، فى صورة منتجات عمالتها العينية الضرورية للتغلب على ما تعانيه من فقر أونقص فى إشباع احتياجاتها الأساسية.

إن الإجابة عن هذا التساؤل تكمن فى أن عملية الانتقال أو التبادل تتم بناء على اتفاقيات عادة ماتحدد بعض الضوابط والضمانات أو العقوبات أو طرق الفصل فى المنازعات التى تثور بعد أو أثناء سريان الاتفاقية . وعادة ما يرضى الأطراف المتعاقدة بجهة دولية تتولى إصدار ضمانات أو شهادات مثل تلك التى يعطيها صندوق النقد الدولى للدول الراغبة فى الاستدانة أو فى إعادة جدولة ديونها. ومن ثم فإنه يمكن لمؤسسة عالمية مثل منظمة العمل الدولية أن تضطلع بدور مؤثر فى ضمان تنفيذ مثل هذه الاتفاقيات التى تتعلق بالحصول على مقابل أعمال أبناء الدول الفقيرة لدى الدول الغنية سواء فى صورة نقدية أو فى صورة عينية .

ويمكن لمنظمة العمل الدولية أن تقوم بعمل الدراسات الاقتصادية عن أوضاع الدول الفقيرة التى تعانى من الكثافة السكانية والفرص المتاحة للأعمال ونوعياتها فى الدول المتقدمة ، وأن تتولى إرشاد كل من الدول الفقيرة والدول الغنية المتقدمة إلى أنسب فرص التعاون فى استغلال الموارد المادية المتاحة لدى الدول المتقدمة والأجور المناسبة لأداء مختلف الأعمال المتاحة .

المبحث الثانى

إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية

لا يكفى لحل مشكلة الفقر مجرد إعادة تخصيص الموارد عالميا، بل إن الوصول إلى تحقيق هذا الهدف يتطلب فى نفس الوقت إعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد سبق أن تناولنا فى الصفحات السابقة العديد من الجهود التى بذلت فى هذا الصدد فى إطار الحوار بين الشمال والجنوب والتى لم تفلح بعد فى إحداث تغير جذرى فى ديناميكيات الاقتصاد العالمى وأوضاعه الجائرة بالنسبة للدول الفقيرة .

وإذاكان التفاؤل الناتج عن خطة بيكر ، وخطة برادى بشأن علاج مشاكل المديونية العالمية، وقيام فرنسا بإلغاء ديون بعض الدول التى تمر بظروف اقتصادية بالغة الصعوبة، قد أوجد نوعا من الحماس لإعادة فتح ملفات الحوار بين الشمال والجنوب عام ١٩٨٩ ، فإننا لا نرى فى الأفق إمكانية تحقيق أكثر مما تحقق طالما لم تتغير تكتيكات المفاوضة التى تتبعها الدول الفقيرة والتى تحاول تغييرنمط تقسيم العمل الدولى.

وفى اعتقادنا أن البداية الحقيقية للوصول إلى تغيير جوهرى فى العلاقات الاقتصادية الدولية يجب أن تبدأ داخل الدول الفقيرة ذاتها من خلال إعادة النظر فى عوائد عناصر الإنتاج خاصة معدلات الأجور بها. إذ أشار الاقتصادى (مانويل) إلى أن السبب الرئيسى فى تدهور شروط التجارة الدولية فى غير صالح الدول النامية لا يرجع إلى تخصص الدول المتقدمة فى التصنيع وتخصص الدول الفقيرة

فى إنتاج المواد الخام والمواد الأولية الزراعية، وإنما يرجع إلى انخفاض معدلات الأجور بها بدرجة تقل كثيرا عن معدلات الأجور السائلة فى الدول الصناعية المتقدمة. ويعنى ذلك استمرار هذا التدهور فى شروط التجارة الدولية فى حالة اتجاه الدول الفقيرة إلى إنتاج سلع صناعية ، ومن ثم فإنه لا بد من تغيير نمط إعادة توزيع الدخل القومى فى تلك الدول قبل إجراء الحوار مع الدول المتقدمة حول مشاكل المديونية ، ومساعدات التنمية الاقتصادية، وزيادة صادرات الدول الفقيرة من السلع الصناعية.

ويتطلب الأمر كذلك تقويض نفوذ الشركات الأجنبية التى تعمل فى الدول الفقيرة لاستغلال عمالتها بأجور زهيدة، ثم تقوم بتحويل الأرباح إلى الخارج لدرجة أن قيمة الأرباح المحولة إلى الخارج أصبحت تفوق قيمة التدفقات الصافية للاستثمارات الأجنبية .

ولايمكن تقويض نفوذ هذه الشركات الأجنبية ، ما لم تحدث إعادة توزيع للدخل القومى فى الدول الفقيرة، يترتب عليه ارتفاع معدلات الأجور إلى المستويات المناظرة فى الدول المتقدمة. وبغير حدوث مثل هذه التغيرات لا يمكن أن يثمر الحوار بين الشمال والجنوب، أو ينجح فى تغيير هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية. ولا يقصد بإعادة التوزيع هنا مجرد استخدام المدفوعات التحويلية من الأغنياء إلى الفقراء داخل المجتمع الفقير، وإنما لا بد من التركيز على زيادة نصيب الأجور بالنسبة لبقية عوائد عناصر الإنتاج. إذ أثبتت بعض الدراسات أن المدفوعات

التحويلية لا تؤثر كثيرا حتى فى معالجة الفقر داخليا[1]. ومن ثم فإنه من الخطأ إغفال إعادة توزيع عوائد عوامل الإنتاج طالما أن الإجراءات التعويضية التحويلية لا تقدم شيئا للتخلص من الفقر. وبنفس المنطق يمكن القول بأن إعادة توزيع الدخل العالمى لا يمكن أن تحققهامعونات التنمية أو المدفوعات التحويلية من دول الغنى إلى دول الفقر، خاصة وأن الحكومات المحافظة التى تتقلد الحكم فى دول أوربا وأمريكا اليوم ترى أن المعونات الدولية تفسد الشعوب وتقعدها عن العمل والإنتاج أو التفكير فى الخلاص من أزماتها المتعددة. ومن ثم فهى المسئولة عن حالة الفوضى الاقتصادية والمشاكل التى تعانى منها الدول الفقيرة .

إن إعادة توزيع الدخل العالمى لايمكن أن تحدث من خلال المدفوعات التحويلية أومعونات التنمية سواء أكانت مشروطة أم غيرمشروطة ، وقد أثبتت التجارب هذه الحقيقة، ولم يعد هناك من بديل سوى إعادة النظر فى توزيع عوائد عناصر الإنتاج عالميا كذلك. إن التوزيع الحالى لعائد عنصر العمل (الأجور) وعائد عنصر رأس المال (الفائدة) يحقق مغانم بصفة دائمة للدول المتقدمة مع استمرار ضآلة ما تحصل عليه الدول الفقيرة من عوائد العمل فى صورة أجور لعمالتها من ناحية، ولتكلفة منتجاتها المصدرة إلى الدول الصناعية من ناحية أخرى. ولكى تحقق عملية إعادة توزيع العوائد أهدافها المرجوة لا بد من سعى الدول الفقيرة إلى تحقيق قدر من النمو الاقتصادى وتشغيل سليم لما لديهامن موارد مادية وبشرية. وقد تبين من إحدى الدراسات الاقتصادية القياسية أن إعادة التوزيع بدون حدوث القدر المناسب من النمو الاقتصادى تؤدى إلى زيادة الفقر، بعكس الحال إذا ما صاحب

(١) William A. Darity Jr., And Samuel L. Myers, Jr. , Do Transfer Payments Keep The Poor in Poverty?, The American Economic Review, May 1987, P.P. 221.

عملية إعادة التوزيع زيادة ملموسة فى معدلات النمو الاقتصادى، سواء حدث ذلك فى فترات الرواج أو فى فترات الكساد(١). وقد توصلت دراسات أخرى إلى نفس النتيجة(٢). وبذلك فإنه لابد من العمل على زيادة معدل نمو الاقتصاد العالمى ككل وليس فقط معدلات النمو فى الدول الفقيرة ، ولما كانت زيادة معدلات نمو الاقتصاد العالمى مسئولية مشتركة لكافة شعوب العالم الغنية والفقيرة، فإنه لا بد من تعاون الدول الفقيرة بما لديها من عمالة شبه ماهرة ومواد خام أو سلع أولية أو وسيطة مع الدول المتقدمة بما لديها من رؤوس أموال وتكنولوجيا حديثة على أسس عادلة وجديدة تتمثل فى زيادة قيمة الأجور وتكلفة العمل بالنسبة للمنتجات الأولية والسلع التى تصنع فى الدول الفقيرة، إلى مستوى الأجور السائدة فى الدول الصناعية المتقدمة. ولعل حدوث مثل هذا التعديل يؤدى إلى ضرب الشركات متعددة الجنسية من خلال سلبها ميزة الإنتاج بأجور زهيدة وتكلفة صنع منخفضة بالتالى ، إذاما قورنت بالتكلفة التى تتحملها الشركات المثيلة داخل الدول الصناعية المتقدمة. وإذا نجحت الدول الفقيرة فى ضرب المزايا النسبية التى تتمتع بهاتلك الشركات ، فإن عقبة كؤداً تكون قد زالت من طريق التعاون الاقتصادى الدولى الأقرب إلى العدالة بين الأغنياء والفقراء فى العالم.

ويجدر الإشارة إلى أن إمكانية زيادة معدلات الأجور فى الدول الفقيرة إلى نفس معدلات الأجور فى الدول المتقدمة يحدها إمكانية الارتفاع بمستويات الإنتاج

---

(١) Peter Gottahalkalk and Sheldon Dunizger, A Framework for Evaluating the Effects of Economic Growth and Transfers on Poverty, The American Economic Review, March 1985, P. 160.

(٢) Sheldon Danziger and Peter Gottschalk, The Inpact of Secular and Cyclical Changes on Poverty, A.E.R., May 1986, P. 410.

والإنتاجية إلى مستويات عالمية، وفى الحدود السعرية الآمنة ، وهذا فى حد ذاته من أقوى التحديات التى تواجهها الدول الفقيرة. ولكن مثل هذا الأمر لا يثير أية عقبات بالنسبة لمشروعات الاستثمار الأجنبية المتعددة الجنسية العاملة فى الدول الفقيرة والتى لديها من الإمكانيات اللازمة لزيادة حجم الإنتاج والإنتاجية معا. ورغم ذلك فإن وجود مستويات متعددة للأجور داخل الدولة الواحدة ، يعتبر من الأمور غير المرغوبة فى الأجل الطويل، وهو ما يعنى ضرورة سعى الشعوب الفقيرة إلى تهيئة المناخ المناسب لرفع معدلات الأجور والإنتاج والإنتاجية وفق خطط محددة ومدروسة. ولعل الاهتمام بقطاع الزراعة فى الدول الفقيرة والعمل على زيادة حجم إنتاجية ومعدلات إنتاجية العمالة فيه، ورفع معدلات أجور العمالة الزراعية وأسعار منتجاتها إلى مستوى الأسعار العالمية، يمكن أن يؤدى بنا إلى الوصول إلى الغرض المنشود.

وفى هذا الصدد نسجل اختلافنا مع أولئك الذين ينظرون إلى الثورة الزراعية فى البلدان النامية ، على أنها مجرد تصفية العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية، وإعادة توزيع الملكية ، وتطوير قوى الإنتاج الزراعى[1]. إذ أن تجارب الدول النامية والفقيرة أوضحت مدى الأخطاء التى نتجت عن التركيز على المفاهيم السابقة دون العمل على زيادة نصيب أجور العمالة الزراعية من الدخل القومى، وأن إغفال هذا الاعتبار كان وراء التدهور الذى لحق بعوائد أصحاب الملكية الزراعية المتحققة داخل الدول الفقيرة وخارجها متمثلا فى تدهور شروط التبادل الدولى ضد مصالح هذه الدول .

---

(١) دكتور كاظم حبيب : « تطور مفهوم واتجاهات الثورة الزراعية فى البلدان النامية » مجلة الاقتصادى العربى ، اتحاد الاقتصاديين العرب ، بغداد ، شباط ٧٨ ، ص ٦ – ٨ .

عدالة الفرص قبل عدالة الدخول :

وتتطلب إعادة النظر فى هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية تحقيق نوع من المساواة فى الفرص وليس مجرد الحصول على نصيب هام من الدخل العالمى للدول الفقيرة ، ولتحقيق ذلك يجب حدوث عدة تغيرات فى القوى التى تحرك المصالح الاقتصادية الدولية بصفة دائمة فى اتجاه مصالح الدول المتقدمة الصناعية . إن دواعى العدالة تفرض على تلك القوى مسئولية تحقيق العدالة الاقتصادية الدولية، ورفع الظلم الواقع على الشعوب الفقيرة ردحا من الزمان .

ولكى يتحقق ذلك يجب العمل على :

أ - موازنة أسعار المواد الأولية التى تصدرها الدول الفقيرة :

وقد طرحت بعض الأفكار فى هذا الصدد وأهمها إنشاء صندوق عالمى لموازنة أسعارجميع المواد الأولية التى تصدرها الشعوب الفقيرة، وينطوى ذلك على دعم أسعار هذه المواد فى حالة انخفاضها عن مستوى معين حيث يقوم الصندوق المقترح بشراء فائض العرض من هذه المواد. كما طرح اقتراح ربط أسعار المواد الأولية بأسعار السلع الصناعية . كذلك نادى البعض بضرورة قيام البنك الدولى بتمويل تكميلى للنقص فى حصيلة صادرات الدول الفقيرة المصدرة للمواد الأولية على أن تسدد هذه الدول ما حصلت عليه عندما يحدث زيادة كبيرة وغير عادية فى أسعار التصدير[1] .

ورغم وجاهة كافة الآراء فإن عناد ورفض الدول المتقدمة لها حال دون

(١) دكتور / فؤاد القاضى : « الدول النامية والمفاوضة كأطراف متكافئة حول موائد المساومة فى العالم» ، مجلة الاقتصاد العربى ، المرجع السابق ، ص ٨٢ - ٨٣.

تطبيق أى منها . اكتفاء بالتسهيلات الدولية التى يمنحها كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى لتلك الدول فى صورة قروض بفوائد أدت إلى تفاقم مشكلة المديونية العالمية .

وفى اعتقادنا أن موازنة أسعار المواد الأولية يمكن أن تتحقق إذا ما أمكن محاكاة نموذج دول الأوبك ورغم ما يواجهه من صعوبات[1]. ويلاحظ أنه بالرغم من وجود اتحادات مختلفة للدول المنتجة والمصدرة لبعض المواد الأولية والمعادن إلا أنها لم تصل إلى ماوصلت إليه مجموعة دول الأوبك نظرا للتباين الشديد بين مصالح الدول الأعضاء وفلسفاتها الاقتصادية وتوجهاتها السياسية بدرجة تفوق كثيرا ما يوجد بين دول الأوبك وبعضها البعض. وبذلك فإن استقرار أسعار المواد الأولية يمكن أن يتحقق إذا ما قامت دول الأوبك بإنشاء صندوق لموازنة أسعار صادر ات الدول الفقيرة بصفة عامة ، وتتولى تمويله وإدارته بعيدا عن سيطرة واستقطاب الدول المتقدمة للدول الفقيرة . إن قيام دول الأوبك بهذا الدور يقطع الطريق على أولئك الذين يرمون إلى إنشاء تكتل لمنتجى المواد الغذائية فى مواجهة دول الأوبك، وهو ما أشارت إليه صحيفة (هيرالد تريبيون) فى عددها الصادر بتاريخ ٩ مايو ١٩٧٩.

إعادة النظر فى النظم التى تحكم أنشطة مؤسسات التنمية الدولية :

ونقصد بمؤسسات التنمية الدولية كلاً من البنك الدولى والمؤسسات التابعة له وصندوق النقد الدولى ، وغيرها من الصناديق التنموية مثل صندوق التنمية

(١) عصام نعمان : « العرب والنفط والعالم» ، دارمصباح للفكر ، بيروت ، ١٩٨٢، ص ١٢٥ - ١٣٢.

الأفريقى وبعض الصناديق الأفريقية مثل صندوق نيجيريا الخاص.

ولعل أهم ما وجه من انتقادات إلى هذه المؤسسات هو سيطرة الدول المتقدمة عليها واحتكارها لغالبية القوى التصويتية رغم زيادة حصص مساهمة بعض الدول النامية، مثل دول الأوبك، فى زيادة رؤوس أموال هذه المؤسسات. كما انتقدت على أساس ارتفاع درجة المشروطية فيما تمنحه من قروض للدول الفقيرة، والتدخل فى شئون الدول الأعضاء الداخلية، على مستوى الماكرو (فى حالة صندوق النقد الدولى) ، وعلى مستوى الميكرو (فى حالة البنك الدولى) ، وكذلك ارتفاع درجة المركزية فى القرارات التى يصدرها كل من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى، والخاصة بتعبئة الموارد المالية الكافية لاحتياجات الدول التى تدخل معها فى اتفاقيات، وعدم قدرة بقية الدول غير الداخلة فى مثل هذه الاتفاقيات على الحصول على احتياجاتها التمويلية. وقد لوحظ مؤخرا وجود نوع من التنسيق أو ما يسميه البعض التناغم بين البنك والصندوق فى سياستهما إزاء الدول التى تطلب معونتها بغرض التنمية [1].

أما بقية الصناديق والبنوك فهى تفتقر إلى الموارد المالية المناسبة لما تريد تحقيقه من أهداف ، وذلك فضلا عن محاولة التشبه بالبنك الدولى فى اتباع الأساليب التجارية حيال الدول الفقيرة التى تطلب المساعدة . وفى هذا الشأن نجد أن الموارد اللازمة للبرنامج الإقراضى لبنك التنمية الأفريقى مثلاخلال الفترة (١٩٨٧ – ١٩٩١). تقدر بنحو عشرة مليارات دولار حتى تتمكن قارة أفريقيا من تحقيق

---

(١) د. سعيد النجار : « التطورات الجديدة فى النظام المالى الدولى» ، مرجع سابق ، ص ٢١ – ٢٣ .

معدل للنمو قدره ٤,٥٪[1]. كما نجد أن صندوق نيجيريا الخاص قد تراجع نشاطه منذ عام ١٩٨٥ مقارنة بالسنوات السابقة حيث قدم قرضاواحدا لمالى عام ١٩٨٥، قدره خمسة ملايين وحدة حسابية [2]

وهكذا نجد أنه لا بد من إعادة النظر فى الأسس والنظم التى تحكم عمل وأنشطة كل مؤسسات التنمية الدولية فى علاقاتها بالدول الفقيرة، وعلاقاتها ببعضها البعض، وقد طرح إعلان القاهرة للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية ، عام ١٩٨٦ فكرة إنشاء بنك الجنوب، وهوما سبق أن أشار إليه إعلان كاراكاس عام ١٩٨١، حول ضرورة إنشاء مصرف للدول النامية على النحو الذى أشار إليه بيان أروشا عام ١٩٧٩. كما تبنى إعلان كاراكاس ١٩٨١ الدعوة لزيادة رأس مال بنوك التنمية الإقليمية المشتركة وقد ذهب إعلان القاهرة ١٩٨٦، أبعد من ذلك حيث طالب بإنشاء صندوق للتعاون الاقتصادى بين الدول النامية، وحث منظمة الأمم المتحدة والوكالات الدولية على تدبير موارد مالية إضافية حتى يمكن تنفيذ مشروعات محددة للتعاون الاقتصادى والفنى بين الدول النامية.

ولعل كافة هذه المقترحات تعبر عن مدى فقدان الأمل من جانب الدول الفقيرة فى تطوير أو تغيير سياسات المؤسسات التنموية العالمية التى يسيطر عليها الدول الصناعية المتقدمة ، والتى تملك قوة الاعتراض على أية تعديلات فى نظم ولوائح هذه المؤسسات إذاما كانت فى صالح الدول النامية. إذ أن الدول الغنية لاتزال تتمتع بنسبة ٦٠٪ من القوة التصويتية فى مؤسسات بريتون وودز رغم زيادة

(١) المجلة الاقتصادية – البنك المركزى المصرى – العدد الثاني – ١٩٨٦، القاهرة، ص ٢٥٥.

(٢) المرجع السابق ، ص ٢٥٥.

أعداد الدول الأعضاء فى البنك الدولى إلى ١٥٠ عضوا بعد انضمام كل من بولندا، وتونجا إليه عام ١٩٨٦، ورغم زيادة رأس مال البنك المكتتب فيه إلى ما يقرب من ٦٦ مليارو وحدة حقوق سحب خاصة[١]. ورغم ارتفاع درجة مساهمة الدول النامية البترولية فى رأس امال كل من الصندوق والبنك الدولى .

وبالرغم من كافة السلبيات والانتقادات الموجهة إلى المؤسسات الدولية للتنمية فإننا نرى ضرورة استمرار الحوار بين الأغنياء والفقراء لتعديل نظم ولوائح هذه المؤسسات فى الاتجاه الذى يحقق أكبر استفادة ممكنة للدول الفقيرة من مواردها المالية بعيداعن المشروطية التى زادت حدتها بعد الاتجاه إلى إحلال قروض التصحيحات الهيكلية محل قروض البرامج التى كان يجرى العمل على أساسها قبل عام ١٩٨٠ ، كما يجب أن يتضمن الحوار التركيز على تحقيق قدر من التكامل بين المؤسسات الدولية للتنمية يؤدى فى النهاية إلى مساعدة الدول الفقيرة على الخروج من أزماتها بدلا من اجتماع هذه المؤسسات على التشدد فى منح المعونات الإنمائية لهذه الدول وزيادة أعبائها الاقتصادية وتفاقم مشاكل المديونية والعجز الداخلى ، والعجز الخارجى فى موازناتها كل عام، كما يجب ألا تغفل الجهود الدولية رغبة الدول الفقيرة فى تعديل القوة التصويتية لدول الأعضاء لتكون ٥٠٪ لكل من الدول الصناعية المتقدمة، والدول النامية والفقيرة معا فى ضوء التغيرات الاقتصادية العالمية التى حدثت منذ عام ١٩٤٤[٢].

ولا يفوتنا ها أن نؤكد على حقيقة سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

---

(١) ارتفع عدد الدول الأعضاء إلى ١٧٣ عضوا عام ١٩٩٢/٩١ ، بسبب انضمام الدول التى تشكل جمهوريات الكومنولث المستقلة، وجزر المارشال وسويسرا وميكرونيزيا وسان مارينو عام ١٩٩٢.

(٢) د. سعيد النجار ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤١.

والسياسية التى تعيشها الدول الفقيرة (دول العالم الرابع) ، الأمر الذى يتطلب أن يحدث تعديلات جوهرية فى الأسس التى تقدم على أساسها معونات المؤسسات العالمية للتنمية لهذه الدول، فليس من الصواب أن يطبق عليها ما يطبق على الدول النامية (دول العالم الثالث) من شروط أو سياسات وبرامج.

جـ - علاج مشكلة المديونية الخارجية للدول الفقيرة :

شهدت السنوات الأخيرة محاولات واقتراحات متعددة لعلاج مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية بصفة عامة، وللدول الأشد فقرا بصفة خاصة. وتراوحت هذه المحاولات والاقتراحات بين إعادة جدولة الديون، وإلغاء كافة ديون الدول الأكثر فقرا. وبين هذه المقترحات كانت هناك آراء تنادى بإلغاء الفوائد أو تخفيف أعبائها وبعضها نادى بإسقاط الديون العسكرية وفوائدها، وبعضها الآخر طالب بضرورة خفض نسبة مئوية معينة من الديون المتراكمة. وتعتبر خطة (بيكر) وزير الخزانة الأمريكى السابق التى طرحها فى أكتوبر ١٩٨٥، أول مبادرة من جانب الدول الغنية استهدفت معالجة أزمة الديون الأجنبية فى ١٥ دولة نامية (عالم ثالث) ، حيث تقدم البنوك التجارية ٢٠ مليار دولار أمريكى خلال ثلاث سنوات، ويقدم البنك الدولى والمؤسسات المالية الدولية الأخرى متعددة الأطراف تمويل إضافى قدره ٩ مليار دولار أمريكى ، وذلك مقابل تطبيق بعض السياسات الاقتصادية والإصلاحات الهيكلية تحت إشراف صندوق النقد الدولى. وقد عارضت الدول النامية هذه الخطة نظرا لضآلة المبلغ المقدم والشروط التى لا يمكن قبولها، كما حاولت بعض البنوك التجارية الحصول على مزايا ضريبية ومصرفية ثم تراجعت عن عقد أية ارتباطات لتنفيذ الخطة. ولذلك اتجهت الدول النامية إلى إعادة الجدولة من خلال نادى باريس حتى بلغ عدد الدول التى قامت بهذه العملية

٣٣ دولة يستحـق عليها ٤٣ مليار دولار أمريكى خلال الفترة (١٩٨٠ – ١٩٨٥)[1].

وفى عام ١٩٨٨ دعت الكويت الدول الدائنة إلى التنازل عن جانب من ديونها المستحقة على الدول الفقيرة وأعلنت التزامها بتنفيذ ذلك تجاه الدول الفقيرة المدينة للكويت. وقد طرحت الكويت فكرتها على أساس أن تقوم الدول الصناعية بالتنازل عن جزء من الديون المستحقة على الدول النامية أولا، ثم تقوم بإلغاء كافة الديون المستحقة لها على الدول الفقيرة. وكان لهذه الدعوة ردود فعل طيبة فى العالم أجمع حيث أيدتهامجموعة دول عدم الانحياز، كما قامت فرنسا بتطبيق هذه المقترحات بالنسبة للدول الأفريقية الأشد فقرا ، وبعض الدول النامية.

وفى نهاية عام ١٩٨٨، طرحت دول الأونكتاد فكرة تخفيض ٣٠٪ من عبء الديون المتراكمة على الدول النامية، وهو ما دفع (برادى) وزير الخزانة الأمريكى فى حكومة (بوش) إلى تقديم مبادرة لخفض مديونية الدول النامية ولكن على أساس ثنائى وليس متعدد الأطراف ، وهو ما لا يتناسب مع سعى وآمال الدول النامية والفقيرة، وأخيرا دعت مصر والهند والسنغال وفنزويلا الدول الدائنة عن طريق رئيس فرنسا (ميتران) ، لعقد مؤتمر قمة بين الدائنين والمدينين لبحث الحل المناسب لأزمة المديونية العالمية ، ولكن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا رفضتا هذه الدعوة. ولذلك تقدمت مصر إلى مؤتمر القمة الأفريقى بمشروع إحياء الحوار بين الدول النامية والدول المتقدمة خلال شهرين ، وعرض نتائج الحوار على الدول الكبرى لإصدار توصيات تتفق مع نتائج الحوار ، ومطالبة هذه الدول بالضغط على

(١) البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية ، العدد الرابع ، ١٩٨٦ ، ص ٢٤٤ .

الهيئات الاقتصادية الدولية لتسوية هذه الديون التى تبلغ حاليا ١,٣ تريليون دولار أمريكى وفقا لإحصائيات البنك الدولى .

ولا يخفى أن النتائج التى تحققت عام ١٩٨٩، بشأن موضوع إعادة الجدولة وإسقاط بعض الديون عن المدينين ، أو التنازل عن جزء منها ، أو تخفيف حدة شروط منح الائتمان من جانب بعض الدول ، يدعو إلى التفاؤل المشوب بالحذر . وفى اعتقادنا أنه بالنسبة للدول الفقيرة يجب أن تحذو كافة الدول الدائنة حذو كل من فرنسا والكويت ، وتقوم بإسقاط ديون تلك الدول خاصة وأن جانبا كبيرا من القروض المستحقة عليها إنما هى ديون عسكرية تطلبتهاحماية مصالح الدول الكبرى الاستراتيجية فى مناطق مختلفة من العالم ، والحرص على تحقيق بعض توازنات القوة العسكرية بين دول المعسكر الجنوبى االرأسمالى ،ودول المعسكر الشرقى الشيوعى[1].

وبالنسبة للديون المستحقة على الدول النامية ، يمكن أن تقوم الدول الدائنة بالتنازل عن جزء منها تحدده ظروف كل دولة فضلاعن ضرورة اتخاذ إجراءات إيجابية لخفض أعباء خدمة الديون وشروط منح الائتمان سواء بواسطة البنوك التجارية، أو المؤسسات الرسمية الدولية. وقد وافق مجلس وزراء مجموعة الدول الأربع والعشرين فى مارس ١٩٨٦، على ضرورة أن تكون مدفوعات خدمة الدين فى حدود نسبة معقولة من حصيلة الصادرات، وزيادة المعونات الرسمية التى تعتبر شروطها أفضل من شروط منح الديون التجارية .

---

(١) استطاعت مصر الحصول على إسقاط نسبة ٥٠٪ م مديونيتها الخارجية عقب حرب الخليج ، عام ١٩٩١، وذلك بالإضافة إلى إسقاط الديون العسكرية المستحقة عليها للولايات المتحدة الأمريكية ، ولبعض الدول العربية، وتمكنت بولنداعام ١٩٩١، من خفض ٥٠٪ من ديونها الرسمية ، وكذلك الحال بالنسبة لبلغاريا وبنين ، ونيكاراجوا .

إصلاح نظام النقد الدولى :

لا يستطيع أحد أن ينكر أن آليات السوق العالمية التى تحرك أسعار العملات الأجنبية تجئ غالبا فى صالح الدول الصناعية المتقدمة بينما تعانى الدول الفقيرة من عدم الاستقرار النقدى والاقتصادى الدولى وما يتركه من آثار سلبية على اقتصادياتها على نحو يعوق توجهاتها التنموية إلى حد كبير. وتدرك الدول الفقيرة أن انفراد الدولار الأمريكى بالثقل الكبير فى تسوية المدفوعات الدولية ،وفى كافة المعاملات التجارية الدولية يعتبر مسئولا إلى حد كبير عن حالة الفوضى العالمية التى ظهرت بعد اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية إلى وقف تحويل الدولارات إلى ذهب منذ عام ١٩٧١، ومباركة صندوق النقد الدولى لتعويم العملات منذ عام ١٩٧٨، وما صاحب كل ذلك من استنزاف الاحتياطيات الدولية للدول الفقيرة واستيراد التضخم، والبطالة، والركود التضخمى وتفاقم اختلال موازين المدفوعات واتجاه عملاتها الوطنية إلى التدهور ، وزيادة أعباء المديونية الخارجية .. الخ.

وقد دفعت هذه الأوضاع الدول النامية إلى الدعوة إلى إقامة نظام نقدى عالمى جديد يتخلص من سيطرة الدولار الأمريكى على الاقتصاد العالمى ، وينشئ وحدة احتياطية دولية مقبولة للدول كافة ، الفقيرة والغنية، ويراعى مصالح كافة الدول فى إطار ديمقراطية الإدارة والرقابة، ومشاركة كافة الدول بصرف النظر عن أيديولوجياتها السياسية والاقتصادية فى إدارة الترتيبات المؤسسية للنظام النقدى العالمى الجديد. كما اقترحت مبادرة أروشا عام ١٩٨٠، ضرورة خلق درجة من

الآلية فى تحويل المواد من خلال الاحتياطيات التى سوف يعتمد عليها النظام الجديد، مع ضرورة وجود هيئة دولية لها سلطة الإشراف والإدارة والتحكم فى عرض العملية الدولية الجديدة ، وإعادة توزيع الاحتياطيات الدولية من بعض العملات القوية ، وإعادة توزيع الفوائض المالية التى تحققها بعض الدول(1).

ورغم مضى ما يقرب من ١٥ سنة على المبادرة المذكورة فإن شيئا مما استهدفته أو دعت إليه لم يتحقق لضعف الوزن النسبى لتجارة الدول الفقيرة واقتصادياتها بالنسبة لتجارة واقتصاديات الدول المتقدمة. كما يرجع ذلك إلى أن حوار الشمال والجنوب يرتكز أساسا على الرغبة فى معالجة الآثار المترتبة على التبادل والمعاملات غير المتكافئة بين الأغنياء والفقراء دون الاهتمام بعلاج الأسباب التى أدت إلى حدوث هذه الآثار السيئة . ومن هنا كان الاهتمام بالمديونية الخارجية وشروط التبادل الدولى أكبر من الاهتمام بأسباب الفوضى النقدية وتدهور عملات الدول الفقيرة. ومن ثم فإن الدول النامية والفقيرة مطالبة الآن بالضغط السياسى والاقتصادى فى اتجاه إصدار عملة نقدية عالمية تتمتع بالقبول العام عالميا، وفى تسوية المدفوعات الدولية بدلا من وحدات حقوق السحب الخاصة التى للدولار الأمريكى وزن كبير فى تحديد قيمتها، ويليه بقية عملات الدول الصناعية المتقدمة . وذلك كخطوة أولى يجب أن تتبعها خطوات أخرى لتعديل هيكل النظام النقدى العالمى. ويمكن الاتفاق على إصدارعملة موحدة ومقبولة عالميا خاصة بالدول

---

(١) د. رمزى زكى : « الناتج النقدى للتخلف » ، ملحق مبادرة أروشا ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٣٥ - ٣٣٦ .

الصناعية المتقدمة [1] وعملة أخرى عالمية ومقبولة أيضا خاصة بالدول الفقيرة والنامية، ويتم تحديد قيمة عملة عالمية واحتياطية واحدة يستند فى تقدير قيمتها على أساس متوسط قيمة عملتى الشعوب المتقدمة ، والشعوب الفقيرة، وهو اقتراح نطرحه للمناقشة والدراسة فى المحافل الدولية ، ولا ندعى صلاحيته المطلقة.

---

(١) تخطط الدول المكونة لما يعرف بأوربا الموحدة لإصدار عملة أوربية واحدة تتداول فى المعاملات الدولية وفقا لاتفاقية (ماستريخت) وذلك عام ١٩٩٨، التى تتضمن كذلك إنشاء بنك مركزى أوربى موحد يتولى إصدار وإدارة العملة الأوربية الموحدة. ومن المقرر أن تنتهى إجراءات إنشاء هذا البنك عام ١٩٩٦، ويتولى إدارة العملة الموحدة عام ١٩٩٨، ليبدأ العمل بها فى بداية يناير ١٩٩٩.

المبحث الثالث

مزج السياسات المالية والنقدية لعلاج الفقر

تمهيـــــــد :

تعرفنا فى الفصول السابقة على أسباب وأبعاد ونتائج فقر الشعوب، ورأينا كيف أن للفقر جوانب وأسباب ونتائج متعددة ومختلفة ، الأمر الذى يعنى أن علاج الفقر لا يجب أن يعتمد على سياسة واحدة أو نوع بذاته من السياسات الاقتصادية أو استراتيجيات التنمية .

وقد تناولنا فى الصفحات السابقة حقيقة الجهود التى بذلت لعلاج الفقر والاستراتيجيات التى طرحت على بساط البحث للخروج من الفقر وأسباب عدم فاعليتها فى تحقيق ذلك ، كما تعرفنا على أهم الإجراءات الواجب اتباعها عالميا لإعادة تخصيص الموارد على المستوى الدولى، ولإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية ، أى أننا حتى الآن لم نتعرف على نوع السياسات الاقتصادية التى يجب على الدول الفقيرة اتباعها داخليا لإعادة تخصيص الموارد ولتوزيع الدخل فى الاتجاه الذى يحقق فوائد هامة للفقراء، وهو ما نتناوله فى هذا المبحث .

الفقر ظاهرة مالية أم نقدية ؟

يلزم الإجابة على التساؤل المطروح حول حدوث الفقر، وهل حدث نتيجة اتخاذ بعض الإجراءات المالية، أم نتيجة التطبيق غير الموفق للسياسة النقدية فى دول تعانى من الفقر وتدنى مستوى المعيشة ، وضعف أجهزة الإحصاء والحسابات القومية ، والعناصر البشرية، والإمكانيات العلمية والتكنولوجية، وأثر ذلك كله

على عدم كمال الأسواق الحرة في هذه الدول ؟ .

أما أنصار السياسة النقدية ، فيرون أن الفقر يعتبر ظاهرة مالية لارتباطه دائما بارتفاع معدلات البطالة الإجبارية في الدول الفقيرة ، ونظرا لأن أثر السياسات المالية لايظهر بوضوح إلا في الأجل الطويل ، فإننا نلاحظ وجود الفقر المطلق طويل الأجل في الدول الفقيرة على عكس الفقر والبطالة التي تحدث في الدول المتقدمة .

ويخلص النقديون إلى أن أدوات السياسة النقدية هي التي يمكن أن تقدم علاجا للمشكلة ، دون أية حاجة إلى معاونة من جانب السياسات المالية التي تعتبر في رأيهم المسئول الحقيقي عن حدوث الفقر. وعلى العكس مما سبق يرى أنصار السياسات المالية ، أن أدوات السياسة النقدية لاتصلح بمفردها لعلاج الفقر، بل لا بد من اللجوء إلى أدوات السياسة المالية بشكل رئيسي، ولا مانع من مشاركة بعض أدوات السياسة النقدية بشكل ثانوي رغبة في الخروج من الفقر ، ولا يخفى أن كل وجهة نظر لها وجاهتها، وحسما للخلاف فقد ظهر فريق من الاقتصاديين ينادي باتباع مزيج من الأدوات المالية والأدوات النقدية لعلاج الأزمات بصفة عامة، مع التسليم بأن مكونات المزيج من السياسات المالية أو النقدية ، والوزن النسبي الأكبر تحدده ظروف كل اقتصاد على حدة. ويتوقف هذا الوزن على عدة اعتبارات هي نوعية القطاعات التي يتكون منها الناتج المحلي الإجمالي ، وسعر الفائدة وعلاقته بقيم الأصول المالية، وتجزئة النظام المالي والأثر على ميزان المدفوعات والأثر على النمو الاقتصادي [1].

(١) د. حمدي عبد العظيم : « السياسات المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية» ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٢٣ – ٣٣٧ .

وتقوم فلسفة مزج السياسات المالية والنقدية معا على ضرورة تحقيق نوع من التوازن بين القوى المنوطة بخلق النقود (سياسات نقدية) والقوى المنوطة بإنفاق النقود (سياسات مالية) .

ويجدر ملاحظة أنه فى ظل ظروف الفقر المطلق الذى تعانى منه الشعوب الفقيرة، لأجل طويل ، فإن استخدام السياسات المالية والنقدية ليس الهدف منه بالدرجة الأولى التأثير على قوى خلق ، أو إنفاق النقود، بقدر ما يمكن أن تقوم به هذه الأدوات أو القوى من خلق للإنتاج وتوزيع له فى الاتجاه الذى يحقق تحسنا ملموسا فى المستوى العام لمعيشة أبناء الشعوب الفقيرة . ومن ثم يجب التأكيد على أهمية توجيه السياسات لتوفير معروض سلعى وخدمى إنتاجى يمكن توزيعه بعد ذلك أو فى نفس الوقت أثناء عملية النمو لرفع مستوى المعيشة والخلاص من فقر الشعوب.

وقد أوضحت بعض الدراسات الاقتصادية أنه من السهولة بمكان زيادة إنتاجية العامل الذى كان عاطلا عن العمل ، بينما يصعب زيادة إنتاجية العمال القائمين بالأعمال فعلا[1] . ومن ثم ، فإن توجيه مزيج من السياسات المالية والنقدية لزيادة الإنتاج والإنتاجية يجب أن يسبق كهدف عملية التأثير على خلق النقود أو إنفاقها، خاصة وأن هناك بعض الدراسات التى أوضحت أن عملية التدخل الحكومى لإعادة توزيع الدخل من الأغنياء إلى الفقراء ترتب عليها إحلال المساعدات التحويلية محل الدخل المكتسب لفترة طويلة من الزمن . إذ اتجه كبار

---

(١) Sheldon Danziger, et al., The Impect of Secular and Cyclical Changes on Poverty, The American Economic Review, May, 1986, P. 406.

السن إلى سحب أنفسهم من سوق العمالة تدريجيا مما أدى إلى نقص المعروض من الأيدى العاملة ، كما زادت أعداد العائلات التى تعولها النساء[1]. ولا شك أن هذه الاعتبارات تؤثر تأثيرا سيئا على الموازنة العامة والدخل القومى القابل للتوزيع.

وقد تبين من دراسات أخرى أن القضاء على البطالة يؤدى إلى حدوث نتائج طيبة على كل من معدل النمو الاقتصادى ، وتوزيع الدخل القومى، والقضاء على الفقر ، بينما يقل دور توزيع الدخل بمفرده فى التأثير على الفقر[2]. وهكذا نجد أنه يجب توجيه السياسات المالية والنقدية فى الاتجاه الذى يترتب عليه تشغيل الموارد المعطلة قبل توجيهها فى الاتجاه التوزيعى للدخل المتاح .

ويتطلب ذلك تحقيق علاقة وثيقة بين السياسات المذكورة ، وكل من الاستثمار العام والخاص، والادخار القومى، ورفع إنتاجية الموارد التى كانت معطلة قبل تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى الفعالة. وتؤكد دراسة اقتصادية عن أحوال الفقراء السود فى الولايات المتحدة الأمريكية أن ٤٥٪ من التحسن الذى طرأ على مستوى معيشتهم منذ عام ١٩٤٠، يرجع إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادى ، بينما يرجع ٥٥٪ من تراجع فقرهم إلى زيادة مستويات المهارة لديهم [3]. ويعنى ذلك ارتباط القضاء على الفقر بزيادة كل من الإنتاج والإنتاجية العمالية .

---

(١) Frank S. Levy and Ricard C., Michel : Work for Welfare, How Much Good Will It Do? , The A.E.R. P.403 .

(٢) Sheldon Danziger, et al, Dp. Cit., PP. 407 - 408.

(٣) James P. Smith and Finis Welch, Race and Poverty, The American Economic Review, May 1987, PP. 152 - 158.

السياسات المالية والنقدية ومعوقات الخروج من الفقر :

أوضحنا فى الفصول السابقة ، أن هناك بعض المعوقات الطبيعية ، والمالية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى تقلل من قدرة الشعوب الفقيرة على الخروج من الفقر ، وهو ما يشير إلى أهمية القضاء على هذه المعوقات لإفساح الطريق أمام التنمية والتقدم اللذان حرمت منهما الشعوب الفقيرة ردحا طويلا من الزمن . ويمكن للسياسات المالية والنقدية أن تلعب دورا مؤثرا فى هذا الصدد شريطة أن يجئ ذلك فى مرحلة تالية لتحقيق هدف زيادة معدل النمو الاقتصادى والقضاء على البطالة .

ويمكن استخدام الأدوات المالية كالضرائب والإنفاق العام والمدفوعات التحويلية بصفة خاصة لتقليل الفجوة الكبيرة بين الأغنياء والفقراء داخل المجتمعات الفقيرة ، ليس فقط بإعادة التوزيع للدخل ، وإنما بإعادة توزيع عوائد عناصر الإنتاج وإعادة توزيع الملكية والثروة بعيدا عن التدخل الحكومى. إذ أن قوى السوق تستطيع إنجاز هذه المهمة إذا ما تم توجيه مزيج السياسات المالية والنقدية فى الاتجاه السليم من وجهة نظر إعادة تخصيص الموارد القومية، وإعادة توزيع عوائد عوامل الإنتاج . ويمكن استخدام تلك السياسات بمايحقق التكامل الاقتصادى بين قطاعات الأنشطة الاقتصادية المختلفة وبين المناطق الريفية الحضرية مما يؤدى إلى القضاء تدريجيا على التبعية الاقتصادية لدول الشرق أو الغرب الكبرى. ويعنى ذلك أن تغيير التقسيم الدولى للعمل يبدأ من داخل الدول الفقيرة ذاتها متى أمكن استخدام الأدوات المالية والنقدية فى إطار تشغيل الموارد الاقتصادية وزيادة إنتاجيتها ودعم الصناعات المحلية والإحلال محل الواردات، وقطع أواصر الصلة بين عتاة الملاك والرأسماليين المحليين، وأباطرة رأس المال والأعمال والإقطاع فى الدول الكبرى التى اعتادت

على امتصاص دماء الشعوب الفقيرة بأفواه أعوانهم الذين يعتبرون امتدادا طبيعيا لهم يأمرونهم فيطيعون .

ولا يخفى أن الإنفاق الحكومى كأداة مالية يستطيع أن يلعب دورا مؤثرا فى إعادة تغيير الهيكل الاجتماعى والحضرى للمجتمع الفقير، من خلال إعطاء دفعة قوية للتعليم والصحة والإسكان والمرافق العامة والإعلام والثقافة والحد من الإنفاق العسكرى، وتقليل الفوارق بين الطبقات. ومثل هذه التغيرات يمكن أن تؤدى فى الأجل الطويل إلى وجود مناخ سياسى واجتماعى مواكب للتقدم والنمو ومعاد للفقر والتخلف . إذ تشير بعض الدراسات إلى ارتفاع نسبة المشاركة السياسية كلما ارتفع مستوى الدخل وكلما زادت مساحة المناطق الحضرية. وتصل نسبة المشاركة فى الانتخابات مثلا فى هذه الظروف فى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ٧٥٪ مقابل ٥٠٪ فقط فى المناطق الفقيرة، والمناطق الريفية، وهو ما يلاحظ كذلك بالنسبة لبريطانيا وألمانيا الغربية وغيرها[1].

ويلاحظ أنه متى أمكن تغيير الأوضاع الاجتماعية والسياسية فى الدول الفقيرة ، فإنه يمكن الاطمئنان إلى حسن تخصيص الموارد والنفقات العامة والتحول من عسكرة الاقتصاد إلى الاقتصاد المدنى الطبيعى الذى يبعث على اطمئنان الأفراد على رغيف الخبز. إذ تشير إحدى الدراسات عن النفقات العسكرية والاجتماعية فى العالم إلى أن تكلفة صاروخ واحد عابر للقارات تكفى لإطعام ٥٠ مليون طفل جائع فى الدول الفقيرة، وبناء ٦٥ ألف مستشفى ، ٣٤٠ مدرسة ابتدائية. ولا يحتاج طعام الطفل الجائع سوى ٢٠ دولار فى السنة ، ومن ثم فإن إطعام (٢٠٠)

(١) جاسم كرم – جغرافية الانتخابات وتطورها ومنهجيتها، دراسة فى الجغرافية السياسية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت، العدد الثالث خريف ١٩٨٨ ، ص ٨٥ – ٨٩.

مائتى مليون طفل جائع لا تكلف سوى ٤ مليار دولار فى العام، أى أقل من ١٪ من النفقات العالمية المخصصة للتسليح[١]. وبذلك فإن السياسة المالية الحكيمة لكل من الدول المتقدمة والدول الفقيرة يقع عليها العبء الأكبر فى توجيه أو تخصيص الإنفاق فى الاتجاه السليم الذى يحقق للشعوب الفقيرة قهر فقرها، والشعوب المتخلفة الانتقال من التخلف إلى النمو والتقدم. ولعله لو عمدت الدول الفقيرة إلى الاستخدام الفعال لسياسة الإنفاق العام والمديونية الخارجية فى السنوات العشر الماضية لما رأينا اليوم العديد من هذه الدول يلطم الخدود من هول أعباء الديون العسكرية وفوائدها فى الوقت الذى تعجز فيه عن توفير الطعام لأبنائها.

ولا يمكن تجاهل أثر الأدوات النقدية فى ضبط كمية النقود وأسعار الفائدة فى الاتجاه الذى يؤدى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لإنشاء مشروعات الغذاء والمنسوجات، والإسكان والتعمير واستصلاح الأراضى وغيرها. وهو ما يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات ويعمل على التخلص من عقدة التقسيم الدولى الراهن وغير العادل للعمل .

كما توجه الأدوات النقدية فى الدول الفقيرة للتأثير بشكل فعال على الطلب الكلى ، وعلى إجمالى الإنفاق القومى، وعلى معدل ارتفاع الأسعار المحلية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى . إذ أن فعالية السياسة النقدية فى التأثير على هذه المتغيرات فى الدول الفقيرة يفوق كثيرا فعاليتها فى الدول المتقدمة.

---

(١) كنيا جينسكايا : « نمو السكان والمشكلة الغذائية فى البلدان النامية » ، دار التقدم ، موسكو، ١٩٨٣، (باللغة العربية) ، ص ٢٢٣ .

بلغ عداء الإسلام للفقر مبلغا عظيما حينما أعلن الرسول ﷺ أن الفقر والكفر يتساويان ، وحينما قال الإمام على بن أبى طالب – كرم الله وجهه – «لو كان الفقر رجلا لقتلته» . ولا نريد أن نتحدث عن المنهج الإسلامى فى قهر الفقر داخل المجتمع الإسلامى فى دولة معينة ، ذات حدود جغرافية معروفة، وإنمانريد أن نعرف كيفية القضاء على فقر الشعوب فى عالم به العديد من الدول غير الإسلامية من أهل الكتاب ومن غيرهم. ولا يخفى أن الإسلام له منهج خاص يحكم العلاقات الدولية بصفة عامة، والعلاقات الاقتصادية الدولية بصفة خاصة ، وفى إطار هذه العلاقات يمكن تلمس المنهج الإسلامى لعلاج فقر الشعوب.

ويعتمد منهج الإسلام فى قهر فقر الشعوب على الركائز التالية :

أولا : حرية انتقال عناصر الإنتاج على مستوى العالم :

يعترف الإسلام بأن الثروة والموارد الاقتصادية لا تتوزع بالتساوى بين دول العالم أو بين قاراته، أو بين نصفى الكرة الأرضية الشمالى منها والجنوبى. ولذلك أوجب على من تضيق به الحال أو يستضعف فى الأرض أن يهاجر إلى بلاد أخرى من العالم باعتبار أن الأرض جميعا ملك لله سبحانه . يقول الله تعالى (فى سورة النساء، الآية ٩٧) : ﴿قالوا فيم كنتم قالوا كنا مستضعفين فى الأرض قالوا ألم تكن أرض الله واسعة فتهاجروا فيها﴾ . ويقول أيضا (فى سورة النساء، الآية ١٠٠) : ﴿ومن يهاجر فى سبيل الله يجد فى الأرض مراغما كثيرا وسعة﴾ ويستفاد من ذلك حرية الأفراد (العمال) فى الهجرة والانتقال من الدولة التى لا تحتاج إلى خدماتهم إلى مناطق أخرى من العالم، تكون بحاجة للاستفادة منهم وتوفر لهم الحياة الكريمة .

ولا يمنع الإسلام من انتقال بقية عناصر الإنتاج كرأس المال العينى أو النقدى أو نواتج الطبيعة أو التكنولوجيا الحديثة، أو رجال الأعمال المنظمين لعملية الإنتاج سعيا وراء الغرض المناسب للاستفادة بهم فى التنمية الدولية طالما كان ذلك فى الإطار الذى تقره الشريعة الإسلامية، كما يكون مالا متقوما بعيدا عن شبهات الاستغلال والاحتكار والربا والضرر ... الخ.

ثانيا : شروط عادلة للتبادل الدولى :

حرص الإسلام على تنمية التجارة الدولية ، لكى تتمكن كل دولة من تصدير ما يفيض عن حاجتها إلى بقية الدول والحصول على احتياجاتها من السلع والخدمات ، ودون إلحاق الضرر بالصناعة المحلية ، ولذلك نجد أنه عندما فرضت ضريبة العشور على التجارة بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول حرص الحكام على تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل ، والتمييز فى أسعار الضريبة الجمركية بين السلع الضريبية والسلع الكمالية فجعلوها نصف العشر على السلع الأولى، والعشر على السلع الأخيرة . ويرى الإمام الشافعى – رضى الله عنه – إلغاء هذه الضريبة كلية على السلع الضرورية النافعة للاقتصاد القومي. كما يميز الإسلام بين أسعار الضريبة المفروضة على السلع الواردة من بلاد المسلمين فيأخذ عليها من كل أربعين درهما، أما السلع الواردة من أهل الذمة ، ففيها نصف العشر، والسلع التى ترد من بلاد أخرى غير إسلامية ولا ذمية ، يدفع عليها العشر ، كما حرص الولاة فى عصور الدولة الإسلامية الأولى على عدم ازدواج الضريبة على التجارة العابرة عندماتتحرك من بلد إسلامى إلى بلد إسلامى آخر بإعطاء شهادة للتاجر الأجنبى تعفيه من الدفع بعد ذلك .

ثالثا : الزكاة وعلاج فقر الشعوب :

أباح الإسلام نقل حصيلة الزكاة التى تفيض عن حاجة إحدى الدول الإسلامية لإنفاقها على الفقراء فى دول إسلامية أخرى، وبذلك يساهم الأغنياء على المستوى الدولى فى علاج فقر الشعوب، كماينطبق ذلك على بقية الإيرادات العامة كالضرائب الأخرى والخراج وغيرها. وقد كان الوُلاة يرسلون كل عام بما يتبقى لديهم من أموال بعد الإنفاق على عمارة الأرض (التنمية الاقتصادية) إلى مقر الخلافة حيث تقوم بإنفاقه على فقراء المسلمين فى مختلف الدول الإسلامية. وقد بدأت المملكة السعودية فى السنوات الأخيرة فى إحياء هذا الواجب الإسلامى ، حيث تقوم بجمع الأضحيات من الذبائح المختلفة التى ينحرها الحجاج فى موسم الحج، ثم ترسلها إلى الدول الإسلامية الأخرى، لتوزيعها على فقراء المسلمين. وهكذا نجد أن دور الزكاة فى تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر لا يقتصر على المستوى المحلى داخل كل بلد إسلامى، بل يتعدى ذلك إلى المستوى العالمى بكفاءة لاتقارن .

ويجدر ملاحظة أن الإنفاق التحويلى (الصدقات) فى الإسلام لا يقتصر الاستفادة بها على المسلمين وحسب ، بل يمكن للحاكم أن يعطى منها لغير المسلمين مثلما فعل ذلك عمر بن الخطاب – رضى الله عنه– عندما رأى يهوديا يتسول ، فأسقط عنه الجزية وأمر بإعانته من بيت مال المسلمين .

رابعا : العمل والإنتاج والجد فى طلب الرزق :

لا توجد شريعة عظمت شأن العمل والعمال ، مثل الشريعة الإسلامية ، التى

اعتبرت العمل عبادة يثاب عليها المرءُ رغم أنفه. بل دعت إلى تجويد العمل وتنويعه ونبهت إلى ضرورة التماس الرزق فى خبايا الأرض. ولم تقتصر دعوة الإسلام على العمل داخل الدولة التى ولد ونشأ فيها العامل ، بل اعتبرت الكرة الأرضية كلها مجالا رحبا للعمل والإنتاج لتحقيق المنفعة أينما وجدت. إذ أن الأرض كلها ملك لله يورثها من يشاء من عباده. والوراثة هنا لا تعنى الإقطاع والحبس عن المنفعة للناس بل تعنى التمكين من الحيازة بقصد الانتفاع والإنتاج وإفادة الناس جميعا المسلمين وغير المسلمين . وقد سبق أن تحدثنا عن منزلة العمل والعمال فى الإسلام، كما أشرنا إلى موقف عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – من بلال بن الحارث رضى الله عنه عندما حبس الأرض التى أعطاها إياه رسول الله ﷺ فأمره عمر بأن يحتفظ بما يقدر على الانتفاع به وعمارته وأن يرد الباقى ولسنا بحاجة إلى إعادة الكثير من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة ، وأفعال الصحابة – رضى الله عنهم – فيما يتعلق بالدعوة إلى العمل والإنتاج والسعى فى طلب الرزق ، ومنزلة العمل والعمال فى الإسلام.

خامسا : العلم والتكنولوجيا :

سبق أن أشرنا إلى منزلة العلم والعلماء فى الإسلام، ودعوته الناس إلى التعلم من المهد إلى اللحد، وإلى طلب العلم وأيا كان موطنه سواء فى بلاد المسلمين أو فى غير بلادهم. ويشير ذلك إلى وجوب أن يذهب المسلمون بحثا عن التكنولوجيا الحديثة باعتبارها أوضح صور منجزات العلم الحديث ، وأن يتعلموا ما ينفعهم وما يصلح للتطبيق فى بلادهم لتطوير الإنتاج الغذائى وزيادة غلة المحصولات الزراعية، والرقى بالصناعة والمرافق العامة، والخدمات الإنتاجية حتى يمكن طى مسافات التخلف بين الأغنياء والفقراء فى العالم .

سادسا : التكامل والتعاون بين الفقراء (الاعتماد الجماعى على الذات) :

ويعتبر التعاون الاقتصادى بين الدول الفقيرة ، وتكاملها واعتمادها على ما لديها من موارد وثروات للاستفادة منه بشكل جماعى، من قبيل التعاون على البر والتقوى الذى دعا إليه الإسلام. ولعل حاجة الفقراء إلى التكامل والتعاون تبدو اليوم أشد وأكثر إلحاحا فى ظل التكتلات الاقتصادية وتنسيق السياسات الذى تتجه إليه بقوة الدول الغنية المتقدمة فى الوقت الحاضر. وتتعدد الصور التى يمكن أن تحقق التكامل والتعاون الاقتصادى بين الشعوب الفقيرة مثل المشروعات المشتركة والإقليمية وتوحيد سياسات الضرائب والجمارك، وشروط نقل التكنولوجيا وحوافز الاستثمار وشروط التبادل التجارى .. الخ.

وقد سبق أن ذكرنا العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الداعية إلى الاعتماد على النفس والتعاون الجماعى لتحقيق النفع العام أو إزالة الضرر . وقد شبه الرسول ﷺ تعاون المسلمين أيا كانت بلادهم بالجسد الواحد عندما يشتكى منه عضو يتداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى. وقال أيضا : « المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا» ، رواه البخارى ومسلم. وفى هذه العبارات دلالة واضحة على أن التعاون والتكامل بين المسلمين – بصرف النظر عن موطن إقامتهم – شرط لوصفهم بالإيمان. وفى الإسلام لا يتحقق الإيمان بالتمنى أو الكلام بل لا بد من تصديق العمل والسلوك لما استقر فى القلب من اعتراف ويقين بوحدانية الله وبكتاب الله وسنة رسوله وأفعال السلف الصالح – رضى الله عنهم أجمعين –.

الخـــاتمة

تبين لنا من هذه الدراسة أن هناك بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التى يمكن استخدامها للحكم على فقر الشعوب تختلف عن تلك المؤشرات التى تستخدم للحكم على التخلف. كما اتضح لنا أن هناك فرق بين الفقر المطلق والفقر النسبى وبين فقر الشعوب، وفقر الدولة ، وأن هناك أمثلة لبعض الدول التى تنطبق عليها هذه الصفات (نموذج الهند وباكستان) ، إذ تبين أن الهند دولة غنية وشعب فقير بعكس الباكستان التى تعتبر دولة فقيرة، وشعبها أكثر غنى من الشعب الهندى ، رغم أن كلاهما من دول العالم الرابع. وتناولنا فى هذه الدراسة فقر الأجل القصير وفقر الأجل الطويل، ورجعنا فى معظم ما سبق إلى الجوانب الإسلامية المقارنة والمتميزة عما تناولنا من آراء وأفكار ومؤشرات .

وقد قمنا بتحليل أسباب ونتائج وأبعاد فقر الشعوب من مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، مع ضرب أمثلة رقمية وتحليلية من واقع شعوب العالم الرابع مع الرجوع إلى وجهة نظر الشريعة الإسلامية فيما أوردنا من تحليلات ونتائج .

وتعرضنا بالشرح والتحليل للمحاولات والجهود التى بذلت لعلاج فقر الشعوب ومحاولات الاعتماد على الذات، ولدور التكتلات الاقتصادية والإقليمية فى علاج فقر الشعوب . وقد تبين لناعدم جدوى أو عقم هذه المحاولات ، ولم تكن استفادة دول العالم الرابع مرتفعة إلى مستوى استفادة دول العالم الثالث من هذه الجهود والمحاولات مما أدى إلى زيادة الفجوة بين دول الجنوب ذاتها ناهيك عن

اتساع الفجوة بين دول العالم الرابع والدول الصناعية المتقدمة .

وفى ختام الدراسة قدمنا تصورنا لعلاج فقر الشعوب ، ويتمثل فى بعض الإجراءات التى تحقق إعادة تخصيص الموارد على مستوى العالم وليس داخل الدولة الفقيرة فقط. وكذلك ننادى بإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال بعض الإجراءات التى تحقق عدالة الفرص قبل عدالة توزيع الدخول مثل موازنة أسعار المواد الأولية التى تصدرها الدول الفقيرة وإعادة النظر فى النظم التى تحكم أنشطة مؤسسات التنمية الدولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، وصناديق وبنوك التنمية الإقليمية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . كما أوردنا صيغة مناسبة لعلاج مشكلة المديونية الخارجية للدول الفقيرة فى ضوء المبادرات التى طرحت فى هذا الصدد مثل خطة بيكر، وبرادى ، والكويت وفرنسا عام ١٩٨٩. وننوه إلى أهمية إصلاح نظام النقد الدولى وإصدار عملة جديدة احتياطية بدلا من حقوق السحب الخاصة، وناقشنا بعد ذلك أهمية مزج السياسات المالية والنقدية بنسب مناسبة لظروف دول العالم الرابع وما بها من مشاكل بطالة وكساد أو ركود وانخفاض للدخل القومى. وأوضحنا أهمية استخدام هذه السياسات لزيادة الإنتاج قبل استخدامها لتحقيق عدالة التوزيع نظرا لأن العديد من الدراسات الاقتصادية التى أجريت فى هذا الشأن أوضحت عدم جدوى إجراءات إعادة التوزيع قبل تحقيق النمو الاقتصادى مما يؤدى إلى تعميق الفقر وليس الحد منه أو القضاء عليه. كما أوضحنا كيفية استخدام السياسات المالية والنقدية للتغلب على المشكلات أو المعوقات التى تعرقل جهود الدول الفقيرة للخروج من الفقر إلى مجرد التخلف فقط .

وفى نهاية المطاف عرضنا للمنهج الإسلامى فى قهر الفقر، والركائز التى يعتمد عليها فى هذا الخصوص : مثل حرية انتقال عناصر الإنتاج عالميا، وتحقيق شروط عادلة للتبادل الدولى، واستخدام الزكاة على المستوى الدولى، والاهتمام بالعمل والإنتاج والجد فى طلب الرزق، والاهتمام بالعلم والتكنولوجيا ، وتحقيق التكامل والتعاون بين الفقراء على المستوى العالمى فى عصر تتجه فيه الدول المتقدمة إلى التكتل وتنسيق المواقف والسياسات .

والله من وراء القصد وهو يهدى السبيل

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

قـــائمـة المراجع

أولا : المراجع العربية :

أ - الكتب

١ – ابن حزم : « المحلى » الجزء الثامن .

٢ – ابن خلدون : « مقدمة ابن خلدون » ، المطبعة الأزهرية ، القاهرة، ١٩٣٠.

٣ – أبو الأعلى المودودى : « الإسلام ومعضلات الاقتصاد» مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨١.

٤ – أبو جعفر محمد بن جرير الطبرى : « تاريخ الرسل والملوك» ، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٦٧.

٥ – أبو عبيد القاسم بن سلام : « الأموال » ، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٦٨.

٦ – أبو يوسف : « الخراج» ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٩٣٦.

٧ – إدوارد ماسون : « التخطيط الاقتصادى » ، ترجمة عبد الغنى الدالى، مكتبة المعارف ، بيروت ، ١٩٨١.

٨ – أحمد الصباحى عوض الله (دكتور) : « الاستشفاء بالقرآن الكريم» ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٨٠.

٩ – أحمد النجار (دكتور) ، «المدخل إلى النظرية الاقتصادية فى المنهج الإسلامى» ، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية ، القاهرة ، ١٩٨٤.

١٠– أحمد جمال ظاهر (دكتور) : « مشكلات فى العلوم السياسية» ، الجزء الثانى، دار الفكر للنشر والتوزيع – عمان – بدون تاريخ .

١١- إسماعيل إبراهيم الشيخ (دكتور) : « اقتصاديات الإسكان» ، عالم المعرفة ، الكويت، يوليو ١٩٨٨.

١٢- إسماعيل محمد هاشم (دكتور) : « مبادئ الاقتصاد التحليلى» ، دار النهضة العربية بيروت ١٩٧٨.

١٣- البهى الخولى : « الثروة فى ظل الإسلام » ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ١٩٧٨.

١٤- السيد عبد المطلب غانم (دكتور) : « دراسة في التنمية السياسية » ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة، ١٩٨١.

١٥- السيد على شتا (دكتور) : « علم الاجتماع الجنائى» ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧.

١٦- السيد محمد بدوى (دكتور) : « علم الاجتماع الاقتصادى » ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٨.

١٧- السيد محمد رشيد رضا : « تفسير القرآن الكريم (تفسير المنار) » ، مطبعة المنار ، مصر ، ١٣٤٦ هجرية ، الجزء الثالث .

١٨- الماوردى : « الأحكام السلطانية والولايات الدينية» .

١٩- بوران ثربورن : « سلطة الدولة» ، ترجمة عبد الله خالد ، دار المروج ، بيروت ، ١٩٨٥.

٢٠- جاك لوب : « العالم الثالث وتحديات البقاء» ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، عالم المعرفة ، الكويت، ١٩٨٦.

٢١- جان سان جور : « ضرورة التعاون بين الشمال والجنوب» ، ترجمة محمد بشير علية، المؤسسة العربية ، بيروت ، ١٩٨٦.

٢٢- حيدر إبراهيم على (دكتور) : « التغيير الاجتماعى والتنمية»، مكتبة الإمارات ، العين، ١٩٨٥.

٢٣- حمدى عبد العظيم (دكتور) : « السياسات المالية والنقدية في الميزان، ومقارنة إسلامية» ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، ١٩٨٦.

٢٤- رشدى فكار (دكتور) : « تأملات إسلامية فى قضايا الإنسان والمجتمع» مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٨٠.

٢٥- رؤوف شلبى (دكتور) : « المشكلة الاقتصادية في ضوء تعاليم الإسلام الحنيف» ، دار الاعتصام ، القاهرة، ١٩٨١.

٢٦- رمزى زكى (دكتور) : « التاريخ النقدى للتخلف» ، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٨٧.

٢٧- سامية حسن الساعاتى (دكتورة) : « الجريمة والمجتمع» ، دار النهضة العربية، بيروت ، ١٩٨٣.

٢٨- سعد ماهر حمزة (دكتور) : « التنمية الاقتصادية والجمود الاجتماعى» ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٧.

٢٩- سعدى أبو حبيب : « دراسة في منهاج الإسلام السياسى» ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٩٨٥.

٣٠- شريف الدين السباعى : « الروض النضير» شرح مجموع الفقه الكبير، الجزء الثانى.

٣١- شوقي إسماعيل شحاته (دكتور) : « التطبيق المعاصر للزكاة» ، دار الشروق، جدة ١٩٧٧.

٣٢- عبد الرحمن الكواكبى : « الأعمال الكاملة» ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٥.

٣٣- عبد السميع المصرى : « عدالة توزيع الثروة في الإسلام» ، مكتبة وهبة ، القاهرة ١٩٨٦.

٣٤- عبد الله عبد الغنى عامر (دكتور) « التبادل وعمليات الاستثمار والادخار في المجتمع المحلى التقليدى والحضرى» ، المكتب الجامعى الحديث ، الإسكندرية ، ١٩٨٢.

٣٥- عزت سيد إسماعيل (دكتور) وآخرين : « جنوح الأحداث » ، وكالة المطبوعات، الكويت، ١٩٨٤.

٣٦- عصام نعمان : « العرب والنفط والعالم» ، دار مصباح للفكر، بيروت ، ١٩٨٢.

٣٧- فؤاد محمد الصقار (دكتور) : « الملامح الاقتصادية للدول النامية» ، وكالة المطبوعات ، الكويت، ١٩٨٢.

٣٨- فؤاد مرسى (دكتور) : «مشكلات الاقتصاد الدولى المعاصر» ، الإسكندرية، ١٩٨٠ .

٣٩- محمد أبو زهرة (دكتور) : «الإسلام وتنظيم المجتمع » ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧٥.

٤٠- محمد العفيفى (دكتور) : «المعجزة القرآنية» ، مقدمة فى التقدم ، والتخلف، مؤسسة دار العلوم، الكويت، ١٩٧٦.

٤١- محمد بن إسماعيل البخارى : « الصحيح» ، مكتبة البابى الحلبى، مصر، ١٩٥٩، الجزء ١٤ .

٤٢- محمد سعيد مجذوب (دكتور) : « الحريات العامة وحقوق الإنسان» ، جروسي برس ، طرابلس ، لبنان، ١٩٨٦.
٤٣- محمد شوقي الفنجرى (دكتور) : «المدخل إلى الاقتصاد الإسلامى» ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٢.
٤٤- محمد فاروق النبهان (دكتور) : «أبحاث فى الاقتصاد الإسلامى» ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٩٨٦.
٤٥- محمد نصر مهنا (دكتور) ، وعبد الرحمن الصالحى (دكتور) : «علم السياسة بين التنظيم والمعاصرة» ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، ١٩٨٥.
٤٦- محمد يحيى عويس (دكتور) : «المشكلات الاقتصادية المعاصرة» ، الناشر المؤلف ، القاهرة ، ١٩٧٧.
٤٧- محمود الباجى (دكتور) : «التنمية» ، مشاكلها ومقتضياتها وموقف الإسلام منها» ، منشورات الحياة الثقافية، وزارة الشئون الثقافية، تونس، ١٩٧٧.
٤٨- مكى محمد عزيز (دكتور) ، عبد الرسول على الموسى (دكتور) : «الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمهاجرين إلى الكويت»، وكالة المطبوعات ، الكويت، ١٩٨٦.
٤٩- ناجي صادق شراب (دكتور) : «السياسة» دراسة سوسيولوجية، مكتبة الإمارات، العين، ١٩٨٤.
٥٠- نبيل السمالوطى (دكتور) : «علم اجتماع العقاب» ، دار الشروق، جدة ، ١٩٨٣.
٥١- يوسف القرضاوى: « مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام»، القاهرة، ١٩٨٠.

ب - دوريات :

١ - جاسم كرم : «جغرافية الانتخابات وتطورها ومنهجيتها» ، دراسة فى الجغرافيا السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت، خريف ١٩٨٨.

٢ - جورج المصرى : « محاولة فى تصور مفهوم عربى للتبعية» ، مجلة الوحدة، المجلس القومى للثقافة العربية ، المغرب، يونيو ١٩٨٨.

٣ - حمدي عبد العظيم (دكتور) : «نظرة المجتمع إلى تعليم وعمل المرأة ، وأثره على نوع النشاط الاقتصادى المصرى، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الكويت، ديسمبر ١٩٨٨.

٤ - حمدى عبد العظيم (دكتور) : «الآثار الاقتصادية للملكية الخاصة فى ضوء الشريعة الإسلامية» ، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، يوليو ١٩٨٦.

٥ - سعيد النجار (دكتور) : «التطورات الجديدة فى النظام المالى الدولى» ، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، العدد ٤٠٩/٤١٠ ، يوليو / أكتوبر ١٩٨٧.

٦ - سلامة كيلة : « أية تنمية تلغى التبعية في الوطن العربى » ، مجلة الوحدة، المجلس القومى للثقافة العربية، المغرب ، يونيو ١٩٨٨.

٧ - عبد الباسط عبد المعطى (دكتور) : «التبعية فى العلم الاجتماعى» ، مجلة الوحدة ، المجلس القومى للثقافة العربية، المغرب ، يونيو ١٩٨٨.

٨ - عبد الواحد عبيده: «منظومة التخلف بين الأزمات النظرية والعملية للتصنيع»، مجلة الوحدة، المجلس القومى للثقافة العربية، المغرب، يونيو ١٩٨٨.

٩ - فؤاد القاضي (دكتور) : «الدول النامية والمفاوضة كأطراف متكافئة حول موائد المساومة فى العالم» ، مجلة الاقتصاد العربى ، اتحاد الاقتصاديين العرب، بغداد ، شباط ، ١٩٧٨.

١٠- كاظم حبيب (دكتور) : «تطورمفهوم واتجاهات الثورة الزراعية فى بغداد » مجلة الاقتصاد العربى- اتحاد الاقتصاديين العرب-بغداد، شباط ، ١٩٧٨.

١١- مطيع المختار (دكتور) « آليات التبعية ومأزق التنمية فى الوطن العربى ، مجلة الوحدة ، المجلس القومى للثقافة العربية ، المغرب ، يونيو ١٩٨٨.

جـ - مؤتمرات :

- حمدى عبد العظيم (دكتور) : «الإسلام والتنمية البشرية» ، بحث مقدم إلي المؤتمر الدولى للسكان فى العالم الإسلامى، المركز الدولى للسكان، جامعة الأزهر ، القاهرة، مارس ١٩٨٧.

د - تقارير :

١ - البنك المركزى المصرى ، المجلة الاقتصادية، العدد الثانى ، ١٩٨٦.

ثانيا : المراجع الأجنبية :

A - BOOKS :

1 - Beveridge, Power and Influence , London, 1953.

2 - Boulding, E. Kenneth, Economic Analysis , 3rd Edition, London, 1949.

3 - Cheinry and Others : "Redistribution with Growth" , Oxford University Press, London, 1974.

4 - Dos Sentos : "The Structure of Dependence" In : K. Fance and D. Hodges, Reading in U.S. Imperialism, Borter Sargent Publishers, Boston, 1971.

5 - Meir & Baldwin : "Economic Development, Theory & History Policy", New York, 1957.

6 - Moris Dobb : "Economic Growth and Developing Countries", London, 1963.

7 - Nurkse : "Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries" , Oxford, London, 1953.

8 - Rosto, W.W. : "The Stages of Economic Growth" , Cambridge, 1960 .

9 - Saraffa, Piero : "The Works and Correspondence of David Ricardo", Cambridge University Press, U.K., 1951 .

10- S. Kugnets, Underdeveloped Countries & Pre-Industrial Phase in the Advanced Countries", Rome, U.N. , 1954.

B - RESEARCHES :

1 - Jahangir Amuzegar, Not Much Aid and Not Enough Trade" , Third World Quarterly, Jan., 1979.

2 - Samir Amin : NIEO , How to Put Third World Surpluses to Effective Use? Third World Quarterly, Jan 1979.

3 - S. Kuznets : "Economic Growth and Income Inequality" American Economic Review, Vol. 45, March, 1955.

C - REPORTS :

1 - Barbara Ward : "Taxing the Rich Countries", The Washington Post , Dec. 1977.

2 - F.A.O. : "Agriculture Towards 2000", Rome, 1979.

3 - Dawn : "Economic & Business Review", Pakistan, Dec. 10, 1988 - Dec. 16, 1989.

4 - Internatioal Impact Vol. 10 : 23, London, 1980.

5 - Third World Quarterly , Vol. 1, NO. 1, Jan, 1979.

6 - Unido, World Industry Since 1960. Unido, 1980.

7 - U.n. Report on Social Situation, 1985.

8 - World Bank, Growth and Poverty in Developing Countries, Washington, D.C., 1978.

9 - World Bank, Rural Development, Washington, D.C. 1979.

10- World Bank, World Development Report, Different Issues .

11- World Bank & IMF, Finance & Development, Jan, 1986.

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية : ٩٤/٩٢٤١
الترقيم الدولى I.S.B.N: 977-5527-07- 4

مطبعة العمرانية للأوفست

ت : ٥٣٧٥٥٠